لوتيسيا بوكاي

عنف السلام فى غزة

ترجمة:

حليم طوسون

دار العالم الثالث

لوتيسيا بوكاي

عنف السلام في غزة

عنف السلام في غزة

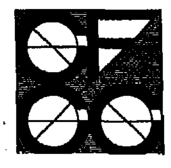
تأليف:
لوتيسيا بوكاي

ترجمة:
حليم طوسون

الطبعة الأولى
٢٠٠٠

الناشر:
دار العالم الثالث
٣٢ ش صبري أبو علم/ باب اللوق، القاهرة
ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب:
GAZA: LA VIOLENCE DE LA PAIX
تأليف: Laetitia Bucaille
الناشر: PRESSES DE SCIENCES PO, 1998
المقدمة: Préface de Gilles Kepel



صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
المركز الفرنسي للثقافة
والتعاون العلمي بالقاهرة

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/١٩٥٢٨
الترقيم الدولي (I.S.B.N)
977-5222-26-5

إلى والـدي

وإلى والدتي

شكر

أود أن أشكر ﭼيل كيپل لما قدمه لي من إرشادات طوال قيامي بهذا العمل، وشحذه تفكيري. كما أعبر أيضا عن امتناني لريمي لوڤو لمتابعته بإهتمام ما أنجزه. وأحيي أستاذيّ اللذين حرصا على تدريبي في مجال البحوث عن العالم العربي.

وأشكر ﭼان ـ فرانسوا لوﭼران، لما بذله من اهتمام خلال قراءته النص وما قدمه لي من تعليقات ثمينة. وقد ساهم ميشيل ڤيڤيوركا بتشجيعاته الودية واقتراحاته في إنجاز هذا العمل.

كما أود أن أعبر هنا عن جميل عرفاني للشباب الفلسطيني الذين رحبوا بي وأرشدوني، وسردوا لي شذرات من حياتهم. وآمل أن أحي من خلال هذا الكتاب ما أدلوا به من شهادات. فشكرا لأسامة وعماد وعبد الرؤوف وإبراهيم ومحمد وزياد وجهاد وعائلاتهم من مخيم اللاجئين بالشاطئ. وقد يسّر لي أحمد، من حيّ الشيخ رضوان وبسام من مخيم جباليا حسن سير تحرياتي وذلك باستعداداتهم الطيبة وكرم وفادتهم. وأخص بالتحية ناصر الذي أرشدني بلا كلل وبذل مساعداته لي بلا حساب. وستظل ذكراه تلازمني باستمرار. وأشكر كل من وافوني بتحليلاتهم في غزة والضفة الغربية وإسرائيل.

وأحيي الأسرة التي تبنتني في بيت ساحور، وبالأخص حنان التي رافقت خطواتي الأولى في تعلم اللغة العربية.

وشكرا من أعماق القلب لإينوك وبيبيان وريس لمساعداتهم ومساندتهم ومودتهم التي تواصلت بلا انقطاع طوال تلك السنوات الأربع.

مدخل

في سبتمبر ٢٠٠٠، غداة زيارة إرييل شارون، زعيم اليمين الإسرائيلي المتطرف لساحة الحرم القدسي، انطلقت موجة جديدة من المصادمات بين الفلسطينيين من رماة الحجارة وجيش الدولة العبرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تكن تظاهرة الغضب هذه هبة سرعان ما تنطفئ. فمن الواضح أنها في سبيلها إلى الاستمرار رغم محاولات التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فهل باتت الانتفاضة في طريقها إلى الانبثاق من جديد؟ لقد حاولت الحركة التي قادها الشباب المناضل في أواخر الثمانينيات جذب عموم المجتمع وتكللت جهودهم بنجاح سياسي غيَّر العلاقات بين الخاضعين للاحتلال والمحتلين. فهل ستكون «إنتفاضة عام ٢٠٠٠» امتدادا للهبة التي بدأت قبل ذلك بثلاث عشرة سنة في الأراضي المحتلة؟ ذلك على أي حال التفسير الذي يقدمه للأحداث الطرفان المشتبكان في النزاع: الفلسطينيون والإسرائيليون، وكذلك المعلقون في الخارج.

والواقع أنه يتعين أن نضع في الاعتبار سلسلة من التقاربات. فالهدف الرئيسي الذي ينشده أصحاب ذلك التحرك في عام ١٩٨٧ و٢٠٠٠ هو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي. والقائمون بهذا التحرك شباب يلجأون إلى أساليب عمل محدودة العنف (مواجهة العدو بقذفه بالحجارة)، الأمر الذي يدخل في نطاق علاقات قوى مع الجيش الإسرائيلي غير متكافئة إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك اتبعت الشبيبة في الحالتين، في حدود مجتمعها، أسلوب تعبير وتحرك مشروع في مواجهة إسرائيل. وكما أن شباب عام ٢٠٠٠ يتخذون كمرجعية لهم بشكل واضح النضال الذي خاضه من قبل من سبقوهم بعقد من الزمن.

ولا يسمح وضع تلك التماثلات في الاعتبار باستنتاج مفاده تشابه المدلولات العميقة لكل من الحالتين في ظل أوضاع سياسية ومؤسساتية متمايزة. والواقع أن تشابه طرق التحرك يمكن أن يثير الدهشة إذا ما وضعنا في الاعتبار التغيرات التي جرت خلال

المرحلتين. فقد أدى الانتقال إلى نظام الاستقلال الذاتي في جزء من قطاع غزة والضفة الغربية مع حلول صيف ١٩٩٤ . وتأسيس السلطة الفلسطينية إلى انسحاب شباب الانتفاضة من المسرح السياسي. وحقق القادة الجدد الوافدين من تونس لأنفسهم احتكار العنف المشروع على حساب أولئك الشباب الذين استوعبهم أو استبعدهم النظام الجديد، فباتوا غير قادرين على القيام بتحرك جماعي. ومع ذلك تظل حركة الاحتجاج التي دفعت بهم إلى مقدمة مسرح الأحداث مرجعا يحاول أن يستأثر به كافة المحركين السياسيين الفلسطينيين. فهل يتعين اعتبار انتفاضة عام ٢٠٠٠ انتصارا رمزيا؟ إن استئثار المحركين الحاليين بالفكر السياسي وبأسلوب عمل الجيل السابق يشهد على مدى تأثير حركة الاحتجاج الأولى في الأراضي الفلسطينية. أم أن محاولة التكرار دليل على ضعف هبة خريف عام ٢٠٠٠، وعلى عدم قدرة محركيها على إنتاج مدلولات وأساليب عمل خاصـة بها؟

وتتضمن التعبئة الراهنة شأنها شأن تعبئة عام ١٩٨٧ أبعادا رافضة للنظام السياسي والاجتماعي الداخلي. ويبدو، بعد ست سنوات من إدارة القادة الفلسطينيين للأوضاع في ظل الاستقلال الذاتي، أنهم في آن واحد فاسدون وعاجزون عن التصدي لإسرائيل. والمهمشون من جانب النظام، وكذلك أعداد متزايدة من الذين خابت آمالهم، يوجهون اتهاماتهم للسلطة. وأصبحت العلاقات ملتبسة بين الشباب والسلطة خلال تلك الاضطرابات. فهل يتواجد رجال الشرطة لحماية المتظاهرين والانضمام إلى تحركاتهم؟ أم أنهم مكلفون بردع من يقذفون الحجارة؟ تدل مختلف المواقف التي اتخذتها قوات النظام الفلسطينية خلال الشهر الأول من الاضطرابات على مدى حيرة السلطة التي تخشى المزيد من فقدانها لاعتبارها وسط السكان.

ويبدو أن المجندين في تلك الحركة الجديدة ينتمون إلى فئة اليافعين وفي الوقت نفسه إلى قادة الانتفاضة الذين يعبئون شبكاتهم من جديد لتوجيه النضال وتنظيم بنيته. ويبدو أن مشاركة هاتين الفئتين العمريتين توضح ظاهرة الإلتقاء بين الأجيال. غير أنه من المبكر إلى حد كبير (والبعيد أيضا بنفس القدر) تقييم أشكال التنظيم والتحالف التي يمكن أن تجمع بين مختلف تلك الجماعات والأفراد. وتنمو الإرادة والهوية السياسية لدى الأحدث سنا من خلال تحركهم الجاري.

وتتخذ المظاهرات والهجمات الفلسطينية هدفا لها في خريف عام ٢٠٠٠ المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي المحتلة والتي تشكل عقبة مبدئية لأي تعايش إسرائيلي ـ

فلسطيني، أي مبدأ الأرض في مقابل السلام: لقد طالبت الانتفاضة بإصرار في نهاية الثمانينيات بضرورة استبعاد بعض المؤسسات الإسرائيلية فزعزعت عقيدة منتشرة على نطاق واسع في إسرائيل (كان لها أيضا أنصار وسط الفلسطينيين) وتتخذ حجة لصالح الأوضاع السياسية الراهنة، ألا وهي إستحالة الرجوع فيما بعد عن دمج الأراضي الفلسطينية في الدولة العبرية. والحفاظ على التوتر حول المستوطنات اليهودية يمكن أن يدفع المزيد من الإسرائيليين إلى التساؤل حول التكلفة السياسية والعسكرية لتلك الكيانات المحصورة. ولو ساهمت الحركة الراهنة في تراجع خيارات الحكام الإسرائيليين فيما يتعلق بمشكلة المستوطنات لأثبت الشباب المعبأ فعاليته.

ولقد تغيرت طبيعة المعركة رغم التطابقات مع الانتفاضة الأولى والاستعارات منها. فبعيدا عن تكرار مشاهد إلقاء الحجارة فإن تباعد بنى السلطة الإسرائيلية يجعل حركة العصيان المدني مستحيلة في نهاية الثمانينيات. كان رفض التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية والمقاطعة الإقتصادية للمنتجات الإسرائيلية قد أتاح كسب مشاركة المجتمع بأسره، وكان بمثابة أسلوب للمقاومة المشروعة يرمي إلى إثبات أن دمج الأراضي الفلسطينية في إسرائيل لم يكن مسألة ضرورية. ولم تعد تتوفر لدى الفلسطينيين وسائل لتحدي وكالات الدولة العبرية ومقاوليها. فقد أضحوا من الآن فصاعدا في وضع متدن إذ أن إسرائيل تقرر من جانب واحد إغلاق منافذ الأراضي الفلسطينية مما يهدد بإحداث اختناق اقتصادي. وتتميز المواجهات في هذا الخريف باحتدامها.

ويتخذ الشباب المناضل من إنتفاضة آخر الثمانينيات مرجعية لهم بتكرار التصرف الذي ترسخ في أذهان العالم بأسره، ألا وهو قذف الحجارة، وهو عمل لم يكن يشكل البعد الأساسي للتعبئة بل الأحرى واجهته المرئية. ويتأكد اليوم هذا المشهد بالرغم من القمع المتزايد ومن انتشار قوات الجيش الإسرائيلي بشكل لم يعهد من قبل ولا جدوى من الناحية التقنية لإلقاء الحجارة ضد الجنود الإسرائيليين فنادرا ما تحقق هدفها الذي يظل بعيد المنال، نظرا لتوفر وسائل متقدمة لدى هؤلاء الجنود لحماية أنفسهم، بل إن إلقاء الحجارة غير منتج إذ أن الصغار والفتية المسلحين بتلك المقذوفات يتساقطون بالعشرات تحت وابل رصاصات الجيش الإسرائيلي. كما أن فاعلية هذا الأسلوب في التدخل تقتصر على تأثيرها الرمزي. ويبرز عدد القتلى والصور التي ثبت عن طريق شاشات التليفزيونات مدى اللامساواة في علاقات القوى، وتوحي بقراءة معينة للنزاع تتمثل في شجاعة المدنيين الفلسطينيين في

مواجهة شراسة الجنود الإسرائيليين. ويراهن الفلسطينيون بذلك على تحقيق انتصار سياسي بالاستشهاد بالرأي العام العالمي، وذلك عوضا عن القدرات المبدعة للفدائيين الذين يتحدون القوة العسكرية الإسرائيلية.

وقد أضحت عملية إلقاء الحجار مرتبطة بشكل وثيق بصورة الشهيد .. فالفلسطيني الذي يقتل على يد العدو الإسرائيلي، سواء كان مشاركا فعليا في المعركة أو مرتبطا بها بشكل غير مباشر، يعتبر شهيدا تمجد ذكراه. ويبدو أن جيل أبناء الانتفاضة الصغار مستعد بشكل خاص لسلوك هذا السبيل، ألا وهو إلقاء الحجارة غير المجدي من وجهة نظر التكتيك الحربي، مع احتمال أن يؤدي إلى القتل[1]. ولا يرتبط هذا الاختيار بالضرورة بالموارد الضئيلة المتاحة لدى الشباب الجدد، فهو متأصل بالأحرى على ما يبدو في ثقافتهم السياسية. فقد انطبقت فوق صورة النضال المجيد ضد الاحتلال، وإن لم يتم إنجازه خلال الانتفاضة الأولى، وعلى التمجيد بذكرى أبطالها، صورة انتحاريو حماس والجهاد الإسلامي. فالاغتيالات الانتحارية تصيب إسرائيل بعمق، وهي وسيلة لتعويض الضعف البنيوي للمحرك الفلسطيني لفترة قصيرة. غير أنها لم تؤثر كثيرا على علاقات القوى، كما أن عيبها يتمثل في الإساءة لصورة الفلسطينيين وفي إضعاف المساندة الدولية التي يحتاجون إليها. وعلاوة على ذلك فقد زادت أعمال الحركة الإسلامية من حدة الخلافات والنزاعات داخل المجتمع الفلسطيني.

والتضحية «بلا مقابل» بالصغار من قاذفي الحجارة يتيح تحقيق الإجماع من جديد من خلال رسم صورة جديدة للشهيد. ففي مواجهة الشقاء، لابد أن يتعزز تماسك المجتمع وتوافقه. غير أن استمرار ذلك الأسلوب في المجال النزاعي قد يجازف مع ذلك بحصر المناضل الفلسطيني في دور الضحية، مما يضعف بالتالي قدرته على التقيد لمدى طويل بالحركة الجماعية للنضال الوطني. ويبدو بذلك سجل التحرك خاويا بين إلقاء الحجارة والاغتيال الانتحاري.

ويتمثل التحدي الواجب ابتكاره في التوصل إلى أنواع تحرك جديدة ذات تأثير سياسي على العدو، حتى وإن اقتضى الأمر التخلي عن مرجعيات التعبئة السابقة التي ظهرت

(١) لم يكن عدد أبناء الحجارة كبيراً بهذا القدر في الانتفاضة الأولى. وتشهد على ذلك الإحصائيات: فعدد الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣ يربو على الألف. وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد من قتلوا من الفلسطينيين ٢٦١ فردا من بينهم ٩٧ يقل عمرهم عن ١٩ سنة.

في ظروف مختلفة. فالعمل الرمزي والقرباني يتضمن بعدا تعبيريا واضحا، بيد أن بثه عن طريق شاشات التليفزيون سرعان ما يبلغ حدود تأثيره في الغرب. وإذا كان مشهد اغتيال الطفل محمد الدرة وهو يحتمي بوالده[٢] قد هز المشاعر في بيوت العالم بأسره إلا أن تأثيره قد يكون مؤقتا: فضلا عن ذلك لم تعد الأخبار التي تذيعها القنوات التليفزيونية الفرنسية تبث تقريبا لقطات عن الانتفاضة الجديدة بعد شهرين من نشوب النزاع، بمبادرة منها أو كرد فعل لسأم الجمهور. ومع أن السخط يعم كل العالم الإسلامي والعربي إلا أن الصور تميل في أوروبا إلى تجميد وجهات نظر ومواقف البعض والبعض الآخر. فالمتعاطفون مع القضية الفلسطينية والمناضلون من أجلها ترسخت في أذهانهم فكرة رفض إسرائيل لمنطق السلام، بينما يؤكد المدافعون عن إسرائيل، استنادا على صغر سن الضحايا أن الفلسطينيين يدفعون بأطفالهم إلى أتون المعركة من باب الجبن أو الصفاقة. ويبدو أن مظاهرات اليافعين من رماة الأحجار قد قلت في بداية شهر ديسمبر، وحلت محلها الهجمات المتربصة بالأهداف الإسرائيلية وأساسا بالمستوطنات. فهل سيتخذ النضال الفلسطيني توجها جديدا؟

يتعين على المناضلين الفلسطينيين الجد أن يحافظوا على قدر من الترابط أو أن يتوصلوا إليه، وأن يحققوا قدرا من وحدة العمل لكي تكون التعبئة فعالة. ويتعين احتواء الخلافات بين فتح وحماس، وبين القادة والطبقات الشعبية، وبين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، وأن يتحكم فيها المحركون. وهكذا تصبح العلاقات بين السلطة والشباب من الجيلين حاسمة بالنسبة لمستقبل الحركة.

ماهي الانعكاسات التي ستترتب على التعبئة الفلسطينية في خريف عام ٢٠٠٠ ؟ بوسعنا أن نطرح من الآن بعض الخطوط:

ففي المجال السياسي الفلسطيني، تغيِّر الانتفاضة الجديدة توازن القوى بمعنى أنه سيتوجب على السلطة الفلسطينية أن تضع في اعتبارها عودة الشباب بقوة إلى مسرح الأحداث. وسيتعين على الأرجح على القادة الفلسطينيين أن يعيدوا تقييم موقع شباب الانتفاضة في صفوف النظام.

---

(٢) في ٣٠ سبتمبر اغتالت رصاصات الجيش الإسرائيلي محمد الدرة البالغ من العمر ١٢ سنة وأصابت والده جمال بجراح خطيرة، وذلك على مقربة من مستوطنه نستاريم الإسرائيلية. وكانا قد قدما من مخيم البريج لشراء سيارة مستعملة. وقد تعرض التاكسي الذي كانا يستقلانه لوابل من الرصاص فاختبأ الأب والابن خلف صندوق للقمامة من الصاج. ولكن النيران أطلقت عليهما رغم إشارات الاستغاثة التي بدرت منهما. وقد سجلت هذا المشهد المأساوي كاميرا أحد مصوري القناة التليفزيونية الفرنسية الثانية.

وسيكون التأثير ملتبسا لدى إسرائيل. فهو يعتمد أو يعزز الفكرة القائلة بأن قيام دولة للفلسطينيين ضرورة سياسية[٣]. وهو ينمي في الوقت نفسه الشعور بافتقاد الأمان في صفوف المجتمع الإسرائيلي. فالإسرائيليون قلقون حول مستقبل بلدهم بالرغم من تفوق دولتهم عسكريا. وقد يؤدي الإحساس الذاتي بخطر فلسطيني إلى المزيد من تشنج متخذي القرارات السياسية. ولن تغير انتفاضة عام ٢٠٠٠ علاقات القوى على الصعيد الدولي إلا بشكل هامشي. فالولايات المتحدة، الحكم والمساند لإسرائيل لا تخشى إطلاقا أي منافسة لدورها القيادي. وروسيا ضعيفة إلى حد كبير. أما الوحدة الأوروبية الساعية إلى تحقيق وحدتها السياسية فلن تغامر في تعاملها مع ملف الشرق الأوسط.

لقد أدرك محركو النزاع الحدود التي بلغها نظام الاستقلال الذاتي الفلسطيني. وسيؤدي استئناف المفاوضات ـ إن آجلا أو عاجلا ـ بين المحركين الأساسيين إلى إعادة التفاوض حول صيغة جديدة تمنح قدرا أكبر من السيادة للفلسطينيين. وستطالب إسرائيل بلا جدال بتعزيز الفصل بين أراضيها وبين الأجزاء الصغيرة التي ستتنازل عنها للفلسطينيين. والفصل بين الكيانين هو المفتاح السياسي بالنسبة للدولة الفلسطينية. وهو في مفهوم الدولة العبرية حل يحقق لها الأمن، ووسيلة لإقامة حواجز محكمة بين سكان البلدين. ونظرا لافتقاد التواصل بين مختلف أجزاء الكيان الفلسطيني، فإن الترتيبات الأمنية الإسرائيلية ستكون عقبة هائلة في وجه الدولة الفلسطينية المرتقبة.

(٣) تدل استطلاعات الرأي على أن أغلبية الإسرائيليين يؤيدون ذلك الخيار.

تقديم لجيل كيپل

يقدم هذا الكتاب أول دراسة مسهبة حول «الاستقلال الذاتي» ذلك الكيان السياسي العجيب الذي تمخضت عنه اتفاقيات أوسلو .. إنه كيان لا يحق له أن يسبغ على نفسه صفة الدولة، فهو يتولى الإدارة المؤقتة لجزء من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ـ وغزة أساسا ـ على أن يكون مؤهلا بشكل غامض للتمتع بالسيادة في المستقبل. والاستقلال الذاتي عبارة عن صيغة تسوية جاءت في آن واحد نتاج اعتبارات محلية ـ ألا وهي حالة اللاعودة التي خلقتها الانتفاضة داخل إسرائيل ـ والتحول في علاقات القوى المترتبة على انتشار النفوذ الأمريكي خلال حرب الخليج في سنتي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فأدت إلى تسريع عملية السلام الإسرائيلية العربية تحت رعاية الولايات المتحدة.

ويعرض كتاب لوتيسيا بوكاي الوجه الآخر لذلك الديكور، انطلاقا من تقصٍ للحقائق أجرى على الواقع الفلسطيني ـ في غزة ـ وسط شباب الانتفاضة الذي قلب توازنات الهيمنة الإسرائيلية واستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، بتفجر العنف. وكان ذلك الاستقلال الذاتي نتاج محاولات تحويل ذلك العنف إلى ما يشبه الدولة قامت بها الدوائر الدبلوماسية. ولكن ما هو الأسلوب الذي لجأ إليه الاستقلال الذاتي «لإدارة» شباب الأوساط الشعبية في مخيمات وتجمعات غزة، بقيادة الكوادر الوافدة من المنفى والتي لا تعرف الانتفاضة، علما بأن هامش مناوراتها ظل محدودا للغاية بفعل إسرائيل؟ وكيف تحولت تلك العناصر الفاعلة العنيفة والبطولية من أجل تحقيق مصيرها بنفسها في مواجهة إسرائيل إلى جماعة اجتماعية تقع تحت سيطرة فلسطينيين آخرين؟ وهل بوسع التحركات الإسلامية غير الممثلة في حكومة الاستقلال الذاتي والتي قامت بدور هام في الانتفاضة، أن تحوّل عدم الرضى الشعبي إلى رأسمال تستثمره؟ وما هي المصادر المتوفرة لدى نظام لم يرث شيئا من الماضي الاستعماري ليعيد توزيعه، على عكس دول العالم العربي عندما حصلت على استقلالها؟ وهل يمكن أن تقضي انفجارات عنف جديدة أو أعمال إرهابية على أسس هذا الكيان الهش؟

يُلقي مؤلَف لوتيسيا بوكاي ضوءا غير مسبوق على كل تلك القضايا الأساسية بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط، وذلك لدرايتها بأحوال شباب غزة ولنوعية معالجتها العلمية للقضايا المطروحة. وهذا المؤلَف مستخلص في رسالة دكتوراه تم الدفاع عنها في إطار برنامج للشهادات العليا معنون «العالم العربي والإسلامي» خاص بمعهد الدراسات السياسية بباريس، حيث قضت في الموقع ثلاث سنوات في إقامات ممتدة وذلك في مناخ كانت تتعامل فيه مع العديد من المصاعب. فلم يكن من السهل بالنسبة لسيدة فرنسية شابة أن تحظى بالقبول باعتبارها جامعية تعمل في أوساط معروفة «بحساسيتها»، وذلك في مواجهة شكوك البعض أو محاولات استغلالها من جانب البعض الآخر. وقد استفادت في تحقيق النجاح بفضل نوعية الاتصالات التي أجرتها لكسب الثقة التي حظيت بها من جانب العناصر الفاعلة، وإعدادها الجيد للعمل في الموقع الذي تجلى من قبل في الدراسة التي واصلتها في الجزائر خلال سنوات جبهة الإنقاذ الإسلامية من أجل دبلوم الدراسات العربية، وأيضا بفضل إتقانها للغة العربية. وتنتمي لوتيسيا بوكاي إلى فريق «الدكاترة» الذين تخرجوا وفقا لهذا البرنامج، وعرفوا كيف يجمعون بين الدقة العلمية وحب العمل من أجل سبر أغوار الواقع الملموس في ظل ظروف معقدة، كما أنهم نشروا مؤلفاتهم الأولى المتميزة على أساس أطروحاتهم، ولوتيسيا بوكاي واحدة من بين هؤلاء الذين تعقد عليهم الآمال في تجديد الدراسات الفرنسية حول العالم العربي المعاصر. ويشهد اختيار قسم السوسيولوچيا بجامعة بوردو لها كمحاضرة، بمجرد دفاعها عن أطروحتها، على نوعية شخصيتها وعلى الآمال التي تبشر بها.

ويتمحور البحث الذي أجرته على الطبيعة وسط كيان فلسطيني في طور التكوين والذي تمخض عنه هذا الكتاب حول ثلاثة تساؤلات متتالية طرحت أولا بأول مع التطور التاريخي الذي شهدت لوتيسيا بوكاي أحداثه. فهناك أولا تقدير ما تمثله الانتفاضة بالنسبة للشبيبة الشعبية الفلسطينية. ثم فهم كيفية تعامل النظام السياسي لسلطات الاستقلال الذاتي مع تلك الشبيبة وماضيها. وأخيرا دراسة التمفصل بين مختلف القوى التي تحدد تطور الكيان الفلسطيني: الجماعات الاجتماعية والأوساط السياسية، أي حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الاستقلال الذاتي وإسرائيل. وقد بدأت الدراسة «بموضوع» الشباب للتوصل إلى التفكير في المجال الذي يشمل بذلك إحدى القوى الفاعلة المركزية، والنظر بالأخص في احتمالات إخضاعه سياسيا. والربط بين الدراسة المفصلة للآفاق العامة المرتقبة مسألة صعبة، ولكنها أحد السبل الأكثر خصوبة للتوصل إلى افتراضات تتيح توقع تحولات

المجتمع، خاصة وأن الإشكالية الكامنة تتخلل كل مستوى من مستويات تفكير المؤلفة والمتمثلة في تحويل العنف إلى منتج اجتماعي. ويتعلق ذلك في المقام الأول بالشباب الذي تحاول سلطات الاستقلال الذاتي كسبه بتوفير فرص عمل لبعضهم، أساسا بتوظيفهم في الشرطة ليفرضوا رقابتهم، على غيرهم من الشباب. ولكن المسألة تعني أيضا السلطات ذاتها التي تتحول إلى مصدر لبلورة النزاعات الاجتماعية والسياسية باعتبارها «المصد» بين الشباب الفلسطيني المعدم في غزة وبين الدولة الإسرائيلية. كما أن العنف القديم الذي مارسته منظمة التحرير الفلسطينية ضد الدولة العبرية، تحول في إطار الاستقلال الذاتي إلى احتكار المنظمة للعنف الشرعي لمواجهة «الطبقات الخطرة» الفلسطينية الكامنة وحماس وذلك لحماية اسرائيل، وللحد من مهام القمع التي كانت تقوم بها القوات الإسرائيلية. وتنشأ في كافة المستويات توترات خطيرة تنجم عن شحة الموارد المتاحة، واللبس وضعف إنتاجية فرص العمل المتوفرة: فتحويل الشباب إلى رجال شرطة لمراقبة زملائهم القدامى إجراء يخاطر دوامة بخلق انحرافات مخيفة. أما الضغط الدولي والاسرائيلي على سلطات الحكم الذاتي لكي تقمع التحركات الإسلامية، وبالأخص جناحها العسكري الأشد راديكالية، فلا يصحبه سوى التعثر المتواصل لعملية السلام، مما يزيد من ضعف وضع ياسر عرفات.

ويزودنا مؤلَف لوتيسيا بوكاي بعدد من «المفاتيح» لتقييم خفايا ذلك الوضع. بدراستها المتعمقة «لفريقي» الشباب اللذين أُسسا في عهد الانتفاضة، أحدهما مقرب من فتح ـ منظمة التحرير، والآخر من الإسلامي حماس، مما يمكننا من فهم الرأسمال الرمزي الذي استخلصه الشباب من مشاركتهم في حركة التمرد، وما يمثله اقتحام الطبقة الشعبية لخشبة المسرح السياسي، وما هي تطلعاتها. ومن خلال تتبع هؤلاء الشباب عبر دمجهم أو عدم اندماجهم في «نظام» الاستقلال الذاتي، تمكننا المؤلفة من ملاحظة أساليب التحكم في العناصر الفاعلة المشاركة في الهبة الشعبية، ونجاحات وأوجه فشل قادتهم في اختياراتهم. ويتبين لنا كيف يقوم الشباب بدور أساسي في التوازن السياسي لنظام شعبوي حيث تم تهميش النخب التقليدية في المجتمع الفلسطيني، وكيف أتاحت تلك الشعبويةالفرصة لانبثاق دوائر اقتصادية جديدة خاضعة للسلطة بشكل مباشر. فهذه الدوائر تعتمد إلى حد كبير على تمتعها بامتياز التعامل مع قطاع التجارة الخارجية مما يستدعي في المقابل التفاهم مع الإسرائيليين، وتولد عنه ما أطلقت عليه المؤلفة تسمية «المجمع العسكري ـ الصناعي» الذي تتركز فيه المحاور الرئيسية لسلطة الاستقلال الذاتي. ويمتلك هذا المجمع في آن واحد سلطتي القمع وتوزيع الموارد على أساس غير متساو مما يثير التوترات والاحتجاجات. وتبذل

المعارضة الإسلامية جهودها بقيادة حماس للجهر بدواعي السخط هذه، مع مواصلة النضال المسلح ضد إسرائيل دون أن تتمكن حتى الآن من تحقيق أي من الهدفين طالما تنجح السلطة في ممارسة رقابة فعالة كافية على الشباب الشعبي.

ويلقي هذا الكتاب الضوء على الطابع المركزي لذلك الرهان، ويذكر بذلك بعديد من الدراسات الأخرى التي تناولت أوضاعا مشابهة في مختلف البلدان الإسلامية المعاصرة، مما يفتح الطريق أمام مقارنات خصبة. ولما كانت فلسطين قد أصبحت القضية الكبرى التي عبأت المجتمعات العربية على مدى العقود المنصرمة فقد أثارت قدرا أكبر من الأدبيات الملتزمة ـ سواء المؤيدة أو المعارضة ـ بالمقارنة مع الدراسات السوسيولوچية المتعمقة. ويشتمل هذا الكتاب على تحليل ملموس سيتيح للدراسات حول العالم العربي المعاصر إمكانية تحقيق تقدم مهم.

چيل كيپل

مقدمة

في مايو ١٩٩٤، عشية إعلان الاستقلال الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة، أطلق شاب عاطل عن العمل في مخيم جباليا التحذير التالي: «لو اضطهدتنا السلطة الوطنية ولم تحترم الديمقراطية فسنثور عليها، وستكون هناك انتفاضة أخرى!»

وفي أغسطس ١٩٩٦، دعت حماس عن طريق منشورات وزعتها، إلى الوقوف ضد السلطة الفلسطينية على أثر مواجهات وقعت بين قوات النظام والمدنيين الفلسطينيين، متهمة إياها بتنفيذ المهام القذرة التي كلفها بها الإسرائيليون.

وعندما تحركت الجرافات فوق تل حار حوما بغية إقامة مستوطنة يهودية جديدة في القدس الشرقية، دعا إبراهيم غوشه، زعيم حماس في عمان، إلى استئناف «الانتفاضة فورا وباستمرار» ضد إسرائيل.

ففي عام ١٩٩٨ كانت العلاقات قد تأزمت قبل ذلك بحوالي سنة عندما بدأ العمل في بناء مستوطنة حار حوما، إذ سرّعت حكومة بنيامين نتانياهو عمليات تأسيس مستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، والتوسع في منشآتها، واستبعدت اتفاقية الأمن التي تم التفاوض حولها بين العسكريين الإسرائيليين ونظرائهم الفلسطينيين، علما بأنها طالبت بها من قبل؛ وراحت تراوغ بخصوص الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية. وأضحى ياسر عرفات في وضع حرج فهدد إسرائيل بأن أعلن في ١٨ يناير ١٩٩٨: «نحن مستعدون للرجوع إلى نقطة الصفر ومواصلة الانتفاضة سبع سنوات أخرى ... نحن شعب من الأبطال والشهداء».

وفي مارس من نفس العام، حذر ضباط إسرائيليون حكام إسرائيل من مغبة «اندلاع انتفاضة جديدة» في أعقاب التوسع المحموم في استيطان الأرض المحتلة. وكشف من جديد التلويح بهذا السلاح ضد الغاصب المتخيل أو المحدد، والذي يهدد باستئناف الانتفاضة عن

حالة التنازع الكامن الملازمة للعلاقات بين السلطة الفلسطينية والدولة العبرية من جهة، وبين السلطة وأهالي الأراضي المحتلة من جهة أخرى. وانتقل التوتر نحو قطبي العلاقات المهيئة للانفجار. ويدل التقلب المتعلق بتطور المواجهة على مدى تعقد علاقات السيطرة السياسية.

ويبدو أن الإشارة باستمرار إلى الهبة الفلسطينية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) من جانب العناصر الفاعلة في المنطقة، حولت كلمة «الانتفاضة» إلى تعبير نوعي، أصبح مألوفا لدى الرأي العام الغربي حتى أن المحللين راحوا يستخدمونه في وصف المصادمات التي تقع في ضواحي المدن خارج الأراضي المحتلة. ومع أن الجوانب الأكثر وضوحا في أسلوب المقاومة هذا استرعت انتباه الأذهان إلا أنه لم يتم حل شفرة معانيه الدفينة. فقد تطابقت الانتفاضة مع ظهور الطبقات الشعبية واللاجئين على المسرح السياسي ـ الاجتماعي في الأراضي المحتلة والتي كانت تستأثر به حتى ذلك الوقت العائلات الكبيرة والفئات المتوسطة والمثقفة، فقد غيرت الإنتفاضة علاقات القوى بين الطبقات على حساب الفئات العليا وأوجدت تحالفا مؤقتا، بين الأوساط المثقفة والبرجوازية الصغيرة والشباب المعدم في المدن.

وفي الوقت نفسه حدت الانتفاضة من الأولوية السياسية التي كانت تتمتع بها الضفة الغربية إذ أن فتيل الانتفاضة اشتعل في قطاع غزة، من مخيم جباليا. ونظرا لقوة أعمال المقاومة التي شنها سكانها، تصدرت غزة المقدمة في النضال ضد إسرائيل.

«وقبل عام ١٩٤٨، كانت غزة قضاء صغيرا لا يقوم بدور رئيسي في حياة البلاد الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية[١]» وعمدت إسرائيل عند تأسيسها، إلى سلخها عن شمالها، عند بير سبع. وقد تدفق عليها ١٨٠ ألف لاجئ بينما كان عدد سكانها أصلا ٨٠ ألفا. وكان هؤلاء السكان واللاجئون من أصل ريفي في غالبيتهم بينما يعيش حاليا ٨٥٪ من مجموعهم في المناطق الحضرية[٢].

وانتقل الحكم في غزة في عام ١٩٤٩ إلى الإدارة المصرية حيث أصبحت مسرحا للنشاطات الأولى لجيش تحرير فلسطين في أواخر الخمسينيات[٣]. وانطلق نشاط الشيوعيين والأخوان المسلمين في غزة، غير أن السلطات المصرية حدت في ذلك التعبير السياسي. وظل اقتصاد غزة محدود النمو وتميز بغلبة القطاع الزراعي، وبالأخص إنتاج الموالح[٤].

وأدى الاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ إلى عزل قطاع غزة عن بقية العالم العربي.

وجمدت الإجراءات الإسرائيلية النمو الذاتي للقطاع وجعلته تابعا بالكامل للدولة

العبرية. وفي أواخر السبعينيات كان قطاع غزة يصدر ثلثي إنتاجه للسوق الإسرائيلية بينما كانت وارداته منها بنسبة ٩١ ٪ . وسيطرت سلطة الاحتلال على التجارة وفرضت قيودا على الزراعة وشجعت السكان على بيع قوة عملهم في الجانب الآخر من الخط الأخضر[٥] في إسرائيل. وكانت الصناعة الوليدة في قبضة وكلاء اقتصاديين إسرائيليين سواء من حيث مستلزمات الصناعة أو عمليات تسويقها، إذ اقتصر هذا النشاط أساسا على المقاولة من الباطن[٦]. وتحول قطاع غزة بذلك إلى معسكر لليد العاملة الرخيصة تنهل منه اسرائيل حسب احتياجاتها. وكان ٧٠ ألفا من الغزاويين يعملون فيها قبل الانتفاضة[٧]. ولم يتبق منهم سوى ٢٠ ألفا منذ الاستقلال الذاتي عندما تسمح بذلك ظروف الأمن الإسرائيلية. أما المصدر الثاني فيتمثل في التحويلات المالية التي يرسلها الأقارب المهاجرون في الخليج إلى عائلاتهم.

وفي نهاية الستينيات، ووجه الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بحركة الفدائيين المسلحة وبالعصيان المدني. وفي عام ١٩٧١ سحق آريل شارون الحركة بالقوة مع تركيز أعمال القمع على مخيمات اللاجئين التي احتمى الفدائيون بها[٨]. وتميزت السنوات الأولى من الثمانينيات بتحركاتها الطلابية[٩]. وقد انطلقت الانتفاضة من قطاع غزة في ديسمبر ١٩٨٧ .

والواقع أن هذا الشريط المحصور جغرافيا، مقطوع الصلات عن البلدان المتاخمة له. وهو بالتالي محدود التأثر بالنفوذ الخارجي. ويعود الطابع المحافظ للسكان إلى الانكفاء على الذات المفروض عليهم من الخارج. وفي عام ١٩٧٨، أغلق أنور السادات أبواب الجامعات المصرية في وجه الطلبة الفلسطينيين. وبالمقابل كان لسكان الضفة الغربية منافذ للاتصال من جهة مع الأردن، السلطة الإدارية القديمة المجاورة لهم، ومن جهة أخرى مع إسرائيل. وفضلا عن ذلك تشكل الدولة العبرية حاجزا جغرافيا بين قطاع غرة والضفة الغربية.

ولا يندر أن يصادف المرء شبابا في العشرين من العمر لم تطأ أقدامهم أبدا مدينة القدس التي تبعد حوالي ١٠٠ كيلو متر. ولدى المقيمين في هذا الشريط الضيق من الأراضي إحساس بأنهم محبوسون.

ويحتل قطاع غزة موقعا منفردا في المخيلة الجماعية الإسرائيلية. فهذه الشريحة الضيقة من الأراضي تبلغ مساحتها ٣٧٠ كيلو مترا مربعا، ويسكنها ٩٠ ألف نسمة نصفهم

يعيشون في مخيمات اللاجئين غير صحية، مما يجعلها تعكس صورة لفئات خطرة يتعذر حكمها وأسيرة روحها المحافظة. وبينما كان قطاع من الإسرائيليين يطمع في ضم الضفة الغربية، لم يرتفع أي صوت يطالب بدمج قطاع غزة في أراضيهم. وعلى النقيض من ذلك أعرب بعض القادة عن رغبتهم في التخلص منه. فهو شريط من الأراضي محروم في آن واحد من الموارد الطبيعية[10] ومن الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للدولة العبرية، ويبدو قبل كل شيء عصى الإدارة. وظل النشاط الاستعماري فيه محدودا. فهناك حاليا أقل من خمسة آلاف إسرائيلي في مستوطنات نيسانيت. ونتساريم، وكفار داروم، وجوش قاطف[11]. وقد نوه آلان دييكخوف من جهة بأن قطاع غزة ظل «على هامش التخيل اليهودي»[12]. وهو يفسر هذه السياسة من جهة أخرى بكون «الاكتظاظ بالسكان يترك المجال لفرص محدودة للاستعمار المنهجي»[13]. ويدخل احتلال تلك الأراضي في إطار «استراتيجية الموارد»[14] نظرا لأنها باتت مستودعا لليد العاملة، والمقاولة من الباطن الأقل تكلفة، ومنفذا لتسويق المنتجات الإسرائيلية.

وكان المجندون التابعون للوحدات العسكرية الإسرائيلية يخافون أثناء الانتفاضة من عنف المظاهرات في قطاع غزة ومن تواترها. وهم يحتفظون برؤية مرعبة عن المنطقة الواقعة جنوب الأراضي المحتلة، حتى أن القول: «اذهب إلى غزة حتى يرونك هناك» أصبح المرادف في الأذهان لتمني نار جهنم. وكانت تلك الاستيهامات الإسرائيلية مصدرا للفخر القومي لدى الغزاويين. وكان بوسع المرء أن يقرأ على جدران المدينة: «لقد رأيتم بيروت وسوف ترون غزة» مما يعني أن النية مبيتة لفرض أيام مؤلمة للمحتل. ومع بداية التسعينيات توالت الاغتيالات بالسلاح الأبيض ثم بالقنابل، وأغلب مدبريها من قطاع غزة، وإن لم يكونوا الوحيدين، مما دفع المجتمع الإسرائيلي إلى اعتبار القطاع «مأوى للإرهابيين». وذاع صيت غزة كوكر لقطاع الطرق، حيث يتم التصرف في المنتجات المسروقة في إسرائيل ومنها السيارات بالأخص.

وقد بثت وسائل الإعلام الإقليمية والدولية على نطاق واسع صورا تؤكد مدى فقر القطاع وعنفه الكامن وطابعه المحافظ وتدينه[15]. وعادة ما يتم الربط بين الحركة الإسلامية وبين القطاع الذي يعتبر عن حق قنبلة ديموغرافية: فـ ٧٠٪ من سكانه تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، من بينهم ٥٠٪ لا يتعدى سنهم الـ ١٤ سنة[16].

وهناك بالفعل خطر حقيقي اليوم وفي السنوات القادمة يتمثل في الانفجار الشعبي

في النطاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني. بيد أن تعاظم هذا الخطر في شكل الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣، غير محتمل تكراره إلى حد كبير.

وكان المحور المركزي للتمرد الفلسطيني يتمثل في العصيان المدني. وفي غياب التفاعل بين المجتمع الفلسطيني والأجهزة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية، لم يعد من الممكن حدوث مقاومة غير عنيفة كما جرى تنظيمها في بداية الانتفاضة. وتوضح صور إلقاء الحجارة في مواجهة الأسلحة النارية مدى عمق الهاوية في علاقات القوى الفلسطينية ـ الإسرائيلية. ولا يحد تنظيم شرطة فلسطينية من القدرات الفائقة للقوة العسكرية الإسرائيلية؛ ومع ذلك فإن حيازة الأسلحة في الأراضي المحتلة سيضاعف مستوى العنف في حالة وقوع مواجهات بين الطرفين.

وفضلا عن ذلك يبدو الافتراض القائل بأن سكان الأراضي المحتلة قد يرفضون التعاون مع الأجهزة الحكومية ويتمردون على السلطة الوطنية، أمر غير محتمل إلى حد كبير. فقد اندمج جزء من المجتمع مع السلطة، وهو يعتمد عليها ماليا ويساندها أيديولوچيا. وربما أسفرت معارضة القادة والسياسات المتبعة عن أعمال العنف ولكنها لن تكون بلا شك في شكل انشقاق منظم وإجماعي.

وعليه فإن المرجعية التاريخية لا تتلاءم مع الظروف الراهنة. وفيما عدا الخطب، يفصح تأكيد المتحدثين عن الانتفاضة عن تركيز استراتيچي على ذاكرة جماعية. فالتطرق إلى تلك الفترة يتلاءم مع منطق النضال العادل ومع شجب العدو.

وتحاول مختلف العناصر المتنافسة للإمساك بزمام الحكم أن تنسب لنفسها تراث الانتفاضة وأن تستخدمه لصالحها، بالتذكير به. ويتحول التمرد باعتباره تحركا وطنيا إلى حجة سياسية. ويتعين على ياسر عرفات، الفلسطيني الوافد من خارج الأراضي والذي لا يمتلك الرأسمال الأساسي المتمثل في المشاركة في هذا الحدث، والمسئول عن اتفاقيات السلام المبرمة مع إسرائيل التي يدور الخلاف حولها، يتعين عليه أن يثبت أنه يعمل من أجل مشروع قومي. أما حماس فتحاول الاستئثار بالموروث المعنوي والوطني والتأكيد على

أنه نموذج للنضال ولمجتمع معين.

ويتمثل هدف القوى السياسية في التحكم في التمرد، أي شباب الانتفاضة، بغض النظر عن التأكيد على الرموز.ف

فقد مارس شباب الانتفاضة المكون من جماعات مُسَيسة بعض السلطة على المجتمع أثناء التمرد، بالاعتماد على القوة الجسدية بحكم وضعهم كمناضلين.

ويشمل مصطلح شباب الانتفاضة مفهوما عريضا يفتقر إلى الدقة، فكلمة شباب لا تقدم تحديدا لعمر الأشخاص المعنيين بهذا الوصف(١٧). وعليه فإن الفتيان والرجال في الثلاثين من عمرهم يعتبرون من الشباب، وهم يترددون على الجامعات أو ينتمون إلى عالم العمل، سواء كانوا عزابا أو متزوجين أو أرباب أسر، وكثيرا ما يشاركون ذويهم في المسكن أيا كانت سنهم أو وضعهم كأزواج. وإذا كانت عبارة شباب لا تعني فئة من الشبيبة كما عرفتها انيك پرشيسبرون(١٨) فإن مصطلح شباب الانتفاضة يقصد به جيل يتضح وجوده من خلال مشاركته في حدث سياسي أو اجتماعي.

ويكتسب وجود جيل من الشباب وضوحه من خلال إقدامه على عمل خلاق(١٩)، ألا وهو التمرد الذي اشتعلت شرارته وحركته. وقد صقل هذا الجيل هويته طوال تلك السنوات وخلق ذاكرة جماعية انطلاقا من ذلك الالتزام الجماعي(٢٠).

ونحن ندرج جيل شباب الانتفاضة في طبقة عمرية عريضة، وجعلنا الحد الأدنى خمس عشر سنة والحد الأقصى ثلاثين سنة عندما انطلقت حركة التمرد في ديسمبر ١٩٨٧ . ومن المحتمل أن من كانوا فتيانا شاهدوا ذلك الحدث، بينما شكلت الانتفاضة الحدث السياسي الأول الذي واجهه من كانوا أكبر سنا (وكانوا لا يزالون صغارا عند بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، وأثناء حركة المقاومة التي ترتبت على ذلك الاحتلال في عام ١٩٧١) (٢١).

غير أن استخدام اصطلاح شباب الانتفاضة يظل مسألة حساسة، قد تؤدي إلى الحد من إدراكنا لمدى التمرد ومحركيه.

فالانتفاضة تشكل في المقام الأول حركة جماهيرية في السنوات الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) انضم إليها النساء والآباء والتجار والمثقفون. وكانت مشاركتهم غير متساوية سواء

من حيث مدتها أو أسلوب التحرك الذي اختاروه. وإذا كان الشباب العنصر الأساسي في النضال ضد الاحتلال، فإن مشاركة فئات أخرى من الأهالي أكسبت المقاومة طابعا جماعيا وقوميا.

وفي المقام الثاني، إذا كان شباب الانتفاضة ينتمون أساسا إلى الطبقات الشعبية، وإذا كانوا قد حاربوا الاحتلال من خلال الحركات السياسية الفلسطينية (فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي، وحماس، والجهاد الإسلامي)[٢٢]. إلا أنهم لا يشكلون مع ذلك جماعة متجانسة. وهناك عدة معايير يمكن أن تفصل بينهم، من حيث الالتزام النضالي، وموقعهم في التدرج في المسئولية، ومدى الاستعداد لمواجهة المخاطر، وتواتر مشاركتهم.

ورغم عدم التجانس الذي تتضمنه صيغة شباب الانتفاضة إلا أنها تسمح بتحديد جماعة اجتماعية وجيل كان تحركه حاسما في الأراضي المحتلة في نهاية الثمانينيات. ويحتل شباب الانتفاضة وضعا مركزيا[٢٣] في نطاق مجتمع الأراضي الفلسطينية وكذلك في الدراسات المتعلقة به، بما يتفق مع بروز مشاركتهم. والشباب المنتمي إلى الطبقات الشعبية والمتوسطة يعتبرون أنفسهم العناصر المحركة للمقاومة ضد الاحتلال على مدى سنوات ١٩٨٧-١٩٩٣ .

كان شباب الانتفاضة المحرض والمحرك لتمرد له أبعاد وطنية (ضد المحتل) واجتماعية (الاعتراض على العلاقات بين الطبقات في المجتمع الفلسطيني). وقد حصل على قسم محدود من السلطة في المجال السياسي المحلي. وحلت السلطة الفلسطينية محل الشباب في الإشرادف المباشر الذي مارسوه بشكل جزئي في المجتمع. وقد وحدت السلطة الفلسطينية هذا الإشراف على مجموع أهالي الأراضي المستقلة ذاتيا بإقامة جهاز دولة أوكلت مهامه القمعية إلى فريق من الشباب. وكون هؤلاء كتلة من المنفذين لم يصل منهم سوى عدد ضئيل إلى مراكز قيادية أو يحتل منصبا استراتيجيا يفسح له مجال المشاركة في السلطة.

ورغم التراجع الذي تكبدته العناصر الشابة المنتمية إلى الطبقات الشعبية إلا أنها ظلت عاملا مركزيا سواء بالنسبة للسلطة الفلسطينية أو بالنسبة للتشكيلات السياسية المعارضة، ومنها حماس بالأخص. ويشكل كل من التحكم في التطلعات السياسية للشباب وإدماجهم من خلال قيود الولاء سواء في المؤسسات أو غير ذلك من المجالات، الوسائل التي يستخدمها المحركون السياسيون (السلطة الفلسطينية وحماس) لتحجيم روح المعارضة الكامنة لدى

الشباب، بل واجتثاثها حتى لا تقلص سلطاتهم.

وعليه، يحاول هذا الكتاب الإجابة على السؤال التالي: إلي أي حد تدمج السلطة الفلسطينية شباب الانتفاضة في نظام الاستقلال الذاتي، وماهي الطرق التي تلجأ إليها في هذا الصدد؟ يعتمد ذلك على افتراض معين، ألا وهو تركز محركي التمرد في المجال السياسي الفلسطيني، وبالنسبة لنا، يشكل إدراكنا للمسارات الفردية والجماعية لذلك التحرك وسيلة للتوصل إلى تفهم العلاقات بين السلطة والمجتمع(٢٤) . وعلاقات الهيمنة التي تجرى اليوم في الساحة الفلسطينية، وهي عمليات داخلية تنوء تحت وطأة المطالب المتشددة للدولة العبرانية،تحدد في المقابل أسلوب التعايش الذي يتجه نحوه الإسرائيليون والفلسطينيون.

وعليه يعتمد نظام الحكم الذي أقامته السلطة على قسم من الشباب يضمن بلين عريكته فاعلية أداة القمع الجسدي. وهكذا أصبح الشباب المنتمي إلى الطبقات الشعبية القاعدة المركزية للنظام. ويسبغ الحكام في الظاهر الشرعية على الانتفاضة بتنشيط شبكات الولاء والقيادة التي حولوها إلى مؤسسات من خلال إنشاء أجهزة أمن. غير أن السلطة الفلسطينية لا تستخدم محركي الانتفاضة ليواصلوا تحقيق المشروع الوطني. فالخدمة الموكولة إليهم تتمثل في الواقع في قمع المعارضة الفلسطينية، ومن بينها أعضاء حماس التي تطالب إسرائيل بتحييدهم.

وبناء على ذلك يشغل الشباب المختار مركز التابع في إطار النظام الذي يؤمن لعدد محدود منهم إمكانية الارتقاء اجتماعيا. وتعتمد بنية السلطة الفلسطينية على الطبقات الشعبية. ومع ذلك لا يغير الحكام وضع هؤلاء الشباب كمحرومين، ولكنهم يحدون منه بإيهامهم بأنهم يحافظون على سلطتهم بإلحاقهم بقوات الأمن.

والتحالف المبرم مع الطبقات الشعبية يهمش البرجوازية وأوساط رجال الأعمال التقليديين. والواقع أن السلطة الفلسطينية شجعت على قيام دوائر اقتصادية جديدة، وراحت تشرف بنفسها على جانب من التجارة الخارجية مما يتيح لها التحكم في المبادلات والاستفادة من جهة من مساندة المنتفعين من الفرص المتاحة لهم، والحصول من جهة أخرى على أرباح تضيفها إلى مخزونها من الموارد التي تغذي النظام.

ويتمثل ذلك التدخل في المجال الاقتصادي في إدارة الأجهزة المفروضة من جانب إسرائيل عن طريق جماعة في السلطة تجمع بين القوة العسكرية والقدرة على إدارة

الأعمال. ويعتمد نفوذ هذا النشاط على العلاقات القائمة بين المسئولين عنه مع جزء من الصفوة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية. وهكذا تمارس تلك الصفوة رقابة غير مباشرة على قطاع غزة، الضيق والمحصور، والذي لا يتاح له أي انفتاح على الخارج إلا بقدر محدود من الجاذبية بالنسبة لدول المنطقة، عن طريق الإدارة التي تتولاها السلطة الفلسطينية وفقا لنظام فعال تزوده الدولة بالمعطيات اللازمة[٢٥].

ويحتل قطاع غزة مركز الصدارة في البنية الشاملة لتلك الإدارة المشتركة، وتفلت الضفة الغربية من تلك اليقظة المزدوجة والصارمة. فمسئولية السلطة الفلسطينية تقتصر على ٦٪ فقط من مساحة القطاع ولا يمكنها فرض رقابتها على دخول وخروج الأفراد والأموال. والجيش الإسرائيلي يحتفظ برقابته على الضفة الغربية لنهر الأردن، وتختلف معاييره في التفتيش والرقابة عن معايير السلطة الفلسطينية.

والتطويق الجغرافي والاجتماعي لقطاع غزة، المصحوب بالنظرة العامة لهذه الأراضي على أنها «مستودع متفجرات» يحد من قدرة القطاع على التنافس مع دول المنطقة. وعلى عكس الضفة الغربية التي ترتبط بعلاقات قديمة وكثيفة مع المملكة الهاشمية، تقع مسئولية إدارة قطاع غزة على السلطة الفلسطينية والدولة العبرية.

ويثير أسلوب الحكم الذي يتبعه القادة الفلسطينيون سخط عدة فصائل في المجتمع. فطابعها الاصطفائي يطرد من دوائر التوزيع شرائح عريضة في هذا المجتمع. والممسكون بزمام السلطة يحابون العلاقات الشخصية على حساب معايير الكفاءة، مما يصيب بالاحباط النخب القائمة أو الكامنة. أما المحرومون فيربطون وضعهم الاقتصادي الهش بوضعهم كخاضعين في المجال السياسي.

ويعاني الإسلاميون في المقام الأول من استبعادهم من نظام توزيع الرواتب المقررة وفرص العمل، وكذلك من فاعلية النظام العسكري. وتعتقد حماس أنها تستطيع أن تواصل نضالها المسلح ضد إسرائيل مع دمجها في المسرح السياسي للاستقلال الذاتي.

بيد أن التنافر يبدو صارخا بين الهدف الايديولوجي والهدف السياسي، ويكشف هذان التوجهان عن التناقض في موقف حماس الذي تتجاذبه عدة فصائل من الناخبين. فهي ترمي مع ذلك إلى فرض نفسها كعنصر محرك في المجاليين الفلسطيني والاقليمي.

مراجع وهوامش المقدمة

1. Ann Lesch, "Gaza, Forgotten Corner of Palestine", *Journal of Palestine Studies*, 15 (1), automne 1985, p. 44.

٢) آن ليش، المقال المذكور من قبل، ص ٤٤ .

٣) الفصل المعنون: - Les Camps de réfugiés: viviers de la résistance", in Nadia Benjelloun - Ollivier, *La Palestine. Un enjeu, des stratégies, un destin*, Paris, Presses de Sciences Po, 1984. Voir aussi "The Movement inside Historic Palestine", in Helena Cobban, *The Palestinian Leberation Organisation. People, Power and Polittics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

٤) ساره روي في الفصل المعنون: Sara Roy, "Gaza under Egyptian Military Administration", in *Gaza Strip. The Political Economy of De-development*, Washington (DC), Institute for Palestine Studies, 1995.

٥) آن ليش، المقال السابق ص ٤٦ .

٦) نفس المصدر، ص ٤٩ .

7. Sara Roy, "Gaza: New Dynamics of Civic Disintegration", *Journal of Palestine Studies*, 22 (4), été 1993, p. 21.

8. Ann Lesch, "Prelude to the Uprising in the Gaza Strip", *Journal of Palestine* Studies, 20 (1), automne 1990, p. 3

9. *Ibid.*, p. 5

١٠) بينما يوجد في باطن أراضي الضفة الغربية كم وفير من طبقات المياه الجوفية.

١١) فيما يتعلق بمعلومات مفصلة عن المستوطنات اليهودية في قطاع غزة يمكن الرجوع إلى: Ann Lesch, "Gaza, Forgotten Corner of Palestiene", *op. cit.* p. 49-53.

12. Alain Dieckhoff, *Les espaces d'Israël*, Paris, Presses de Sciences de Sciences Po, 1989, p.159.

١٣) المصدر السابق ص ٦٩ .

١٤) يميز آلان ديبكخوف بين الاستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الموارد والاستراتيجية الرمزية في السجل التصوري لإسرائيل فيما يتعلق باحتلال الأراضي، *op. cit.*, p. 162.

١٥) ينظر الفلسطنيون، وفي المقام الأول سكان الضفة الغربية إلى الغزاويين باعتبارهم الأقارب الفقراء في مجتمعهم لانخفاض مستوى تعليمهم. كما يميل سكان الضفة الغربية من نهر الأردن إلى النظر إليهم بقدر من الاستعلاء.

١٦) سارة روي، المقال السابق ذكره، ص ٢٨ .

١٧) لاحظ ميشيل سورا افتقاد مفهوم الشباب للوضوح. وقد كتب يقول: «الكلمة تعني الشبان بصفة عامة، علما بأن المرء يظل شابا حتى الخمسين من عمره، قبل أن يتحول إلى شخص وقور أي شيخ. وهكذا يطلق لقب «الاختيار» (أهم شخصية) نقلا عن «حي باب التبانة بطرابلس (لبنان). دراسة لعصبية حضرية في *L'état de barbarie*, Paris, Seuil, 1989, p. 129.

١٨) يمكن الرجوع إلى أعمال انيك پرشرون وبالأخص- "La socialisation politique, défense et il-

lustration", dans Madeleine Grawitz, Jean Leca (dir.) . *Traité de science Politique*, Paris, PUF, 1985, vol. 3: Âge, cycle.

١٩) اصطلاح استخدمه بيير فافر، «من قضية الأجيال وصعوبة حلها في حالة فرنسا» نقلا عن جان كريت، تحت إشراف بيير فافر، *الأجيال والسياسة*، *Générations et Politique*, Paris, Economica, 1989, p. 283-321.

٢٠) تؤكد آن كريجل على فاعلية مفهوم الجيل في تكوين ذاكرة جماعية، في "Le concept politique de génération: apogée et déclin", *Commentaire*, 7, automne 1977, p. 397.

٢١) يتفق هذا الاختيار مع المنهج الذي حدده بيير فافر، *المرجع السابق*.

٢٢) فتح (حركة التحرر الفلسطينية ـ بقيادة ياسر عرفات) والجبهة الشعبية (بقيادة جورج حبش) والجبهة الديمقراطية (بقيادة نايف حواتمه) وجميعها أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية التي ترمي إلى جمع كل الفلسطينيين بغض النظر عن معتقداتهم الأيديولوجية، وتعبئة أعضائها لتحرير الأرض المحتلة .. وللجبهتين الشعبية والديمقراطية توجهات ماركسية. ويمكن الرجوع بخصوص تلك التشكيلات إلى: Xavier Baron, *Les Palestiniens, un Peuple*, Paris, Le Sycomore, 1984, p. 77-135 et Nadia Benjelloun-Ollivier, *op. cit.*, en particulier le chapirre consacré à l'OLP.

وفيما يتعلق بالحركات الإسلامية يمكن الرجوع بالأخص إلى:

Jean-François Legrain, Maghreb-Machrek, 121, juillet 1988;"Mobilisation islamiste et soulèvement palestinien", in Gilles Kepel, Yann Richard (dir)., *Intellectuels et militants de l'islam. Les voix du soulèvement Palestinien. Édition critique et traduction française des Communiqués du Commandement national unifré et du Mouvement de la résistance islamique, Le Caire, CEDEJ, 1990;* Ziad Abu-Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza*, Bloomington et Indianapolis, Indiana University Press 1994.

23. Jean-Paul Chagnollaud, *Intifada, Vers la paix ou vers la guerre*? Paris, L'Harmattan, 1991; Camille Mansour (dir.), *Les Palestiniens de L'intérieur*, Paris, Les livres de la Revue d'études palestiniennes, 1989; Jamal R.Nassar, Roger Heacock, *Intifada, Palestine at the Crossroads*, Birzeit University & Praeger Publishers, 1991; Andrew Rigby, *Living the Intifada*, Londres, Zed Books, 1991; Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, *Intifada*, Paris, Stock, 1991.

٢٤) يعتمد هذا المؤلف على تجميع مصادر مستقاة من المواقع. وقد أقمت في غزة وقمت بزيارات للضفة الغربية والقدس وتل أبيب وذلك في أبريل ١٩٩٤ حتى فبراير ١٩٩٧ وهذا الكتاب مستخلص من رسالة دكتوراه في العلم السياسي تحت إشراف جيل كيبل، وتمت مناقشتها في: L'Institut d'études politiques de Paris, décembre 1997: Les chebab de l'Intifada *Face à L'Autorité Palestinienne. Pouvoir et société dans la bande de Gaza, autonome, 1994-1997.*

٢٥) استعرنا هذا المصطلح من دافيد ايستون الذي يرى أن المعطيات «تشمل كل حدث خارجي يشوه أو يغير أو يصيب النظام بطريقة أو بأخرى»، *Varieties of Political Theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1996, p.145.

الفصل الأول

الانتفاضة
من التعبئة الوطنية
إلي رفض النظام الاجتماعى

يسجل اندلاع هبة الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل في ديسمبر ١٩٨٧ تصدعا في صفوف الطرفين المشاركين في النزاع أي منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك في أسلوب إدارتهما للمشكلة. فالإسرائيليون يواجهون أسلوب نضال مستحدث لم يتم إعدادهم للتصدي له. وتبين أن أساليب الجيش الإسرائيلي لم تكن قابلة للتكيف مع هذا الوضع الجديد للتغلب على الهبة. وتزعزت المشاريع السياسية لمنظمة التحرير أمام انطلاقة النضال غير المتوقعة من جانب شباب قطاع غزة والضفة الغربية، وانتقلت الجبهة من الآن فصاعدا داخل فلسطين واضطر القادة المتواجدون في تونس إلى التكيف مع الوضع الجديد. وأصبح التمرد حدثا أساسيا بالنسبة للجيل الشاب في الأراضي المحتلة. وبدأ توجههم الاجتماعي وتدربهم الوطني أو تسارع بشكل عنيف في تلك الفترة. ولا تزال الانتفاضة موضع خلافات على الصعيدين العلمي والسياسي. وفي الوقت نفسه أثار الطابع الجماهيري والمتواصل والمحدود العنف نسبيا لتلك الهبة الوافدة من الأراضي المحتلة، أثار الحماس النضالي لمراقبين قليلي الميل إلى التركيز على تصدعات وانحرافات الحركة. فالهبة لا تتضمن نفس المغزى عند أعيان الضفة الغربية والعائدين من المنفى أو المناضلين السياسيين الذين شاركوا في التمرد بشكل مباشر. ورغم اختلاف الرؤى فإن استيعاب تراثها له تأثير مركزي على العلاقات الراهنة بين القوى السياسية.

وهناك ديناميكيتان متلازمتان، وفارقتان مع ذلك، شكلتا مسار الهبة:التكتلية والسعي المحموم للتوصل إلى الإجماع. وقد عرّضت هاتان الديناميكيتان تطور الحركة الوطنية للمخاطر بتماديهما في الخلاف، بعد أن قوضها القمع وعجز الفلسطينيين عن تحقيق إصلاحات في العلاقات الاجتماعية.

التكتلية، هل هي أداة فعالة في التعبئة ؟

تطابقت المشاركة في الانتفاضة مع الالتزامات السياسية بشكل وثيق. وأطلقت التكتلية، وهي ظاهرة تجعل من الانتماء الحزبي المحور الأساسي للهويات الاجتماعية، شحنات ديناميكية ضخمة أثناء الهبة وأصبحت القناة الأساسية للتعبئة الوطنية.

واندفعت التشكيلات السياسية الفلسطينية منذ نهاية ديسمبر ١٩٨٧ في خضم المعركة وحاولت كل منها تنظيم عمليات المقاومة ودفعها وتوجيهها، وحرصت على إدامة الانتفاضة عندما استشفت الطاقات البشرية الضخمة الكامنة في موجة التمرد. وهكذا قام القادة السياسيون بدور المحرض أثناء تلك الحقبة.

«كانت التكتلية الآلية الأكثر فعالية بالأخص لتعبئة الجماعات بالجملة والأحياء واللجان الشعبية، إذ أنها خلقت إطارا مؤسسيا ومنحت هوية محددة للمنضوين تحت لوائها مما جعلهم يتحركون في وسط مألوف لديهم وقاصر عليهم» كما لاحظ ذلك سليم تماري[١] في عام ١٩٨٩ .

وقامت تحركات الجهاد الإسلامي في نهاية عام ١٩٨٧ بدور المفجر. فهروب ستة من أعضاء المنظمة من سجن غزة المركزي بشكل مثير للإعجاب، وسلسلة عمليات اغتيال مدنيين إسرائيليين بالسلاح الأبيض زود الأهالي بانطباع فحواه أن الدولة العبرية ليست معصومة من الانهزام[٢]. وفيما عدا المثال الجسور الذي قدمه الجهاد الإسلامي، كانت التحركات الأولى للانتفاضة تلقائية.

غير أن تواصل الحركة مع الوقت يمكن فهمه كنتاج لنشاط ميداني طويل المدى قامت به التشكيلات السياسية. والواقع أن منظمة فتح وجماعة الإخوان المسلمين قامتا بنشاط وسط قواعدهما خلال السبعينيات والثمانينيات واستخدمتا أموالا لبناء شبكة من التنظيمات الاجتماعية والثقافية والخيرية.

ففي عام ١٩٨١ تأسست لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي بمبادرة في نشطاء سياسيين من الداخل[٣]. وهي معروفة باسم الشبيبة وتمثل امتدادا قانونيا لفتح. ويحاول منظموها احتلال المجال الاجتماعي والسياسي لتعويض تخلف فتح في مواجهة أحزاب اليسار النشطة منذ السبعينيات في الأراضي المحتلة، وذلك عن طريق تقديم المساعدات والمبادرات الثقافية والنشاطات الجماعية. ولما كانت الشبيبة غير مهتمة إلا بقدر قليل بالتدريس الايديولوجي فقد تغلغلت بسرعة وسط أقسام عريضة من الأهالي. والشبيبة متواجدة في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة وفازت مرات عديدة في انتخابات مجالس الطلبة. وقد انتشرت في الأوساط الحضرية ومخيمات اللاجئين وقرى الضفة الغربية في أول الأمر ثم في قطاع غزة في عام ١٩٨٢ . وكان لاجئو مخيمات القطاع في مقدمة مناضلي الشبيبة. ولم ينضم إلى الحركة المقيمون في حيّ الرمال البرجوازي إلا في عام ١٩٨٤ . وقد ترك قادة لجنة الشبيبة بصمتهم وسط جيل كامل ورفعوا بقوة وعيه السياسي. وهكذا أمكن تنشيط شبكات المتعاطفين والمناضلين التي مولتها مساعدات منظمة التحرير الفلسطينية، أثناء الانتفاضة واستخدمتها كقواعد تنظيمية.

وفي تواز مع ذلك أنشأت جماعة الإخوان المسلمين سلسلة من الروابط الاجتماعية ـ التربوية وجمعيات التعاضد. وأسست الجماعة في عام ١٩٧٣ المُجمع الإسلامي الذي يضم عيادة طبية وناد رياضي ولجنة للزكاة ومركزا نسائيا. كما أقامت منشآت مثل رياض الأطفال الإسلامية وأندية رياضية في قطاع غزة بالأخص، وأشرف الإخوان المسلمون أيضا على جامعة غزة الإسلامية منذ أن تأسست، وتخرج منها معظم دعاة المساجد، فامتد نفوذهم في قطاع غزة والضفة الغربية[٤].

وإذا كانت التشكيلات السياسية لم تحرك البوادر الأولى للانتفاضة إلا أنها استعادت زمام المبادرة بالتغلغل في الحركة. وقد استمد نشطاء اللجان الشعبية أو فرق الصدام قوتهم من تنظيم الشبيبة والمجمع الإسلامي والحركات الماركسية (الحزب الشيوعى، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية) لإقامة العديد من الشبكات. وقد دربت هذه المؤسسات بعضا من كوادر الانتفاضة ومناضليها.

وسرعان ما انتصرت اللجان الشعبية[٥] تحت لواء الساسة. وأتاح هذا الأسلوب في التنظيم التطوعي، إمكانية التغلب على نواحي القصور الناجمة عن القمع الإسرائيلي خلال السنوات الأولى للانتفاضة. وهكذا ظهرت شبكات تثقيفية متوالية ونظمت الخدمات الطبية

وعمليات تزويد مخيمات اللاجئين بالمواد التموينية أثناء منع التجول. وكانت تلك اللجان الشعبية تعتمد على الأحياء السكنية والتجمعات المحدودة. أما «قيمتها الرمزية فكانت هائلة لأنها فتحت الطريق أمام المشاركة الجماهيرية في الهبة»[٦]. وعندما أعلنت عدم مشروعيتها في أغسطس ١٩٨٨، تحولت إلى النشاط السري، وواصل المشاركة فيها فقط المناضلون الأكثر إلتزاما.

وأصبحت اللجان الشعبية نائبة القيادة الوطنية الموحدة، فحرصت على تنفيذ التوجهات الواردة في المنشورات.

وجاءت القيادة الوطنية الموحدة[٧] إنعكاسا للعلاقات بين القوى المتنافسة والمتواجدة في صفوف المجتمع الفلسطيني. وكان هذا البناء يضم التشكيلات الأربعة الأهم في منظمة التحرير الفلسطينية: فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي. وكانت أوضاع كل من تلك التشكيلات واحدة، مع مواصلة كل منها تنظيم شبكتها الخاصة والدفاع عن خيارات أعضائها عندما تتخذ القيادة الوطنية الموحدة قرارتها. وهذه الحركات المشاركة معا والمتنافسة في الوقت نفسه تتولى معا قيادة الانتفاضة وتنسيقها في الأراضي المحتلة، بنشر تعليماتها في منشورات شهرية تصدر من جانب كل حركة بدورها[٨].

أما التعاون مع حماس فكان مشكوكا فيه بقدر أكبر، إذ عمدت إلى التمايز عن القيادة الوطنية الموحدة والتبارى مع القيادة العلمانية بأن قررت أيام الإضراب الخاصة بها. وقد تعين الاحتكام إلى بعض الشخصيات للتدخل في العديد من المرات سعيا إلى تحقيق تسويات بين حركة الإخوان المسلمين وتشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية. وتم التوصل إلى حل مؤقت في سبتمبر ١٩٨٨ . واتسمت العلاقات بين منظمة التحرير والجهاد الإسلامي بقدر أكبر من الصفاء، دون أن تفضي مع ذلك إلى تعاون حقيقي.

وكانت مواقع النضال ضد المحتل موزعة بين المجموعات السياسية. ولذا كانت أعمال المقاومة تدفع الفرد حتما في غالب الأحوال إلى الالتزام الحزبي. وفي هذا الصدد أثبت السجن أنه «المدرسة العليا» للتجمع السياسي. فقد ظهرت من جديد داخل الزنازين الإسرائيلية بني التشكيلات السياسية لتنظيم الحياة الاجتماعية داخل السجن. وكان المناضلون يدربون حديثي العهد في النضال ويجندون من يتواجدون حولهم. كما كان القادة والمسئولون يتم انتخابهم ويتصلون بالتشكيلات السياسية في الخارج. وفي سجن النقب كان المسجونون يقيمون في خيام. واستأثرت كل حركة سياسية بخيمة، فاختار

بذلك المسجونون مأواهم بأنفسهم.

بل إن الحمولة[٩]، التي تدين بالولاء للتاج الهاشمي وأقامت علاقات يشوبها الحذر تجاه منظمة التحرير الفلسطينية اضطرت إلى التأقلم مع المناخ السائد وإلى تبني أحد الاختيارات المتواجدة في المجال السياسي للانتفاضة[١٠]. غير أن التكتلات لم تقض على البنى والسلوكيات التقليدية بل تنضدت عليها. ولذا كان من المستحيل التعرف على سبب النزاعات: المصالح السياسية أو الأسرية المختلفة معا والمستخدمة من البعض والبعض الآخر.

ففي قطاع غزة، عين الإسرائيليون رشاد الشوا رئيس بلدية غزة في عام ١٩٧١ وأقالوه من منصبه في عام ١٩٨٢، وهو ممثل لعائلة كبيرة الشأن من ملاك الأراضي وعلى علاقة وثيقة بحسين عاهل الأردن. وقد قال زياد أبو عمرو في أكتوبر ١٩٨٨، إن رئيس بلدية غزة السابق، والمعارض اللدود لمنظمة التحرير الفلسطينية خفف من لهجته إزاء المنظمة مع بداية الانتفاضة واعترف بتمثيلها لسكان الأراضي المحتلة[١١].

وشكل الانتماء السياسي للأفراد أحد ركائز الهوية الاجتماعية المشاركة في الانتفاضة. وهي هوية نضالية تدعو للفخر يلوح بها كما البيرق. أما الالتزام بحركة معينة ــ خصوصا بالنسبة للمناضلين الأصغر سنا، والمفتقدين للخبرة والثقافة السياسية وارتقوا مسرح المواجهات بلا معرفة كافية ــ فقد اتخذ أشكالا عدائية موجهة ضد التشكيلات المنافسة. وكانت فاعلية المشاركة في الهبة تضفي قدرا من الشرعية على القائمين بها. وعليه كان من الممكن أن تكون محاربة الإسرائيليين مدفوعة بالسعي إلى تحقيق مكسب سياسي ــ أي التوسع في جذب المزيد من الأنصار من خلال العمليات اللافتة للأنظار.

وكان التوتر حادا بالأخص بين فتح وحماس. والواقع أن حركة المقاومة الإسلامية فرضت وجودها على المسرح السياسي الفلسطيني بفضل الانتفاضة. وأحست فتح، وهي أول تشكيل في مجال المساندة النضالية والشعبية، بأن بروز حماس يشكل تحديا لنفوذها.

وتبين مرات عديدة أن التكتلية باتت غير منتجة بعد أن كانت عامل دمج وتوجيه للمجتمع. وعبأت جماعات من الشباب بعضها ضد البعض الآخر، فانجرفت في عمليات تدمير ذاتي متبادل. كما أن الانتماء السياسي أمكن استخدامه في تحقيق مصالح شخصية، وعائلية. وتحولت التكتلية إلى عائق في سبيل مواصلة أهداف النضال ضد إسرائيل. وبددت بعض المجموعات قواها في مشاحنات مع مجموعات أخرى لعجزها عن معالجة النزاعات بهدوء.

وفي عام ١٩٩٧، بعد ما يربو على ثلاثة أعوام من قيام الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، كان الوعي السياسي لا يزال محكوما بالتكتلية في شكلها المسرف في التطرف أحيانا، حتى أضحى التنديد بالخصم يجري بانتظام وباتت أعمال القمع تنسب إلى المجموعة السياسية التي ينتمي إليها الفرد. وهكذا تكيفت هوية الشباب الاجتماعية وفقا للولاء لتشكيل سياسي معين.

الإجماع حول الهبة: تمثيل المشاركين والحقائق

أخذت بمجامع قلوب العديد من المراقبين الانطلاقات الجسورة لشعب أعزل في مواجهة الجيش الإسرائيلي، ومحاولات الإدارة الذاتية وأسلوب المقاومة. وعليه فقد أطلقوا العنان لحماسهم وأفرزوا أدبا نضاليا حول الموضوع(١٢).

وكشف التصور بأننا بصدد مجتمع موحد مدفوع بوعي مفاجئ، تمكن من التغلب على تناقضاته وكرس كل جهوده للنضال ضد إسرائيل، كشف عن أنه ضرب من الوهم. كانت الهبة موجة انطلقت من الأعماق هزت الشعب الفلسطيني بأسره. بيد أن الشرائح المختلفة من المجتمع (الشباب المحروم في المدن، الطبقات المتوسطة النشطة في الأسواق، والطلبة، وسكان الريف والمثقفين) لم تندفع نحو مسرح الأحداث بحماس جماعي وإرادة واحدة تلقائية.

ورواية الأيام الأولى للهبة التي قدمها زيف شيف وايهود ياعري بليغة في حد ذاتها. فهي تكشف الاختلاف بل والعداء بين الفئات الشعبية والطبقات البرجوازية. فعندما انطلقت الاضطرابات الأولى على يد المحرومين في مخيمات غزة، استبد على ما يقال الهلع بتجار المدينة الذين خشوا أن يصبحوا ضحايا أعمال السلب والنهب. ويقال إن الشعار الذي انطلق من مخيمات اللاجئين كان «اليهود أولا ثم الرمال» علما بأن رمال هو حيٌ مدينة غزة الأكثر ازدهارا(١٣). وانتشر بقوة ارتياب العائلات الكبيرة الأمينة على النظام التقليدي إزاء الطبقات الخطرة، وقد باح رشاد الشوا، رئيس بلدية المدينة السابق، وزعيم حمولة ذات نفوذ كبير، بإحساسه تجاه الانتفاضة لصحفي إسرائيلي. ومن الواضح أن اندفاعة الشباب أثارت فزعة:

«الجديد في الأمر هو استعداد اناس اليوم للتضحية (من أجل قيام دولة فلسطين). والجديد في الأمر ربما تكون فرصتكم الأخيرة في مخاطبتنا. فعندما أرى مدى مرارة الشباب في الشارع، أدرك العواقب

الوخيمة التي قد تسفر عن ذلك. فماذا سيحدث لو تسلح هذا الشباب؟ مجزرة فظيعة بعواقبها المرعبة بالنسبة لنا. ولكن أيضا بالنسة لكم»[١٤].

وفي بداية ١٩٨٨، عُقد تحالف بين الطبقات الدنيا والمتوسطة على حساب طبقات المجتمع العليا.

وسارعت الأوساط الجامعية بمساندة شبيبة المخيمات والأحياء الشعبية، وشكَّل طلبة كليات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ منتصف السبعينيات أحد القطاعات الأكثر تسيسا في المجتمع الفلسطيني. وكانت الجامعات الوسط المفضل لتفريخ المناقشات السياسية كما كانت تستقبل شبابا من كافة الأوساط الاجتماعية. وقد راهنت تيارات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الإسلامية على العناصر الشابة والمثقفة المستعدة بالطبع للتعبئة. وأتصل الطلبة بشبكات قادة ومناضلي الانتفاضة فشاركوا في التفكير المتعلق باستراتيجية المقاومة. وأسند الاختلاط الاجتماعي الذي تحققه الجامعات دورا للطلبة في نشر الأفكار في الأراضي المحتلة. وعندما يعود إلى قراهم الطلبة المنتمون أصلا إلى أوساط ريفية، فإنهم يفيدون أهاليهم بتكتيكات الانتفاضة وأهدافها[١٥].

ولحقت الانتفاضة بالعالم الريفي منذ بداية ١٩٨٨ . وأعلنت بعض القرى نفسها «أراضي محررة» لبضعة أيام، وهو حدث غير مسبوق واجهه الجيش الإسرائيلي[١٦].

أما أساتذة الجامعات فقد حفزتهم إلتزامات طلبتهم الراديكالية، فغذوا الفكر النظري حول وسائل المقاومة والنضال ضد المحتل.

وشارك في الهبة عدد من الشخصيات، أغلبها من المنتمين إلى عائلات الأعيان المتنفذة في القدس الشرقية، والمثقفين، والصحفيين، والمحامين، ورجال الأعمال والأساتذة باضطلاعهم بدور أساسي في الاتصالات. وكان هؤلاء مهمشين في البداية، ولكنهم فرضوا أنفسهم فيما بعد لكونهم على صلة بالعالم الخارجي فعملوا كمتحدثين بلسان الانتفاضة لدى وسائل الإعلام والدبلوماسيين والزوار الأجانب. وكانوا فضلا عن ذلك وسيلة اتصال بين عناصر الانتفاضة العاملة في الداخل والتي انتقلت إلى تونس. وتولت تلك الشخصيات التي أثبتت ولاءها لمنظمة التحرير الفلسطينية مناصب تمثيلها دون التقيد بالشكليات[١٧]. ولم يكن وضعهم معتمدا على قبول شعبي، بل بالأحرى على مساندة منحتها لهم تونس.

أما النخب التقليدية التي ظلت مخلصة للتاج الهاشمي فقد اضطرت إلى الحد من

غلوائها إزاء منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت بعض التحذيرات تملي عليها إتخاذ جانب الحذر. وعلى سبيل المثال ذكر البيان رقم ٨ بالاسم الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، ورئيس بلدية مدينة غزة السابق رشاد الشوا، كعنصرين مشايعين للأردن، ليسا جديرين بالتعامل معهما[١٨].

ومنذ السنة الأولى للانتفاضة قامت طبقة التجار ـ وهي فئة محافظة ومتباعدة عادة عن عمليات التعبئة ـ بدور في النضال ضد الاحتلال. وتمكن التجار في المراحل الأولى من جعل مصالحهم الخاصة متطابقة مع المقتضيات الوطنية[١٩]. ولما كانوا لا يحصلون على أي مكسب من الاحتلال المفروض من جانب إسرائيل، فقد كان من مصلحتهم المجازفة بمواجهة المحتل إلى حد ما. وكانت ضريبة القيمة المضافة التي فرضها إجراء جائرا في نظرهم وباهظ التكلفة. كما أن نظام القيود الاقتصادية التي تفرضها الدولة العبرية كانت تقضي على أي إمكانية لتحقيق التنمية وتحسين ظروف استثمارهم. وقد جمدت فرص تطور التجار الذين كانوا يتوقعون تحسين شروط التبادل عموما[٢٠].

وأدركت القيادة الوطنية الموحدة ضرورة استشارة التجار حتى تطمئن على مشاركتهم في الهبة. وأتاح تشكيل لجان للتجار النجاح المؤقت للامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الإسرائيلية (حتى إبريل ١٩٨٨) وكذلك ساعات الإغلاق اليومية. ووضعت القيادة الوطنية الموحدة تحت تصرفهم شبابا لتنظيم دورات حراسة لحماية المحال التي يفتحها الجنود الإسرائيليون عنوة. وقد تراجع الجيش عن هذا الاستعراض لقوته مع أصحاب الدكاكين، بعد ذلك ببضع شهور، إذ أصبحت ساعات فتح المتاجر متوقفة على القرارات التي تتخذها القيادة الوطنية الموحدة نفسها.

وهكذا تبوأت طبقة التجار مركز الطليعة في المقاومة والعصيان المدني بالإضراب الذي أضحى من الطقوس اليومية، وبمقاطعة تسديد الضرائب. وفي مارس ١٩٨٩، طلبت القيادة الوطنية الموحدة من التجار الامتناع عن بيع المنتجات الإسرائيلية التي يمكن أن تحل محلها منتجات محلية.

ولجأ المحرضون على الانتفاضة إلى المزاوجة في خطبهم بين جرعة تحريض مدروسة بعناية والتهديد في الوقت نفسه بالعقاب الموجهة إلى قطاعات معينة من السكان. وهكذا تم التوصل إلى الهدف، ألا وهو خلق حركة جماهيرية.

وسجلت البيانات المتتالية التوجهات التي تعني مختلف الفئات الاجتماعية، وتملي عليها المهام التي تقع على عاتق كل منها. وعلى سبيل المثال، وجه البيان رقم ٢ إلى السكان عموما: الشباب والأولاد والعمال والتجار وسائقو سيارات الأجرة والحافلات، ودعاهم إلى تصعيد الانتفاضة، وحدد سلسلة من الأهداف المنشودة. ودعا المنشوران الثالث والرابع التجار إلى تنظيم صفوفهم في لجان والامتناع عن أداء ضريبة القيمة المضافة. وحذرهم البيان الخامس من إغراءات السوق السوداء واقترح على العمال مقاطعة العمل في إسرائيل. وطالب البيان العاشر بأن يستقيل الموظفون من عملهم، ومنهم بالأخص رجال الشرطة(٢١).

وبصفة عامة تمثلت توجهات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلى حد كبير في نداءات للقيام بأعمال لا تتسم بالعنف. كما كانت تنظم الجهود المطلوب بذلها من جانب السكان.

واستمرت المظاهرات بغية الإبقاء على الضغوط الموجهة إلى الجيش الإسرائيلي. وبعد أن كانت المظاهرات تحركات جماهيرية تلقائية في الشهور الأولى، تولدت فيما بعد فرق صدام مسئولة عن إثارة مواجهات عنيفة وقصيرة الأمد. وكان الإضراب من أعمال المقاومة التي أقدم عليها أصحاب الدكاكين، مما دل على رفضهم الاستسلام. وتمثل الامتناع عن التعاون الإداري في استقالة الموظفين، ومقاطعة الإجراءات الإدارية. وأخيرا استهدف اللجوء إلى النشاط الزراعي الأسري ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية التمهيد للاستقلال الذاتي الاقتصادي.

وفرضت القيادة الوطنية الموحدة إيقاعا للتحرك يضمنه اللجوء إلى الإرغام الذي كانت تلوح به للعصاة من الأفراد أو الجماعات. كما أن الشباب استخدم الضغط بنفس الأسلوب على الطبقة المتوسطة أو على البرجوازية الكبيرة، لتنفيذ تعليمات القيادة الوطنية الموحدة أو استباقها أو تخطيها.

وكانت البيانات مناسبة لإنشاء خطاب سياسي حقيقي. واحتل مفهوم الوحدة الوطنية مركز الصدارة فيها، إذ جاء فيها «أيها الشعب العظيم، يا شعب الانتفاضة...» و«كانت مختلف الجماعات الاجتماعية تقدم دائما كعناصر مكملة لكل متضامن معا. وعلى النقيض من ذلك، كان الإقصاء من نصيب كل من لا يحترمون مقتضيات النضال الوطني. وكانوا يعاملون كأفراد منعزلين، لا كجماعات منظمة»(٢٢).

هكذا كان الحديث عن الإجماع وسط الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مسألة واردة. وبلغت روح التعاون والتساند في المجتمع ذروتها بمحاولات تحقيق الإدارة الذاتية. وعلى سبيل المثال، شجّع الإخصائيون الزراعيون الأهالي في أحيائهم على الزراعة العائلية وتوفير التدريب لهم بالشكل المناسب. وتجلى التضامن أيضا في تنظيم تزويد المناطق المحظور فيها التجول بالمؤن، وأدى التكفل بفرض النظام إلى مبادرات أتاحت الفرصة لتسوية الخلافات بين الأطراف التي كانت متنازعة، ولتهديد الجانحين الكامنين[٢٣].

غير أن العصيان المدني كانت له حدود. فقد أدى عجز اللجان الشعبية عن خلق بنى سلطة بديلة واقتصاد تمويني عوضا عن النظام الإسرائيلي، إلى تراجع التجار الذين حطمت إسرائيل مقاومتهم بإرسال الجيش لفرض تسديد الضرائب.

وكانت أهداف الطبقات المتوسطة ـ من رجال صناعة وتجارة وحرفيين، مختلفة عن أهداف الشباب المنتمي إلي الأوساط الشعبية. فالطبقات الأولى المسئولة عن أسر، على رأس منشأة صغيرة كانت مستعدة لإعادة النظر في دفع الضرائب للدولة العبرية على أمل التوصل إلى تحسين أوضاعهم المالية، وكانت تطلعاتهم الشخصية تتفق في تلك المرحلة مع الاستراتيجية الوطنية السابق الإشارة إليها. غير أن تكلفة الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية، وانعدام تحقيق الربح نتيجة الإغلاق اليومي للدكاكين كان يهدد البقاء الاقتصادي للتجار. وعلى النقيض من ذلك كان الشباب في الطبقات المحرومة والذي ليس لديه ما يمكن فقده، يرى في تحفظات الطبقات المتوسطة إزاء المشاركة في أعمال العصيان المدني، موقفا أنانيا يفتقد الروح الوطنية. وهكذا لم يدم طويلا تحالف البرجوازية الصغيرة مع الطبقات الشعبية.

وأخيرا جاءت حرب الخليج لتسدد ضربة عنيفة لتصعيد التعبئة من أجل الانتفاضة. وكان اقتصاد الأراضي المحتلة يعاني أصلا من ضغط الخسائر الناجمة عن إجراءات القمع الإسرائيلي[٢٤] وتعليمات القيادة الوطنية الموحدة، مما جعله يجثو على ركبتيه، مع الشهور الأولى من عام ١٩٩١ . ففي يناير من هذا العام فُرض منع التجول في الأراضي المحتلة طوال سبعة أسابيع. وهكذا توقف كل نشاط ولم يحصل أي مواطن يؤدي نشاطا على أجره أو يحقق أي ربح. وعلاوة على ذلك عانى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مباشر من نضوب التحويلات المالية المرسلة من جانب الأقارب المقيمين في بلدان الخليج، ومن موارد منظمة التحرير الفلسطينية عقابا لها على مساندتها لصدام حسين. وعجّل الحصار الكامل للأراضي المحتلة في شهر مارس من وقوع الكارثة المالية والإنسانية[٢٥].

وبات من الصعب تعبئة السكان الذين أصابهم الوهن ومطالبتهم ببذل تضحيات جديدة في ظل الأوضاع المتسمة بالهشاشة الاقتصادية والمالية. وعندئذ عانت المشاركة في المقاومة من تفتت التوافق العام، ومن العودة إلى الممارسات الفردية. وتكاثر تضارب الآراء حول التكتيكات التي يتعين اتباعها. وكثيرا ما كان ذلك انعكاسا لتعارض المصالح بين مختلف الأطراف.

وعلى الرغم من تصاعد الصراعات الداخلية العقيمة وسط المجتمع خلال سنوات الانتفاضة الأخيرة، حافظ الشباب على تصورهم الأسطوري لتلك الحقبة. فهذه المرحلة من تاريخهم تمثل في نظرهم موقف مجتمع دفعه انصهاره في بوتقة النضال، ونضاله النبيل إلى مصاف الأمة المثالية. وهكذا تحول الشباب بمخيلتهم إلى حملة مشاعر الشعب الفلسطيني بأسره.

الانتفاضة: انطلاقة للطبقات الشعبية

حققت الانتفاضة عدة أهداف حددها قادتها: نمو مبادرات العصيان المدني وبروز الحركة الجماهيرية، كما أنها دفعت إلى مقدمة المسرح السياسي فئات كانت محرومة حتى ذلك الوقت من أي اعتراف اجتماعي بها. والواقع أن وظيفة المجتمع التقليدي تزعزعت أركانها.

بيد أن تحقيق أهداف المقاومة وتحول الحركة الشعبية إلى حركة جماهيرية دائمة كانا يتطلبان انقلابا عميقا في إدارة العلاقات الاجتماعية. وكان العصيان المدني أسلوبا مستحدثا للنضال الوطني في النطاق الفلسطيني، إذ أنه يتطلب تنظيم تحرك جماعي يفترض الانضباط والتنسيق والقدرة على التوصل إلى تسويات. فقد طرأ على العلاقات بين المشاركين في الهبة من مختلف الأوساط تطور، وتغيرت معايير الاستناد إلى القيم، وبدا أن دور الطبقات العليا والدنيا قد انقلب رأسا على عقب. غير أن عدم إنجاز الإصلاح الاجتماعي، بل وفشله حال دون مواصلة تنفيذ مشروع العصيان المدني وعجّل القمع من تفتت التحرك الجماعي. وعانت الحركة التي تجاوزها كل من تونس والشباب الراديكالي المفتقد الخبرة، من انحرافات بعض العناصر المحركة ومن إنهاك قوى السكان بعد عدة سنوات من القمع والحرمان.

لقد بدأت الهبة الفلسطينية بمبادرة من الطبقات الشعبية. وعندما أمسكت كوادر الأحزاب السياسية بزمام الأمور توصلت إلى استمالة الطاقات وتحريضها وإثارة انطلاقة جماعية. وكان التقاء إرادة ومصالح المحركين قصير المدى. وفي مواجهة لجوء قادة الداخل إلى إقصاء الشباب المحروم عاد هؤلاء واحتلوا مقدمة المسرح لمواصلة سعيهم إلى تحقيق أهدافهم ولو أدى الأمر إلى صدامات بين الفلسطينيين أنفسهم.

الطبقات الخطرة

كان الظهور المفاجئ للشباب المحروم في الموقع السياسي والإعلامي أحد السمات البارزة للانتفاضة. فسكان المخيمات هم الذين أطلقوا إشارة البدء لتمرد دام عدة سنوات، فكانوا بذلك المبادرين بالنضال ضد الاحتلال منذ عام ١٩٨٢ عندما أعلن مخيم بلاطة الواقع على مقربة من نابلس استقلاله الذاتي تحت قيادة الشبيبة وجعل نفسه خارج سيطرة الإدارة الإسرائيلية.

«وكانت الحجارة تتطاير ليلاً ونهاراً في بلاطة، حتى عندما كان جنود الجيش متربصين فوق الأسطح وذلك لعدة أسابيع متعاقبة. وأضحى كوكتيل مولوتوف مشكلة بلغت حد تحاشي دوريات تساحال (الجيش الإسرائيلي) دخول المخيم بقدر الإمكان.»(٢٦).

وفي ٩ ديسمبر ١٩٨٧ جاء دور مخيم جباليا في قطاع غزة الذي ثار على أثر مقتل أربعة عمال في حادث تسببت فيه سيارة جيب إسرائيلية. وتوسع سكان المخيمات الأخرى في المواجهات سواء من حيث مدتها أو مواقعها بدءا بشهر ديسمبر ١٩٨٧، مما دل على أنها باتت حاسمة في انتقال عدواها إلى المناطق الحضرية والريفية.

وبمجرد أن أصبح التمرد عملية منظمة توجهها مراتب قيادية، التحق شباب المخيمات إما بأجهزة أو قدموا «اليد العاملة» الأشد تحمسا لتنفيذ تعليمات القيادة الوطنية الموحدة، ومن بينها تلك التي تدعوهم إلى عدم احترام منع التجول.

وهكذا تغيرت نظرة المجتمع الفلسطيني لهم وذلك لأن المخيمات تقع في أسفل المراتب الاجتماعية والاقتصادية، فقد كللتهم مشاركتهم في الهبة بهالة من التقدير. «لقد تغيرت الأمور مع الانتفاضة إذ تحولت تلك المخيمات إلى مثال للمقاومة وللهوية القومية أيضا بعد أن كانت فيما مضى رمزا للبؤس والاستسلام.»(٢٧).

وتحقق انخراط الطبقات الشعبية بشكل خاطف للأبصار في المجال السياسي بينما تفككت في الوقت نفسه القاعدة الاجتماعية للأعيان ولممثلي النظام التقليدي. وقد استبعد هؤلاء من مجال الحركة التي كانت تدبر. وفضلا عن ذلك حكم عليهم بالاستبعاد لدورهم من قبل كوسطاء يتعاملون مع المحتل وللمهمة التي اضطلعوا بها لتهدئة الأوضاع. وكان ذلك هو الحال بالأخص بالنسبة للمخاتير الذين كان الشباب يناصبونهم العداء باعتبارهم المجسدين للاستبسلام والتساهل[٢٨]. أما النخب الحضرية التقليدية فقد فقدت مركزها الاجتماعي لأنها لم تلحق بالانتفاضة إلا متأخرا، وحكم على موقفها بمعيار الوطنية. وتسجل إذن هذه الأوضاع الجديدة المتقاطعة التي شهدها المعترك السياسي والاجتماعي وقوع انقلاب اجتماعي[٢٩].

وهكذا تكونت البنية الأولى «للقيادة الوطنية الموحدة للهبة في قطاع غزة» من جمال زقوت البالغ من العمر ثلاثين سنة والمقيم في مخيم الشاطئ والمنتمي إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والذي تلقى تعليمه في بلغاريا، ومروان كفرنه، المدرس البالغ الثانية والثلاثين من عمره وهو أصلا من قرية بيت حانون والمتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإيهاب الأشقر الطالب بالشاطيء المعبر عن موقف فتح، وتوفيق المبحوح، البالغ من العمر إحدى وأربعين سنة، والممثل للحزب الشيوعي الفلسطيني[٣٠].

التفاهم بين التكتلات والتقاء الطبقات الاجتماعية

كانت الانتفاضة محاولة مجددة ومبتكرة حقا. وبينما تشكلت الحركة الوطنية الفلسطينية عبر الكفاح المسلح، جاءت المبادرة المنبثقة من الداخل مختلفة عن الاستراتيجيات المعلنة في تونس. وقد فوجيء قادة الخارج في بادئ الأمر بضخامة التمرد الذي نسبه قادة الانتفاضة إلى أنفسهم، ونجحوا بسرعة في فرض وجودهم كأصحاب القرارات حقا[٣١]. ومع ذلك لا يعني هذا التطور أنه أفقد قادة انتفاضة الأراضي المحتلة مركزهم بالكامل. فقد تمثل الأمر في إقامة علاقات قوى مستمرة لم يخرج الشباب منها خاسرين دائما. وهكذا تمكنوا من أن يفرضوا على تونس مقاطعة اللقاء مع چورچ شولتز، وزير خارجية أمريكا وكذلك النداء من أجل إستقالة الموظفين الفلسطينيين، وبالأخص

أعضاء المجالس البلدية.

وكانت توجهات القيادة الوطنية الموحدة في أغلبها دعوات إلى القيام بأعمال غير عنيفة أو ذات طابع عنيف محدود(٣٢). ويشهد على ذلك التحفظ عزم قادة الداخل على خلق حركة جماهيرية قوية لا يمكن الرجوع بها للخلف. وهيأ هذا الطراز من التعبئة فرصا أكبر لكسب المساندة الدولية ولتأمين بقائها مدة أطول.

وعليه فقد دعت القيادة الوطنية الموحدة إلى العصيان المدني وتبنت في هذا الاتجاه أطروحات مبارك عوض حول عدم اللجوء إلى العنف(٣٣). وكان هدف ذلك الجامعي التوصل إلى: «انفصال كامل عن السلطة المحتلة وأدواتها». وكان يتعين أن تنفذ المقاطعة على مراحل. وقد وجه النداء الأول إلى أعضاء المجالس البلدية، ثم توجهت البلاغات بعد ذلك إلى مستخدمي الإدارة المدنية، وبالأخص رجال الشرطة الذين دعوا جميعا إلى الاستقالة فيما عدا العاملين في المستشفيات والمدرسين.

وطالبت بعد ذلك القيادة الوطنية الموحدة العمال بمقاطعة العمل في إسرائيل. غير أنها عدلت عن توجيهها هذا لمقتضيات بديهية، ألا وهي موارد رزق جانب كبير من السكان، واكتفت القيادة الوطنية بأن يتقيد العمال الذين يعبرون الخط الأخضر بأيام الإضراب.

وكان الهدف النهائي للهبة، سواء بالنسبة للقيادة الوطنية الموحدة أو لحركة المقاومة الإسلامية التخلص من الاحتلال. غير أن المفاهيم اختلفت. فبينما كان النضال عند حماس يعود إلى اعتبارات دينية، كان بالنسبة لتشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية قضية كفاح سياسي. وعليه فقد نظمت تلك التشكيلات التعبئة من أجل تقويض السلطة العامة الإسرائيلية تمهيدا لتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وحددت البيانات أهدافا يعاد تقويمها وفقا لإمكانات تحقيقها. كما كانت التعليمات بمثابة أختبار بل وتحذير، لا يصدر المسئولون قرارا بضرورة تنفيذها إلا بعد ذلك. وأصبحت اللجان الشعبية وفرق الصدام، القوى العملية المنفذة بالنسة للقيادة الوطنية الموحدة، فهي تسهر على تطبيق التعليمات، إما بمحاولة توعية السكان بممارسة ضغوط معنوية أو جسدية على العناصر المناوئة.

وفضلا عن ذلك شحذت الانتفاضة وعي السكان بضرورة بذل الجهود لخوض

معركتهم الوطنية بفعالية. وحاول المجتمع أن يأخذ على عاتقه التكفل بنفسه وأكسب الأفراد الإحساس بالمسئولية تجاه مجتمعهم هذا. أما التضامن فقد أضحى ضرورة معنوية وسياسية، وبات من المناسب تجاوز الخلافات بين العائلات أو العشائر باعتبارها عوامل دارجة للعرقلة السياسية. وكان توفير العناية لأسر المعتقلين والشهداء أحد عناصر المشاركة في تحقيق التلاحم القومي.

وتبدى أيضاً الحرص على العمل من أجل تقدم المجتمع. فوفر العاملون في القطاع الطبي الخدمات الطبية الطارئة وتكفلوا بنشر التوعية الصحية وسط سكان القرى. كما كانت لجان التعليم مدفوعة بنفس الروح ونفس الرغبة في تحقيق التحسن بشكل ذاتي(٣٤).

ولا شك في أن أكبر نصر حققته الانتفاضة كان إثبات أن الدمج السياسي للأراضي المحتلة في الدولة العبرية مسألة يتعذر التوصل إليها. فعنفوان الروح الوطنية الفلسطينية جعل هذا التطور مستحيلاً. فالهبة لا تهدد تفوق إسرائيل العسكري ولا قوتها الاقتصادية، ولكن المواجهة بين الطرفين غير المتساويين أسفرت عن تغير الوضع الفلسطيني على الصعيد الدولي. فهو شعب متمسك بهويته القومية، غدا ينظر إليه بالأحرى «كضحية» وأقل فأقل «كإرهابي».

وكان التفاوض في نطاق المجتمع حول المسائل الاجتماعية والسياسية شرطا لنجاح التحرك القومي. وقد توصل المحركون للهبة، من شباب الأوساط الشعبية والكوادر السياسية للتشكيلات السرية، إلى كسب قطاعات أخرى من السكان القليلي الاستعداد للعمل النضالي ضد المحتل في الفترة الأولى من الهبة. غير أن التماسك لم يصمد أمام القمع وكشف تفتت الحركة عن أوجه قصور يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

انحرافات الحركة الشعبية

تفسر لنا قابلية بني الحركة للتعرض لتصدعات أمام القمع دواعي الفشل الجزئي الذي لحق بالهبة الفلسطينية. فقد أدى إبعاد الكوادر المسئولة عن إتخاذ القرارات إلى تعزيز دور تونس واحتلال شباب الطبقات الشعبية ساحة النضال. وأثبت هؤلاء عدم قدرتهم على التعامل مع النزاعات سواء فيما بينهم أو بين مناضلي الحركات المتنافسة أو مع مختلف قطاعات المجتمع.

ويقول زياد أبو عمرو إن تقلص القيادة المحلية أتاح لكوادر منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى إمكانية التدخل على نطاق أوسع في قيادة الانتفاضة وفي التعامل مع الوضع في الأراضي المحتلة بصفة عامة ... وقد هيأ هذا الفراغ أحيانا لقادة ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى الفرصة لتعزيز قبضتهم بتحييد أوجه الهبة التي قد تقوض نفوذهم[٣٥].

وترتب على إيداع كوادر الحركات في السجون ونفيهم إلى ترك المجال للمناضلين القليلي التدرب والتعليم للتصرف وحدهم. وتسبب عجز الحركة عن تأمين بدائل للقادة المحليين، في إضعاف الانضباط وفاعلية العمل.

وانتشر العنف في مجال الدولة العبرية مع بداية التسعينيات، وتضاعفت حالات إغتيال إسرائيليين على أيدي أفراد منعزلين بعد حرب الخليج[٣٦].

ومورست شراسة الجماعات المسلحة قبل كل شيء ضد مجتمعها ذاته. وتجاوز عدد الفلسطينيين الذين قتلوا لافتراض أنهم تعاونوا مع العدو عدد الضحايا التي اغتالها الجيش الإسرائيلي[٣٧]. ففي قصبة نابلس وفي رفح بقطاع غزة، كانت الفهود السوداء والصقور الحمراء تطارد من كانت تعتبرهم خونة وتسارع بإقامة الحدود. وعلاوة على ذلك تورطت الفروع المسلحة المتنافسة في صدامات قاتلة أحيانا[٣٨]. وتحولت بعض تلك الفروع إلى عصابات بمعنى الكلمة منشغلة بالدفاع عن مناطق نفوذها أكثر من النضال ضد الاحتلال. وجرى ذلك بالأخص في نابلس حيث فرضت فرق من الشباب حكمها على السكان[٣٩]. ولما عجزت الحركات السياسية عن تحقيق أهدافها، راحت تكافح من أجل السيطرة على الموارد المتاحة. وتزايدت من جديد، وبقوة، النزاعات حول المصالح الخاصة.

وهذه اللوحة المصورة لبدايات التسعينيات توضح أن مسيرة الانتفاضة ابتعدت عن أهدافها الأصلية الرامية إلى تنظيم العصيان المدني وإقامة بنى بديلة لتنظيم المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وترجع أسباب ذلك الفشل إلى تصفية تعبئة الطبقات المتوسطة نتيجة لعدم قدرة الشباب المنتمي إلى الطبقات الشعبية على عقد تحالف مستديم مع البرجوازية. واستخدم الشبان المحرومون نفوذهم على حساب الطبقات الميسورة الحال بدلا من الاعتماد على مساندتها لهم. ومن المحتمل أن يكون العقاب الذي أُنزل على «المهربين» و«المنحلين» معبراً بالأحرى عن الرغبة في الثأر الاجتماعي دون أن يتفق ذلك مع متطلبات

النضال الوطني. وتفشت أعمال القمع على يد عصابة أحمد تبوق في قصبة نابلس حتى قيام الاستقلال الذاتي الفلسطيني في المدنية في ديسمبر ١٩٩٥ . وكانت هذه العصابة تفضل شن غاراتها ضد التجار والعائلات الكبيرة في نابلس. وفي قطاع غزة دأب بعض الفتيان من أنصار حماس على مضايقة ومطاردة النساء من الشرائح البرجوازية اللاتي يرفضن التحجب. وتزايد ضغط الشباب المنظم في جماعات مسلحة أو غير مسلحة على الطبقات المتوسطة الساخطة على تردي الأوضاع. أما دعاة التمسك بالفضيلة والورع القائم على الخلط بين السلوك الفردي والموقف السياسي، فراحوا يشبهون تعاطي المخدرات والدعارة والعلاقات الغرامية خارج الزواج بالتعاون مع سلطات الاحتلال. ويفسر لنا ترسيخ تلك المفاهيم المبتسرة في عقليات هذا الجيل تشدد أعضائه إزاء أي مظهر «للخروج على المألوف».

ولكن هل شجعت تونس الانبثاق غير المنظم للفرق التي تنسب نفسها إلى الأجنحة العسكرية التابعة لتشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية؟ لم يثبت ذلك الافتراض. فقد حاول قادة المنظمة تجنب ظهور أجهزة مستقلة ذاتيا لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية، تستبعد القادة المتواجدين في الخارج من عملية بناء الدولة. ومما لاشك فيه أن انتصار الأهداف الأصلية للانتفاضة كان سيهمش وضع ياسر عرفات وان انحراف الهبة سيحد من مخاوفه. غير أن كوادر تونس وجدت نفسها عاجزة في مواجهة هذا النوع من العنف وعن السيطرة على تلك السلسلة الطويلة من الانحرافات التي ترتبت على نفس ذلك العنف.

وانتابت الحيرة أغلبية السكان إزاء تصاعد العنف فتراجعت أمام هذا الفقدان للاتجاه. واكتسبت انحرافات الشباب أبعادا مدمرة ذاتيا لكل من الحركة والمجتمع في نفس الوقت. وعلاوة على ذلك قضت بداية عملية السلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، من خلال مؤتمر مدريد والمفاوضات التي تعثرت بعد ذلك في واشنطن، قضت على تعبئة السكان. فسواء كانوا من أنصار أو معارضي مبدأ الحوار إلا أنه تبين لهم على الأقل أن اللجوء إلى التفاوض يوفر بديلا للمطالب الفلسطينية على الصعيدين الدبلوماسي والإعلامي. وهكذا تغير المحور الذي يدور حوله النزاع.

ومع الخوض في المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية، لحق بقطار الانتفاضة وهو منطلق، أنصار منظمة التحرير الفلسطينية المنحدرون من الأوساط المثقفة والميسورة والشخصيات،

واحتلوا من جديد الصفوف الأولى بمشاركتهم في محادثات السلام. وبالطبع فقد هَمش موقف القيادة الجديد[٤٠] دور محركي الهبة. غير أن هؤلاء ليسوا أقل اقتناعا بأن عملية التفاوض تشكل إحدى نتائج تحركهم. فالشباب يرى أن الانتفاضة والمبادرة والمعركة والتضحيات وبوادر الحل جاءت كلها من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من فشل الحركة نسبيا وعدم اكتمالها وكبواتها وانحرافاتها إلا أن القائمين بالهبة شغلوا المجالين السياسي والاجتماعي، كما عقدوا العزم على ألا يستبعدوا من الساحة.

■

مراجع وهوامش الفصل الأول

1. Salim Tamari, "Dynamiques sociales et idéologies de résistance en Cisjordanie", dans Camille Mansour (dir.), *Les Palestiniens de l'intérieur*, Alençon, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, 1989, p.186.
   أنظر أيضا: Jean-Paul Chagnollaud, Intifada. Vers la Paix ou vers la guerre. Paris. L'Harmattan. 1990, p.86.

2. Shaul Mishal, Reuben Aharoni, *Speaking Stones*, New York, Syracuse University Press. 1994
   وكذلك Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, *op. cit* كما آن الجهاد الإسلامي كان أول من بادر في الأيام الأولى للانتفاضة بنشر منشور في ١٠ ديسمبر، ليؤكد وجوده في المعركة انظر: Jean-François Legrain. *Les voix du soulèvement Palestinien* 1987 - 1988, Le Caire, CEDEJ, p.14.

٣) أوضح عبد العزيز أبو شاهين، وهو من مؤسسي هذا التنظيم، أن تسميه الشبيبة تم اختيارها بناء على نصيحة محاميه إسرائيلية أوصته بعدم اختيار عبارات مثل الحزب أو الجبهة أو الحركة لكي يتمكن من الحصول على ترخيص قانوني بتأسيسه من السلطات الإسرائيلية. حديث مع عبد العزيز أبو شاهين أجرى له في يونيو ١٩٩٦ .

4. Ziad Abu-Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Band and Gaza, op. cit.* Lire aussi l'introduction de l'ouvrage de Jean-François Legrain, *op. cit.*.

٥) بخصوص اللجان الشعبية انظر الفصل المعنون «الانتفاضة» في مؤلف: Jean-Paul Chagnollaud *op.cit*
وكذلك الفصل المعنون «العصيان المدني في مؤلف: Ze'ev Schiff et Ehud Ya'ari, *op. cit.*
ويمكن الرجوع أيضا إلى: Andrew Rigby, *Living the Intifada*, Londres, Zed Books. 1991. p. 20 et suiv.

6. Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, *op. cit.*, p.317.

٧) السرد التفصيلي لنشأة القيادة الوطنية الموحدة في مؤلف: Jean-Fran çois Legrain, *op. cit.*, p.17-19.

8. Ziad Abu-Amr, "The Palestinian Uprising in the West Band and Gaza Strip", *Arab Studies Quaterly*, 10 (4), p.384-405.

٩) عرفها مجدي المالكي بأنها «وحدة قرابة عريقة تجمع بين عدة وشائج تنسب نفسها إلى سلف مشترك حقيقي أو وهمي ـ وقد ترجع سلسلة أنسابيهم إلى عدة أجيال عن طريق ذرية أبوية» ("Clans er Partis Politiques dans trois villages palestiniens", *Revue d'études Palestiniennes*, 25, été 1994, p. 102).

10. Ibid., p. 118.

11. Ziad Abu-amr, "Notes on Palestinian Political Leadership", *Middle East Report*, 54, septembre - octobre 1988, p.25.

١٢) ومن أمثلة ذلك: M. Darweish, "The Intifada: Social Change", Race and Class, 31, octobre-décembre 1989, p. 47-61. L'ouvrage de J. Nassar et de R. Heacok, Intifada. *Palestine at the Crossroads*, New York, Birzeit University & Praeger Publishers, 1990.

13. Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, *op. cit.*, p.125-127.

14. Zvi Gilat. "The Leadership of the Uprising", *New Outlook*. marsa vril 1998. p.13.

15. Majdi al-Malki. art. cité. Voir aussi Z.e'ev Schiff. Ehud Ya'ari. *op. cit.*

١٦) حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى مقال حسين البرغوتي، وإن كان ذا طابع نضالي، J.Barghouti, "Jeep Versus Bare Feer. The Villages in the Intifada", in Jamal R.Nassar et Roger Heacock. *op. cit.*. p. 107-123.

17. Ziad Abu-Amr. "Notes on Palestinian Political Leadership". *art. cité*. p. 23-25.

18. Ziad Abu-Amr. *The Palestinian Uprising in the West Bank and Gaza Strip. op. cit.*, p.391.

١٩) استندنا إلى تحليل سليم تماري الوارد في مقاله "Revolt of the Petite Bourgeoisie: Urban Merchants and the Palestinian Uprising", in Michael Hudson (ed.), *The Palestinians: New Directions*. Centrer for Contemporary Studies. Georgetown University, 1990, p.24-43.

20. J. P. Chagnollaud. *op. cit.*, p. 98. and Sara Roy, The Gaza Strip. The Political Economy of De-development, The Washington, DC, Institute for Palestine Studies. 1995. and also, Ziad Abu-amr. "Palestinian Uprising in the West Bank and Gaza Strip". *op. cit.*

٢١) بخصوص البيانات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة، أنظر: Jean-François Legrain. *Les voix* du soulèvement Palestinien. *op. cit.* On peut ´galement se référer à Ziad Abu-Amr. The Palestinian Uprising in the West Bank and Gaza Strip. *op. cit.*

22. Jean-Paul Chagnollaud. *op. cit.*. p. 156.

٢٣) يمكن الرجوع حول كل تلك المشاكل إلى: Jamal R. Nassar, Rorger Heacock, "The Revolutionary Transformation of the Palestinians Under Occupation". in Jamal R. Nassar, Roger Heacock (eds). *op. cit.*, p. 191-205.

٢٤) ومنها بالأخص الحرمان من دخل العمال الممتنعين عن الذهاب للعمل فى إسرائيل والذين يعبرون الخط الأخضر كل يوم؛ وفى عام ١٩٨٨، أنخفض عددهم بمقدار النصف. وبخصوص مسألة انهيار الاقتصاد الفلسطيني؛ انظر ساره روي المرجع المذكور من قبل.

25. *Ibid.*

26. Ze'ev Schiff. Ehud Ya'ari. *op. cit.*, p. 71-74.

27. Jean-Paul Chagnollaud. *op. cit.*,p. 83.

٢٨) يشير مجدي المالكي إلى تلك الظاهرة: «كان يتعين على رئيس البلدية أن يفيد الحكم بكل المشاكل التى قد تهدد النظام العام، وأن يبلغ عن كل شخص مشتبه فيه ... ومهام رئيس البلدية بصفته الوسيط بين القرويين وسلطات الاحتلال تدفع السكان إلى اعتباره خائنا، حتى وإن كان لم يتعامل أبدا مع العدو ("Clans et partis politiques dans trois villages palestiniens". *op. cit.* p. 109

وانظر في هذا الصدد أيضا: Glenn Frankel. *Beyond the Promised Land. Jews and Arabs on the Hard Road to a New Israel*. New York. Simon & Schuster. 1994. p. 67.

ولم يكن دور رئيس البلدية منظورا إليه بهذا الشكل السلبي إلى هذا الحد في قطاع غزة. ووفقا لملاحظاتنا لا يزال رئيس البلدية يفرض احترامه حتى عام ١٩٩٦ عند جزء من السكان.

29. Jean - François Legrain "L'Intifada dans sa troisième année", *Esprit*. 163. juillet-août 1990. p. 17.

30. Jean - François Legrain, *Les voix du soulèvement Palestinien*, *op. cit.*, p.18.

٣١) انظر في هذا الصدد: Jean - François Legrain, *op.*, *cit.*. p. 19-20

٣٢) يؤكد ذلك چان ـ بول شانيولو في مؤلفه المذكور آنفا وكذلك چان ـ فرانسوا ليجران في مقاله المذكور من قبل.

٣٣) بعد إقامة دامت خمس عشرة سنة في الولايات المتحدة عاد مبارك عوض إلى القدس في عام ١٩٨٨ . وكان يعارض أطروحات منظمة التحرير الفلسطينية عن الكفاح المسلح، ويدعو إلى عدم اللجوء إلى العنف. وقد افتتح مركزا لعدم استخدام العنف حاول أن ينشر عن طريقه نظرياته: وقد اقترح على سبيل المثال تنظيم المظاهرات السلمية والمسيرات الصامتة، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية وكافة القرارات الإدارية التي تتخذها السلطة المحتلة. كما أكد على ضرورة خلق مؤسسات فلسطينية بديلة. وقد استبعده في البداية القوميون والمثقفون الفلسطينيون، غير أن القيادة الوطنية سعت مع بداية الانتفاضة إلى وضع برنامج عمل استمدت فيه من نظريات مبارك عوض الذي أبعده الإسرائيليون في مايو ١٩٨٨. انظر في هذا الصدد: Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, *op. cit.*, p. 309-316.

34. Mustafa Barghouri, Rita Giacaman, "The Emergence of an Infrastucture of Resistance: The Case of Health", dans Jamal R. Nassar, Roger Heacock (eds), cit., p. 73-87.

35. Ziad Abu-Amr, "The Politics of the Intifada", in Michel Hudson (edo.), *op. cit.*, p.17.

٣٦) يتحدث چان فرانسوا لجران عن «حرب السكاكين» في مقاله المعنون: "Les Palestiniens de l'intérieur face à la conférence de paix". والسابق ذكره. ويؤكد جلن فرانكل هو أيضا هذا التغيير الذي طرأ. وقد كتب يقول: «في عام ١٩٩١، بينما أصبحت منطقة التحرير تتعامل بمزيد في الواقعية، بدأت حماس حملة إرهاب». أنظر: (*Beyond the Promise Land, op. cit.*, p. 234.)

٣٧) يذكر چان ـ فرانسوا ليجران في حاشية أن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أثر اتهامهم بالتعاون مع العدو بين ١٩٨٨ و٩ ديسمبر ١٩٩٢ ٣٧٣ وفقا للمصادر الفلسطينية، و٥١٣ حسب الجيش الإسرائيلي "Les Palestiniens de l'intérieur face à la conférence de paix". *Esprit*, 184, août-septembre 1992, p. 163 ".

٣٨) في يوليو ١٩٩٢ امتد نزاع بين أعضاء الفرع المسلح لحماس والفرع المسلح لفتح طوال عدة أيام متعاقبة، وأسفر عن موت فلسطيني واحد وإصابة ١٥٠ جريح. أنظر: Tahir Shriteh, "Hamas Versus Fatah", *Middle East Report*, 430, 24 juiller 1992, p. 11.

39. Adrien Katherine Wing ("The Intifada: the Emergence of embryonic Legal Mechanisms for Palestinian Self-Determination", *Anal Studies Quaterly*, 15 (4), hiver 1993, p. 78).

٤٠) أجرى چان ـ فرانسوا ليجران تحليلا لذلك التطور في Les Palestiniens de l'intérieur face à la conférence de paix, *op. cit.*

الفصل الثاني

التطعيم بفـــرع تونـــس

في عام ١٩٩٤، عندما استقر ياسر عرفات وحاشيته السياسية في غزة، انتقل مركز جاذبية القضية الفلسطينية من جديد إلى الأراضي المحتلة. وهكذا أصبحت المواجهة من الآن فصاعدا بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج. وعندما تسلم قادة الثورة زمام الأمور في ظل الاستقلال الذاتي المحدود على الصعيدين الإقليمي والجغرافي، كان ذلك بمثابة اختبار لمدى الشرعية التاريخية التي يفخرون بها. غير أن التوسع في الحقوق الإقليمية والسياسية على يد السلطة يتوقف على العلاقات القائمة بينها وبين إسرائيل، ولكن الحفاظ على الرضا العام وسط السكان الفلسطينيين، وتعزيز روابط الثقة مع الدولة العبرية ينبعان من منطقين متضاربين. وفي مواجهة تلك الضغوط المتضاربة يراوغ ياسر عرفات باستمرار سواء في أحاديثه أو قراراته حتى يحافظ على ذلك التوازن المتأرجح بين كل من عدم رضا الدولة العبرية النسبي، وعدم رضا السكان الفلسطينيين. وأصبح تولي السلطة الفلسطينية إدارة الحكم والتفاوض من المسائل الأشد حساسية نتيجة لمزايدات الإسلاميين الفلسطينيين التي تغذي شكوك السكان وارتيابهم. فحماس تحاول إثبات أن اتفاقيات السلام تعني التخلي عن أبسط حقوق الشعب المسلم والفلسطيني. ويستخدم ياسر عرفات من جانبه هذا التهديد الإسلامي للتأكيد على أهمية وحدة معسكره السياسي حول شخصيته.

صدام الثقافات بين شباب الانتفاضة
وقادة منظمة التحرير الفلسطينية
انطباعات الطرفين

تشير كلمة «التوانسة» إلى فلسطينيي المهجر الذين أصبح بوسعهم العودة إلى الأراضي المستقلة ذاتيا أو القدوم إليها في عام ١٩٩٤، على أثر التوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ . وقد وصل المهجرون القادمون في أعقاب ياسر عرفات من تونس، والذين سبقوه وجاءوا من بلدان أخرى. فالمراحل المختلفة للنفي فرقتهم في مختلف أرجاء العالم العربي أو بلاد أبعد منه. وبصفة عامة كان فلسطينيو الشتات الذين حصلوا على حق الإقامة في قطاع غزة أو الضفة الغربية من كوادر ومستخدمي منظمة التحرير، وقد حارب بعضهم في جيش تحرير فلسطين. ومن بين نواة المخلصين المحيطة بياسر عرفات هناك أبو مازن[١] وأبو علاء[٢] ونبيل شعث[٣]. وهناك أيضا عدد من الشباب الذين جندوا في الخارج وانضموا مؤخرا إلى صفوف المنظمة. وهم يتنازلون بذلك الارتباط الجديد وتلك العودة عن مستقبل قد لا يكون مضمونا أحيانا في البلدان التي أوتهم، وينوون تحقيق مستقبلهم ومستقبل بلدهم في أرض أسلافهم.

و«التوانسة»، اصطلاح يعني بالمعنى الدقيق، معاوني الريس. وهم إما شخصيات بمنظمة التحرير الفلسطينية أو عسكريون ذوو رتب عالية. وقد عمم أهالي غزة هذه التسمية من باب التبسط اللغوي، على كافة من وفدوا من الخارج. ويعكس ذلك الخلط النظرة إلى أفراد الشتات باعتبارهم بالأخص من أصحاب الامتيازات لأن أغلبية أرباب هذه الأسر يعملون في أجهزة السلطة الفلسطينية الجديدة سواء كانوا مجرد جنود لا يحملون رتبا أو مستشارين مقربين إلى ياسر عرفات. والواقع أن العائدين البالغ عددهم حوالي عشرة آلاف[٤] لا يشكلون مجموعة متجانسة اجتماعيا أو مهنيا، ولكن التمييز بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج لا يزال ساريا علما بأن الفريق الثاني يظل موسوما بختم تونس الرمزي.

وتختلف صورة محركي الانتفاضة عن صورة «التوانسة» سواء على صعيد تكوينهم أو مسارهم السياسي، وأيضا فيما يتعلق بالمرجعيات الثقافية التي تخلق تلاحم كل فريق.

ويعود التمايز الأول إلى اختلاف الأجيال. فهناك فروق عمرية بين مؤسسي فتح والمحاربين القدامى في جيش تحرير فلسطين الذين خاضوا المعارك في لبنان والأردن من جهة، وشباب الثمانينيات والتسعينيات الذين أعدوا التمرد ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظموه وحركوه انطلاقا من الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى. وفي أغلب الأحوال تبلغ سن المجموعة الأولى عمر أباء المجموعة الأخيرة.

وقد صُقل مفهوم الالتزام وتكوين الوعي الوطني حسب التجارب العملية والسياسية لكل فريق وفقاً لنوعية الظروف التاريخية والجغرافية. فقد خاض المحاربون القدامى بمنظمة التحرير الفلسطينية معاركهم مع الإسرائيليين في الأردن ولبنان، وتمثلت المقاومة في الأراضي المحتلة في سجل من الأعمال الجماعية ذات الطابع المحدود من حيث عنفها. واعتمد كل من الكفاح المسلح وعمليات العصابات المسلحة والنشاط السري المتشدد على أساليب متمايزة في التعامل مع العدو الإسرائيلي.

وتكمن أوجه التباين الجوهرية بين «التوانسة» وشباب الانتفاضة في علاقات الطرفين مع إسرائيل. فبينما كانت علاقات فلسطينيي الخارج حربية بحتة، مع إسرائيل أو استيهامية، عقد سكان الأراضي المحتلة الاتصالات مع الإسرائيليين أو عانوها في حياتهم اليومية وذلك منذ ١٩٦٧ . وهؤلاء متقدمون بعض الشيء في معرفتهم بالمجتمع الإسرائيلي. ففي الأوساط المتواضعة في قطاع غزة نادرا ما يوجد رجال في سن العمل لم يبيعوا قوة عملهم في الجانب الآخر من الخط الأخضر. كما أن الحياة في السجون ساعدت مناضلي الانتفاضة في استيعاب اللغة العبرية ومعرفة مؤسسات إسرائيل العسكرية. وأخيرا فإن استقبال القنوات التليفزيونية الإسرائيلية في كل البيوت تقريبا في الأراضي المحتلة جعلت السكان على دراية بالعادات المحلية(٥) فالمهارة في التعامل مع الإسرائيليين أصبحت من الكفاءات المفيدة على صعيد المفاوضات السياسية والتجارية.

ويتميز الإدراك المتبادل لدى الفريقين الفلسطينيين بتعقده. فشباب الانتفاضة المؤيدون لمنظمة التحرير الفلسطينية يبدون إعجابهم بمن سبقوهم وحاربوا في الأردن ولبنان ويكنون لهم الاحترام. أما الشبان من أعضاء فتح فيرون أن المناضلين المسلحين الذين حققوا مآثرهم خلال السبعينيات والثمانينيات كانوا من أسباب ارتباطهم السياسي. وهم يجمعون على إعجابهم بياسر عرفات وأبو جهاد(٦) وأبو أياد(٧) . ويدل هذا الاعتراف بقيادة الخارج عن تفضيلهم لمن ماتوا بالمقارنة مع من قد يحكمون اليوم أو غدا. وفيما عدا «الاختيار» (أي

ياسر عرفات) لا تحظى أي من شخصيات تونس المشاركة في السلطة بتقدير حماسي على غرار «الشهداء» الذين سقطوا في المعارك يشكلون بشكل شبه منتظم مرجعيات بالنسبة للشباب. وتصل بطولة المناضل إلى الذروة عندما يضحى بحياته من أجل القضية.

وعلى النقيض من ذلك لا يستمد الشباب المتعاطف مع الإسلاميين مرجعياته أو مثله من المحاربين القدامى في منظمة التحرير، ويميل بالأحرى إلى التأكيد على تسامح ياسر عرفات وفساد حاشيته.

وفيما يتعلق بـ «التوانسة» ينازع بعضهم في الأعمال البطولية التي أقدمت عليها الانتفاضة. وهم يتشككون بصفة عامة في النضج السياسي لدى فلسطينيي الداخل، وفي قدرتهم على تحمل مسئولياتهم.

ويقول جهاد، عضو منظمة التحرير الذي غادر غزة وانتقل إلى ليبيا منذ خمس عشرة سنة: «هذه الانتفاضة مجرد خدعة، الناس هنا لم يعملوا أبدا أي شيء ضد الإسرائيليين إنها محض اختراعات». وقد عاد جهاد إلى مسقط رأسه في أعقاب السلطة الفلسطينية، ولكن مهنته كمحاسب لم تتح له إمكانية التوظف في أحد أجهزة السلطة. ومن الواضح أن آماله خابت وبات يعاني البطالة والمرارة، وأولاده الذين ولدوا في ليبيا يشعرون بالغربة وهم في قرية والدهم الأصلية الواقعة شمال القطاع.

أما بلال فهو ليس صارما إلى هذا الحد في تعليقاته، ولكن من المؤكد أنه أكثر ازدراء للوضع. وهو في الأربعين من عمره من أسرة من لاجئي عام ١٩٤٨، ومن مواليد مصر وألتحق بمنظمة التحرير الفلسطينية في جهاز المخابرات، وأرسل مرات متتالية إلى بلاد العالم العربي وأوروبا. وقد جاء لأول مرة إلى قطاع غزة في صيف ١٩٩٤ . وهو عقيد في المخابرات العامة ومهمته تتمثل في الحفاظ على النظام وقمع المعارضة. وهو لا يكاد يخفي إزدراءه للغزاويين الذين لم يشعر نحوهم أبدا بأنهم من الأقربين. وهو يعلن:

«كان الوضع فظيعا حقا عندما جئنا إلى هنا. إننا نحاول أن ندفع الناس هنا إلى الاستقامة في سلوكهم سواء كانوا من حماس أو متعاونين مع العدو أو أي شيء آخر. ويتعين علينا أن نتكيف مع الوضع حتى نحظى بالتقدير.»

وفي المقابل يحرص شباب غزة على التأكيد على دورهم في مواجهة القادمين الجدد. فسليم في السادسة والعشرين من عمره. وهو من العناصر النشطة في فتح، وسجن لمدة

خمس سنوات أثناء الانتفاضة لعضويته في جماعة مسلحة. وهو يعمل الآن في جهاز الأمن الوقائي. وهو عصبي المزاج ويميل إلى التعاظم، ويحكي واقعة اشتباك بينه وبين ضابط جاء من تونس:

«كنت في مكتب غزة ودخلت مكتبا دون أن أدق الباب، فأنا شخص معروف في غزة ولست في حاجة إلى طرق الأبواب. كان هناك عقيد سألني من أكون. قلت له أنني بجده! مما أثار غيظه فتشاجرنا. ولكني عدت فيما بعد مع أصدقاء لتصحيح الوضع، فأبدى اعتذاره. والحال ماشي الآن. ولكنني لم أحصل بسببه على الرتبة التي استحقها.»

وتبين هذه الحكايات المسافة التي تفصل بين الفريقين حيث يريد كل منهما إثبات شرعيته. ويثير دمج بعض فلسطينيي الخارج في مجال فلسطينيي الداخل صدامات بين الطرفين. ففي جو تسوده الريبة وعدم التفاهم يتعاير الطرفان بالتبادل ويريد كل منهما أن يحترم حسب وظيفته ومركزه اللذين يتحددان في أغلب الأحوال حسب الأصل الجغرافي والماضي السياسي. ومع ذلك تربط علاقات القربى بين المقيمين في الأراضي المحتلة والمنفيين الذين عادوا. فأفراد الأسرة الواحدة يلتقون ببعضهم ويتآلفون. وهكذا نجد أن العلاقات بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، شأنها شأن العلاقات بين شباب الانتفاضة وكوادر منظمة التحرير الوافدين من تونس، معقدة وملتبسة. فالعلاقات الأسرية والوطنية توحدهم، أما العلاقات بينهم فهي في آن واحد عاطفية وأيديولوجية.

التوترات الاقتصادية وفروق مستوى المعيشة

شكلت عودة عشرات الآلاف من فلسطينيي الخارج إلى الأراضي المستقلة ذاتيا مصدرا لتوترات اقتصادية واجتماعية. فلم تتكفل السلطة الفلسطينية بتوفير المسكن للمستخدمين الذين جاءت بهم إلى قطاع غزة. وبالرغم من الإيقاع المتسارع لبناء العمارات والأبراج السكنية إلا أن ظروف السكن لم تكن مرضية بالنسبة لعدد كبير منهم.

فموظفو السلطة الفلسطينية ذوو الدخول المرتفعة بما فيه الكفاية استأجروا أو اشتروا مساكن شاغرة أو أقيمت حديثا في مدينة غزةوأرباضها. ونتيجة للازدياد المفاجئ للطلب ارتفعت الأسعار في ١٩٩٤ . وفي مواجهة رجال الأعمال الذين قدروا أن اليسر المالي المتوفر لدى الوافدين الجدد سيكون وسيلة للإثراء، تصدى رجال النظام الذين لم يترددوا في

استخدام سلطتهم لكبح الميل إلى المضاربة بالزامهم بتخفيض الأسعار المغالى فيها[٨]. واشتكى بعض الغزاويين من المستأجرين المحتملين والفعليين من العواقب المدمرة لقدوم «التوانسة الأغنياء». وهكذا أثارت قضية الإسكان الضغائن في غزة بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج بالأخص في السنة الأولى من حكومة الاستقلال الذاتي. وانتقلت المشكلة إلى رام الله في نهاية عام ١٩٩٥ عندما أقامت السلطة الفلسطينية عدة مؤسسات هناك. وفضلا عن ذلك فضّل أفراد الشتات الإقامة في هذه المدينة الواقعة في نطاق الضفة الغربية بمجرد أن أتاحت ذلك الظروف السياسية، فهي مدينة أحدث وأكثر تحررا.

ويتكدس بعض مستخدمي السلطة في غزة في ثكنات قديمة بنيت في عهد الإدارة المصرية، واستخدمها الإسرائيليون كمراكز للسجن أو الاعتقال[٩]. ومع ذلك يبحث آخرون عن حلول للسكن خارج مواقع عملهم.

ومما زاد من مرارة التوترات أنها كانت تحدث بالأخص بين الأوساط المحرومة التي لا تملك مسكنا أو إمكانات لإستئجاره. وتكدست بعض العائلات في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في غرف تفتقد الشروط الصحية باستقبالها الأقارب العائدين من المنفى. وتعرض التضامن لتجربة قاسية بين اللاجئين المقيمين في مخيمات قطاع غزة وبين الذين عاشوا في مخيمات بلدان عربية مجاورة. فقد بادر بعضهم ببناء مساكنهم في المساحات النادرة الشاغرة الباقية في المخيمات. ورغم سوء موقع قطع الأرض هذه إلا أنها كانت مجانية. وعبر جيران هذه البيوت الجاري بناؤها عن استيائهم وأدت إلى وقوع بعض المشاحنات التي تحولت أحيانا إلى نزاعات قاتلة. فكل أسرة مقيمة أصلا في المخيم يتزايد عدد أفرادها مع مرور الزمن، وهي تأمل في التوسع في المساحة التي تشغلها لتحقيق قدر من الراحة النسبية. وقد صدرت تعليمات من رئيس السلطة الفلسطينية بوقف تلك الممارسات العشوائية.

وكان من المحال أن يستوعب قطاع غزة في عام ١٩٩٤ وبسرعة الموجة العارمة من الوافدين الجدد. وثارت ردود فعل طبيعية تعبر عن السخط إزاء التضخم الناجم عن تزايد الطلب. ومال الأفراد الأكثر حرمانا إلى اتهام القادمين الجدد بالتسبب في تلك الأضرار الاقتصادية والاجتماعية.

التقليديون والحديثون

يمثل أسلوب الحياة معيارا للتميز بين فلسطينيي الداخل والخارج وبشكل ملحوظ تماما بين كوادر منظمة التحرير الفلسطينية العائدين من المنفى وشباب الانتفاضة. فالأسر الميسورة الوافدة من الشتات والتي عاشت في البلدان المغاربية ولبنان ومصر، أو خارج العالم العربي وابتعدت عن مجتمعها الأصلي تبنت سلوكيات غير معهودة لدى أهل الداخل: فهم يتميزون بلباسهم سواء كانوا رجالا أو نساء، وبعاداتهم في قضاء أوقات الفراغ، وبالمكانة المخصصة للمرأة. وكان الإحساس بتلك الفروق ملحوظا بالأخص في قطاع غزة حيث التقاليد والسلوكيات المحافظة لا تزال تحكم التصرفات الفردية والأسرية عند الشرائح المتوسطة والمتواضعة من السكان[١٠]. وتبدى الاندهاش ثم عدم الفهم سواء في الفريق المستقبل أو فريق الوافدين الجدد. فمن جهة يلاحظ الغزاويون المتواضعو الحال أن أبناء أعمامهم أو أخوالهم لم يعودوا يراعون مبادئ الدين والتقاليد. وأصاب الذهول بعض الوافدين عندما اكتشفوا أسلوبهم في الحياة، فلم يخل سلوكهم نحوهم من قدر من التعالي.

ففي المركز الثقافي الفرنسي في غزة، تسير الفتيات المتحدثات باللغة الفرنسية واللاتي عشن في تونس والجزائر وحتى في القاهرة، حاسرات الرأس ويلبسن السراويل وينتعلن الكعوب العالية، حيث يبحثن عن بعض العزاء وسط أوضاع مألوفة لديهن إلى حد ما مقارنة بشوارع غزة. ونتيجة لشعورهن بالقلق أزاء المناخ المتزمت والغياب التام لأنواع التسلية المتاحة للنساء، فقد رحن يجرجرن مللهن ويجهزن مشروعات للدراسة في فرنسا أو للحصول على منح دراسية هناك. ولكنهن لا يصادفن أي مشقة في الحصول على عمل في الإدارات الفلسطينية، فهن منحدرات من الصفوة الاجتماعية والسياسية ويتكلمن عدة لغات فضلا عن مستوى تعليمهن وتمسكهن بآخر مبتكرات الموضة.

أما الذكور فيرون أن صورة الحرس الرئاسي الذي يضم أساسا مجندين من الخارج، نشاز غير مألوف. فهناك علامات مميزة لهم: شعورهم المصففة بعناية وعويناتهم السوداء وثيابهم المريحة وميلهم للهو وقيادتهم العدوانية للسيارات.

ومع ذلك لا يجب أن توحي إلينا تلك المناظر بأننا بصدد شتات موحد وثري في مواجهة سكان أصليين محرومين. فالشرائح الفقيرة عاشت هي أيضا في معسكرات اللاجئين في الشرق الأوسط وحافظت على أسلوب حياة أقرب إلى الغزاويين. فالطبقات

الاجتماعية والاقتصادية ممثلة وسط النوعين من السكان، وتوجد فيما بينها صداقات مستمرة. وعلى سبيل المثال تزوجت كبرى بنات وزير العدل فريح أبو مدين، الذي يرأس عائلة بدوية كبيرة في دير البلح، من ابن أ«بو جهاد» الذي جاءت أسرته إلى غزة للإقامة فيها، علما بأن والدته عضو هي أيضا في وزارة السلطة الفلسطينية. وتتردد بنات الوزير الأصغر سنا على مقصف بيت «أولاد عرفات»(١١). وفي نفس الوقت تنظم الأسر المتواضعة في مخيمات اللاجئين مجيئ ابنة الأخ إلى الأراضي الفلسطينية والمقيمة في الخارج للتزوج من ابنهم.

ومع أن الثروة والسلطة ليستا حكرا على التوانسة إلا أن الكليشيه يظل راسخا وسط الطبقات الشعبية. فمنظر أولاد الشهداء الذين تبناهم ياسر عرفات، وهم مجموعة من اليافعين واليافعات يرتدون ملابس من أحدث الموضات ويقيمون في مبنى قديم بمدينة غزة، يوضح تماما الفوارق بين هذين العالمين. وسلوكيات الريبة والرفض متواجدة لدى الطرفين.

وعلاوة على التصورات الشعبية التي ترى أن الوافدين الجدد أصبحوا غربيين، فإن قدومهم تصادف مع تحرر إلى حد ما في السلوكيات. وبالطبع، عجّل تأثير فلسطينيي الخارج هذا التطور، ولكن هناك أيضا عوامل داخلية كان دورها حاسما في إحداث ذلك التغيير: الاستبشار الذي أحيته نهاية الاحتلال، وتراجع الضغوط العنوية التي مورست أثناء الانتفاضة. وعزز تكاثر عدد المواطنين المتحررين رغبة الطبقات الميسورة في القطاع في التخلص من أغلال الروح المحافظة والقيود الدينية المتشددة التي فرضها الإسلاميون والشباب المحروم. وقد تشجعت البرجوازية الكبيرة في حّي الرمال بجسارة الشتات فحذت حذوه ونزعت الحجاب عن نسائها وبناتها.

ومما دعا إلى الاطمئنان الإحساس بإمكانية الاستناد إلى سلطة شرعية، لا الاعتماد على أفراد مقنعين وقادة الشوارع الذين أعلنوا بأنفسهم عن دورهم.

وفي مواجهة تطور الأخلاقيات المواكب للمنطق الطبقي، أدان الشباب الإسلامي المنتمي إلى أصول متواضعة السلوكيات التي حاولوا من قبل استئصالها أثناء الانتفاضة. ولما منعوا من الآن فصاعدا من فرض مفاهيمهم الأخلاقية، احتكروا «صحيح» المبادئ والقيم المثالية للأمة ـ ومنها بالمناسبة احترام الإسلام وحب الوطن ـ لكي يستبعدوا بذلك الآخرين وينكروا عليهم هويتهم الفلسطينية. وهم يلجؤون في ذلك إلى مفاهيم مبتسرة لتبويب

الآخرين في تصنيفات واضحة، قابلة للتعرف على نوعيتها. وفي هذا المجال تجلت بلاغة أمير المانوية[١٢] (عقيدة الصراع بين النور والظلام):

«الشعب الفلسطيني لا يقبل الفجور لأنه لا ينظر إلى اليمين أو إلى اليسار. فهمه الوحيد هو تحرير بلده. وعدد الذين لا يحترمون الأخلاق محدود، وقد جاؤوا من الخارج وليسوا مثلنا. كانوا يعيشون بشكل مختلف لأنهم أغنى حتى وإن عاشوا مثلنا في مخيمات. وهم لم يحاربوا الاحتلال. وقد اعترتنا الدهشة عندما رأيناهم. كنا نتصور أن دينهم يحظر تلك الأمور، ولكنهم لم يناضلوا ونسوا ربنا».

ويرى الشباب الحماساوي أن «التوانسة» ليست لهم شرعية وهم يثيرون الشك حول وطنيتهم، وأن قدومهم يهدد توازن المجتمع وانسجامه.

أما مناضلو فتح المرتبطون بالسلطة، فيعتبرون الفلسطينيين الوافدين من الخارج حلفاء موضوعيين لهم، يتقاسمون معهم ـ بشكل غير متساوٍ بالطبع ـ الموارد والمصالح المرتبطة بممارسة السلطة. أما فروق السلوكيات فتعامل بتسامح.

رهان سياسي

أتاحت سلطة الاستقلال الذاتي للأوساط الوافدة من تونس ـ وعلى رأسها ياسر عرفات ـ إمكانية حكم سكان الأراضي «المحررة» بشكل مباشر وملموس. واستعاد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية مركزة على الساحة الدولية والمحلية بفضل المفاوضات السرية التي أجراها مع الإسرائيليين، ونحت الاتفاقيات جانبا مساعي قادة الضفة الغربية وقطاع غزة المنشغلين بالمحادثات الرسمية[١٣]. وتتيح الشراكة التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، التأكيد على شرعيتها أمام المجتمع الدولي وتشكل مصدر مشروعيتها الفعلية. فسلطة المنظمة تنبع من قوة الدولة العبرية. ولولا الصياغة القانونية لعقد الإذعان المبرم مع إسرائيل لجازف عرفات بتهميشه تدريجيا في مواجهة قيادة الداخل وشباب الانتفاضة.

وفي الوهلة الأولى أوضح تحليل الصلات بين «التوانسة» وشباب الانتفاضة، علاقات السلطة مع المجتمع. فقد تسلم أعضاء منظمة التحرير الوافدين من الخارج زمام الحكم بينما تحول مناضلو الانتفاضة إلى مرؤسين أو شغلوا وظائف ثانوية. وتبين من واقع الأحداث أن هذه المعالجة التي جمدت وضع هذين الطرازين من المحركين كانت اختزالية إلى حد ما.

وفي الشهور الأولى التي أعقبت إقامة ياسر عرفات في غزة كانت أغلب قوات الشرطة في قطاع غزة وأريحا من الأفراد الوافدين من الخارج. وكان هؤلاء عبارة عن سبعة آلاف مجند من بين تسعة آلاف. وتم تدريجيا إلحاق الفلسطينيين المحليين بأجهزة الأمن، وإن كان توزيع الأدوار في صالح الوافدين حديثا نظرا لأنهم يتولون بصفة عامة مناصب رئيسية ويشغلون درجات أعلى في السلم الوظيفي. ومع أن التوازن العددي انقلب في عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ في مؤسسات السلطة لصالح مناضلي منظمة التحرير المحليين، إلا أن التصورات السائدة عموما ترى أن دوائر تونس هي قائدة الاستقلال الذاتي، وأن فلسطينيي الخارج هم أعضاء السلطة بجانب الشرائح الميسورة في المجتمع.

ومع ذلك لا يعني التناقض بين «التوانسة» ومحركي الانتفاضة، أن مواقفهم متضادة في المجال السياسي الفلسطيني. والواقع أن الدوائر والتفاوتات في صفوف السلطة أعادت ترتيب أوضاعها حول رهانات أهم من المنافسة بين الداخل والخارج. فالتحالفات الاستراتيجية القائمة بين قادة الداخل والخارج هدفها التوصل إلى الحد الأقصى في السلطة بمضاعفة مواطن الدعم والاتصالات المفيدة.

صدمة حطمت الأوهام واعتمدت على الرموز

تسبب تولي الاستقلال الذاتي الفلسطيني في تحول جلي بالنسبة للروح الوطنية. والواقع أن قبول منظمة التحرير مبدأ التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يعود إلى حوالي عشرين سنة مضت[١٤]. وفي عام ١٩٩٣ تلاشت المطالب القومية للمندوب الفلسطيني تحت وطأة التنازلات التي حصلت عليها إسرائيل؛ فاتفاقيات أوسلو تتضمن الاعتراف الصريح بالدولة العبرية، والقبول بسيادة وطنية محدودة تقتصر على أراضي ١٩٦٧، وربما أقل من ذلك على الأرجح، وتأجيل قضية لاجئي عام ١٩٤٨ .

وبددت الأيام في أعقاب أوسلو أوهام السكان بقسوة بعد أن تمسك قادة تونس بسراب التحرر. وسواء كان فلسطينيو الأراضي المستقلة ذاتيا مقتنعين بضرورة التفاوض مع العدو بعد أن سئموا الحرمان والتضحيات، وسواء قبلوا السير في أعقاب فتح في تلك المغامرة، أو كانوا معارضين تماما لمبدأ التفاوض والظروف التي تتم فيه، إلا أنهم أحسوا في الوهلة الأولى بنوع من الارتياح مع إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وإقامة سلطة وطنية.

وفيما بعد ظهر أنه لا مفر من تآكل الحماس الشعبي مع تباطوء التقدم الذي تحقق في مجال السيادة وتضاؤله. وسرعان ما ثبت أن التنبؤات التي راجت حول تحول الأراضي إلى «هونغ كونغ» الشرق الأوسط لم تكن سوى مشروع لا يقوم على أساس.

وبدلا من تحرير المجتمع الفلسطيني من أسطورة انتصار القومية والحد من الفارق بين التطلعات الشعبية والواقع، تجاهل ياسر عرفات ضرورة توضيح التحول التاريخي الذي يسوق إليه شعبه. فالسلام ليس حجة سياسية مقنعة في المفهوم الشعبي. ولجوء قائد الاستقلال الذاتي إلى خطاب ذي نزعة إنسانية يدعو إلى التصالح مع الإسرائيليين. يكون محفوفا بالمخاطر بالنسبة لبقائه السياسي، خاصة وأنه يتعين عليه أن يضع في اعتباره انتقاد المعارضة المستمر، ومن بينها معارضة الإسلاميين المقذعة. وفي مواجهة تعثر عملية تحقيق السلام عمد الرئيس إلى التباعد في خطبة عن «قضية السلام».

إعادة صياغة النزعة القومية والاستئثار بها من جديد

وعلى النقيض من ذلك راح ياسر عرفات يمجد في كلماته مختلف أوجه النزعة القومية فهو يحيي العناصر المكونة للأمة الفلسطينية: أبطال النضال ضد إسرائيل (المسجونين والشهداء) والأراضي المحررة، والدينين الإسلامي والمسيحي. وحفل خطابه بمناسبة تحرير بيت لحم في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ بذلك النوع من المرجعيات: «أحيي كافة الشهداء وعلى رأسهم أبا جهاد أمير الشهداء».

وهو يحرص أيضا على ذكر اسم الشيخ أحمد يسن، المرشد الروحي لحماس، تلك الشخصية التي تحظى بتقدير السكان والوجه الوحيد الذي يمكن أن ينافس ياسر عرفات[١٥]: «وأحيي المسجونين، وفي مقدمتهم الشيخ أحمد يسن ونقول لهم إن حريتهم باتت وشيكة».

ويذكر بحدود الدولة الفلسطينية التي ينوي بناءها، ويحلو له أن يردد أسماء المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك القدس. والرسالة واضحة: فلا مجال للتنازل عن شبر واحد من أراضي ١٩٦٧ أو التخلي عن القدس.

وقضية القدس جوهرية، فهي نقطة إلتقاء الرموز الوطنية والدينية. ولذا لا يفوت أبو عمار أبدا الفرصة لتمجيد الأراضي المقدسة وتأكيد استحالة التخلي عن المطالب الفلسطينية الخاصة بالقدس، التي ينوي جعلها عاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة.

ويطيب للمستمعين أن تردد لهم تلك الكلمات المشحونة بالعواطف، فمنذ زمن بعيد، يكتفي الفلسطينيون بانتصارات رمزية عوضا عن التوصل إلى الأهداف التي حددوها

لأنفسهم. ويستعين ياسر عرفات بالرموز التي يعرف أن مضمونها يؤثر عموما على الفلسطينيين، ويقول چيروم ڤيالات عن الإنتاج الرمزي في دولة الموزمبيق[١٦]. «إن الرمزية تجسد الهوية وهي (مشروع) إقامة الدولة. فهي تخدم عملية تعبئة جموع الشعب بحشدها، وهي تعلم وتبسط في أغلب الأحوال؛ وتفيد أخيرا في بث الولاء لها». وينطبق هذا التعليق بالكامل على مسعى السلطة الفلسطينية.

ولذا يحرص زعيم فتح على الظهور كل اسبوع على شاشة التليفزيون وهو يؤدي صلاة الجمعة في المسجد، ويكرر في خطبه «الله أكبر» مما يلهب حماس الجماهير.

ويتناقض إطلاق الشعارات الوطنية في كل أحاديث الرئاسة مع الحرص على كبح الحمية الوطنية. والواقع أن القادة يتخلون عن عدد كبير من مطالبهم المعلنة من قبل، ويعمدون بالتالي إلى تحجيم تعبئة المناضلين والشعب بأسره. ومع ذلك يواصل عرفات استثارة الحماس الوطني وسط رعيته. فكيف يمكن تفسير تلك المفارقة وذلك التفاوت الصارخ بين الخطب والأهداف؟

إن الخطاب الذي يتخلى عن مهمة الاتصال والشرح بين القادة والمحكومين يتيح للمتكلم فرصة حجب الحقيقة وتزويرها. فالاختيار يحاول إقناع المستمعين بأنه يظل المدافع المخلص عن الوطن بتعزيماته المتكررة حول استعادة القدس. وهو يريد أن ثبت دائما إنه يجسد الوطنية الفلسطينية في مواجهة تأزم المناخ بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي يهدد تحقيق السلام.

ولذا فهو يحاول أن يبدو خير مدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويحرص في الوقت نفسه على أن يقتصر مجال الوطنية من الآن فصاعدا على العواطف التي يثيرها في خطابه. وتنحصر التعبيرات عن الوطنية في صيغ رمزية وعاطفية، ومنها رفع العلم والنشيد الوطني الفلسطيني ولصق صور القدس. والواقع أن السلطة ترمي إلى القضاء على كل أعمال العنف التي تطمع في فرض سيادتها على الشعب الفلسطيني. وهي تحدد في ذات الوقت نطاق التدين سعيا وراء احتكاره نفسها.

وتتجه السلطة نحو نشر صياغة جديدة لوطنية محددة المعالم ومركزة حول شخص الزعيم. وهي تحرص على دفع الأهالي إلى التنازل عن القومية النضالية والاكتفاء بوطنية فلكلورية. ولا يقوم الخطاب الموجه للجماهير بمهمة التنفيس وحدها، بل ويؤدي في الوقت

نفسه وظيفة تعزيمية يعبر فيها صاحب الخطاب عن رغبات المستمعين المكبوتة.

وهكذا يمكننا أن نفسر جزئيا كلمات ياسر عرفات في مسجد بجنوب افريقيا في مايو ١٩٩٤:

«فمعركتنا الأساسية هي القدس [...] تعالوا لتصلوا في القدس، تعالوا لتساعدونا في الجهاد من أجل تحرير عاصمتنا التاريخية». وقد أثار هذا التملص الشفوي ردود فعل ساخطة في إسرائيل. ومع ذلك لا تكشف هذه الكلمات عن رغبة ياسر عرفات في الدعوة إلى القتال بقدر ما تفصح عن مدى عجزه في مواجهة إسرائيل. فالمفهوم القومي الغابر ينتقل تدريجيا إلى عالم الأحلام. والوطن نفسه يستخدم هو أيضا كمورد سياسي من جانب القادة بغية طمأنة الجمهور والتستر على مواطن ضعفهم. ويرمي الخطاب القومي إلى الحفاظ على وظيفته في تمثيل الشعب الفلسطيني.

ويرمي هذا الموقف الوطني الحازم إلى تحجيم الحمية التي قد يثيرها برنامج حماس الطموح. فبينما تحقق منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال قائدها، الاعتراف بإسرائيل وقبولها «بالدويلة»، بخوض مفاوضات السلام، تلجأ حماس إلى منطق المواجهة العنيفة المبتكرة ضد الدولة العبرية. ويرى قادة المقاومة الإسلامية انهم البديل القومي الفلسطيني، في مواجهة «خيانة» المفاوضين، وهم ينقذون بذلك شرف شعبهم. كما يؤكدون معارضتهم للتفاوض مع إسرائيل ويعلنون أن الجهاد هو وحده السبيل إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، والأراضي الإسلامية المقدسة «من النهر إلى البحر». وتعبر تصريحات حماس وأعمالها عن إرادة المشاركة فيما يدبر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فحركة المقاومة الإسلامية لا تنوي أن تظل محصورة في المجالين الاجتماعي والثقافي، وأن تكتفي بتجسيد مرجعيتها الايديولوجية الدينية .. فهي تتطلع إلى القيام بدور سياسي. ولذا فإن لجوء حماس إلى المزايدة القومية لا تهدد إسرائيل فقط ولكن السلطة الفلسطينية أيضا التي تريد أن تظل الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

الوحدة الوطنية منبع هيمنة السلطة

يزعم القادة والمناضلون الإسلاميون أنهم الورثة الشرعيون للانتفاضة وينسبون لأنفسهم القيم السياسية والمعنوية التي تميزت بها الانتفاضة، فبينما تخلت فتح عن النضال ضد المحتل خضوعا لقادة تونس، دعت حركة المقاومة الإسلامية اعضاءها إلى تصعيد

النضال[١٧]. وهكذا تظل حماس مخلصة لمثلها العليا: فهي تريد الحفاظ على الحلم الذي شاركت فيه قطاعاً كبيراً من الشعب الفلسطيني أثناء الانتفاضة، ألا وهو استعادة الحقوق السياسية والوطنية بالكامل. وواصل أعضاء كتائب عز الدين القسام مآثرها العسكرية التي أثارت الإعجاب والحماس أثناء التمرد. وفضلا عن ذلك استمر الإخوان المسلمون في دعوتهم إلى الالتزام بالسلوك المتمشي مع القيم الإسلامية وعملا بما يمليه الدين. وتم الربط بين التحرر النسبي في السلوك في غزة وقدوم «التوانسة» المتهمين بنقل التصرفات «غير الإسلامية». ومما عزز الاتهام بالفساد والخروج على قواعد الأخلاق الإسلامية، الاقتناع العام بأن السلطة الوطنية جندت «المتعاونين مع العدو» أما الخلط بين أسلوب الحياة «على الطريقة الغربية» ومستوى المعيشة، ومحاباة الأقارب، واختيار الحد الأدنى السياسي، فقد دعم قوى المجتمع المانوية وسط مناضلي حماس. فهناك من جهة برجوازيو تونس المنحلون الذين خانوا القضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى شباب حماس الشعبي الأصل، الأتقياء والمتمسكون بالخلق القويم ومعهم الوطنيون المستعدون للتضحية بأرواحهم من أجل الوطن، على غرار عهد الانتفاضة البطولي. وبينما تحوم الشبهات حول الحكام الذين اعتمدوا اسلوب إدارة فاسد، حافظ قادة حماس على متانة سمعتهم كأناس مستقيمين وبسطاء.

وعلى أثر مذبحة الخليل[١٨]، تخطت حماس حدود الإرهاب، وتمثلت التحركات التي فرضت نفسها بدءا بإبريل ١٩٩٤ في اغتيالات انتحارية استهدفت المدنيين والعسكريين الإسرائيليين. وتوضح الخيارات العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية امتناع هذه الحركة عن الاعتراف باحتكار السلطة الفلسطينية للعنف الجسدي المشروع.

فالشراكة بين السلطة الفلسطينية والدولة العبرية تجعل الإسلاميين خارج المجال. ومع تصاعد العنف من جانب حماس تعزز التحالف بين الممثلين الشرعيين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتعاونت أجهزة الأمن الفلسطينية فعلا مع الأجهزة الإسرائيلية لتصفية فرق حماس المسلحة. ووقعت الاغتيالات الأولى في عهد السلطة الفلسطينية في خريف ١٩٩٤ .. ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ أدى هجوم أعلنت حماس مسئويتها عنه، إلى سقوط واحد وعشرين قتيلا في تل أبيب، وفي ١١ نوفمبر التالي قتل ثلاثة جنود إسرائيليين في هجوم انتحاري للجهاد الإسلامي بقطاع غزة. وتنفيذا لتعليمات الحكومة الإسرائيلية، عبأ ياسر عرفات تسعة آلاف شرطي تحت تصرفه، يحصلون على أجور متدنية ويعوزهم العتاد المناسب، وتبين أنهم غير كافين للقضاء على الإرهاب الإسلامي. وتزايد تعامل السلطة

الفلسطينية الحازم مع مناضلي المعارضة، وزودت أجهزة الأمن الفلسطينية بإمكانات إضافية، وتضاعف عدد أفراد تلك الأجهزة حتى بلغوا أربعين ألفا في عام ١٩٦٦ . وأسفر تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والفلسطينية عن تصفية العديد من الشبكات المسلحة في الضفة الغربية[١٩]. واشتد القمع على يد السلطة الفلسطينية على أثر أربع عمليات اغتيال في بداية عام ١٩٩٦ نفذت في القدس وعسقلان وتل أبيب. فقد اعتقلت الشرطة ألف مناضل إسلامي وفرضت سيطرتها على المساجد وحاصرت الجامعة الإسلامية في غزة. ولم تكتف السلطة الفلسطينية بالقضاء على الجناح العسكري للحركة الإسلامية فقوضت بنيتها التحتية السياسية.

أما رد فعل السلطة إزاء هجمات حماس والجهاد الإسلامي التي نشرت الحداد في إسرائيل، فكان إدانة لما أسمته تخريب الوحدة الوطنية أكثر مما كان باسم انتهاك السلام. وربط البيان الصادر عن السلطات الفلسطينية، على أثر الاغتيالات التي جرت في القدس في ٣ مارس ١٩٩٦[٢٠]، بين الحفاظ على السلام العربي ـ الإسرائيلي ووحدة الأمة الفلسطينية، إذ جاء فيه: «إن المؤامرة من تدبير أعداء الشعب الفلسطيني، وأعداء السلام الذين يستخدمون عناصر فلسطينية في ارتكاب جرائمهم.»

ويتعامل الحكام الفلسطينيون مع التوترات الداخلية باللجوء إلى نفس العبارات البليغة. فقد اكدت معارك الشوارع الدامية في ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ بين أنصار الحركة الإسلامية والشرطة الفلسطينية[٢١]، عزم السلطات على التصدي لتحدي الإسلاميين لها. ووضع رئيس السلطة الفلسطينية نصب عينيه الحط من سمعة أعدائه السياسيين باتهامهم بإشاعة الشقاق والعمل لحساب دول أجنبية، وقال ياسر عرفات في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمهور الذي جاء للإعراب عن تأييده له في ٢١ نوفمبر ١٩٩٤: «أقول لكم وأقول كذلك لكل المتآمرين الذين يتلقون الأوامر في الخارج إن دم الفلسطينيين مقدس.»[٢٢].

والتلميح هنا غامض لأن المتحدث لا يسمى مثيري الاضطرابات. وقد يستهدف حماس والجهاد الإسلامي حيث تظل قيادتهما السياسية في الخارج وكذلك الدول التى تساند القوى المعارضة، وفي مقدمتها سوريا وإيران. وحملت السلطة الفلسطينية رسميا مسئولية سقوط القتلى في هذا اليوم «لمتعاونيين مع العدو» غامضين مزودين بأسلحة إسرائيلية. وظل هذا الاتهام غير دقيق إلى حد كبير بغية الإبقاء على الخلط بين «الخونة» والإسلاميين المسئولين بشكل جماعي عن سوء التفاهم الوطني.

وعادة ما تنسب النظم الاستبدادية المؤامرات لجهات أجنبية لكي تنكر وجود معارضة داخلية أو على الأقل لإنكار مشروعية المعارضة المتهمة بنشر الفوضى والبلبلة. وعندئذ تعتمد سلطة الرئيس على أيديولوچية التوافق العام بدعوى أن النزاعات السياسية مسيئة للمجتمع ومدمرة له. وتلك وسيلة للتخلص من أي نقاش أيديولوچي وللتشويش على المعارضة السياسية.

ويبرز أبو عمار في خطبه الموجهة إلى الجماهير قضية الوحدة الوطنية ويؤكد على أهميتها باعتبارها أمراً ملزما بشكل مطلق، ويشير إليها كعنصر أساسي في النجاح الاقتصادي والسياسي للاستقلال الذاتي الفلسطيني، وكشرط لتحقيق السيادة الوطنية. وبمناسبة تسلم السلطة الفلسطينية لمدينة بيت لحم في ديسمبر ١٩٩٥، ألقى ياسر عرفات خطابا مكونا من حوالي ثمانمئة كلمة، كرر فيه عبارة «الوحدة الوطنية» ست عشرة مرة مستفة في مجموعات من ثلاثة. وكشفت الأشهر الثمانية عشر للحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا عن تصدع إلتحام المجتمع الفلسطيني مع السلطة. وصوَّر عرفات الحفاظ على الوحدة الوطنية كامتداد للنضال الوطني وناشد الفلسطينيين أن يظلوا متضامنين.

والواقع أن هذا المجهود المبذول من أجل الوفاق والوحدة يتيح إمكانية التغلب على المحاولات العدائية الأجنبية لإشاعة الفتنة في صفوف الشعب الفلسطيني. ولما كان المجتمع الفلسطيني متمسكا بقوة بأيديولوچية الوفاق التي فرضت نفسها طوال أيام الانتفاضة، فقد لقيت رسالة الريس صدى وسط السكان. وعوضا عن قيام الشباب بتحديد الرهانات والأعداء الذين قد ينتسبون إليهم، رأوا أن شقوق التصدع يمكن أن تهدد كيان المجتمع.

ونصب ياسر عرفات نفسه الملاذ الأخير في مواجهة مخاطر الانقسام. وهو يحمِّل المعارضة مسئولية الخلافات والنزاعات الحقيقية أو المفترضة، ويدعو الشعب إلى الالتفاف حوله بوصفه الضامن للوحدة القومية بغية الحفاظ على السلام بين كافة أفراد الشعب.

وهو يربط مسألة الحفاظ على وحدة الأمة برضاء الشعب عن حكم السلطة الوطنية .. كما أنه يحاول أيضا تشبيه شرعية الحكام بشرعية شخصه والحزب الذي يتزعمه، ألا وهو منظمة فتح. فأي هجوم سياسي أو مادي ضد أحد تلك الكيانات يصبح مرادفا لزعزعة أركان المجتمع. وهكذا يحاول عرفات أن يجعل الأيديولوچية الوطنية حكرا يقتصر على أنصاره وحدهم.

فكل انتهاك للنظام وكل رأي معارض يفسر على أنه تحدٍ للسلطة الفلسطينية يؤدي إلى بث بذور الشقاق في صفوف الشعب الفلسطيني. ويبرر القادة عدم تسامح السلطة مع الأصوات النشاز بكون الاستقلال الذاتي مرحلة وسيطة وعارضة، حيث يكون التلاحم بين الفلسطينيين أمراً لا غنى عنه لنجاح عملية البناء القومي. وهكذا تفرض السلطة رقابتها على النقاش السياسي لكي تحتكر لنفسها وضع المرشد المعصوم من الخطأ.

وفي مواجهة إسرائيل والمجتمع الدولي يستطيع ياسر عرفات أن يبرر القيود التي يفرضها في الداخل: فالتوازن الهش المميز للوضع الفلسطيني يسمح له بالتلويح بخطر الفوضى الجدير بالتصديق خاصة مع تجميد عملية السلام.

حصار المجال السياسي

لا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تتجاهل تماما المناخ التعددي السابق على توليها زمام الأمور،ولكنها تحاول احتواء تطوره. ويتميز ياسر عرفات ببراعته في المناورة وفي تحييد خصومه. وهو يتجاهل الخلافات الأيديولوجية وينسج فوقها شبكات الولاء والتبعية بعيدا عن المنطق السياسي، وذلك بتوفير وضع اجتماعي وإمكانية تهيئة فرص اقتصادية لهؤلاء الخصوم. ولا تضطلع فتح بدور القوة المقابلة، ولا بدور الشريك الناقد. ويبدو أن بنيتها الخاضعة للرئيس قد أفرغت من ماهيتها. فالسلطة تتوصل إلى استيعاب القادة المنحدرين من أوساط حضرية والمثقفين المنضويين تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية الذين برزوا خلال السبعينيات والثمانينيات داخل الأراضي المحتلة ومعهم من هم أصغر منهم سنا ومن أصول متواضعة، وتولوا قيادة الانتفاضة. ولم يحد إجراء الانتحابات التشريعية والرئاسية الديمقراطية في يناير ١٩٦٦ ، إلا في الظاهر من قدرة السلطة الفلسطينية على وقف نمو الانشقاق. ومع أن الانتخابات جرت في هدوء إلا أنها لم تبشر بقيام نظام سياسي تعددي. فقد أثبت المجلس التشريعي المنتخب أنه منبر للتعبير الحر، ولكنه لا يتمتع إلا بصلاحيات محدودة للغاية وهامش مناورة ضيق في مواجهة دوائر السلطة العسكرية الحالية.

فتح تسعى للاضطلاع بدور في المجال السياسي

يرتبط حزب فتح في أذهان الأهالي باختياره عملية السلام، وبالسلطة الفلسطينية، وبالعاملين في صفوفه. وإذا كان المسئولون عن تلك الاختيارات والهيئات ينتمون فعلا إلى

تلك الحركة، إلا أن فتح لم تضطلع بأي دور في عملية اتخاذ القرارات. فهل تقوم فتح بدور الحاكم؟ تشكل حركة منظمة التحرير الفلسطينية، الحائزة على الأغلبية، وحدة تقف وراء قائدها، وإن كان يتعين عليها أن تقنع باختيارات قمة النظام. فحركة تحرير فلسطين ليست أداة للإنتاج الأيديولوچي أو العملي، وهي لا تقوم بوظيفة تبرير السياسة التي ينتهجها زعماؤها. إنها منبع وفاء، يستطيع ياسر عرفات أن ينهل منه.

فالانتماء لفتح يعني بالنسبة لبعض ممثليها ومناضليها الارتباط بأساليب وأهداف محددة، ولذا يجب أن يظل هذا الحزب جهازا قادرا على إثارة مداولات سياسية وعلى توجيه المجتمع. غير أن مكتب فتح في قطاع غزة لا يتوصل إلى فرض نفسه كمحرك سياسي، إذ أنه يظل أسير وصاية لها اعتبارها ومربكة في نفس الوقت. فحزب الأغلبية يعاني من عائق مزدوج: فمن العسير بالنسبة له أن يبدو مستقلا عن السلطة الفلسطينية المبنية هي نفسها على أساس تكتلي لتلك الحركة. ومع ذلك لا تمارس فتح أي رقابة على قادة الانتفاضة.

وأعضاء اللجنة العليا[٢٣]، وهم من شخصيات الداخل، يعبرون على انفراد عن عدم رضاهم بخصوص المسار السياسي في الأراضي الفلسطينية. فهم ينتقدون السلطة دون أن يقفوا مع ذلك في معسكر المعارضين، ويظلون مخلصين لفتح، تلك البنية التي يضعون ثقتهم فيها ويأملون أن تغدو تعبئة أنصارها حول برنامج أو مشروع مغاير لاختيارات السلطة مسألة ضرورية وملحة. ومما يجعل حركة التجديد في صفوف الحزب من الصعب طرحها، ضعف أسس فتح الأيديولوچية. فالتجديد السياسي لابد أن يتمفصل حول مبادرات مشتركة جديدة. ويواجه قادتها معضلة: فإكسابها طابعا أيديولوچيا قد يحد من جمهورها، بينما قد يؤدي عدم تطورها إلى تقلص وضعها ودورها إلى حد كبير. ويتوقف حفاظها على وحدتها الراهنة على تواجد رئيسها، الرمز والبطل والقاسم المشترك الوحيد الحقيقي. فتوارى «الاختيار» يعرض كيان الحركة للخطر وقد يكون اختبارا قاسيا لوحدة الأمة.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأشخاص الذين خابت آمالهم في قاداتهم يمكثون في صفوف التشكيل السياسي. ولذا فإن حالات الخروج عن الصف[٢٤] قليلة. فحتى الذين يتركون حلبة السياسة لا يتبرأون من فتح. وليست هناك عمليات تغيير لبنية التنظيم ولا انشقاقات. فلماذا يظل ممثلو فتح الذين على خلاف مع أساليب قادتهم، في صفوف هذه الحركة؟

يظل أعضاء فتح تابعين لنظام السلطة. ومع أنهم ليسوا جزءا من أجهزة النظام إلا

أنهم يظلون مرتبطين بمعسكره السياسي لأسباب تتعلق بالبقاء الاقتصادي والسياسي. وكما يقول أحدهم: «عرفات أشبه بالنار. إذا اقتربت منه أكثر مما ينبغي احترقت، ولكن إذا بقيت بعيدا عنه أكثر من الازم يكون الجو باردا.»

وهناك عدد محدود من ممثلي فتح تتوافر لديهم موارد شخصية وشرعية خاصة بهم بحيث يستطيعون التخلي عن تضامنهم مع عرفات والانطلاق سياسيا.

ولا تزال فتح تساند ماليا شيكات للأنصار في الأراضي الفلسطينية. وقد انخفضت الموارد إلى حد كبير منذ الانتفاضة[٢٥]. ولكن عناصر الحركة غير المنضمة إلى صفوف السلطة يمكن أن تحصل على أجر دون أن تؤدي مع ذلك عملا محددا. ويوضح عضو اللجنة العليا أحمد حلّس، أن فتح تقدم مثلا معونة لأحد أعضائها، مع أنه المرشح المستقل في الانتخابات التشريعية، رغم حظر منظمته وضياع رهانه الانتخابي.

«وهو مستخدم رسميا في قسم الأمن بالقوة ١٧، ولكنه لا يعمل. وقد تفاهمنا معه مؤخرا، بعد مشكلة الانتخابات، ونظل ندفع له أجرا فنحن نعلم أنه في حاجته إلى المساعدة. وهناك عدد لا بأس به من الأشخاص الذين يتقاضون أجورا دون أن يؤدوا عملا مفيدا.»

فتوزيع المزايا المادية لمختلف المراتب، ومنح امتيازات بغير حق، من شأنهما الحث على الولاء لعرفات والمكافأه، والدفع إلى القبول بنظام السلطة.

وتضطر شخصيات فتح المنتقدة لمعسكرها إلى إثبات ولائها إذا أرادت أن تستمر في شغل وظيفة مدفوعة الأجر في صفوف الحركة أو أجهزة السلطة والإبقاء على فرص تتاح لمستقبلهما السياسي. ويقبل بعضهم، على غرار سامي أبو سمهدانة، عروض السلطة وشغل وظيفة سياسية أو عسكرية على أمل أن يوفر لهم وضعهم الجديد داخل السلطة إمكانات إصلاح أخطاء الإدارة وأسلوب الحكم.

سامي أبو سمهدانة
قبلات يهوذا الثلاثة عشرة

يقدم لنا سامي صورة رجل أقرب إلى البدوي في عهود الجاهلية[٢٦]: فهو مناضل جسور، ومندفع، وأنوف، لا يخل أبدا بمعايير الشرف عند المقاتل ورب الأسرة ويحترم

خصمه: وهو بدوي من طراز حديث، يسابق الريح بسيارته الـ بي. أم. دبليو السوداء أو المرسيدس البيضاء حسب فصول السنة، ويقضي بداخلها جانباً كبيراً من وقته. وهو رومانسي ثوري بمنظمة فتح، يجد مشقة في تحديد موقعه على رقعة الشطرنج السياسي: فقد حصل على مركز السلطة ولكنه يعلن أنه يحمل بين جنباته روح المعارض.

ولد سامي في عام ١٩٦١ برفح وسط أسرة بدوية عديدة الأفراد (اثنا عشر غلاما وتسع بنات). وقد ألقى الإسرائيليون القبض عليه عدة مرات، وكان والده شرطيا في ظل الإدارة البريطانية ثم المصرية. وتلقى سامي تعليمه في الجامعة الإسلامية وانضم إلى الشبيبة وشارك فيما بعد في تنظيم نشاطات الانتفاضة، وقضى ست سنوات في الاعتقال الإداري. من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩٢ . وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. وقد أضحى شخصية شعبية لشجاعته وقوة شكيمته والتزامه السياسي. وهو يفرض احترامه على الشباب رغم ما يثيره من تحفظات لدى أعيان منظمة فتح. ولاشك في أن المنافسات ليست غريبة في هذا الشأن. ولا يخفي البتة أحد أعضاء اللجنة العليا لفرع غزة نفوره من سامي، ويقول عنه: «أبو سمهدانة ظل طوال حياته فاسداً، وهو لم يشغل أبدا منصبا مسئولا في الحزب» وقد أثار تعيينه ضغائن في صفوف فتح في نهاية عام ١٩٩٣ . وبعد التوقيع على الاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية كلفته تونس باحتواء توجهات الصقور العدوانية، أي بعبارة أخرى دفعهم إلى قبول ما تم التوصل إليه في أوسلو. وقد عين رئيسا لفتح في قطاع غزة ثم أقاله عرفات فجأة في ربيع ١٩٩٤ . وهكذا تم استخدامه كقاطع تيار: فبعد أن أنجز مهمة شاقة تخاطر بتفويض مصداقيته، تم التنصل منه فيما بعد من جانب القمة التي لم تعد في حاجة إليه. وعبر سامي وزميلان له (توفيق أبو خوصه وزكريا تلمس) عن استيائهم عندما فرض عرفات زكريا الأغا وهو من الأعيان، رئيسا لتفح[٢٧].

وعلاقته مع «الاختيار» عاصفة. ففي عام ١٩٩٣ كان عضوا في وفد محلي لفتح سافر إلى تونس[٢٨]. وعندما وصلوا تم احتجاز سامي وزميليه خلف القضبان بضع ساعات. وقد حملهم ياسر عرفات مسئولية اغتيال أحد أعضاء فتح[٢٩].

وتحول اللقاء التالي بين الريس وذلك الرجل الأنوف والمندفع إلى تصادم:

«عندما وصل عرفات إلى غزة (في يوليو ١٩٩٤)، ذهبنا، أنا وفريقي، لمقابلته. وقد قبلني عرفات ثلاث عشرة مرة، وقد أدركت فورا أن مثل هذا التعبير عن الصداقة فأل مشئوم. وقلت له ما كان يجول بخاطري، أي أن لنا نحن أيضا ما نقوله. وقد ثارت أعصابه وأودعني في زنزانة. وجاؤوا بعد ذلك بساعتين

لإحضاري، وقال لي ياسر عرفات إنه أساء فهم ما قلته له، وأن كل شيء بات على مايرام. وقد فهمت رسالته: لا يوجد هنا سوى رئيس واحد، وأنا لست أحدهم، ولا داعي لأن أطالب بأي شرعية. ولم أتردد وعدت إلى بيتي في رفح، ولم أتحرك من هناك طوال أربعة شهور.»

والواقع أن هذه العزلة استمرت حتى نوفمبر ١٩٩٤، إذ أن أحداث ١٨ نوفمبر الدامية بين الإسلاميين وقوات النظام أخرجت سامي من حالة الفتور، وأرجعته إلى مقدمة مسرح الأحداث، وجمع ياسر عرفات رجال فتح ولوح لهم بالخطر الحماساوي وكانت تلك فرصة سنحت لقادة الداخل من الفتحيين المبعدين من السلطة، ليبرزوا حقيقة وزنهم السياسي ويقنعوا أبا عمار بأنه لا يمكن أن يحكم وحده. ونظم سامي وزملاؤه مظاهرة لاستعراض قوى الصقور، بغية التعبير عن مساندة الجماهير لعرفات وإظهار قوة فتح. وأضحى الإقدام على تسليح الجناح العسكري لفتح إجراء رمزيا، كلف الرئيس الفلسطيني بمقتضاه، وبشكل علني، نشطاءه القدامى بالدفاع عن السلطة ضد الإسلاميين المتآمرين بغية القضاء عليه. وسجلت هذه الواقعة بداية وحدة مقدسة لفتح حول رئيسها في قطاع غزة. وكان هذا التصرف الشخصي من جانب سامي يتضمن ثلاثة تبليغات:

الأول موجه إلى جميع أعضاء فتح ليفيدهم بضرورة أن يظلوا موحدين لكي يكونوا أقوياء. والثاني كان تحذيرا لحماس التي كان تحديها للسلطة يستحق رد فعل حازم. والثالث يرمي إلى التأكيد على أنه لا يمكن الاستغناء عن قيادة فتح في الداخل. كان عرفات في حاجة إلينا لكي يواجه الإسلاميين.»

وبعد ذلك بشهر حصل سامي أبو سمهدانة على منصب مسئول في صفوف القوة ١٧ . ويسجل ذلك الإدماج إعادة التوازن في صفوف السلطة لصالح جيل الانتفاضة. فهو يرأس مهمة أمنيه تستخدم فريق الشباب التابع له، وهم بضع عشرات من الأفراد. هل هو اعتراف بقيمته وفائدته السياسية؟ لاشك في أن سامي أعتقد ذلك لفترة من الزمن. وعندما سئل لماذا انضم لصفوف السلطة، ساق أسبابا ثلاثة:

«أريد أن أشارك في مجريات الأحداث حتى أثر فيها بطريقة إيجابية. ومن جهة أخرى فإن الشارع وعائلتي والناس بصفة عامة يعتبرونني من أفراد القيادة ويرون أن مشاركتي في السلطة أمر طبيعي. وأخيرا فتلك طريقة لكي أكسب قوتي.»

ومن الواضح أن متمرد فتح هذا يتخلص بلباقة من وضعه الدقيق. فهو يقيم مع زوجته وأولاده الأربعة في شقة بعمارة حديثة في مدينة غزة، ومما يؤمن له مستوى معيشته حصوله

على أرباح من التجارة مع إسرائيل. ويمتلك سامي محطة بنزين وسوبر ماركت. ويهمس البعض أيضا بأنه متورط في تجارة السيارات الفارهة.

وفي يونيو ١٩٩٦ أعلن سامي أنه استقال من منصبه لخلافه السياسي مع القمة. وقد أظهر سخطه على السلطة دون أن يوضح أسبابه[٣٠]. وهو يسخر من تجاوز أبسط قواعد الديمقراطية وانتهاك حرية التعبير وتحكمية ياسر عرفات. وهو يتفوه بتقطير ببعض الكلمات الجارحة، ويصمت كما لو كان يتألم بشدة عند ذكره لما لحق الاستقلال الذاتي من نكبات والانهيار الذي أصاب مثله العليا. وقد تخلى عن تضامنه مع السلطة الفلسطينية بقبوله إخفاء أعضاء في كتائب عز الدين القسام الهاربين طوال أربع وعشرين ساعة أثناء حملات الاعتقال بالجملة في ربيع ١٩٩٦ . ومع ذلك يبدو أن مشكلة حماس هي التي أدت إلى إلحاق أبو سمهدانة بالسلطة. وهو يفسر موقفه من الإسلاميين المسلحين بمقتضيات الشرف القبلي. فما كان بوسع سامي أن يرفض حماية من التمسوها منه. وفضلا عن ذلك ما كان سامي يستطيع، بحكم ماضيه الشخصي، أن يتجاهل إحساسه بمصير مناضلين قوميين مسلحين.

وتبدو ردة سامي تصرفا تافها. ويعترف العقيد (وتلك رتبته العسكرية) بأنه يواصل تقاضي مرتبه عن منصبه في الفرقة ١٧ . والريس لا يقبل أبداً استقالة أي من رجاله. ومما لاشك فيه أن قرار رئيس الصقور السابق كان مجرد تعبير عن انتقاداته.

وبعد ذلك بشهور قليلة، أعادت أزمة جديدة ضابطنا إلى الصفوف. فالمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سبتمبر ١٩٩٦ كانت إيذانا بانتصار الوطنية. فعادت النزاعات والخلافات الايديولوجية أدراجها إلى المرتبة الثانية أمام الأحداث المأساوية.

ويجسد سامي أبو سمهدانة جيل الانتفاضة هذا الذي نضج قبل الأوان وانغمس في السياسة والتزم قبل أن ينفجر التمرد. وهو يدرك أنه ينتمي إلى فريق عاش زمنه وساهم في تحرك سياسي مشترك. وتتحدد ارتباطاته تلك بنظرته بخصوص العلاقات بين المحركين السياسيين وقادة الداخل وقادة الخارج الذين يفرضون وصايتهم حاليا. وهو يعلن: «دحلان لا يمكن أن يصبح الرئيس. فالتوانسة لن يقبلوا أبداً أن يتسلم السلطة شخصا مثله فنضاله ضد المحتل أثبت بسالته وذكاؤه»[٣١].

ورغم تلك الحمية القومية، يعرف هذا الشاب ويقدر بعض الإسرائيليين الذين يتبادل معهم كل عام التمنيات بمناسبة الأعياد اليهودية والإسلامية. وهو يتكلم العبرية بطلاقة لكونه من فلسطينيي الداخل، ويدعو إلى التعايش مع العدو القديم وينهل مرجعياته بالأحرى لدى الجار العبري وليس لدى الدول العربية «الشقيقة».

«أنا أوافق على قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا لأنه ليس لدينا خيار آخر، ولكن لأنه سيكون شيء إيجابي أن تكون إسرائيل بجانبنا. فإسرائيل تشكل تحديا ضروريا للعالم العربي سواء اقتصاديا أو سياسيا. وفيما يتعلق بالديمقراطية، بوسعنا أن نتعلم أشياء كثيرة لديهم، فعضو الكنيست يستطيع أن يوجه أي سؤال إلى رئيس الوزراء. والدمى التي تحاكي الساسة في البرنامج الهجائي الذي تبثه القناة الثانية الإسرائيلية شيء مدهش حقا. ويجب أن يكون ذلك عندنا.»

وأمام الفلسطينيين طريق طويل يتعين قطعه. ويعي سامي ذلك ويذكر هو نفسه تلك العلاقة الملتبسة المتسمة بالانبهار والرفض والتي يكنها هو شخصيا ومواطنوه نحو «الاختيار». فأبو الأمة يحتفظ بتأثيره الذي لا ينكر حتى بعد تجربة الاستقلال الذاتي المريرة: «عرفات إله بالنسبة لنا. ولا يتجاسر أحد على التصدي له.»

ومع ذلك يعبر المحرض على الانتفاضة عن خيبة أمله إزاء سلبية المحكومين، فهم لا يثورون على القادة الذين صادروا الثورة. ويحلم سامي بقيام تمرد آخر.

هل يكون سامي أبو سمهدانة معارضا كامنا أو متمردا مراهقا[٣٢] ومتقلبا؟ فالخطاب الرافض الذي يتشدق به لن يحظى بالمصداقية طالما ظل يشغل منصبا مسئولا في أجهزة الأمن ويحافظ على العلاقات التي تؤمن له النجاح في نشاطاته التجارية. لقد استعادته السلطة، ووضعه الرسمي يدعم بالأحرى تلك السلطة. أكثر من أن يوفر له إمكانات لإقحام نفسه في علاقات قوى مثمرة وللتأثير على الاختيارات السياسية. فهو الخاسر في هذا الرهان ويجازف باستنزاف مصداقيته وسط الشباب.

فاقتحام المسرح السياسي يتطلب «القضاء» على الأب الذي يكبت أي استراتيجية لمحركين سياسيين من المنافسين الكامنين. ويظل أبو سمهدانة متضامنا، ويقول: «الإسرائيليون يعتبروننا [أي السلطة الفلسطينية] انطون لحد»[٣٣].

انتخابات بلا مجازفة

أضفى الاستفتاء الفلسطيني المزدوج في يناير ١٩٦٦ الشرعية على السلطة التي يمكنها أن تستغل هذه الفرصة للادعاء بتمسكها بالديمقراطية. فمعدل المشاركة الذي بلغ نسبة ٧٩,٧٪ بالنسبة لمجموع الأراضي، و٨٨٪ بالنسبة لقطاع غزة(٣٤) كان انتصارا كبيرا للنظام. فقد أتاحت هذه الانتخابات لعرفات إمكانية فرض احترامه في المعترك الدولي والتعبير عن الإرادة الشعبية. وقد ضمن المراقبون الدوليون شرعية الاقتراع مما سمح للقادة أن يحافظوا على المظاهر الديمقراطية(٣٥). وأثبتت معدلات المشاركة المرتفعة للغاية مدى اهتمام الفلسطينيين بالحملة الانتخابية. كما أدلى المتعاطفون مع الإسلاميين والمترددون الذين حيرهم تعدد الترشيحات بأصواتهم في نهاية المطاف. وهناك عوامل عديدة تفسر ذلك التصرف. فقد امتنع قادة حماس عن تقديم مرشحين للانتخابات، ولكنهم لم ينادوا بمقاطعتها، بل إنهم وجهوا تعليمات، في يوم الاقتراع، للمتعاطفين معهم في غزة، موضحين لهم أسماء من يعتبرونهم من المستقيمين والقريبين من التيار الإسلامي. وفضلا عن ذلك سرت إشاعة، تم الترويج لها بعناية، أخافت أشد المعارضين. فقد ترددت معلومات غير مؤكدة مفادها أن الذين لن يؤدوا واجبهم الانتخابي سيتعرضون لانتقام الإدارة منهم. كما أن البطاقة الانتخابية التي لم تختم ستسفر عن رفض السلطات المختصة منح جواز سفر أو تجديد بطاقة الهوية. ومما لاشك فيه في نهاية المطاف أن المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي كانت فرصة غير مسبوقة لكل شخص لكي يعبر عن رأيه.

وحالت عدم مشاركة الإسلاميين وممثلي الجبهات الماركسية في منظمة التحرير الفلسطينية والجبهتين الشعبية والديمقراطية دون اكتمال البنية. وحوّل انسحاب التيارات المعارضة الانتخابات إلى نوع من التجمع يضم التشكيل السياسي الممثل للسلطة. ومما ساهم في تقليص المسرح السياسي الفلسطيني لجوء رئيس السلطة الفلسطينية، وقائد فتح في نفس الوقت، إلى فرض مرشحيه.

وقد فشلت الانتخابات الأولية (بالاقتراع غير المباشر) في غزة. فقد جرت بطريقة غير منظمة. وبشكل غير متساو حسب الأحياء. وقد أضفى عليها افتقادها للتنسيق قدرا محدودا من الشرعية. ومن المحتمل أن يكون سعي بعض المرشحين إلى حضور المتعاطفين معهم قد تم على حساب منافسيهم. ففي مدينة غزة حدد بضع مئات من المناضلين الشخصيات التي يودون أن يجدوها في قائمة فتح في دائرة غزة(٣٦). وعلى الرغم من الفوضى التي شابت

الاقتراع فقد تجلت الإرادة الشعبية بتحية أم جهاد[٣٧] بترديد هتافات حماسية تكريما لها، واختارت فخري شقورة[٣٨]، وأحمد حلّس[٣٩]، وعبد الفتاح حامد[٤٠]. وعينت اللجنة العليا المرشحين الستة الآخرين في قائمة غزة، ومن بينهم شخص هزم في الانتخابات الأولية[٤١] وآخرون لم يشتركوا فيها أصلا[٤٢].

وتكونت قائمة مرشحي فتح وفقا لحسابات ياسر عرفات السياسية الذي حرص على اشراك مختلف شرائح السكان لتجميع أعرض تأييد ممكن. وتحقق ذلك التكتيك على حساب شخصيات شعبية في الداخل، إذ رأى عرفات أن انتخاب الأعيان يكون أفضل. وزكريا الأغا الذي اختارته القمة ليدرج في قائمة إحدى دوائر قطاع غزة، يمثل الشريحة البرجوازية بفتح. وهو يعتمد قبل كل شيء على علاقاته مع قادة منظمة التحرير لا على شعبية محلية[٤٣]. ومع أن التوازن روعي بين مرشحي الداخل والخارج إلا أنه عكس بالأحرى علاقات القوى على حساب التوازن العددي. وتلاحظ لاميس أدوني بهذا الصدد أن أعضاء الشتات كسبوا الرهان على الرغم من افتقاد الشعبية الذي يعزي إليهم. وقدمت هذه المراقبة تفسيرين: حسابات المناضلين الذين يأملون في تحقيق مزايا من جانب الشخصيات المرتبطة بالسطة الفلسطينية أو التزوير الذي قد يكون مصدر نجاح المقربين إلى ياسر عرفات[٤٤].

ومن الشخصيات التي أستبعدت بعض من رشحوا أنفسهم بعيداً عن اسم فتح، رغم توصيات الحزب المناقضة لذلك. وكان أغلب هؤلاء من قادة الداخل الذين تراءى لهم أن بوسعهم الاعتماد على القواعد المحلية، ومعرفتهم بالواقع وقربهم من الجمهور. والذين كسبوا الرهان من بينهم واحتلوا مقاعدهم بعيدا عن مساندة فتح لهم، حققوا بذلك نصرا له مغزاه ضد موقف قادة فتح[٤٥]. وقد أصبحوا فيما بعد الأعلى صوتا حقا في البرلمان اعتمادا على شرعيتهم المكتسبة بشكل مستقل.

وكانت الحملة الانتخابية قاتمة في الأراضي الفلسطينية: فالشعارات ساذجة ومنها «نعم للعدل، وللديمقراطية» أو «لابطالة» مصحوبة بصورة المرشحين[٤٦]. ولم تقع أي معركة سياسية في غزة ولم تتطرق إلى قضايا أساسية مثل المفاوضات مع الدولة العربية والنظام الاقتصادي المطلوب، ونوع البناء الواجب تحقيقه. ومما أضعف احتمالات وقوع مواجهات ايديولوچية في السباق الانتخابي غياب المعارضة ـ سواء كانت تابعة للتيار الإسلامي أو لليسار العلماني. فقد تقدم أغلب المرشحين كمستقلين أي دون إبراز انتمائهم

السياسي. ومع ذلك لم يكن بوسع عدد كبير منهم إنكار ارتباطهم الوثيق بفتح أو بالسلطة. وحالة مروان كنفاني نموذجية في هذا الصدد. فهو المتحدث الرسمي باسم السلطة الفلسطينية، ولكنه تقدم كمستقل. ولم تضم قائمة فتح سوى عدد محدود من الأسماء (عشرة لمدينة غزة). وتقدم عدد كبير من الأشخاص القريبين من هذا التشكيل، بل ومن المنتمين إليه باعتبارهم مستقلين عندما سجلوا أسماءهم كمرشحين. وقد تحايل مسئولون محليون نادرون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على قرارات الامتناع عن المشاركة في الانتخابات بالتقدم هم أيضا للترشيح دون تحديد هويتهم. وكانت الغلبة للانضباط وسط الإسلاميين في مدينة غزة. ولم يشارك أي عضو من حماس في التنافس. وتقدم فقط للانتخابات في مدينة غزة أفراد من أصل برجوازي (رجل أعمال وطبيب) من التيار الإسلامي، ولكن اداءهما لم يكن أساسيا أثناء المعركة الانتخابية. وفي غياب منافسين خارجيين اقتصرت الانتخابات أساسا على منافسة بين أعضاء فتح أو القريبين منهم الذين سعوا إلى الفوز بمقاعدهم في ظل النظام السياسي الناشيء.

ولما كانت المعركة الانتخابية مفرغة من مضمونها الايديولوچي فقد عكست مخلفات العلاقات التقليدية بين أرباب العمل وأتباعهم. وتعززت بالتبادل تطلعات الناخبين واستراتيچيات المرشحين. ودعم تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر صغيرة الحجم علاقات الحوار بين المتنافسين وناخبيهم. واحتمالات الفوز أكبر بالنسبة للمرشحين المعتمدين على الصلات العشائرية. وهذا النوع من التمثيل البرلماني يتمشى جيدا مع مجتمع يفتقد الخبرة الديمقراطية، حيث تشكل التعددية عنصرا إيجابيا إذا ما تحقق من خلال حوار هادئ ولم يتعرض لمبدأ الوحدة الوطنية شبه المقدسة. وهكذا فإنهم ليسوا على حد قول البعض خصوم أي مرشح آخر. والاجتماعات التي يشارك فيها عدد منهم تكون مجالا لتبادل العبارات الودية، حيث يبذل المرشحون جهودهم لإبراز الوفاق الذي يربط بينهم. ويعكس هذا الموقف تطلع الجمهور المتلهف لسماع شهادات حول الوفاق القومي.

كما أن طابع المعركة الذي لا تشوبه الحرب الكلامية يرجع هو أيضا لكون المجال السياسي منشغلا تماما بقضية العلاقات مع إسرائيل والقضية الوطنية. ويحتكر هذان الموضوعان مضامين خطب المرشحين، بينما لا تؤثر مواقفهم إلا بشكل غير مباشر وضعيف على هذا الملف. فالمجلس المنتخب لا يملك قانونا أي صلاحيات فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدولة الإسرائيلية، وسواء كان أعضاء المجلس ينتمون إلى فتح أو إلى المجلس الوطني الفلسطيني، فلم يستشرهم صانعو القرارات في أي وقت بهذا الخصوص. ولا يعوض

المتنافسون في الانتخابات عجزهم النسبي في المجال الخاص بالعلاقات مع إسرائيل، عن طريق توضيح المشاريع المتعلقة بالمصير الفلسطيني أو الدفاع عنها. والمجال الداخلي المفرغ من العديد من الجوانب ليس موضوعا لاتخاذ مواقف. ويمتنع الساسة عن تحديد أهداف معينة أو توجيه الناخبين ايديولوجيا، باستثناء بعض التصريحات المعبرة عن النوايا الحسنة. ولم تحاول السلطة تعبئة السكان أو بعض قطاعاتهم حول برنامج ما. وتهدد تلك الفجوة بتفريغ مغزى الارتباطات بين المجتمع والساسة في وقت يعاد فيه تشكيل النظام السياسي الجديد، ويتعين فيه على المحركين السياسيين أن يحددوا مواقفهم إزاء الأوضاع المختلفة عن سابقتها. ولا يضطلع هؤلاء بدورهم كممثلين للسكان كما أن توقعات السكان لا تصاغ وتظل غير ملباة. وقد أثيرت مشكلة الفساد ولكن لم يتم التطرق لمسألة توزيع السلطات في إطار الاستقلال الذاتي، مع أنها الجانب الرئيسي في سير عمل النظام. ومع تواصل الوضع السيادي الناقص، والاستقلال الذاتي الأعرج تتضاءل احتمالات بزوغ مجال سياسي فلسطيني خاص، وفكر سياسي موجه نحو بناء مجتمع وأمة فلسطينية حتى تتاح الفرصة لمشاركة الجماهير.

أما الطابع المحدود للخلافات السابقة على الانتخابات فيرجع إلى طبيعة فتح ذاتها، فهي حزب يتمتع بالأغلبية في غياب الإنتاج الايديولوجي والمدافعون عن هذا الحزب المهيمنون على المعركة الانتخابية يفرضون طابعها. ويبرر هذا الانتماء أحد المرشحين المنتسبين لفتح ويشرح موقفه بقوله:

«كان الفلسطينيون فيما مضى منقسمين إلى أحزاب. وكانت الأحزاب تعمل في نهاية المطاف لحساب البلدان التي تساندها. وقد تأسست حركة تحرير فلسطين، وهي ليست حزبا بل حركة توحد الشعب الفلسطيني بأسره[٤٧].»

والمرشحون المنتمون لفتح أو القريبون منها كُثر. وهم يمثلون الأغلبية الساحقة من النواب المنتخبين، ويحوزون رسميا على حوالي خمسين مقعدا في البرلمان من بين مجموع ثمانية وثمانين مقعداً. ولكن بوسع التشكيل السياسي لياسر عرفات الاعتماد على حوالي سبعين نائبا. وهكذا تدعَّم انتصار التيار السائد عن طريق الاقتراع بالأغلبية دون إعادة الانتخاب.

أما انتخاب الرئيس فقد قدم صورة جلية للمناخ السياسي الفلسطيني الذي يهيمن عليه ياسر عرفات نهائيا. وقد حصل رئيس السلطة الفلسطينية على ٨٧٪ من الأصوات التي

تم الإدلاء بها. ولا تقلل من ذلك الانتصار الباهر بطاقات الاقتراع البيضاء.

ولم يتقدم للترشيح سوى مرشحة واحدة في مواجهة شخصية ياسر عرفات الطاغية ولم تكن لها أبعاد قومية تسمح لها بالتبارى معه. والتوازن مختل في تلك المناظرة. فسميرة خليل امرأة من رام الله ذات شخصية قوية ومكافحة، راسخة الأقدام محليا وخبرتها من النوع النقابي، ولكنها دللت على عدم استعدادها في مجال الممارسات الانتخابية، إذ أنها غير معروفة إطلاقا بين جماهير غزة وتعين عليها أن تقنع بالظهور بضع مرات في الضفة الغربية، وعلى شاشة التليفزيون.

وفضلت شخصيات سياسية تتوفر لديها شرعية أمتن وقاعدة شعبية أعرض، أن تضمن لنفسها مقعدا في البرلمان عوضا عن خوض معركة تفتقد أي قدر من المساواة. ولم يشن ياسر عرفات أي حملة فهو لا يخشى إطلاقا منافسته. أما انتصاره الساحق، وإن كان أقل بقدر محدود في قطاع غزة، فهو يثبت أولا أن شعبيته تتجاوز العديد من الانتقادات المقذعة الموجهة إليه، كما أنه شاهد ثانيا على هيمنة الزعيم المسيطر على الفلسطينيين، والمتمسك بمركزه الرفيع وبالنفوذ الذي يتمتع به وسط معاونيه. وأخيرا تكشف نتائج التصويت عن عدم قدرة المجتمع الفلسطيني على أن يجد ممثلا آخر له، وعن عجز السكان عن التحرر في تلك الشخصية التاريخية الطاغية.

المجلس المنتخب، هل هو هيئة تشريعية أم منبرا للتعبير عن الآراء ؟

تتمتع الجمعية الوطنية الفلسطينية نظريا بسلطة تشريعية ودستورية. وهي غير مؤهلة لإبداء موافقتها على المفاوضات مع إسرائيل أو التدخل فيها. غير أن صلاحية المجلس أبعد من أن تكون كما مهملا رغم استبعاده من هذا المجال الحاسم والمرتبط بشكل مباشر بالمصلحة القومية. على أن دوره كسلطة مقابلة في مواجهة السلطة التنفيذية محدودة للغاية نظرا لأن القوانين التي يوافق عليها أعضاء المجلس ليست لها قوة إلزامية. فالسلطة الفلسطينية المكلفة بتنفيذ القرارات الصادرة عن البرلمان، تتجاهلها.

ويقرر ياسر عرفات شخصيا أو بمعاونة حاشيته من المستشارين والعسكريين السياسات الجوهرية المتبعة. وينطبق ذلك بالأخص على معاملة ممثلي المعارضة. فعلى الرغم من الشرعية الشعبية التي يحظى بها المجلس التشريعي إلا أنه لا يتمكن من الحد من سلطة الهيئة

التنفيذية إلا بشكل هامشي للغاية، خاصة وأن المؤسسات تعطي الأولوية للسلطة التفيذية. وعلاوة على ذلك توصل ياسر عرفات إلى الالتفاف حول الهيئة التشريعية، الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي، باختياره مجلس منظمة التحرير الفلسطينية لإلغاء ميثاق ربيع ١٩٩٦ (٤٨).

ويكمن ضعف البرلمان إيضا في عدم تمثيله عامة المواطنين الفلسطينيين. فالإسلاميون والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية غير ممثلين في المجلس التشريعي بمسمياتهم تلك. ويتعرض الجهاد الإسلامي وحماس لعلاقة مباشرة نتيجة لامتناعهم عن المشاركة في الحوار من خلال المؤسسة وذلك عن طريق تنظيم مؤتمرات قومية تضم ممثلي السلطة والحركات الإسلامية. وقد قطع ياسر عرفات مرة أخرى الطريق أمام البرلمان، بإثارة حوار وطني وعقد جلسات للمواجهة السياسية والأيديولوچية خارج نطاق المجلس التشريعي.

ومع أن أغلبية النواب تنتسب إلى فتح، إلا أن المجلس التشريعي لم يتحول مع ذلك إلى إداة طيعة لتمرير سياسة السلطة التنفيذية. والواقع أن النواب مستقلون بقدر كاف ولا تعوذهم الجرأة عندما يخاطبون المجلس حتى أن السلطة تفرض الرقابة أحيانا على المناقشات البرلمانية، كما أن تغطية وسائل الإعلام لجلسات البرلمان شبه معدومة. ففي صيف ١٩٩٧ بثت محطة تلفزيون خاصة في نابلس المناقشات الحادة للنواب المنتخبين، فكان نصيبها التشويش عليها(٤٩). وعليه لا يصل إلى الرعية سوى صدى محدود حول العمل الذي ينجزه من انتخبوهم، ولذا يعبر بعضهم عن خيبة أملهم إزاء هذا البرلمان العاجز.

ويظل المجلس التشريعي رغم ذلك الضعف الملحوظ، الأداة الرئيسية لمقرطة الحياة العامة. فهو ساحة تتمتع بحرية التعبير للاستهلاك الداخلي، ونواة لتمثيل المجتمع المدني والتعبير عنه. ويرجع الفضل له في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وتعويض الحاجز الفاصل للشعب الفلسطيني الموزع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهناك بعض الشخصيات البارزة وسط المجموع المشايع لفتح وللسلطة. ومن بين هؤلاء حيدر عبد الشافي الذي انتخب عن دائرة مدينة غزة، وهو النائب البرلماني الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في انتخابات ٢٠ يناير ١٩٩٧ . وهو طبيب ورئيس الهلال الأحمر في غزة، وكان ضمن فريق المفاوضين في وشنطن الذين تم استبعادهم عندما جرت المناقشات السرية في أوسلو. وهو قريب من الشيوعيين مع احتفاظه باستقلاله، ويحظى بالاحترام لاستقامته المعنوية. وهو لم يتردد أبدا في التعبير عن انتقاداته بخصوص الاتفاقيات

التي أبرمت مع الدولة العبرية أو تجاه السياسة التي تنتهجها السلطة الفلسطينية. ويتميز كذلك ببساطته وسهولة التعامل معه في تباين واضح مع عقلية العائلات الفلسطينية الكبيرة. وهناك أيضا حسام خضر الذي ينظر إليه «كمهيج» وتخلص من مناخ الاعتبار الخاص في التعامل مع ياسر عرفات. وهو أصلا من مخيم بلاطة للاجئين، على مقربة من نابلس. وحسام خضر البالغ من العمر خمساً وثلاثين سنة ينتمي إلى جيل الشبيبة التي دربت شباب الانتفاضة. وقد نفته إسرائيل فلحق بتونس في عام ١٩٨٧ حيث التقى مع ياسر عرفات. وعلاقته مع «الاختيار» صاخبة. ويعلن هذا النائب «دخلت السجن ثلاثا وعشرين مرة، وتحملت العديد من الاستجوابات القاسية ولن أخاف من عرفات بعد كل ذلك.»

وفي أعقاب تقرير حول الفساد قدمته لجنة تحقيق رسمية في يوليو ١٩٩٧ ووجهت فيه اتهامات لعدد من الوزراء[٥٠] وتعرض لأخطاء في الإدارة شملت نصف الميزانية، علّق المجلس التشريعي عليه وقدم بدوره تقريره الخاص حول القضية جاء فيه «تؤكد اللجنة وجود "صندوق أسود" تنقل إليه بطريقة غير مشروعة الأموال الخاصة بمشروعات ... إلى وزارة التخطيط. وهذا "الصندوق الأسود" يخضع مباشرة لإشراف الوزير والمدير العام بالوزارة.» وعلى أثر نشر التقرير قدم مجلس الوزراء استقالته الجماعية التي تركها رئيس السلطة الفلسطينية معلقة، ورفضها في نهاية المطاف. وفضلا عن ذلك لفت التقرير أنظار الرأي العام الداخلي والدولي إلى أساليب الإدارة في الأراضي المستقلة ذاتيا. كما شجب البرلمانيون تواجد احتكارات للاستيراد تعرقل في رأيهم انطلاقة القطاع الخاص وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. غير أن تلك الاحتجاجات لم تحل دون استمرار ممارسات الاستئثار التجاري من جانب بعض دوائر السلطة.

ومما أضعف قدرات البرلمان انضمام ثلاثة شخصيات شعبية كانت تجسد معارضة ناقدة لحكومة السلطة الفلسطينية عقب انتخابات يناير ١٩٩٦ . ومشاركة هؤلاء الثلاثة في السلطة، فرضت عليهم التضامن الحكومي وحدت من استقلالية مواقفهم. فقد أصبحت حنان عشراوي، أستاذة الآداب سابقا بجامعة بيرزيت، المتكلمة باسم المفاوضين في المحادثات مع الدولة العبرية في عام ١٩٩٣ . وعندما جاءت السلطة الفلسطينية تباعدت عمدا عن دوائر الحكم وأسست منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان للسهر على احترام الشرعية في الأراضي المستقلة ذاتيا. وعلى أثر فوزها في الانتخابات، أنضمت إلى الحكومة بصفتها وزيرة التعليم العالي. ومن جانب آخر كان عبد الجواد صالح عمدة البيرة القريبة من رام الله في

السبعينيات. وقد أبعدته الدولة العبرية باعتباره مندوب منظمة التحرير الفلسطينية، وعاد من منفاه منتصرا في عام ١٩٩٤ . وهو شخصية مستقلة وشعبية حظيت بأكبر عدد من الأصوات في دائرتها، وقد قبل مسئولية وزارة الزراعة. أما عبد العزيز أبو شاهين، وهو من رفح أصلا، فيظل شخصية منتمية لفتح، تلقى تقديرا كبيرا في قطاع غزة. وهو ضئيل الجسم، بشوش، ومؤسس الشبيبة وقام بدور كبير في صفوف فتح داخل الأراضي المحتلة، خاصة بتكوينه جيل من محركي التمرد. وقد نفى أبو شاهين في عام ١٩٨٣ وتعاون بشكل وثيق مع أبى جهاد، ثم مع ياسر عرفات في تنظيم نشاطات الانتفاضة. وبعد عودته إلى قطاع غزة، فاز بمقعد برلماني في دائرة رفح وانضم للسلطة التنفيذية ـ التي تحرز منها في البدايـة ـ بصفته وزير الإنتاج. وقد أنشأ هذا المنصب المبتكر خصيصا لأبي شاهين الذي قال إنه قبل هذه المهمة «لكي يؤدي رسالة تخدم الشعب». ومهام وزارة الإنتاج غير محددة بوضوح على ما يبدو، فهي تختص بمراقبة نوعية وأسعار كافة السلع الاستهلاكية في أراضي الحكم الذاتي[٥١].

ومع ذلك، يظل المجلس التشريعي الفلسطيني المؤسسة الرئيسية ذات الطابع الديمقراطي في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني. ورغم محدودية صدى مبادراته خارج نطاق مقره، إلا أنه منبر للتعبير الحر، يمكنه أن يصبح مع مرور الزمن قطبا للتعبئة والمعارضة في مواجهة السلطة الفلسطينية.

■

مراجع وهوامش الفصل الثاني

١) محمود عباس وكنيته أبو مازن، من أهالي الجليل أصلا، وقد انضم إلى فتح عند تأسيسها، في دولة الإمارات المتحدة. وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأشرف على عقد اتفاقيات إسرائيلية – فلسطينية. وهو الرجل الثاني في السلطة الفلسطينية ومن المتوقع رسميا أن يكون خليفة لياسر عرفات. غير أن شعبيته المحدودة في الأراضي المحتلة تظل عائقا بالنسبة له.

٢) أحمد قريع وكنيته أبو علاء وهو أصلا من قرية أبي ديس بضواحي القدس. وقد انضم لصفوف فتح في عام ١٩٦٨ . وهو المسئول عن الشئون الاقتصادية في منظمة التحرير، وشارك في المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك في مفاوضات أوسلو. وتولى في عام ١٩٩٦ رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني.

٣) نبيل شعث، رجل ياسر عرفات المؤتمن، وهو رجل أعمال كوّن ثروته في مصر. وقد أصبح وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي. وهو نموذج لشخصية الشتات الثرية والبعيدة عن واقع الأراضي المحتلة. وشعبيته ضعيفة وسط فلسطينيي الداخل، إلا أنه انتخب عضوا في المجلس التشريعي، نائبا عن خان يونس. وفي يوليو ١٩٩٧، أشار إليه تقرير حول الفساد في صفوف السلطة الفلسطينية أجراه البرلمان الفلسطيني، كأحد المسئولين عن الفساد. انظر:

Council Report on the Findings of the General Control Office, août, 9, 1997 .

٤) وهو عدد تقريبي في غياب أي إحصائية خاصة بهذا الفريق.

٥) يعلن بعض الشبان «انهم يشاهدون فقط الإعلام الإسرائيلي لآن «الإسرائيليين هم الوحيدون الذين يقولون الحقيقة، في حين أن العرب يكذبون» ويقصدون بالعرب الفلسطينيين والاردنيين والمصريين إذ أن قنواتهم الرسمية أو شبه الرسمية تستقبل في الأراضي المحتلة.

٦) خليل الوزير الشهير «بأبي جهاد»، شارك ياسر عرفات في تأسيس فتح في عام ١٩٥٨، وأصبح رئيس القطاع «الغربي» في تونس، في اتصال مباشر مع القيادة الوطنية الموحدة في الأراضي المحتلة. وقد أغتالته أجهزة المخابرات الإسرائيلية في ١٦ابريل ١٩٨٨ لاعتقادها أنه المسئول المباشر عن قيام الانتفاضة.

٧) أبو أياد، واسمه الحقيقي صلاح خلف، كان هو أيضا من مؤسسي فتح ورأس أجهزة الأمن والمخابرات في منظمة التحرير. وهو المنظر والمدافع عن فكرة «الدويلة» أي إقامة السلطة الفلسطينية في كل بقعة من الأراضي المحررة. وقد اغتالته جماعة أبو نضال المنشقة في ١٤ يناير ١٩٩١ باعتباره الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية.

٨) ينطبق ذلك على ضابط المخابرات العامة العقيد بلال الذي جاء ليستقر هو وزوجته وولديه في بيت فسيح بمدينة غزة. وقد اعترف من تلقاء نفسه أنه ضغط على صاحب البيت لكي يخفض الإيجار الذي كان في رأيه مبالغا فيه. وسنتحدث من جديد عن بلال في الفصلين الرابع والخامس.

٩) وهي تقع في وسط المدينة وتوجد في نطاقها مكاتب المخابرات العامة وبعض الوزارات. وهناك أيضا سجن الأنصار في شمال المدينة، وكان سجنا إسرائيليا قديما تحول إلى مركز تدريب.

١٠) كان المناخ في رام الله وبيت لحم، وهما من مدن الضفة الغربية الأكثر انفتاحا على الخارج والأحدث، لا توحيان بالإغتراب لفلسطينيي الشتات إلا بقدر أقل. وقد تم أول اتصال لهم بفلسطين في غزة نظرا لأن المرحلة الأولى للاستقلال الذاتي خصت «غزة واريحا أولا».

١١) «أولاد ياسر عرفات» هم أبناء وبنات أعضاء منظمة التحرير المتوفين. والذين تبناهم ياسر عرفات ويتكفل بإعالتهم.

١٢) امير شاب أعزب في الثانية والعشرين من عمره وطالب علوم بجامعة بير زيت في الضفة الغربية والمحظور عليه دخولها لعدم حصوله على تصريح بذلك.

١٣) أنظر في هذا الصدد الفصل المعنون «طريق آوسلو» في: Ben Porat. Dany Rubinstein. *La Palestine en marche. Paris.* Flammarion. 1996.

١٤) في عام ١٩٧٤، وافقت منظمة التحرير على مبدأ «الدويلة» وأجرت مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ .

١٥) وفقا لاستطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس، يحصل الشيخ أحمد يسن على ما بين ١٣٪ و٢٠٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة ويحوز عرفات ما بين ٤٤ و٦٠٪ من الأصوات. وقد حصل ياسر عرفات في انتخابات يناير ١٩٩٦ على ٨٧٪ من أصوات الناخبين. والشخصية الثالثة الأكثر شعبية لا تتجاوز نسبة ٨٪، وهي تخص حيدر عبد الشافي، رئيس الهلال الأحمر في قطاع غزة.

16. Jérôme Vialatte. "Mozambique l'État en quête d'une nouvelle symbolique". *L'.Afrique Politique*. 1997. p. 42.

١٧) أعلن إبراهيم غوشه، قائد حماس في عمان: «سنعارض عقد مؤتمر (مدريد)، سنقوم بذلك بالتوسع في التمرد في الأراضي المحتلة. نقلا عن جراهام آشر: "What Kind of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories". in *Race and Class, Palestine: Diplomacies of Defeat.* 37 (2), octobre-décembre 1995. p. 68.

١٨) في ٢٥ فبراير ١٩٩٤، اقتحم المستوطن باروخ جولد شتاين، من مستعمرة كريات اربا اليهودية، الحرم الإبراهيمي مزودا بسلاح آلي وأطلق الرصاص على المؤمنين وهم يؤدون الصلاة فقتل تسعة وعشرين من بينهم. وعقب تلك المذبحة وقعت مواجهات بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. وفور ذلك دعت حماس إلى الرد بتوجيه ضربات إلى «أهداف صهيونية».

١٩) أشار عدد من المسئولين العسكريين إلى هذا التعاون خلال مقابلاتنا. وعلى أي حال فقد شجب منشور بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٩٦، صادر عن حماس «إبلاغ العدو المعلومات».

٢٠) أسفر انفجار قنبلة داخل حافلة بالقدس عن مصرع عشرين فرد. وأعلنت خلية «مريدو يحيي عياش مسئوليتها عن تلك العملية الانتحارية التي كانت جزءا من أربع عمليات اغتيال سقط فيها عدد كبير من القتلى.

٢١) منعت السلطة الفلسطينية مظاهرة للتشكيلات الإسلامية بعد صلاة الجمعة وحاصرت قوات النظام مسجد فلسطين في مدينة غزة ورشقها المؤمنون بالحجارة فردت الشرطة على الاعتداء عليها وتواصلت المواجهات طوال اليوم في مختلف أنحاء قطاع غزة بين الشباب والشرطة وأسفرت عن مقتل ثلاثة عشر من الأفراد وإصابة حوالي مئة.

٢٢) جريدة لوموند، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٤، ص ٤٠ .

٢٣) الهيئة العليا لفتح التي تتخذ القرارات.

24. Albert O.Hirschman. *Défection et prise de parole*. Paris. Fayard. 1995 .

٢٥) صرح أحد قادة مكتب فتح في قطاع غزة أن المكتب كان يتلقى ثلاثة ملايين دولار في السنة، ولا يصل اليوم ما يحصل عليه من هبات أفراد ومعونات دول إلا إلى مليون دولار. وقد أوضح المتحدث معنا أن التمويل يصل بشكل مباشر إلى صندوق فتح دون أن يمر بين أيدي السلطة (حديث أجرى في يونيو ١٩٩٥ ومايو ١٩٩٦).

٢٦) كتب مارك برجيه يقول: «الخصال الحميدة شأنها شأن العيوب ... ترتبط بالطبع بأسلوب الحياة. فالبدوي محارب بحكم الضرورة، يتعين عليه أن يدافع عن الآبار وقطعان قبيلته وتوفير ما يقوم بأوده. ولذا بات كل من الإقدام والشجاعة والاستهانة بالحياة والجلد والمجهود العنيف والاستعداد للثأر إذا لزم الأمر، من الخصال التي يتمسك بها. فهي تمس عرضه، وعليه ألا يتخاذل في أي حال من الأحوال». (*Les Arabes. His-*

toire et civilisation des Arabes et du monde musulman des origines à la chute du royaume de Grenade. Paris. Lidis, 1978, p. 26).

27. Graham Usher, "Changing the Guard", *Middle East International*, 466, 7 janvier 1994, p. 3-4.

٢٨) كان الوفد يضم بالإضافة إليه سفيان أبو زيده وإيهاب الأشقر وعيشة أبو مغيصيب.

٢٩) وهو محمد أبو شعبان، أحد كوادر فتح، لم تتضح ظروف مقتله.

٣٠) يدعى مراقب محلي، وهو محلل سياسي لدى اليونسكو (UNSCO) (المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة) بأن ما أقدم عليه رجال سامي في وزارة العدل أدى إلى سجنهم. وعليه فقد عبر بموقفه هذا عن استيائه إزاء إنزال تلك العقوبة برجاله.

٣١) يقول سامي أبو سمهدانة إنه لم يستسلم أبدا أمام عمليات التعذيب أثناء الاستجوابات في السجون الإسرائيلية. وهو يفسر بذلك استطالة مدد اعتقاله الإداري. فقد تردد الجيش في إدانته لأنه لم يتمكن من انتزاع اعترافات منه.

٣٢) فهو في الرابعة والثلاثين من عمره.

٣٣) قائد جيش لبنان الجنوبي، بديل الجيش الإسرائيلي في المنطقة التي (كانت) تحتلها الدولة العبرية، ويعتبره المتحدث معنا المنفذ الذليل لإدارة إسرائيل.

34. Khalil Shikaki, "The Palestinian Elections: an Assessment", *Journal of Palestine Studies*, 25 (3), spring 1996, p. 18.

٣٥) حضر ما يربو على ألف وخمسمئة مراقب من منظمات حكومية وأهلية أثناء الانتخابات. وكان مراقبو الوحدة الأوروبية شبه غائبين في اللحظات الهامة، ألا وهي فرز الأصوات في مكاتب التصويت. وتم جمع النتائج في ليلة ٢٠ يناير والأيام التالية. وكانت البداية الرسمية للعملية يوم ٢١ يناير. وعلى الرغم من الرأي الإيجابي الذي نشرته الوحدة الأوروبية حول سير الانتخابات، إلا أن غياب مراقبيها وبعض التصرفات التعسفية أثناء إعلان النتائج زعزعت اليقينيات حول مصداقيتها.

٣٦) وفقا لبعض الشهادات، انتخب حوالي ثلاث مئة مناضل اجتمعوا في مقر فتح وانتخبوا عشرين شخصا من بين الخمسين الذين رشحوا أنفسهم، وحدد تحكيم ثان من جانب اللجنة المركزية قائمة نهائية لا تشمل سوى عشرة أسماء.

٣٧) اسمها الحقيقي انتصار الوزير، وهي أرملة أبو جهاد، وزيرة الشئون الاجتماعية وتعود شعبيتها إلى زوجها المتوفي الذي حلت محله في منظمة التحرير، وحرص ياسر عرفات على أن يقف بجانبها. وكانت الملصقات أثناء الحملة الانتخابية تمثل خليل الوزير (وكنيته أبو جهاد) وأرملته انتصار جنبا إلى جنب. ومما لا شك فيه أن «أبو جهاد» كان الشخصية التي تحظى بأعلى تقدير من جانب مناضلي فتح في غزة.

٣٨) عضو جيش تحرير فلسطين، وهو شخصية شعبية في الأراضي الفلسطينية، وكان في تونس مع السلطة.

٣٩) قائد محلي لفتح وعضو في اللجنة العليا.

٤٠) وهو مرشح مخيم الشاطئ حيث كان يعيش، وهو مقيم حاليا في تخومها.

٤١) ويخص هذا الوضع محمد القدرة.

٤٢) أحمد الشوا، الممثل المتقدم في السن لأسرة كبيرة في غزة، وفرج الصراف للمقعد المسيحي، وحاتم أبو شعبان، وشاهد الريس، ورياض الزعنون، الطبيب الذي أصبح وزيرا للصحة.

٤٣) عيّن زكريا الأغا رئيسا لفتح بقطاع غزة، بعد سامي سمهدانة في ديسمبر ١٩٩٣ . وقد أثار هذا القرار هياجا جماهيريا لكونه يعكس تحكمية قيادة الخارج التي تكبح تصعيد قادة الداخل المعبرين عن القواعد.

44. Lamis Andoni. "The Palestinian Elections: Moving toward Democracy or One-Party Rule?". *Journal of Palestine Studies*. 25 (3). spring 1996. p. 15.

٤٥) هؤلاء المرشحون الفائزون من الضفة الغربية بالأخص، ومنهم حسام خضر في نابلس، وهو من مخيم بلاطة، وصلاح تماري من بيت لحم. وقد حرص ياسر عرفات على أن تضم القوائم أفرادا من العائلات الكبيرة. وهذا التكتيك له ما يبرره، لأن تلك العشائر لها وزنها في المجال السياسي.

٤٦) سنتعرض بالتفصيل لمسار المعركة الانتخابية في الفصل السادس.

٤٧) لم يدرج اسم سمير النوري، عضو فتح في القائمة الرسمية للترشيح وتقدم بشكل مستقل. وقد أجريتُ حديثا مع هذا المرشح في ديسمبر ١٩٩٥ قبل أن يعرف ما إذا كان سيدرج أم لا في قائمة فتح.

٤٨) على أثر الانتخابات الفلسطينية، وبناء على مطلب صريح لشيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل، أجتمع المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير في المنفى) في أراضي الحكم الذاتي للتصويت على إلغاء ميثاق المنظمة الذي كان يدعو ضمنا إلى القضاء على إسرائيل.

٤٩) انظر جريدة لموند، عدد ١٨ يوليو ١٩٩٧ .

٥٠) اتهمت هذه الوثيقة بعض الوزراء: نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، وياسر عبد ربه وزيرا الثقافة، وسليم الطرفي، وزير الشئون الاجتماعية. انظر مجلة ليبراسيون بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٧، ص ٥٠ .

٥١) استقالت حنان عشراوي كما استقال عبد الجواد صالح من منصبيهما في عام ١٩٩٨، وانسحب أيضا حيدر عبدالشافي، معبرين بذلك عن عدم رضاهم عن الطريقة التي يباشر بها الحكم.

الفصل الثالث

التحول من شباب الانتفاضة
إلى رجال شرطة تابعين للسلطة الفلسطينية

أبعدت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وإقامة سلطة الاستقلال الذاتي الشباب عن دائرة القضية القومية. ويرمي قادة السلطة الفلسطينية إلى ضمان انفرادهم بالوضع. ولذا سعوا إلى كبح التطلعات السياسية لمحركي التمرد والانطلاقات الرافضة إذ تتجاوز طموحاتهم القومية إلى حد كبير مضمون اتفاقيات السلام. فكيف تصرف الحكام الفلسطينيون لكي تلين عريكة الشباب الذي توصل بفضل تحرره السياسي إلى أسلوب كفاح غير مسبوق في نهاية الثمانينيات؟

وبدا في رأي القادة أن إشراكهم في ممارسة احتكار القوة الشرعية وسيلة لتحييدهم. فإقامة جهاز أمن متشعب (حوالي خمسين ألف فرد[١]) يضمن إعادة تأهيل جزء من شباب الانتفاضة، وبالأخص المنتمين منهم إلى فتح والذين ظلوا أوفياء لقادة الحركة.

وقد وضح أن إلحاق الشباب بقوات النظام يشكل عاملا للرقابة أكثر فعالية من النضالية السياسية أثناء الانتفاضة. وهو امتداد لظاهرة تغيير مجرى الطاقات. فالمجندون يتقمصون مصالح السلطة حتى وإن كانوا في مرتبة دنيا. وقد اجتذبت مختلف أجهزة الشرطة الشباب الذي تشرب بمنطق الحفاظ على النظام وشارك في قمع الإسلاميين الذين ناضلوا إلى جانبهم أثناء التمرد. وهكذا دفع رجال الشرطة الشبان للحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية.

وسعت السلطة إلى الاستئثار بميراث الانتفاضة بتنشيط شبكات النضال في تلك

الفترة بدلا من الالتفاف حول ذلك الميراث. ولجأ المسئولون عن أجهزة الأمن إلى تدعيم آليات القيادة وروابط الولاء لفتح. وينظر الشباب إلى هذه الحظوة باعتبارها اعترافاً بنشاطهم الأصلي ويعبرون عن رغبتهم في الاندماج في قوات النظام ليظلوا أوفياء لقادتهم. وهناك سبب آخر لنجاح السلطة الفلسطينية يعود إلى كون الدعوة من أجل هذه التعبئة موجهة إلى الشباب المنحدر من الشرائح الشعبية. واستجاب شباب الانتفاضة الذي لا يملك أي إمكانات اقتصادية أو اجتماعية للإغراء بتوفير مهنة له وآفاق مستقبل تعتمد على الحظوة التي يتمتع بها المنصب العسكري. وفضلا عن ذلك لم يتردد مناضلو فتح كثيرا في قهر هؤلاء الخصوم السياسيين، فهم لا يزالون متأثرين بعدائهم لحماس أثناء الانتفاضة.

تحول إتجاه العنف

فريق الشباب الفتحوي في مخيم الشاطئ

عندما وصلت أولى قوات الشرطة الفلسطينية من الخارج في إبريل ١٩٩٤، اكتشف الشباب متعة السهر بعد سنوات منع التجول ليلا. والتقت مجموعة من الشبان عند عتبة بيت أحدهم في مخيم الشاطئ، بالقرب من مدينة غزة، وراحوا يتحدثون عن أيام الاستقلال الذاتي الواعدة. فأولهم يترقب عودة أخيه البكر من المنفى، والثاني يتوقع أن يتم خلال فترة وجيزة إطلاق سراح أخيه الأصغر المسجون في إسرائيل. ويتشكك هؤلاء المناضلون الأعضاء في فتح والذين خاضوا المعارك ضد الإسرائيليين طوال السنوات الأخيرة في مضمون اتفاقية «غزة ـ أريحا أولا». غير أن جو الحرية الذي بدا بدد مخاوفهم. فهم يثقون في قيادتهم. ويرتشفون الشاي والقهوة ويتبادلون لفائف التبغ حتى ساعة متأخرة من الليل.

هناك منصور البالغ من العمر ثلاثين سنة، ووالد تسعة أبناء. وكان أول من تطوع للانضمام لقوات النظام. وقد حصل على تدريب لمدة ثلاثة شهور في مصر، ويعمل كحارس في مكتب الوفد الفلسطيني بمدينة غزة، وهو هيئة مؤقتة للتمثيل السياسي. ويشارك منصور عن طيب خاطر في تنظيم الفوضى القائمة. فالشبان – المكلفون رسميا بحماية المقر – كثيرون وليس لديهم سوى قليل من العمل. وهم سعداء بحمل السلاح وكثيرا ما يمزحون باللعب به، بما في ذلك داخل المكتب.

وجمال في السادسة والعشرين من عمره وعضو في الصقور، الفريق المسلح لفتح. وقد أدرج أسمه في قوائم المجندين للعمل في الشرطة الفلسطينية. ولا تسمح له الأسابيع الأخيرة من تواجد الجيش الإسرائيلي في غزة إلا بالظهور لفترات محدودة. وهو يحمل مسدسا في حيازته ولا يزال محافظا على ردود الفعل المرتبطة بنشاطه السري. فتساحال (الجيش الإسرائيلي) يبحث عنه منذ سنة. وهو يوضح لنا في ربيع ١٩٩٤: «تتمثل مهمتي في مراقبة العاملين لحساب إسرائيل ومعاقبتهم إذا لزم الأمر. وتلك مهمة شاقة. فلا يمكن أن ينام المرء في بيته. وأنا متزوج ولدي أربعة أطفال. وسأرتاح الآن وستكون حياتي أهدأ. وسيلحق كل الصقور بالشرطة الفلسطينية في أجهزة المخابرات.» أما أسامة وعبد الرحمن الأعزبان، وعصام وزهير المتزوجان حديثا، فلا يزالون متشككين في فرص السلام. ومن خلال رؤيتهم للجنود الفلسطينيين الوافدين حديثاً من الخارج، ينظرون في احتمالات اللحاق بهم. فهم أصدقاء منذ أيام الطفولة، لعبوا معا في حواري مخيم الشاطئ، قبل خوضهم عالم السياسة. وهما يشرحون الوضع قائلين: «نحن أبناء الحّي، نعرف بعضنا منذ الصغر ثم دخلنا معا في السجون أثناء الانتفاضة، وهذا له اعتبار كبير.

يضم مخيم الشاطئ لاجئين من عام ١٩٤٨، ومعهم ذرياتهم. ويبلغ عددهم حوالي ستين ألفا معظمهم من المجدل ويافا. ويظل المخيم على البحر على مقربة من مدينة غزة. والمـــآوي(٢) المقامة بجدران من الأسمنت والصاج المضلع منذ ما يربو على خمسين سنة حولت المخيم إلى حّي شبه عشوائي. ورغم ظروف الحياة غير الصحية (التكدس، وسوء حالة المساكن، والقذارة، وعدم وجود مجار...)، إلا أن هؤلاء الشبان متمسكون به وينتوون مواصلة حياتهم فيه. ويؤكد عصام: «لن أود الإقامة خارج المخيم فقد ولدت فيه. وأنا أعرف الجميع هنا. إنه أشبه بمدينة كبيرة، بينما الناس هناك لا يعرفون بعضهم، حتى جيرانهم». وتضيف زوجته: «مثل اليهود». ويتناقض بشدة ذلك التصور المثالي مع التوتر السائد وسط العالم السياسي بغزة. فالخيم له دور تعويضي لأن الاندماج وسط ذلك العالم البسيط والودي يمنح الإحساس بالراحة المعنوية والأمان للفرد الذي يواجه العنف الخارجي المتواتر. ويتقبل شبان الشاطئ أسلوب الحياة التقليدي والمحافظ دون تحفظ بل وباقتناع. فنوع السكن التقليدي حيث يتقاسم الأبناء بيت العائلة بعد زواجهم مناسب بالنسبة للعديد منهم. وهم يتمنون بالطبع أن تتسع مساحة المسكن. فهؤلاء الشبان يفضلون البقاء بقدر الإمكان بالقرب من أهلهم.

ويتميز المخيم إذن ببنيته المعقدة وبتكدسه الذي يجعل التغلغل في دروبه غير ميسور لمن لا يقيم فيه. فالحواري الضيقة تتشابك وتلتف حول البيوت المقامة بعضها في ظهر البعض الآخر. وقد تولد نوع من السخرية عن ضيق المسارات المؤدية إلى العديد من الأكواخ. ويتخذ التعبير عن مرارتهم في مواجهة ظروف معيشة غالبيتهم شكل مزحة لا تخلو من السخرية: «حتى النعش لا يمكن أن يمر! وإذا مت في بيتك فسيكون تشيعك إلى الجبانة مسألة معقدة». وتعطي كثافة المخيم إحساسا بالسيادة للمقيمين فيه لأنه يفلت من سيطرة الغريب عليه، وبالتالي من الهيمنة عليه بالكامل. فتعقد بنية الكتلة السكانية يؤمن لهم الحماية. والمخيم أشبه بتيه لمن يغامر بدخوله دون أن يكون على دراية بمسالكه. والانتقال من كوخ إلى آخر يتطلب بالضرورة سلوك متاهات من الحواري المتعرجة: «فالطرق ترشد الخبير بها إلى بيته وتسمح بالتعرف على الغريب التائه أو الأحمق»[٣].

وتفرز بنية مخيم الشاطئ علاقات الجوار، حتى أن المجال الاجتماعي يمتد خارج المسكن. فالبيوت المتداخلة فيما بينها وضيق المساحة المهيأة للإقامة تدعم الاختلاط. ووفقا لوكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يتكون المأوى عادة من أربع غرف في المتوسط. والواقع أن العديد من الأجيال والإخوة المتزوجين وأبنائهم كثيرا ما يقيمون تحت سقف واحد. وفضلا عن ذلك تتميز الأسرة الواحدة بكثرة أفرادها. فقطاع غزة يستأثر بالرقم القياسي العالمي في معدل المواليد وهو ٩,٨٪ طفل لكل امرأة[٤]. ويشغل النساء والأطفال الذين تقل سنهم عن ست سنوات مساحة البيت طيلة النهار، إذ أن ٢,٤٪ من النساء اللاتي تزيد سنهن عن خمس عشرة سنة يعملن في غزة[٥]، وهناك روضتان إسلاميتان فقط للأطفال تستقبلان الصغار. ونظرا لتكدس المساكن، يستبعد الذكور خارج البيوت أو عند حدودها. فهناك غرف تقع في مقدمة المسكن أو مجرد سقيفة عند زاوية البيت تسمح للرجال بالاجتماع معا فيها.

ونتيجة لظروف المعيشة المفروضة من جانب الاحتلال، ومنها بالأخص منع التجول[٦]، وتقييد حرية الحركة، تعززت ممارسات المساعدة المتبادلة والانطواء وسط سكان محرومين اقتصاديا أصلا.

وفوق كل ذلك يثير الانتساب للمخيم إحساسا بالفخر لدى الشباب. ويؤكد أسامة: «أثناء الانتفاضة، الناس عندنا في المخيم قدموا أكبر التضحيات للأمة. لا أريد أن أبين الفارق

مع شبان المدينة، ولكننا حققنا أكثر منهم». ويضيف رفاقه قائلين إن التحديات الأشد عنفا ضد الجيش الإسرائيلي جرت داخل المخيم الذي قدم أكبر عدد من المسجونين والشهداء. والحق أن شبان المخيمات هم الذين أطلقوا إشارة بدء التمرد، وظلوا في مقدمة التعبئة السياسية والعسكرية حتى قدوم السلطة الفلسطينية. وكانت مخيمات اللاجئين مسرحا منتظماً للمواجهات القاسية أثناء الانتفاضة. فتكدس السكان وضيق المساكن كانا من العوامل المشجعة لترك الشبان والأطفال في الشارع. والواقع أن هذا القطاع من السكان قدم فعلا أكبر التضحيات في المعارك. ويرجع المحركون للأحداث هذه الظاهرة إلى أوضاع سكان المخيمات المتواضعة، إن لم تكن معوزة، وهم بالتالي وطنيون، والعلاقة جلية هنا بين الوضعين. وعلى العكس من ذلك فإن سكان مدينة غزة المعتبرين من الفئات البرجوازية حسب الشعور الجماعي، لديهم اهتمامات مادية أكثر منها أيديولوچية.

ويشكل الشبان الذين حددنا مساراتهم هنا، فريقا وشبكة من المناضلين السياسيين نشطوا أثناء الانتفاضة. ويتيح لنا الاقتراب من هذا الفريق ومتابعته من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧، تقديم صورة لمسيرة شبيبة الانتفاضة وتأقلمهم مع قواعد اللعبة الجديدة التي أوجدها قيام الاستقلال الذاتي مع إدماجهم في أجهزة السلطة.

ومنصور هو أيضا من أبناء الحيّ. غير أنه لم ينضم إلى الفريق في بداية الانتفاضة. وقد تعاطف مع عبد الرحمن وعصام في الزنازين الإسرائيلية. وعند خروج هؤلاء الشبان الخمسة من أنصار فتح، نسقوا تحركاتهم المرتبطة بالكفاح ضد إسرائيل. وهكذا أحيت الرابطة السياسية الألفة الاجتماعية بحكم الجوار وتدعمت بالصداقة التي نشأت في الحيّ. ويؤكد تواجد المجموعات بوصفها المنفذ إلى السياسة، ثبات شكل من الألفة الاجتماعية التقليدية، وينتظم تشكيل تلك البني وتفعيلها، من خلال التضامن المحلي. فالصداقات تنشأ في الأحياء، وفريق المناضلين يعملون على ترسيخها. ومما يقوي هذا الرباط الإحساس بالانتماء إلى وسط اجتماعي واقتصادي شعبي، وإلى أوضاعهم كلاجئين. وقد نجم عن انضمام جمال إلى هذا الفريق تحول طرأ عليه. فهذا «الصقر» أصله من اللاجئين هو أيضا ولكنه يعيش في غزة منذ عدة سنوات. وقد التقى بأعضاء فريق الشاطئ عندما كان مسجونا. واضطرته نشاطاته السرية إلى التنكر بدءا بعام ١٩٩١ . ووفر له زملاؤه في الزنزانة مأوى. واندمج جمال مع الفريق بعد أن أُقحم، وهو الغريب عن الحيّ، في المكان الذي يقيم فيه اللاجئون. وقد أثبت ولاءه للمخيم وسكانه. فالاختفاء في هذا الموقع كان يتطلب منه أن يضع ثقته في الشباب.

النضالية أداة للاندماج الاجتماعي والسياسي

عندما انطلق التمرد، شكلت الفرق، القائمة على أساس علاقات شخصية وارتباطات نضالية تجمع بين شبان حيّ واحد، وحدات لمكافحة الاحتلال. ومما دعم الالتزام السياسي بين أعضاء الفرق الكامن قبل ١٩٨٧ والتضامن بينهم، تنظيم المقاومة ضد إسرائيل. وإذا كان كل شباب فريق الشاطئ يعلن أن أفكار فتح جذبتهم قبل عام ١٩٨٧ ، فقد سرّعت الانتفاضة إلى حد كبير تطوعهم العسكري. وعندئذ أصبح ولاؤهم لتلك الحركة السياسية المحور المركزي الذي يقرر وينظم نشاطاتهم في مجال المقاومة. وأضحى الفريق وسيلة في يد الشباب للتعامل مع المجال السياسي والاجتماعي. ويسّر التحاق الفريق التشريك السياسي في المرحلة الأولى، مما أكد تواصل العلاقات والمجهود العسكري معا.

ولا يشجع الفريق التوجه الأيديولوچي الفردي عند الأعضاء لكونه قناة لنشر النضالية. فالدافع للانتماء لتيار معين ضعيف، والمناضلون يتبنون بشكل اصطفائي المواقف السياسية الواردة في خطب القادة، ويعيدون صياغة مطالبهم الخاصة على ضوئها. ويصدق هذا التنوع في الآراء بالأخص عند مناضلي فتح. فالمواقف الأيديولوچية التي يجرى الدفاع عنها في فريق معين تختلف إلى حد كبير بين شخص وشخص آخر. ولذا يجب ألا يدهشنا التشوش الإيديولوچي السائد وسط المناضلين القاعديين، فالقادة أنفسهم يراعوه. فقد تأسست منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جمع كل الفلسطينيين بغض النظر عن التشيع الأيديولوچي. فالهدف الأساسي للحركة هو تحرير فلسطين، وهو يحيل بالتالي ضرورة الوحدة العربية إلى المستوى الثاني[٧]. ومصدر قوة فتح وضعفها في آن واحد يرجع إلى وضعها الراهن. فهي تجند على أوسع نطاق وسط السكان، حيث يتجمع جزء منهم حول قاسم مشترك ضعيف. ولذا ينعدم الانتساب الواضح والمبرر لبرنامج سياسي مشترك. فكل فرد في صفوف فتح يستخلص الإجابات لما يصبو إليه، سواء فيما يتعلق بحجم الدولة أو طبيعتها، أو عملية السلام. وعلى النقيض من ذلك يحصل ياسر عرفات زعيم فتح، على الاجماع.

وهناك تفاوت كبير بين الأهداف السياسية التي ينادي بها الشعب وبين ارتياحهم الظاهر إزاء المكاسب التي توصلت إليها قيادتهم. وعلى الرغم من هذا الفارق، يعرب أنصار فتح عن ثقتهم الوطيدة في أجهزة تشكيلهم السياسي. وهم يتوصلون مع ذلك إلى التغلب على ذلك التناقض بالتمييز بين التكتيك السياسي الذي يتبعه قادة فتح وأهداف سياسته

الحقيقية. ويدل عدم إعادة النظر في تقويمهم لإلتزاماتهم بعد اتفاقيات السلام المخيبة للآمال، على مدى قوة القصور الذاتي المتمثل في الانتماء للفريق السياسي.

ويرى جمال أنه يتعين التمييز بين أسلوب فتح المتمثل في التوصل إلى السيادة الوطنية على كل شبر من الأراضي المحررة، والهدف النهائي الرامي إلى تحرير فلسطين حسب حدود عام ١٩٤٧ (٨). وبناء على هذا المنطق يقبل ذلك المناضل القديم سياسة الخطوات الصغيرة التي تنتهجها منظمة التحرير الفلسطينية.

ويلتف بعض المناضلين بطريقة أخرى حول عدم توافق الخطاب الرسمي لحركتهم اعتماداً على مفاهيم توكلية ذات نبرة إسلامية. فأسامة، وهو أصغر أفراد الفريق والبالغ من العمر أربعاً وعشرين سنة، لم يحصل على تأهيل وعاطل عن العمل. وهو يشرح رؤيته للمستقبل على الوجه التالي: «نحن نقبل إسرائيل الآن لأن علاقات القوى لا تتيح لنا الخيار. غير أن القرآن الكريم جاء فيه أن فلسيطين ستكون في أيدي المسلمين في يوم الحساب. وقد جاء فيه أيضاً أن اليهود سيقيمون مملكة إسرائيل مرتين خلال تاريخهم وأنهم سوف يفشلون، وسيتحقق النصر للمسلمين.»

ويختلف خطاب هذا المناضل في صفوف فتح عن خطاب الإسلاميين إذ أنه يدعو إلى السلبية على عكس التحرك العنيف من أجل تحقيق النبوءة. فهو يميز بين التطور التاريخي حيث يكون الناس فعالين (وينطبق ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية اللتين وقعتا اتفاقيات السلام)، وما سيحققه التاريخ، من خلال مصير العالم الذي لا مفر منه ولا سلطان للبشر عليه.

ويتضح من الرجوع إلى حجج دينية عند المتعاطفين مع فتح مدى دقة الحاجز الأيديولوجي بين مناضلي التيار الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية والتيار الإسلامي. وبوسعنا التساؤل في هذا الصدد عن مستقبل فتح بمجرد رحيل زعيمها إذ يبدو أن ياسر عرفات هو القاسم المشترك الوحيد بين أعضاء هذه الحركة. ولا يتناقض الموقف المذكور آنفا مع كراهية الأحزاب الإسلامية، ومنها حماس بالأخص. ففي رأي أنصار فتح أن شرعية هذه المنظمة وشرعية ياسر عرفات ليست موضعا للأخذ والرد. وردا على سؤال حول مشاركة حماس في السلطة يجيب أسامة قائلا: «لا مجال لتنازلات تقدمها السلطة لحماس. فالسلطة تحكم الشعب وهي لا تتنازل عن ذلك. فحماس جزء من الشعب وهي تنتسب إلى المعارضة. وعليها أن تحترم الديمقراطية وممارسة معارضتها دون إثارة مشاكل. وعلى أي حال، فإن هدف حماس الوحيد هو التوصل إلى السلطة».

ومن جهة أخرى ترجع مسامية الخطب إلى عدم وعي المتحدث نفسه، فهو يتلاعب حسب رضاه عن الوضع المحلي والوطني والمكاسب الشخصية التي يستخلصها من جهة وبين الخطاب الجديد بأشد الأنصار اقتناعا بالسلام والصداقة بين الشعوب، وبين ما يردده القوميون الأشد عنادا، من جهة أخرى.

ورغم الفروق الأيديولوچية بين المناضلين والمنظمات التي يتبعونها، تظل الغلبة للانتماءات السياسية. فالانضمام لفريق فتح يقف عقبة في طريق التطور الشخصي الذي قد يؤدي إلى الانضمام إلى تشكيل سياسي منافس. وبالنظر إلى تعدد العلاقات بين الأعضاء وقوتها، يمارس الفريق ضغطه فيما يتعلق بقرارات وخيارات كل فرد. فالتخلي عن الانتماء المشترك والودي إلى الشبكة التي ينتمي إليها يمكن أن يؤدي إلى الطرد أو على الأقل إلى التنحية جانبا. كما ان الانتقال من مجموعة سياسية إلى مجموعة أخرى ليس مستحبا من الناحية الاجتماعية، إذ يعتبر تصرفا انتهازيا. والانتماء للحزب مزدوج: فالعلاقات مع الجماعة النضالية تكون في آن واحد رأسية أي القائمة مع القيادة الوسطى والقيادة الرسمية، وأفقية وهي العلاقات القائمة مع المناضلين الآخرين. كما أن العلاقات الشخصية تكثف دواعي الارتباط والتماسك.

ويندرج إلحاق الشباب بقوات النظام في إطار امتداد التبعية في العلاقات مع القادة أو الأفراد. ويعلق جمال على كيفية تجنيد «الصقور». وتلك مسألة لها الأولوية إذ من الضروري في الواقع أن يتأكد القادة من ولاء الجماعات المسلحة وكل الشبان المجندين المنخرطين في دوامة العنف.

يقول جمال الذي أصبح ملازما أول في المخابرات العسكرية:

«نحن ما يربو على مئة من الصقور في قطاع غزة، وعدد مماثل تقريبا في الضفة الغربية. وتقترح السلطة عليهم جميعا عملا في مجال الأمن. ويقبل الجميع حتى لو كانوا غير موافقين على ما يحدث. ولا يمكنهم أن يرفضوا ولن يتجاسروا على قول ذلك لقادتهم.»

وفي بداية صيف ١٩٩٤ التحق كل شباب فريق الشاطئ بالمخابرات العسكرية برتبة ملازم ثان، وتم ضمهم بذلك إلى حوالي عشرين ألفا من الشباب. وعبد الرحمن هو الوحيد الذي لم يشاركهم، فهو يدير محلا للملابس الجاهزة للسيدات، ويكسب قوته جيدا ويسعى للسفر خارج البلاد، بدلا من الانضمام إلى السلك العسكري. ولكنه استسلم في الخريف تحت ضغط زملائه. وهو يقول:

«عندما بدأ التدريب للشرطة، تم استدعاؤنا: عصام وزهير وأسامة وأنا في آن واحد. ونحن الأربعة لا ننفصل أبدا عن بعضنا ونكوّن مجموعة واحدة. وقد حضرت في اليوم الأول ولكن الأمر لم يرق لي. فعندي المحل، ولم يكن لديهم عمل ولذا بقوا إلا أنا. وبما أنه تم ضمهم معا في نفس الوحدة، وكانوا يعملون معا فقد أصروا على أن ألحق بهم. وكانوا لا يكفون عن ذلك وبالأخص عصام. وظلوا يتحدثون معي جميعا عن ذلك كل يوم. فانضممت إليهم في نهاية الأمر.»

ويبلغ نفوذ الفريق إلى حد التأثير على الاختيارات الشخصية لأعضاءه. ومع ان عبد الرحمن لم يكن متحمسا لخدمة السلطات الفلسطينية، ولديه نشاطه إلا أنه صاحب أصدقاه في الطريق الذي شقوه، وذلك من باب الإخلاص لهم. وهو يمارس عمله في محله، ويؤدي وظيفته كملازم ثان في المخابرات العسكرية.

استراتيچيات التبعية وتجنيد الشبكات

وبصفة عامة ينظر الشباب إلى ضمهم لصفوف الشرطة الفلسطينية كتسوية لدين يستحقون أنْ يسدد لهم. فالتشكيلات السياسية التي توفرت لديها موارد مالية نسجت علاقات نقدية مع أعضائها. وكان ذلك بمثابة وسيلة لاستمالة طاقات المناضلين في الأراضي المحتلة أو الإبقاء عليها، وذلك بدءا من نهاية السبعينيات. وقد انفقت فتح، وهي أغنى منظمة، عدة ملايين من الدولارات في كل عام أثناء الانتفاضة في قطاع غزة والضفة الغربية. وكانت قيادات الأحزاب تصرف مبلغا من المال لأسر الشهداء وللمسجونين عند إطلاق سراحهم. وتلك وسيلة لكسب ولاء المنضمين للتيار السياسي، ولمساعدتهم تعويضا لهم عن المخاطر التي يتحملونها.

وعليه، أصبح من مرجعيات شباب الانتفاضة في ثقافتهم السياسية تحويل العلاقات بين الحزب والمناضل إلى مسألة تجارية. ففي مفهومهم أن الرعاية تشكل أحد مهام التشكيل السياسي. وبما أن ممثليهم يتولون السلطة، فإن أعضاء فتح يطالبون بتوزيع فرص عمل لهم في الأجهزة الإدارية. وتتفق توقعاتهم مع تعريف ماكس ڤيبر للأحزاب السياسية التي يسعى مناضلوها في آن واحد إلى تحقيق «أهداف» أيديولوچية و«مزايا شخصية[٩]» على أمل جني المكاسب التي ستترتب على انتصار حزبهم السياسي.

ونظرا لما بذله مناضلو فتح من تضحيات جسدية (إصابات وسجن) قدموها أثناء التمرد فإنهم يعتبرون توفير عمل لهم مكافأة عادلة يقدمها لهم قادتهم بعد أن نفذوا أوامرهم طوال عدة سنوات.

ويقول بهذا الصدد زهير الذي أودع مرتين في السجون الإسرائيلية لمدة بلغت ثمانية عشر شهرا:

«كان من حظي أن أُلتحقت بالشرطة. كنت من النشطاء وأديت واجبي. وأنا أساند فتح منذ بداية الانتفاضة. وكنت قبل ذلك مع الشبيبة.»

أما منصور الذي أصابته رصاصات وأُلقت القبض عليه تساحال عدة مرات فيعتبر أن الحاقه بالعمل في صفوف السلطة الفلسطينية يتفق مع «حقه كمواطن» حتى وإن أضاف على التو أنه يعرف العديد من الأشخاص بين قادة تونس مما يسر له مهمته كثيرا. ويميل الشباب إلى رفع قيمة أعمالهم النضالية بغية جني ثمارها. وهم يلجأون إلى دوائر معارفهم لكي يحصلوا على وظيفة، ويصعّدوا إلى أعلى رتبة ممكنة.

وتحتذي إستراتيجيات الشباب بإستراتيجيات قادة السلطة الفلسطينية وقوات النظام الذين يسعون إلى تجنيد فرق بغية استخدامها في تنفيذ المهام.

وكثيرا ما اتفقت مناصب القيادة الوسطى التي أنشأتها السلطة الفلسطينية ـ في الإدارتين المدنية والعسكرية ـ مع الحرص على توفير وظيفة ومرتب للفرد كمكافأة لإخلاصه أو لتحييد معارض كامن. ولذا فإن الحصول على منصب لا يعني دائما التكليف بأداء مهمة أو الالتزام بتنفيذ عمل محدد فالفائدة لا تقاس هنا بمعيار العمل. وترمي العملية إلى إلحاق المحركين الذين اشتهروا بأعمالهم أثناء الانتفاضة بدواليب السلطة حتى لا يحاولوا اختبار نفوذهم عن طريق قاعدتهم الشعبية خارج نطاق النظام. وهكذا يمارس قادة الفرق وظيفة جديدة، ألا وهي أن يصبح مستخدَما يعمل لحساب السلطة الفلسطينية. وبمجرد تعينه في منصب قيادي، فهو يحيط نفسه بانتظام برعية. ويقدم لنا إدماج سامي أبو سمهدانه ـ الذي حللناه في الفصل السابق ـ مثالا لتلك الظاهرة. فقد كان أحد محركي الانتفاضة مع تمتعه بشعبية وسط الشباب. وبعد بضعة شهور من أحداث ١٨ نوفمبر ١٩٩٤، تغاضى ذلك الزعيم الفتحوي عن نزاعاته مع ياسر عرفات، وتقبل منصب قيادي في القوة ١٧ . ونظم المخلصون له في الوحدة التي يقودها.

ويتيح تعيين هؤلاء القادة تجنيد وإنشاء شبكات ولاء إضافية لصالح السلطة المركزية. واختيار تعيينهم قرار استراتيجي لأن هؤلاء الوسطاء يتولون جزءا من إدارة دفقات شباب الانتفاضة. وعن طريق هؤلاء المناضلين المنظمين في فرق كانت تتحرك أثناء الانتفاضة، يتم تجنيد رجال النظام الوطني. وهكذا تمكنت السلطة الفلسطينية من إحكام نفوذها على مجتمع أراضي الاستقلال الذاتي. ويتفق ذلك التسلسل في الولاء الصادر أصلا من جانب صاحب العمل الأول مع الظاهرة التي حللها جان ـ فرانسوا ميدار[١٠].

«والواقع أن نفوذه (نفوذ صاحب العمل) يمكن أن يمتد أكثر من ذلك عندما يصبح التابعون له بدورهم مسئولون عن أتباع آخرين سيكون لديهم هم أيضا أتباع، وهكذا يمكن أن تنمو أهرامات وتسلسلات من الأتباع.»

أتاح التحاق الشبان أثناء الانتفاضة بالبنى التي يناصرونها ضمان اندماجهم في صفوف النظام الاجتماعي والسياسي. كما أنه ساهم إلى حد كبير في تحييد الفتن بعرض الأهداف وحدود المعركة الواجب خوضها. ومما ييسر ضم شباب الانتفاضة إلى أجهزة الأمن التي أنشأتها السلطة الفلسطينية أسلوب في التنظيم يعتمد على قدر من الانضباط والارتباط بالمجموعة النضالية. وهكذا تؤدي مجموعة الملازمين الاول والثواني الوظائف الموكلة لهم ودون أن يلاحظوا انزلاق هذا الجهاز القومي نحو مهمة الحفاظ على النظام. فالحصول على فرصة عمل وتصور الحفاظ على قدر من السلطة يحفزان عملية تفكك المثل الوطنية العليا.

وسادت نفس سياسة ضم الجماعات المسلحة في الضفة الغربية. وهكذا أضحى الشباب الضامنين لنظام يؤمن الهدوء للتجار والأعيان، أي الطبقات التي ناهضوها أثناء الانتفاضة. غير أن نابلس شهدت وقائع مؤسفة. فقد اشتهرت عصابة أحمد تبوق أثناء الاحتلال الإسرائيلي بإنزال العقاب القاسي بأفراد يقال عنهم إنهم «متعاونون مع العدو» أو «تجار مخدرات»، تم اكتشافهم بين الفئات البرجوازية عشية إقامة الاستقلال الذاتي في مدن الضفة الغربية. وكان هذا الـ «رامبو»، كما كنت تسمية وسائل الإعلام الإسرائيلية، يعلن ولاءه لياسر عرفات ويحظى بشعبية واسعة النطاق. ويقال إن أحمد تبوق تفاوض حول ضمه هو ومجموعته إلى الشرطة الفلسطينية. وأشارت الصحافة إلى محادثات بين «شريف» نابلس هذا ورئيس الأمن الوقائي، ثم مع رئيس المباحث الجنائية. وفي آخر المطاف ألقى القبض على أحمد تبوق والشباب التابعين له، وهم لا يزالون محبوسين حتى الآن في سجن

نابلس. فهل تكشفت شراهتهم المفرطة في مطالباتهم من السلطة الفلسطينية ؟ أم أن ممثلي فتح «المحترمين» تمكنوا من التخلص من عصابة اكتسبت نفوذا مفرطا؟ ووفقا لبعض المصادر، كلفت عائلات برجوازية كبيرة في المدينة تبوق بتنفيذ عمليات وضيعة بغية تصفية حساباتها الشخصية فافتضح أمره في آخر المطاف، وعلى أي حال يكشف تطور قضية تبوق عن عدم تهاون السلطة في مواجهة شباب عليه أن يختار بين الانضمام الصريح لصفوفه أو الطرد.

إغراء الطبقات الشعبية

يعلن زهير: «أريد أن أحقق حلمي، وأن أكون من رجال الشرطة. لقد شاركنا في المعركة ومن واجبنا الآن أن نحمي شعبنا ونوفر الأمن في جميع أرجاء أرضينا».

ويرجع إلى حد كبير الولع العام بالسلك العسكري إلى سلسلة من الاعتبارات الاجتماعية/ السياسية والثقافية. فالالتحاق بصفوف السلطة الفلسطينية يعتبر أولا فرصة مالية سانحة بالنسبة لكم من الشباب العاطل عن العمل والذي لم يحصل على تأهيل. ومن جهة أخرى يعتبر الشباب أن توظيفهم في الشرطة يعني إحرازهم للسلطة ويكسبهم نفوذا اجتماعيا. كما أن الانضمام إلى قوات النظام هو في نظرهم وسيلة للحفاظ على القوة التي اكتسبوها أثناء الانتفاضة. وفضلا عن ذلك فإن ارتداء الزي العسكري ينطبق مع منطق مسارهم الشخصي كمقاتلين في خدمة الأمة.

إمكانية التوظف

في ربيع ١٩٩٤، كان عصام من مستخدمي الأونرا (وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين) كنقاش مبان. وقد حالت عمليات اعتقاله أثناء الانتفاضة دون أن يمارس مهنته كمدرس لأن السلطات الإسرائيلية تمنع الأفراد الذين سجنوا من التدريس. وزهير الذي حصل على مؤهل كيميائي أصبح حارسا في الجامعة الإسلامية في غزة، ولكنه لم يعد يتقاضى أجره منذ عدة شهور بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية. أما أسامة فلم ينه بعد تعليمه الثانوي، وهو عاطل منذ عدة سنوات. واشتغل منصور منذ صباه عاملا في إسرائيل، وهو يتحدث العبرية بطلاقة وله أصدقاء وراء الخط

الأخضر. ومنذ الانتفاضة والفترات التي قضاها في السجون لم يعد مصرحا له عبور حاجز إريتز[١١]. وجمال حاصل على البكالوريا الفلسطينية وكان عاملا يدويا في إسرائيل حتى قيام التمرد. وهو لم يمارس أي نشاط مهني، ولكنه يحصل على خمسمئة دولار شهريا لتمويل نشاطات فريقه المسلح. ويحصل عبد الرحمن على دخل مناسب بفضل متجر الملابس الذي يديره في الشاطئ.

وتتشابه الأصول الاجتماعية والمسارات السياسية لهؤلاء الشبان المناضلين. وقد حصلوا جميعا على تعليم لم يتجاوز المرحلة الثانوية، وعلى تدريب لم يستفيدوا منه أبدا. ولم يعثر أي منهم على مهنة. وجميعهم من العمال أو المستخدمين ـ فيما عدا عبد الرحمن ـ ومارسوا أعمالا عرضية حسب احتمالات تغير السياسة الأمنية التى تنتهجها الحكومة العبرية وإمكانات النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. وأحوال جميع هؤلاء الشباب متواضعة. ويعيش كل منهم مع أسرته العديدة الأفراد(الوالدان والإخوة، والأخوات، بل وأيضا زوجات الإخوة وأبناء الأخ أو الأخت) وذلك باستثناء جمال الذي يقيم وحده مع زوجته وأولاده. وعبد الرحمن ميسور أكثر منهم ماليا، كما أن ثلاثة من إخوته تجار يحصلون على رزقهم بسهولة. وهؤلاء الشبان الذين نوهنا من قبل بتميزهم يمثلون الطبقات الشعبية بالرغم من بعض التفاوتات في الدخول. وهم يتكلمون العبرية بطلاقة لأنهم عملوا جميعا، ولو مرة واحدة، على الجانب الآخر من حاجز إريتز، في مواقع البناء أو مطابخ المطاعم الإسرائيلية. وبما أنهم من لاجئي المخيمات فهم يقيمون في مساكن ضيقة سقوفها من الصاج، ويتبعون أسلوبا في الحياة يتفق مع النموذج المعمول به في وسطهم فيما يتعلق بالزواج وعدد الأطفال والوضع المخصص للمرأة. ويكون اختيار زوج أو زوجة المستقبل من اختصاص الوسط العائلي، كما أن القران قد ينظمه والدا الزوجين. ويرغب الشباب أن تكون ذريتهم من الذكور ووافرة. ولا تعمل أي من زوجات هذا الفريق الفتحوي خارج منزلها. وتتسم مشاعر أبناء وأحفاد المنفيين منذ عام ١٩٤٨ بالإحساس بأنهم ينتمون إلى جماعة من الناس المتواضعين خاصة وأنها تعرّف بوضعها كلاجئين. ولا يرتفع مستواهم الاجتماعي نظرا لمستوى دراستهم الضعيف.

والحصول على وظيفة شرطي لا يتطلب تخصصا معينا. فالشباب يتلقون تدريبهم فور ضمهم للخدمة. ويتيح تواجد مراتب عسكرية الأمل في الحصول على ترقيات وتحسين ظروف معيشتهم. والعمل في هذا المجال بديل للعمل اليدوي أو البطالة بالنسبة لجيل أبعدته المشاركة في الكفاح ضد إسرائيل عن مقاعد المدرسة أو الجامعة، مما يهيئ فرصة ما كانت

تخطر على بال هؤلاء الشباب. ويعلن اسامة الذي ظل بلا عمل طوال عدة سنوات: «من العناصر الإيجابية المترتبة على الاستقلال الذاتي استخدام الشباب في صفوف السلطة. وبالنسبة لي شخصيا يهيئ ذلك لي إمكانية أن أحقق مستقبلي.»

والانتظام في صرف المرتبات، وضمان العمال يعوضان المبلغ البسيط[١٢] المتمثل في الأجر. فالقطاع الخاص لا يوفر أي ضمانات كما أن فرص العمل والدخل تتضاءل. وتزامنت إقامة حكومة الاستقلال الذاتي مع لجوء حماس والجهاد الإسلامي إلى شن سلسلة من الاغتيالات الانتحارية في الأراضي الإسرائيلية. وتمثل رد فعل الدولة العبرية في فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، وأخضع بذلك قطاع غزة والضفة الغربية لنظام الاكتفاء الذاتي المتواتر. وأسفرت تلك العزلة عن شلل اقتصادي. ففي غزة ارتفع معدل البطالة حتى بلغ نسبة ٧٠٪ في فترات الحصار. فالعمال لا يمكنهم الانتقال إلى مواقع العمل خلف الخط الأخضر، وتتعطل المبادلات التجارية ويتوقف ورود المواد الأولية والمنتجات الوسيطة وتصريف المنتجات وتنقلات رجال الأعمال. ويحل الضعف بالنشاطات الصناعية والزراعية. وقد ساهم تشغيل الشباب بالجملة في أجهزة الأمن في الحد من البطالة. وهكذا تجاوزت جاذبية السلطة الفلسطينيةصفوف فتح. فهناك شبان آخرون من المعارضة حريصون على الحصول على نصيبهم من الكعكة. وقبل المنتمون للتنظيمات اليسارية بمنظمة التحرير الفلسطينية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) بشرعية السلطة. فقد خضعوا على الرغم من سلسلة من الخلافات الأيديولوجية والسياسية مع قادة فتح، لسير عمل الاستقلال الذاتي بل وقرروا المشاركة فيه. ويبرر مناضلو المعارضة الملتحقون بقوات النظام خيارهم هذا باعتبارين رئيسيين أولهما ماليا، فقد ضحوا هم أيضا بمستقبلهم المهني بالكفاح ضد إسرائيل كما أنهم محرمون من سوق العمل، وأجر رجل الشرطة يهيئ فرصة تستحق أن تنتهز. والاعتبار الثاني لديهم هو الحرص على المشاركة في البناء الوطني وعدم ترك ممارسة السلطة لاحتكار خصومهم السياسيين. ويدرك قطاع من هؤلاء أن مواصلة النضال في صفوف الأحزاب المستبعدة من المشهد الفلسطيني لن توفر لهم أي مكسب مادي أو رمزي.

غير أن أنصار المعارضة يؤكدون أنهم لا يشاركون في قمع المعارضين السياسيين ويمتنعون عن التصديق على خيارات السلطة: فهم يوافقون على أداء مهام الحفاظ على النظام المدني. ويقال في هذا الصدد إن مناضلي حماس شكلوا شرطة آداب في غزة مكلفة بالسهر على احترام الآداب العامة في نوفمبر ١٩٩٤ [١٣]. ولكن هذه المبادرة لم تستمر .

وأيمن من مناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهو في الثالثة والثلاثين من عمره وحاصل على البكالوريا ثم بدأ التدريب في مجال المعلوماتية، وعمل بعد ذلك خياطا في منشأة غزاوية. وقد قرر أن ينضم إلى صفوف السلطة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٥ في جهاز الشرطة المدنية:

«لا يثير ذلك مشاكل لي بالعمل مع السلطة لأنه بوسعي أن أناضل من الداخل لكي تتحقق الديمقراطية. ولا يتعلق الأمر بي وحدي على مستواي. فهناك أعداد كبيرة انضمت إلى السلطة، بما في ذلك أناس من حماس ومن الجهاد الإسلامي، وهم يريدون أن تدرك السلطة أنها لا تستطيع التصرف بشكل متشيع لصالح فتح. فليست هناك سوى سلطة واحدة، وهي ثمرة جهودنا جميعاً.»

ويتاعد أعضاء المعارضة الماركسية المنضمون للسلطة عن تشكيلاتهم الأصلية القائمة في سوريا. وهم يأسفون على موقف الرفض الكامل الذي تتشبث به حركتهم السياسية. فالخيار الواقعي الذي تبنوه يدفعهم إلى جعل عقيدتهم الأيديولوچية في المرتبة الثانية.

وتؤدي سياسة استخدام الشباب مهمة حقيقية لإضفاء الشرعية على السلطة التي تشعر بأنها تفتقد الكثير في هذا المجال. فمنظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع أن تزعم أنها حققت انتصارا على العدو ولا أن تدعي التمسك بمثل أعلى قومي على غرار جبهة التحرير الجزائرية التي تمكنت من الاعتماد على ذلك النجاح المزدوج. ولا تتوفر لدى السلطة الفلسطينية موارد ذات قيمة اقتصادية أو مالية يمكن أن يعاد توزيع أرباحها على السكان ومنها مثلا استثمار الموارد الطبيعية. ويتمثل الدخل الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه في المساعدة الدولية التي تسمح بتغطية نفقات الإدارة، والشروع في تنفيذ مشاريع تنمية. ويظل القادة عاجزين تماما إزاء الحصار المفروض على الأراضي وما يتبعه من كوارث اقتصاية. ويقدم إنشاء فرص عمل في جهاز الأمن أحد المكاسب الاقتصادية النادرة التي تعرضها السلطة على السكان. وبوسعنا أن نتساءل حتى متى ستتوفر للسلطة الفلسطينية الإمكانات المالية للإبقاء على الخدمات غير المنتجة التي تسود فيها العمالة الزائدة.

ويراهن الحكام على التطلعات النقدية المتواضعة لدى الفئات المحرومة وتقدم بعض المزايا العينية للمجندين؛ ففي بعض الفترات يكون بوسع أعضاء السلطة، حتى في المراتب الدنيا، أن يمتلكوا سيارة اسرائيلية مسروقة بسعر منخفض، ويقود الرجال بزيهم الرسمي - دون أن يزعجهم تلك السيارات التي يعد المفاوضون الفلسطينيون بانتظام بإعادتها للإسرائيليين.

الحفاظ على الوضع الاجتماعي

يدرك الشباب أن دورهم يتمثل في تكليف عليهم أن ينجزوه، ألا وهو توفير الأمن والرفاهية للسكان. ويتفق ذلك التطلع إلى الاضطلاع بالمسئوليات وإلى الأخذ على عاتقهم مصالح المجتمع، يتفق مع حرص هؤلاء الشبان على الحفاظ على النفوذ الذي اكتسبوه أثناء الانتفاضة. ويبدو لهم أن إعادة تأهيلهم في السلك العسكري مسألة طبيعية نظرا لخبراتهم النضالية. وتتيح لهم مشاركتهم في قوات النظام، حتى في مستوياتها الدنيا، أن يظلوا في مقدمة المسرح وعلى اتصال بالمراكز الجديدة لاتخاذ القرارات.

وتتكلل وظيفة تمثيل النظام العام بهالة من الهيبة. فالمظهر العسكري يشكل قوة جذب فعالة بالنسبة لمجتمع كان محروماً من جيش يتبع النظام. أما شباب الانتفاضة فكانوا محرومين من رموز القوة أثناء النضال الذي خاضوه ضد الاحتلال. وحولت الدونية البنيوية رموز النفوذ إلى أمنية مرغوبة. ولذا نجد لدى أغلبية شباب قطاع غزة ميلا يتجاوز الحدود إلى الزي العسكري والأسلحة.. ويتبدى ذلك الميل لدى بعض المجندين في اقتناء السيور الجلدية المتقاطعة والقمصان السوداء والأحذية التي ينتعلها الجندي الأنيق [١٤]. ويطلب عبد الرحمن من القائمة بالدراسة مودلات باريسية اعتمادا على خبرته في الأزياء النسائية الجاهزة. والسلاح الناري يحقق نوعا من الرضا يجمع عليه أصحابه. ومنذ أن أصبح من حق الغزاويين حيازة أسلحة بمقتضى القانون يلتقط الشباب وأفراد عائلاتهم (الأطفال والأخوات والأجداد) صورا لهم وهم يصوبون سلاحا نحو هدف متخيل. وتعلق تلك الصورة المحاطة بإطار في غرفة الاستقبال بالمنازل التي يعيش فيها الشباب الحديث العهد بالخدمة في الشرطة.

ولا تنحصر المكانة في مجرد صور. فالحائز على قوة مشروعة يكتسب مركزا اجتماعيا بحكم إمكاناته في تعبئة الموارد المتوفره لديه، أو على الأقل التهديد باستخدامها. ويوحي الشرطي والعسكري بالاحترام الحقيقي أو المصطنع من جانب المدنيين الواعين بدونيتهم من حيث القوة البدنية. ومما يضخم إحساس الشبان المجندين بنفوذهم انتماؤهم للأوساط المتواضعة واللاجئيين، وهو استمرار لعلاقات القوى السارية أثناء الانتفاضة والمتميزة بالتضاد بين الفئات المحرومة والبرجوازية.

ويدلي عبد الرحمن بمفهومه للوظيفة التي يشغلها: «أنا جندي لكي يحترمني الناس ويحبوني، لا لكي يهابوني. أنا هنا لتسوية المشاكل. ومن المؤكد أنهم سيحترمونني.»

وفضلا عن ذلك يوفر الاندماج في دواليب السلطة للشبان المجندين اتصالات مفيدة يمكنها أن تحميهم في حالة وقوع نزاعات. ويقوي ذلك الإحساس بالأمن ثقتهم.

فمنصور الذي كان في الماضي عاملا في إسرائيل يحرص على الربط بين وضعه وقدرته على ممارسة القوة: «يمكنني أن ألجأ بالأحرى إلى أشخاص آخرين مهمين بدلا من المختار[١٥] لحل مشاكلي.»

وتثير الثقة التي يتباهى بها الشباب الذين حصلوا على رتبة ملازم ثان أو ملازم أول سخط أكثر من جار. فطارق العاطل عن العمل من جيران عصام وأسامة وزهير. وهو يرفض كل التيارات السياسية بصفة عامة، ويوجه انتقادات لاذعة ضد النظام. وهو يعلن بخصوص فريق فتح في مخيم الشاطئ: «لم يفعل هؤلاء أي شيء أثناء الانتفاضة، اللهم إلا إثارة المشاكل مع حماس، ومنذ بضعة أيام كان عصام يقف في الشارع بين بيتي وبيته، كما لو كان يعترض طريقي. وسألني إلى أين أنا ذاهب. ولكن كيف يتصور نفسه هذا الشخص. إنه لن يخيفني بالكلاشنيكوف الذي يحمله». ولا يصادف عبد الرحمن إطلاقا الإجماع وسط المحيطين به. فالمشاحنات بين الجيران والخلافات السياسية، والغيرة تظهر في الحيّ الواحد وتشتد مع ضروب اللامساواة التي تتعمق بين المنتسبين إلى قوات الأمن والذين لا ينتسبون إليها.

الحفاظ على أوهام السلطة

يتيح كل من التصريح للشباب بارتداء الزي العسكري وحمل السلاح، ومنحهم رتبا في صفوف الجيش، واشراكهم في فرض احتكار العنف المشروع، يتيح الإبقاء على وهمهم بأنهم محتفظون بقوتهم. والواقع أن الأمر اقتصر ببساطة على تحويل مجرى اندفاعاتهم العدوانية. فبعد استبعاد هؤلاء الشبان من دوائر اتخاذ القرارات أصبحوا وكلاء عهدت إليهم مهمة الحفاظ على النظام السياسي الذي تستدعي قوانينه استخدام القوة ضد الإسلاميين وتكرار استخدامها. وهكذا يجد الشباب أنهم أضحوا يحتلون الخطوط الأولى في الميدان كما كان الحال في زمن الانتفاضة. وتكليفهم بتنفيذ القانون ـ أو بالأحرى قرارات السلطة ـ يعطيهم الإحساس بالنفوذ وسط مواطنيهم. ويوضح جمال في مارس ١٩٩٥ طبيعة عمله وظروفه قائلا:

«أنا أعمل بالاستخبارات العسكرية، وأنا ملازم أول وسأصبح نقيبا بعد ستة شهور. وأنا مسئول عن مجموعة مكونة من عشرين ملازما ثانيا. ويتمثل عملنا حاليا في مكافحة تجارة السلاح والحيلولة دون تنفيذ العمليات العسكرية التي تدبرها حماس. وقد ألقينا القبض منذ أيام ثلاثة على شخص وصادرنا متفجرات كان صاحبها يعد لتنفيذ عملية انتحارية وهو نزيل السجن حاليا. وكان هناك أيضا شخص آخر من حماس رهن الحبس وأطلق سراحه بضمان من والده. ونحن نراقبه ولكنه يسير الآن في خط مستقيم. ولم يعد يتردد على حماس أو الجهاد الإسلامي. والناس راضون، ونحن ندرك ذلك لأن العديد من الأفراد يحضرون عندنا لمقابلتنا ليعرضوا علينا مشاكلهم أو شئونهم كما نستقبل العديد من الزوار.»

ويحرص جمال على الكشف عن وضعه في التدرجات الوظيفية وعن صلاحياته المهنية التي يمارسها لخدمة الأمة. وقد تغير مفهومه لمهنته جذريا منذ أن عهدت إليه. فبعد عام، وعشية قيام الاستقلال الذاتي في مايو ١٩٩٤ لم يكن يتخيل أنه سيكلف بإلقاء القبض على أحد مواطنيه.

«إذا نفذت حماس عملية عسكرية في إسرائيل، أكون سعيدا بذلك شخصيا لأننا لا يمكن أن ننسى مذابح مسجد القدس والخليل، ولا شهداءنا. فعندما يقتل يهود فلسطينيين تعلن إسرائيل في كافة أرجاء العالم أنهم مجانين ويتظاهرون بإيداعهم في السجون ثم يطلقون سراحهم. والواقع أن هؤلاء القتله يحظون بالاحترام في إسرائيل ولذا إذا طلب مني رؤسائي أن أقبض على فلسطينيين شاركوا في تدبير عمليات عسكرية، فلا أعرف كيف سأتصرف. ربما سأنفذ ذلك أو استقيل إذا دُفعت إلى عمل أشياء لا أحترمها ولا أريد أن أقدم عليها.»

وهكذا تلاشت تردداته من الآن فصاعدا. بل إنه بات يفخر بالمهام التي ينجزها.

وهو راض بالعمل المكلف به، ولكن هذا «الصقر» أصبح يعاني من خيبة أمله بخصوص المبلغ الذي يتقاضاه عن عمله. فإحساس جمال بقوته يغذي تطلعاته المالية، وهو يذكر بنوع من الحنين اليسر المالي الذي حظى به أثناء الانتفاضة:

«أنا غير راض عن عملي من وجهة نظر مرتبي. أنا أحصل على ٤٥٠ دولار فقط بينما أنفق سبعمئة دولار شهريا. وعندما كنت صقرا كان نصيبي ٥٠٠ دولار كل شهر وكان تحت تصرفي ألفا دولار علاوة على ذلك كمسئول عن مجموعة وذلك لتغطية نفقات نشاطاتي. كان الحال أفضل بكثير من الناحية المالية وكان بوسعي إنفاق مبالغ كبيرة. وبالطبع يشعر المرء الآن بالطمأنينة، وأعرف أنني لن أقتل عند تقاطع شارعين».

وتتحول تطلعات الشباب إلى ميل للتحكم. فشهوة القوة تدفع جمال إلى التخلص من القيم السياسية والقومية التي كان يذكرها قبل عام مضى:

«لو كنت في السلطة لتخلصت بسرعة من الإسلاميين. وبصراحة سأضع يدي في يد إسرائيل بدلا من السلطة الفلسطينية، وسأحتل البلدان العربية!».

وهو يضيف علاوة على ذلك أن الخطأ الرئيسي من جانب قادة الاستقلال الذاتي يكمن في افتقاد النظام العام في غزة:

«من وجهة نظر الأمن الداخلي، الحال ليس على ما يرام. فعلى سبيل المثال يستطيع أي شخص أن يدخل بسهولة المبنى الذي أعمل بداخله. في العهد الإسرائيلي، كنا نخاف. لماذا لا نتصرف مثل الإسرائيليين؟ يجب أن نُحترم وأن يخشانا الناس».

أصبح جمال يقف إلى جانب القوة أيا كان مصدرها. فهو يحوز جزءا ضئيلا من العنف الفلسطيني المشروع، ويبدي إعجابه بالجيش الإسرائيلي لفاعليته واحترافيته. فهو يقارن نفسه بضابط بجيش الدولة العبرية، بعد أن حل هو محله في مدينة غزة.

شباب الانتفاضة في خدمة الجيش الإسرائيلي

يؤثر الانتماء إلى حركة ما في تشكيل الهوية الاجتماعية التي يتمسك بها الفرد بتعجرف. ويشير الشباب إلى جيران أو معارف بألقاب سياسية، ويمحو بذلك الهويات الأسرية والعشائرية بقدر ما يحدد بنفسه هوية للأفراد حسب ولائه لفريق معين.

وتتضمن تلك الهوية السياسية أبعادا انغلاقية متعنتة لأنها تبني نفسها بطريقة جدالية وتنافسية..ويكون اتخاذ العدو كمرجع ملحوظا بقدر أكبر نتيجة الإحساس بأن هذا العدو يتحداه بواسطة سلطته الذاتية. وهكذا أصبحت العلاقات بين حماس وفتح متوترة بشكل خاص، منذ قيام الانتفاضة، وكذلك في فترات معينة في ظل الاستقلال الذاتي. وتنعكس حالة العلاقات على المشاعر المتبادلة بين شباب المعسكرين وعلى مواقفهم السياسية والدينية.

واستكملت المنافسة بين السلطة وحركة المقاومة الإسلامية عملية تحديد هوية الشباب حسب موقفهم من المؤسسات ومن معسكر المدافعين عن أوسلو. فأعضاء أجهزة الأمن

يدركون بقدر متزايد أن هجمات حماس الإرهابية تشكل تحديا من جانب الإسلاميين للسلطة الفلسطينية لا عملية ضغط على إسرائيل.

وبينما لا يمتنع بعض رجالِ الشرطة عن إبداء سعادتهم «لموت اليهود» إلا أن كل فرد يعرب عن استيائه من تحدي الإسلاميين للسلطة الفلسطينية والذي يفسر على أنه رغبة حماس المتواترة في منافسة فتح. وهم لا يعتبرون تحرك حماس تعبيرا عن إيديولوچية قومية ودينية، بقدر ما يفسرونه كدليل على الوصولية السياسية وعلى التعطش للسيطرة على السلطة. وفي رأيهم أن امتلاك ياسر عرفات للسلطة مسألة غير قابلة للتفاوض حولها. ويؤكد عصام: «تحاول حماس فقط شغل الكرسي»(١٦).

ولعصام عدة نزاعات مع الشباب الإسلامي ترجع إلى أيام الانتفاضة. وتُبقى هذه الذكرى على العداء المتبادل. كان المناضل الفتحوي قد إدعى أن القنبلة اليدوية التي وجهت إلى مسجد في الشاطئ كانت من تدبير حماسيين ألقوها لكي تبدو حركتهم ضحية لهجوم موجه ضدها. وتمثل رد فعل أعضاء من حركة المقاومة الإسلامية في تهديد عصام بالاعتداء عليه بدنيا. وبعد أن أصبح ملازما ثانيا في الاستخبارات العسكرية أتهم في منشور صادر عن كتائب عز الدين القسام بأنه يستغل مركزه ضد الإسلاميين. ولا يبدو من رد فعله أي شعور بالخوف:

«لن يتجاسروا على الاعتداء عليّ لأنهم يخشون انتقام السلطات منهم. وسيتعرضون للقتل. ويجب أن يلقى القبض على الجناح المسلح وإيداعهم في السجون لفترة طويلة.»

ويتوقف ميله إلى إدانة حماس بكل وضوح على رضاه الشخصي عن العمل الذي يقوم به. ويظهر بعض الشباب مزيدا من الانتقادات للسلطة الفلسطينية لحصولهم على ترقية دون المتوسط تشعرهم بالمرارة. وهم متمسكون بالنضال ضد إسرائيل ولكنهم يأسفون على سياسة التشدد إزاء حماس. فمجدي الذي يعمل سائقا برتبة جندي بعد ست سنوات قضاها في سجون إسرائيل يعلن: «أنا ضد اعتقال أعضاء في حماس لأنهم كانوا معنا في السنجن وناضلنا معا.»

وعلى العكس يشعر الملازم الثاني منصور بالرضا لوضعه الذي يتيح له إمكانية مزاولة أعمال تجارية على حافة المشروعية. وبما أن اسرته لها مركز مرموق في قمة الهرم العسكري، فهو لا يخشى الجزاءات. ومنصور نصير مخلص لفتح يؤيد أساليب التشدد مع الإسلاميين. وهو يعلق على موجات الاعتقال معلنا في فبراير ١٩٩٥:

«من الطبيعي أن يسجن من ينتهكون القانون. يجب أن تكون المعارضة بناءة. وقد منعت السلطات العمليات العسكرية. ويجب أن يحترم المواطنون القانون. والأفراد الذين يثون القنابل يتصرفون باسم الحزب. ومن الطبيعي إذا أن يعاقب الحزب عموما. فالأمر يتعلق باعتقالات سياسية».

وهناك ثلاث مراحل يمكن الاستدلال عليها لإبراز تصاعد التوتر بين حماس والسلطة الفلسطينية ــ وهو توتر ينعكس على إدراكات وسلوك الشباب التابع لقوات الأمن. فالسلطة تقدم روايتها المفسرة للأحداث لكي تستخلص منها القدر الأكبر من المكاسب بخصوص مواقف مجنديها.

لقد تمت القطيعة مع أحداث ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ الدامية. وعندئذ اتهم عرفات حماس والجهاد الإسلامي ومتعاونين مع إسرائيل بمسئوليتهم عن الانحرافات القاتلة. ودليل السلطة في ذلك أن من بين الضحايا ثمانية من مناضلي فتح، فضلا عن أن الرصاصات التي استقرت في أجسام الضحايا تماثل تلك التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي ولا يوجد منها لدى الشرطة الفلسطينية. وسعت السلطة بذلك إلى تبرئة قوات النظام من أي شكوك. وقد أصبح التلاعب بالأحداث أطروحة رسمية التي سلّم بها على أوسع نطاق أنصار فتح والسلطة.. وتعود أهمية وقائع الرواية إلى الحرص على أن يكون ضمير كل رجال النظام الذين تورطوا في تلك الانفلاتات خالصاً، وعلى شجب عدم نضج الإسلاميين وخيانة المتعاونين مع العدو. وعندئذ أشير إلى حماس كمنظمة مثيرة للفتن متأهبة للاستيلاء على السلطة بكافة الوسائل. ويرى قادة الاستقلال الذاتي أنه يجب وضع حد لتلك التطلعات المفرطة، مع التأكيد على حق السلطة الشرعية في احتكار استخدام العنف. وفهم الشباب المستخدم في أجهزة الأمن الرسالة. وقد تماهى أغلبهم مع السلطة الوطنية وأقروا أهدافها.

وغداة أحداث ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ الدامية وأثناء المظاهرة لتأييد السلطة الفلسطينية، كرّم ياسر عرفات أعضاء الجناح المسلح لفتح بأن أعاد تسليحهم. وبهذا الإجراء الرمزي، كلف قائد الفلسطينيين المحركين القدامى علنا بأن يدافعوا عن السلطة الفلسطينية ضد الإسلاميين المتآمرين عليه بغية إسقاطه. وكانت تلك الواقعة بداية للوحدة المقدسة من جانب فتح حول قائدها في قطاع غزة.وحتى ذلك الوقت كان بعض قادة الداخل لا يزالون مستبعدين من السلطة. ونجح عرفات في ضمهم إلى الصفوف بالتلويح بالخطر الإسلامي.

كان الحادث الثاني الانفجار الذي وقع في شقة بحيّ الشيخ رضوان المتواضع، وكان يوجد فيها أعضاء من الجناح المسلح لحماس وذلك في إبريل ١٩٩٥ . وقد قتل أربعة أفراد

من بينهم مناضلين من فدائي عز الدين القسام. وترى حماس أن هذا الانفجار كان مؤامرة للتخلص من مناضليها، وهو بالنسبة للسلطة الفلسطينية نتيجة خطأ في تعاملهم مع تلك المواد. ولم تلق كل الأضواء على ذلك الحادث وتوصلت السلطة من خلال نشر هذا الخبر إلى إثبات أن حماس تستخف بحياة الغزاويين إذ أنها تخبئ معملها وسط منطقة معدة للسكنى.

وفي بداية عام ١٩٩٧ أدى اغتيال أربعة من رجال الشرطة نسبته أجهزة الأمن الفلسطينية إلى الجهاز السري التابع لحماس، إلى تصعيد التوتر. وأكد هذا الحادث نهائيا اقتناع الشباب العاملين في أجهزة الشرطة بأنه يتعين الاختيار بين سلامة السلطة الفلسطينية وحماية حياتهم وبين اليد الممدودة لشركاء الانتفاضة السابقين. ويعترف المسئولون عن أجهزة الأمن بأن هذه الاغتيالات أحدثت تحولا في مفاهيم مستخدميهم وسلوكهم. وقد أعلن رئيس الأمن الوقائي بقطاع غزة في حديث له في يونيو ١٩٩٦: «في البداية كان من الصعب إلى حد ما أن يتوجه الشباب لإلقاء القبض على إسلاميين في بيوتهم. وكان يتعين علينا أن نقنعهم بضرورة القيام بتلك المهمة. ولكن حماس قدمت لنا مساعدة كبيرة بقتلها أربعة من رجال الشرطة». فبما أن حماس لا تحترم حياة مواطنيها، لماذا يتحير المرء عندما يلقى القبض عليهم؟ ذلك هو جوهر المنطق الذي يسوقه العديد من أعضاء السلطة. وفضلا عن ذلك يتلقى بعض رجال الشرطة تهديدات بالانتقام منهم صادرة عن الفرق الإسلامية المسلحة. وأعلن سليم البالغ من العمر ستا وعشرين سنة، والمستخدم في أجهزة الأمن الوقائي:

«في البداية كنت أشعر بالحرج عندما أذهب لاعتقال أناس. كان هؤلاء الشباب من حماس معي في السجن. ولكن بعد الاغتيالات ومقتل أعضاء في السلطة لم أعد أشعر بالحرج لأنني قد أكون القتيل التالي. وعلى أي حال فقد تلقيت تهديدات بالهاتف. وعلاوة على مسدس الخدمة الذي عهد إليّ به، لدي ستة أسلحة أخرى في غرفتي يمكنني أن أوزعها على إخوتي في حالة وقوع خطر.»

ومشاركة كافة أجهزة الأمن، بما في ذلك الشرطة الجنائية والبحرية في قمع الإسلاميين ليس محض صدفة فهو يتمشى مع إرادة دوائر السلطة في إشراك أكبر عدد من الأفراد في أعمال القمع لتسريع القطيعة بين معسكر السلطة ومعسكر المعارضة.

أصبح الشبان المناصرون لفتح والمجندون بعد كل اغتيال يرتكبه الإسلاميون، أصبحوا يشاركون في عملية حماية الدولة العبرية باسم حماية النظام في أراضي الاستقلال الذاتي.

فقد توصل القادة تحت ضغوط الحكومة الإسرائيلية إلى اقناعهم بأن تدعيم السلطة الفلسطينية دليل على وطنيتهم. وتتمثل المهمة الرئيسية لأجهزة الاستخبارات في السهر على احترام الأمن الإسرائيلي، وهكذا أصبحت تلك الأجهزة الدرع الواقي بحرصها على وضع حد للعنف الموجه ضد إسرائيل.

تفكك المحركين

بوسع الشباب العامل لصالح السلطة أن يحصلوا على مزايا جوهرية، حسب اتصالاتهم ومهاراتهم الخاصة وتطلعاتهم الشخصية. ويفرض عليهم انتماؤهم إلى السلطة علاقة تبعية إزاء ذلك الكيان. ومشاركتهم في قمع الإسلاميين تربطهم بمعسكر السلطة، كما أنهم خاضعون ماليا لأجهزة الأمن. وتمنع المخاطرة بالتعرض للبطالة رجال الشرطة من تقديم استقالاتهم. وهم يخضعون يوميا لضغط أيديولوجي يلجأ إليه المحيطون بهم ورؤساؤهم في مواقع العمل.

وقد سرّعت السلطة الفلسطينية من عملية الانفجار الداخلي للمحركين الفلسطينيين المكونين من شباب الانتفاضة. فقد تسبب تكفل جزء من الشباب التابع لأجهزة الأمن بقمع المناضلين الإسلاميين في إحداث تصدع عميق. ويشارك أعضاء فتح وحماس الذين انجروا وراء منطق المواجهة بين قادة الطرفين في عملية تفسخ المجال السياسي الفلسطيني وإعادة ترتيبه. ويتمثل تفتت المحرك الجماعي في السعي من الآن فصاعدا إلى تنفيذ إستراتيجيات شخصية مع تحويل التزامهم السياسي نحو مجالات المضاربة.

ويعود التراخي الملحوظ في الممارسات الاجتماعية وسط الفريق الفتحوي في مخيم الشاطئ إلى الطابع الفردي في سلوكيات الشباب. فبعد أن تخلص هؤلاء الشبان من الاحتلال الإسرائيلي والانتفاضة التي كانت تبقيهم في وضع يتميز بافتقاد الأمن البدني وبالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، أصبحوا يشغلون الآن وظائف مستقرة مدفوعة الأجر وفي منأى عن أي نوع من القمع. ولذا فإنهم يستفيدون من هذا الهدوء والبحبوحة النسبية للقيام بمشروعات خاصة أو الانغماس في ضروب الملذات بعد سنوات الحرمان. ومما يوفر لهم الأمن الشخصي انتسابهم لقوات النظام.. ولذا فهم يسمحون لأنفسهم بانتهاك القواعد الأخلاقية في الحياة العامة.

ويفسر منصور شخصيا فلسفة حياته الجديدة: «أود الآن أن أرتاح وأعيش حياتي. وأنا لازلت أُؤيد فتح، ولكنني أتباعد عنها». فهو يسعى إذن إلى استرداد ما فاته، حتى «ينعم بالحياة». وهو لا يتردد في إبداء شديد أسفه بخصوص الروح المحافظة السائدة في قطاع غزة، عندما لا يكون مع الشباب الآخرين. كما يتوصل على أي حال، وبدون صعوبة إلى إقامة علاقات غرامية مع سيدات شابات، واحتساء المشروبات الكحولية وتنظيم تجارة المشروبات سرا. وهو يستثمر ما لديه من إمكانات في ممارسة نشاطات تتعلق بالألعاب. فقد أفتتح قاعة بلياردو [17] بمخيم الشاطئ في صيف ١٩٩٤ حيث يتمكن الأشخاص الموثوق فيهم من الحصول على زجاجة جعة. وفي الصيف التالي، تخلى هذا الأب الذي يعول عشرة أطفال عن البلياردو وأفتتح مقهى على شاطئ البحر [18]. وقد ينظم حفلات طوال ليالي بأكملها يفرغ فيها العديد من الزجاجات.

وجمال، الصقر سابقا ورب أسرة، يعترف بأنه على علاقة بامرأة ثرية تمده ببضع مئات من الدولارات لسد احتياجاته في أواخر الشهور. وهو يوضح أن مرتبة كملازم أول لا يتعدى الاربعمئة وخمسين دولاراً، وهو مبلغ غير كاف للوفاء متطلبات سياق حياته الجديدة.

وعليه يكون الفريق الموالي لفتح في الشاطئ قد اندمج بشكل مكثف في تروس نظام الاستقلال الذاتي. وأعضاء الفريق يساندون السلطة القائمة بلا قيد أو شرط ويؤكدون إخلاصهم «للاختيار». ولا تؤدي أحداث مثل اليوم الأسود بمسجد فلسطين في نوفمبر ١٩٩٤، أو القمع العنيف للمتعاطفين مع الإسلاميين، إلى زعزعة إيمانهم بالقادة ولا يثير من جانبهم انتقادات أو تساؤلات. وفيما يتعلق بيوم ١٨ فبراير ١٩٩٤، ساند كل شباب القطاع الأطروحة التي دافعت عنها السلطة والقائلة بأن الذين أطلقوا الرصاص عملاء كلفتهم إسرائيل بإثارة الفتنة وسط الشعب الفلسطيني. وجمال هو الوحيد الذي يسلم بأن قوات الأمن الفلسطينية تتحمل جزءا من المسئولية في تلك الأحداث الدامية لافتقادها الخبرة اللازمة. أما سياسة السلطة في ردع الإسلاميين فتلقى موافقة الشباب عليها دون أن تهز مشاعرهم. وطفت من جديد على السطح مشاجراتهم مع أنصار حماس، واتفقت رواياتها مع تحليلهم لنوايا الإسلاميين التخريبية.

لقد تحول أعضاء فريق الشاطئ إلى أتباع للسلطة الوطنية. وانزلق قطب الانتماء والهوية نحو الحكم. وفضلا عن ذلك يلتزم هؤلاء الشبان بمواقف قادتهم أكثر من

مساندتهم لبرنامج سياسي معين. وتواصل المجموعة اتفاقها على عدد من المبادئ الأساسية، ولكنها لم تعد في وضع نضالي. فالانتماء إلى فتح يختلط بالانتماء للسلطة الوطنية. ولا يميز هؤلاء الشبان بوضوح بين الكيانين. وباتت دواعي الحياة ذاتها تكمن عند المجموعة في الدفاع عن مصالح المجموعة والمعسكر السياسي الذي تنتمي إليه. وهكذا يختلط بقاؤها وبقاء الشبكة مع الدفاع عن وحدة السلطة في مواجهة الإسلاميين. وعلى نفس المنوال، يدافع هؤلاء الشبان المرتبطون بالنظام عن ما اكتسبوه من نفوذ ومكانة. وهنا أيضا يتطلب الدفاع عن المصالح الشخصية وعن مصالح الفريق اتباع نفس الاستراتيجية.

■

مراجع وهوامش الفصل الثالث

١) ترفض بعض دوائر الأمن البوح بتعداد قواتها.

٢) المآوي (*SHELTERS*) هو المصطلح المستخدم في وثائق وكالة الغوث للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

3. Jacques Attali, *Chemins de sagesse, traité du labyrinthe*, Paris, Fayard, 1996, p. 131.

4. Philippe Fargues, "Démographie de guerre, démographie de paix", dans Ghassan Salamé (dir.), *Proche-Orient: Les exigences de la Paix, Paris*, Éditions Complexe, 1994, p. 26.

٥) المرجع السابق.

٦) خلال حملات القمع التي شنها الجيش الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧١ ضد نشاطات الجماعات المسلحة أخضعت الدولة العبرية مخيمات اللاجئين لعمليات منع تجول ممتدة. انظر: Ann Lesch, "Prelude to the Uprising", *op. cit.*

٧) فيما يتعلق بتأسيس فتح وأهدافها انظر:

Xavier Baron, *Les Palestiniens, un Peuple*, Paris, Le Sycomore, 1984, p. 100-118.

٨) يردد جمال هنا الموقف الذي اتخذته فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ . فالبرنامج المكون من عشرة بنود يؤكد أن «هدف منظمة التحرير الفلسطينية الاستراتيجي يظل إقامة دولة فلسطين. على مجموع أراضيها» ولكنه يذكر الهدف الوسيط المتمثل في إقامة «دويلة». وموقف محدثنا متأخر إلى حد كبير بالمقارنة مع فتح التي اعترفت منذ ذلك الوقت بحق إسرائيل في الوجود. انظر بخصوص تلك القضايا Nadia Benjelloun- Ollivier, *La Palestine, Un enjeu, des stratégies, un destin*, Paris, Presses de Science Po, 1984, p. 310-361.

9. Max Weber, *Économie et société*, Paris, Plon, 1971, p. 292.

10. Jean-François Médard, "Le rapport de clientèle, du phénomène social à l'analyse politique", *Revue française de science Politique*, 26 (1), février 1976, p. 114.

١١) حاجز أصبح نقطة حدود تفصل بين إسرائيل وقطاع غزة، يجتازه الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل.

١٢) الشغل في إسرائيل كعامل مربح بقدر أكبر. فبينما يحصل الجندي البسيط على ٢٧٠ دولارا شهريا يحقق العمل وراء الخط الأخضر مردودا يتراوح بين ٢٠ و٦٠ دولار في اليوم.

١٣) جريدة الموند بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩٤، ص٦ . وقد أكد لنا وجود تلك المبادرة اسماعيل هنية. فقد أوضح أن المشروع جاء من طرف مناضلي حماس، ولم يكن قرارا اتخذه القادة (حديث أجرى في الشاطئ في ديسمبر ١٩٩٥).

١٤) لا توفر السلطة زيا رسميا لكل جندي. ويتوقف الوضع حسب موارد قادة الأجهزة والإمكانات المادية للمجندين.

١٥) يعود نظام المخاتير إلى العهد العثماني حيث كان الممثلون المحليون يقدمون تظلمات أتباعهم للسلطة المركزية. ويظل نظام التمثيل هذا ساريا حتى الآن في المنطقة عموما. ومن مهام المختار حاليا إلزام الأفراد المتنازعين جادة الحق ليتحاشى تحول النزاع إلى تصرفات متسمة بالعنف. ونما دور هؤلاء المخاتير أثناء الانتفاضة حيث لم تكن هناك أي بنية رسمية تلزم باحترام القانون، وذلك بالتعاون مع جماعات الشباب المسلحة. وفي جهة أخرى. يؤدي المختار عملا أشبه بمهمة موثق العقود باعطاء شهادات من كافة الأنواع

للسكان الذين يمثلهم. والمختار مقبول بشكل جيد نسبيا في غزة، وإن كان موضع جدال شديد في الضفة الغربية. وتعتمد سلطة الاستقلال الذاتي هذه الطريقة في تصريف المسائل الاجتماعية، وجعلت من هذا النظام إلى حد ما مؤسسة فقد أصبح المخاتير معتمدين الآن من جانب ياسر عرفات.

١٦) ويقصد به السلطة. وذلك رأي أنور البالغ من العمر ستة وعشرين سنة. وهو ملازم ثان في المخابرات العامة.

١٧) كانت قاعات البلياردو محظورة أثناء الانتفاضة، شأنها شأن أماكن قضاء ساعات الفراغ. وقد لقيت رواجا سريعا منذ الأيام الأولى للاستقلال الذاتي في قطاع غزة وظهرت عدة عشرات من تلك القاعات في مخيمات اللاجئين، وقد أشعل الإسلاميون النار في بعضها في ١٨ نوفمبر ١٩٩٤، يوم الجمعة الأسود، أثناء الاصطدامات بين الإسلاميين وقوات النظام.

١٨) في صيف ١٩٩٥، صرحت السلطة الفلسطينية بإقامة نوع من الأخصاص من الخيزران في فترات الصيف تحمي المناضد والمقاعد من الشمس. وغطت تلك التجهيزات شاطئ البحر مما تسبب في اختناقات لم يسبق لها مثيل، وتحولت إلى مقاه بل ومطاعم. وتوافدت العائلات ومجموعات الشبان للتمتع بالرمال والبحر طوال الأمسيات. ولاقت تلك المقاهي نجاحا ساحقا في السنة الأولى. وعلى العكس لم يكن صيف ١٩٩٦ مواتيا نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في مدينة غزة. وهذه المساحات مخصصة للاستثمارات الخاصة. والحصول على تصريح باستغلال المكان يتطلب «علاقات مفيدة». ويحقق أصحاب تلك المقاهي مكاسب وفيرة بعرض المشروبات الكحولية على العملاء المتقين.

الفصل الرابع

موارد المقاولة من الباطن

توكل إسرائيل السلطات التنفيذية الفلسطينية في إدارة أمنها جزئيا. ففي المنبع تتكفل الأجهزة العسكرية البوليسية الفلسطينية بالقضاء على العنف الإسلامي الموجه ضد الدولة العبرية. وفي المصب يتولى الجيش الإسرائيلي الرقابة على حدود أراضي الاستقلال الذاتي بمساعدة جهاز الاستخبارات الفلسطيني. ويعرقل إغلاق حدود الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة على أثر اعتداءات حماس والجهاد الإسلامي، التدفقات الاقتصادية ويتسبب في ركود المناطق الخاضعة للحصار. ويوفر تطبيق قواعد الأمان فرصا لإثراء وتدعيم نفوذ مجموعة صغيرة من العسكريين المرتبطين بمراكز القرار الإسرائيلية. فدورهم كوسيط بين الخارج والداخل يمكنهم في جني أرباح طائلة يعيدون ضخها في مجالات أخرى تعزز مراكزهم. ومن العلامات الفارقة أن حواجز الحدود تحقق دخلا للسلطة الفلسطينية المحرومة تماما من مصادر الثراء. والأعمال الإرهابية التي تشنها حماس تدعم هي أيضا النظام باستئثاره بالأرباح التجارية من خلال الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

ونتيجة لسيطرة بعض المسئولين في القيادة العسكرية على المبادلات التجارية تُستبعد الصفوة التجارية التقليدية. ويتفق تهميشها مع عزم التوانسة وزعامات الداخل على إقصاء البرجوازية الكبيرة في المجالات الاقتصادية والسياسية، والاعتماد على الطبقات الشعبية. وهكذا يستخدم عدد محدود من شباب الانتفاضة تم دفعهم فجأة في دوائر التوزيع المجزية إلى حد كبير. ويؤمن ارتقاء هؤلاء السريع وغير المتوقع ورعايتهم، الولاء الأكيد للقادة الكبار من جانب هؤلاء المحاسيب. وتستفيد بذلك جمهرة محركي التمرد بقدر متواضع من الصرح العسكري ـ التجاري. وتتيح الأرباح المتراكمة تمويل مرتباتهم كرجال شرطة.

ويدعم الدور المحدد لأجهزة الأمن النفوذ العسكري على المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك تتستر وفرة أدوات ممارسة العنف المشروع على ضعف السلطة التي يتحداها جزء من المقاومة وتلجمها ضروب التعنت الإسرائيلي.

استخدام الضغوط الإسرائيلية كأداة للهيمنة

يبرز الأمن الوقائي وسط فيض المؤسسات العسكرية التي أقامتها السلطة الفلسطينية. فمحمد دحلان، رئيس هذا الجهاز في قطاع غزة تمكن من استغلال القنوات التي توفر له إمكانات تجميع مزايا نسبية هائلة. وبما أنه الشريك ذو المركز الممتاز لأجهزة الأمن الإسرائيلية فهو يضطلع بدور أساسي في تحقيق دخل تجاري لتغذية شبكات سلطة ياسر عرفات.

مقاولات من الباطن في مجال الأمن

تأسس جهاز الأمن الوقائي بعد لقاء تم في روما بين محمد دحلان وجبريل الرجوب وقادة عسكريين إسرائيليين في يناير ١٩٩٤ . ولم يكن هذا الجهاز واردا في اتفاقات واشنطن أو القاهرة، ولكنه تحقق بتدبير شفوى بين الطرفين، صرح بمقتضاه للمندوبين الفلسطينين بتنظيم فيلق مسلح إضافي للشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية. ويرجع اختيار دحلان والرجوب إلى ثقة القادة الفلسطينيين فيهما وأيضا تلك الثقة الصادرة عن الجيش الإسرائيلي. قد صرح داني روتشيلد المنسق العسكري السابق في الأراضي المحتلة، بأن تساحال وافق على النظر في التعاون في مجال الأمن لإدراكه أن المتحدثين معهم رجلان يتمتعان بقاعدة شعبية في قطاع غزة والضفة الغربية ويتميزان بخبرتهما السياسية والعسكرية، ولذا فقد راهن على كفاءتهما المهنية وعلى فعاليتهما[١]. وأسفرت الاتصالات بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية عن تعاون، نادرا ما علّق، في مجال الأمن[٢]. وتبودلت المعلومات بين الطرفين بخصوص القضاء على الشبكات الإسلامية المسلحة[٣]. وتظل القاءات بين قادة أجهزة الاستخبارات الرابطة الأخيرة الباقية عندما يشتد التوتر بين حكومتى السلطة الفلسطينية والدولة العبرية. ومنذ انتخاب بنيامين ناتانياهو، حافظ العسكريون على تلك

العلاقات التي تحد من آثار تدهورعملية السلام.

وكانت قضية واكسمان في أكتوبر ١٩٤٤ حدثا حاسما في موقف أجهزة الأمن الفلسطينية. فقد مارست حكومة رابين ضغوطا قوية على السلطة الفلسطينية على أثر اختطاف مجموعة مسلحة تابعة للجناح العسكري لحماس الجندي الإسرائيلي ناحوم واكسمان وذلك لتحديد موقع المسئولين عن الاختطاف. وبفضل قوات الأمن الفلسطينية وبالأخص في قطاع غزة، تم اعتقال واستجواب عدة مئات من الأشخاص المرتبطين بالأوساط الإسلامية، واكتشاف مخبأ المختطفين التابعين لكتائب عز الدين القسام. وقد أوضحت فترة التوتر الذي ساد بين السلطة الفلسطينية والدولة العبرية ضرورة تشكيل شبكة استخبارات قادرة على مواجهة تحديات المعارضة المسلحة. وعليه، أعطى ياسر عرفات الضوء الأخضر للتوسع فى إمكانات تلك الأجهزة التي منحت أولوية ـ وليست احتكارا ـ في توجيه السياسة المتبعة إزاء الإسلاميين. وحصلت البنية التي يشرف عليها محمد دحلان على موارد كبيرة. واستخدمت الأموال في تشييد أبنية رحبة وحديثة تشتمل على سجن خاص في موقع منعزل عن مدينة غزة، في تل الهوا، أما المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة المدنية، فكان عليها أن تكتفي بمبان مستهلكة وضيقة تعود إلى عهد الانتداب المصري، واستخدمها بعد ذلك الإسرائيليون كمكاتب وسجون. وفضلا عن ذلك خصصت مبالغ أكبر باستمرار لصرف أجور العاملين الذين تتزايد أعدادهم بشكل متواصل: ولا يزال عدد الأفراد المستخدمين في الأمن الوقائي سرا يحتفظ به المسئولون حتى وإن اعترفوا بأنه توجد تحت تصرفهم شبكة واسعة في الاستخبارات الفلسطينية. وكان مصدر إسرائيلي قد قدرهم في عام ١٩٩٥ بالفين في الضفة الغربية وبعدد أكبر في قطاع غزة[٤]. ولا شك في أن تلك التقديرات تقل إلى حد كبير عن الواقع اليوم، كما لا تشمل «المتعاقدين» الذين يقدمون خدمات منتظمة.

وترمي إقامة الجهاز العسكري ـ البوليسي الفلسطيني إلى ترويض الإسلاميين وتحييد الأجنحة المسلحة. فتهديدات هذه الأجنحة لإسرائيل تحمل في طياتها بذور إضعاف الاستقلال الذاتي وقيادته. وعليه، يصور الخطر الإرهابي الموجه إلى الدولة العبرية كتحد في الوقت نفسه لقدرات الجهاز العسكري ـ السياسي الفلسطيني.

ويختص جهاز الأمن الوقائي بالداخل، وهو يستخدم ٩٩٪ من شباب الانتفاضة. ويؤكد رشيد أبو شباك، الرجل الثاني في الجهاز، أن عملية إلحاق العمالة كانت دقيقة للغاية ومتشددة بشكل خاص في جهاز الأمن الوقائي. أما الآخرون فقد أجريت معهم

حوارات لتحديد هويتهم واختبار دوافعهم، وهو يقول: «كنا يقظين بالأخص في اختيار الشباب. ولا توجد لدينا أخطاء. فقد اخترنا أولاً الصقور والشباب الذين خرجوا من السجون. وكان رشيد أبو شباك من المسئولين عن المجموعات المسلحة الأولى في عام ١٩٩٠ بغزة وشارك فيما بعد في تنظيم الصقور، وهو في تونس. ولذا توفرت له إمكانات تقدير استعدادات المرشحين للعمل في الجهاز ومنها مثلا الانضباط والخبرة النضالية. وأعاد الأمن الوقائي تأهيل مناضلي التمرد بوضعهم في خدمة أجهزة أمن السلطة الفلسطينية والإسرائيلية. وهناك مصادر مختلفة تشير مع ذلك إلى أن بعض الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من قبل لصالح شين بيث التحقوا بالأمن الوقائي وذلك «في مقابل ــ وكشرط للعفو عنهم ــ أن يفيدوا الجهاز الخاص بمستخدمهم الجديد بالمعلومات التي في حوزتهم(٥).»

ويسعى المسئولون عن ذلك الجهاز إلى تحقيق الحد الأقصى في ضمان نجاح المؤسسة بالتمسك بالأنضباط بكل دقة. ويعرض محمد دحلان الوضع كما يلي: «الانضباط صارم جداً. ففي كل يوم تجتمع لجنة للنظر في الأخطاء التي أُرتكبت، وقد يطرد المسئولون عن تلك الأخطاء. والشبان يتصورون ببساطة أنهم أصبحوا قادة وأن بوسعهم أن يتصرفوا كما يحلو لهم.»

ونظرا لأن الأمن الوقائي يستخدم أساسا مجندين محليين، فإنه يفخر بنشاطه الفعال في الأراضي «المحررة». فأعضاؤه يعرفون المواقع والعائلات ومناضلي المعارضة في المناطق التي يعملون بها. وبفضل تشابه أصول العاملين ومساراتهم، اتيحت لمحمد دحلان فرصة رئاسة جهاز يتميز بقوة تماسكه الداخلي وتحليه بروح المؤسسة المعتمدة على نجاح المهام الموكلة إليها.

ويحرص رئيس الأمن الوقائي على تزويد جهازه بأقصى قدر من أسباب النجاح. وقد أعلن أنه يلجأ إلى استشارة أجهزة التحليل وتقصي المعلومات عن المجتمع الفلسطيني واتجاهات الرأي العام. ويدل الحرص على استخدام التقنيات الحديثة والتغلغل في قلب السياسة، على طموحات هذا العقيد وحدة بصيرته. وتتيح تلك الاستثمارات والتوسعات في النشاط التي تميز بها جهاز محمد دحلان، ذلك الإشراف الاقتصادي الذي يزاوله على قطاع غزة. ويستغل رئيس الأمن الوقائي علاقاته الطيبة مع المسئولين الإسرائيليين في تنظيم وتفتيش السلع التي تجتاز الحدود الإسرائيلية ــ الغزاوية.

تحديد التدفقات والاحتكارات

تيسر الظروف السياسية والأمنية الجائرة المفروضة من الجانب الإسرائيلي على الأراضي المستقلة ذاتيا، تيسر تدخل الأمن الوقائي، إذ أن هامش المناورة المتوفر له نابع من علاقات الثقة القائمة بينه وبين العسكريين الإسرائيليين. فجهاز محمد دحلان ينظم الشروط العملية للقيود التجارية، ويحدد حصص المبادلات لاستخلاص الحد الأقصى من الأرباح. وهكذا تتحول الضغوط الإسرائيلية إلى أداة لهيمنة ذلك الجهاز. فالأمن الوقائي مكلف بمهمة حماية أمن الدولة العبرية ومنها بالمناسبة تفتيش السلع والأفراد عند عبور الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة. ولذا فهو يفرض رقابته على عبور الواردات والصادرات على أوسع نطاق.. ويحد الحصار المفروض على القطاع بشكل جذري من الفرص الاقتصادية بالنسبة لرجال الأعمال الفلسطينيين. وتتيح الندرة الناجمة عن ذلك المجال لعدد من المضاربين وإمكانية الاستفادة من الظروف الاستثنائية لتحقيق مزايا نسبية ضخمة.

وهناك ثلاث نقاط تفتيش للتنقل بين قطاع غزة وإسرائيل. فحاجز إريتز أصبح منذ إقامة الاستقلال الذاتي نقطة حدود حقيقية مخصصة لعبور الأفراد والزوار الأجانب في قطاع غزة، والرسميين والعمال الفلسطينيين الذين يخضعون لإجراءات خاصة، وجزء من المنتجات الواردة أو المصدرة. وعبر الاتجاه من غزة إلى المجدل بإسرائيل، توجد نقاط للشرطة الفلسطينية تسبق تلك الخاصة بتساحال، وإن كانت لا تتمتع بسلطة حقيقية فيما يتعلق بحق العبور. فالجنود الإسرائيليون هم الذين يمارسون تلك السلطة بحزم.

وتعبر السلع الواردة من قطاع غزة أو الصادرة إليها عن طريق نقطة تفتيش كارني. وهناك تفتيش مزدوج يتولاه الأمن الوقائي وتساحال. وفي رفح، المدينة الحدودية مع مصر، حيث تخضع تحركات الأفراد والمنتجات لسيطرة الجيش الإسرائيلي.

وأيا كان الطريق الذي يسلكه الأفراد أو السلع، يحد الإسرائيليون من الدخول ويقررون من طرف واحد التدفقات حسب معايير أمنية. وهناك سلسلة من الجهات التابعة للسلطة الفلسطينية تتولى إدارة تلك الحصص.

ويتعين على سكان الأراضي «المحررة» الذين يرغبون الخروج من حصار الاستقلال الذاتي للتوجه إلى القدس أو إلى الجزء الآخر من الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل أن يلتمسوا التصريح لهم بذلك من الإدارة المدنية الإسرائيلية[٦]. ومنذ قيام الاستقلال الذاتي

تسلم السلطات الفلسطينية طلبات رعاياها للإسرائيليين، وتعيدها بعد رفض الدولة العبرية أو قبولها لكي تُسلم الردود والوثائق للمعنيين بالأمر. وعليه تصبح الإجراءات مطولة بقدر أكبر، وأكثر تعقيدا(٧).

أما بطاقات الـ VIP (الشخصية الهامة جدا) فهي مخصصة نظريا للأعضاء الكبار في جهاز السلطة الفلسطينية. غير أنه بوسع الضباط الفلسطينيين أن يلفتوا أنظار أقرانهم الإسرائيليين إلى بعض الالتماسات والتفاوض حول بطاقات إضافية لشخصيات يختارونهم، ومنهم رجال أعمال مثلا. ويتمتع محمد دحلان، المتصل باستمرار بالإدارة العسكرية الإسرائيلية، بمركز جيد تماما للحصول على تصريحات مؤقتة للخروج وعلى «بطاقات VIP» جديدة.

ولا يتم كذلك استيراد السلع أو تصديرها بحرية للتاجر أو المقاول الغزاوي وهناك ناقلون معتمدون من جانب إسرائيل لتوجيه المنتجات إلى الجهة المطلوبة. وفي كارني تفرغ الشاحنات الفلسطينية حمولاتها لكي تشحن في وسائل نقل إسرائيلية يعهد إليها استكمال الرحلة. وتجرى نفس العملية ولكن بالعكس في الاتجاه الآخر ... وشاحنات غزة تعبر حاجز إريتز في رتل تحت حراسة سيارات عسكرية إسرائيلية.

ويرفع تعقد نقل الواردات والصادرات من التكلفة بالنسبة للتجار الفلسطينيين ويتسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة في قطاع غزة.

ويحد الإسرائيليون من حركة التجارة عندما يجدون أن هناك تهديداً لأمن الدولة العبرية، ويمكنهم أن يوقفوا تماما العلميات التجارية العابرة لنقاط التفتيش(٨). ويتعين على رجال الأعمال الغزاويين أن يلتمسوا التصريح لهم بسيارات لنقل سلعهم. وهناك مشهد بليغ حقا جرى في مكتب ناصر السراج مدير وزارة الصناعة والتجارة حيث اجتمع عدد من رجال الأعمال راحوا يتنازعون حول منحهم شاحنات لنقل مواد غذائية، وكان كل منهم يريد توجيهها إلى غزة. ففي يناير ١٩٩٦، وهي فترة توترات منخفضة، وبالتالي فترة انفتاح نسبي كانت سبعمئة شاحنة تعبر يوميا الحدود بين غزة وإسرائيل، وهو عدد لا يكفي لسد حجم المبادلات(٩). وانخفضت الحركة التجارية في عام ١٩٧٧، فأصبح ١٥٧ سيارة في المتوسط شهريا من أجل التصدير، و٥١٨ من أجل الاستيراد. وتفاقم أيام الحصار من مصاعب التموين وتصريف الإنتاج.

ويتيح التقتير في تنظيم التجارة لمتخذي القرارات فرصا عديدة لممارسة مختلف الضغوط على رجال الأعمال الذين يتعين عليهم اللجوء إلى تدخلاتهم. وتستطيع السلطة أن تيسر أو تمنع الانتقال خارج الأراضي المستقلة ذاتيا، وجعل التوصل إلى وسائل نقل السلع أسهل أو أصعب، وعرقلة أو تسريع مرور المنتجات من كارني. وتوفر التحديدات التي يفرضها النظام الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية إمكانية السيطرة على المجال التجاري عموماً.

وفرضت السلطة الفلسطينية احتكارها على استيراد عدد من المنتجات لكي تشدد قبضتها. ويتمثل ذلك الاحتكار في النموذج التالي: توقع شركة إسرائيلية مصدرة وأخرى فلسطينية موردة على عقد قاصر عليهما في الأراضي «المحررة». وينطبق ذلك على البنزين الذي تسوقه شركة دور انرجي الإسرائيلية وقيمته مئة مليون دولار سنويا(١٠). وأوصدت السوق بذلك في وجه الشركات المنافسة. ويؤكد المسئولون الفلسطينيون أن العقد أبرم مع دور انرجي لأنها عرضت شروطا مجزية نسبيا من حيث أسعارها. وأكد مسئول في الغرفة التجارية الإسرائيلية أن العقد يضمن إتاوة مالية منتظمة تقتطع من كل كمية من المنتج يتسلمها التاجر الفلسطيني من الشريك الإسرائيلي. ويستثمر رجال السلطة الفلسطينية الدخول التي يحصلون عليها في مجالات مربحة. وتجلب تلك الاحتكارات للسلطة الفلسطينية ما يتراوح بين ١٠٠ و٤٠٠ مليون دولار سنويا(١١). ومواد البناء مثل الحديد والأسمنت والحصى والبويات يقصر استيرادها على مستورد من جهاز الدولة. وهذا القطاع يحقق دخلا كبيرا نظرا للإيقاع الجامح للبناء في غزة والضفة الغربية. ويلاحظ خالد عبد الشافي مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بقطاع غزة أن أسعار أغلب مواد البناء تضاعفت منذ أن تولت السلطة مهمة توزيعها، خاصة وأن التضخم لم يترتب فقط على الارتفاع الشديد في تكلفة النقل(١٢). وهناك سلع ومنتجات غذائية مثل الدقيق والسكر واللحوم المجمدة والسجاير تخضع لاحتكارات الاستيراد. ولا تفلت المنتجات الضرورية في ارتفاع أسعار بيعها في غزة. فالدقيق يباع فيها بسعر أعلى بالمقارنة مع الضفة الغربية حيث القبضة الاحتكارية أضعف وتكاليف النقل أقل(١٣).

وهناك شركة اسمها البحار مقرها في غزة وهي تتولى تصريف جزء من الإنتاج، وتضاعف استثماراتها في الفروع المزدهرة، وهكذا فرضت الشركة نفسها في قطاعي المعلوماتية والتأمينات. وتلجأ شركة البحار إلى الضغوط، بل والتهديد والابتزاز للحصول على حصص في شركات فلسطينية خاصة. وهي تقدم السيولة المالية المباشرة الموجودة تحت تصرفها بحجة لها وزنها بالنسبة للمقاولين الباحثين عن تمويل لمشاريعهم الاستثمارية.

للتجارة والرقابة العسكرية تأثير متضاعف

محمد دحلان: من لاجئ إلى قائد عسكري

قبل دخول مكتب رئيس الأمن الوقائي الرحب والمبطن، يتم تفتيش الزائر وتسحب منه المدية والهاتف المحمول. وهو يضغط على زر لفتح باب الغرفة المبطن دون أن يتحرك من مقعده. وهناك تلفاز متصل بقنوات أجنبية. ولا يتوقف الهاتف عن الرنين، ويتعاقب السكرتيرون والمرؤسون ليقدموا التماسات وخطابات ووثائق. والجدران مغطاه على ما يبدو بطبقة كافية من اللباد حتى لا يتسرب أي شيء من أحاديث أبو فادي (كنية محمد دحلان) مع مخاطبيه.

وقد ولد هذا الرجل صاحب النفوذ الشديد والمثير للهيبة في عام ١٩٦١ بمخيم اللاجئين في خان يونس في وسط قطاع غزة. وينحدر والده أصلا من قرية حمامة في فلسطين عام ١٩٤٨، بمنطقة المجدل. وقد هاجر والده محمد إلى العربية السعودية في عام ١٩٦٢ لكي يوفر القوت لأسرته العديدة الأفراد. واشتغل هناك بالزراعة ولم يعد نهائيا إلى بيته إلا بعد ست عشرة سنة. ومنذ الخامسة عشرة من عمره اشتغل محمد الابن كعامل في إسرائيل أثناء الأجازة حيث تعلم مبادئ اللغة العبرية. وهو يقول: «كل أفراد عائلتي تعلموا. والالتحاق بالجامعة مسألة هامة للغاية بالنسبة للعائلات المتواضعة. والناس يدبرون أمورهم حتى لو لم تتوفر لديهم الإمكانات. فإرادة التعليم كبيرة عندهم.»

ومن عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧ تردد ابن اللاجئين على الجامعة الإسلامية في غزة ولكن نشاطه السياسي في صفوف فتح وتفرغه له بالكامل حال دون أن يحصل على أي شهادة دراسية. وقد أصبح أحد مسئولي الشبيبة منذ السنوات الأولى للحركة. وكان هدف هذا التنظيم جذب أقصى عدد من الشبان إلى فتح عن طريق نشاطات طلابية أو نقابية أو أعمال تطوعية.

«نجحنا في غضون سنتين في ضم ١٥ ألف عضوا. وسرعان ما انقض القمع على الحركة. ولم تمر سنة واحدة في تلك الفترة دون أن يلقى القبض عليّ. وعندما دخل الشبان السجون تحولوا إلى خبراء في السياسة. وكان يخصص ما لا يقل عن خمس ساعات يوميا للدراسة. وفي مستهل الثمانينيات بدأ الشارع يتحرك. وكان هناك تنافس شديد بين الأحزاب للتحكم في الأراضي. وفضلت الشبيبة عدم التركيز على الأيديولوجية ولكن على النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي».

وفي عام ١٩٨٧ طردت الدولة العبرية محمد دحلان فانتقل إلى الأردن حيث ألقى القبض عليه، ثم إلى مصر ليصل إلى العراق في نهاية المطاف. وقد عمل في بغداد مع خالد الوزير (أبو جهاد) لمواكبة التمرد وتنظيمه. وبعد أن توفى أبو جهاد انتقل إلى تونس حيث ضُمَّ إلى لجنة الانتفاضة. وقد أسس في بداية ١٩٩٤ جهاز الأمن الوقائي بالتعاون مع جبريل الرجوب، قرينه في الضفة الغربية، وعاد إلى قطاع غزة في مايو ١٩٩٤ وأقام في عاصمته «لكي يكون على مقربة من عمله ومن عرفات».

«أظل مخلصا لكل أصدقائي»: هذه الملاحظة تفصح عن أحد الأوجه المميزة لتلك الشخصية. فاستعداده لعقد صلات وسط عدة شبكات كان حاسما في مسيرته. وقد تصادق دحلان عندما كان يناضل في صفوف الشبيبة في الثمانينيات، مع "سامي أبو سمهدانة" وزكريا تَلْمَس(١٤)، و«أبو علي» شاهين(١٥)، و"سفيان أبو زيده"(١٦). وكانوا يلتقون بعضهم مع بعض بين إقامتين في السجون الإسرائيلية. وتعود أولى اتصالاته بالإسرائيليين إلى سنوات الاستجواب والسجن. وهو يعلق قائلا: «لم يكن بوسعنا سوى الحوار. ونحن في السجون أجرينا مناقشات مع الإدارة». وقد تعارف مع "رشيد أبو شباك"، وهو أيضا من غزة وظل مسجونا من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٧ وانضم إلى قاعدة عرفات في عام ١٩٩٠ . وتعارف دحلان في تلك السنوات الخمس التي قضاها في تونس العاصمة، مع ياسر عرفات ومع دوائر تونس. ومع أن دحلان الذي لم يصبح حليف أو صديق الشخصيات النافذة في منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه عرف على الأقل كيف يفك شفرة أسلوب تصرف تلك الشخصيات في المجال السياسي.

وتعارف محمد دحلان مع العديد من الأوساط، مما أتاح له أن يصبح همزة الوصل بين أقطاب المسرح السياسي وأن يحتل مركزا استراتيجيا. واكتسب نشاطه النضالي الكبير منذ بداية السبعينيات قدرا من الشعبية وسط أهل غزة وكذلك تقدير قادة فتح ومناضليها. وعندما انتقل إلى تونس عرف كيف يكسب ثقة «أبو عمار» الذي كلفه بمأموريات مهمة. كما أن العسكريين الإسرائيليين منحوه ثقتهم. وقد استند في تأسيس الجهاز العسكري الذي يقوده علي "رشيد أبو شباك" المتمع بوعي عسكري وطيد والمتشدد فيما يتعلق بالانضباط، في تأسيس الجهاز العسكري. ورشيد أبو شباك، الرجل الثاني في جهاز الأمن الوقائي، ينتمي أصلا إلى حي شعبي في مدينة غزة وخاض النضال السياسي وهو لا يزال

في السابعة عشرة من عمره، وأمضى سبع عشرة سنة في السجون، وترأس جماعة مسلحة أثناء الانتفاضة، وشارك في لجنة الانتفاضة بتونس، وهو يعرف خفايا شبكات المناضلين في قطاع غزة.

وكان محمد دحلان فطنا بما فيه الكفاية لكي ينتهز الفرص السانحة ويستغلها. وهو شخصية لامعة، وعرف كيف يصبح أحد رجال عرفات الموثوق فيهم، دون أن يثير القلق أو الشكوك. وهو من جيل المناضلين الذين نجحوا في زرع بذور الانتفاضة(١٧)، ووصل إلى قمة الدرج السياسي. وتقدم مسيرته أبرز مثال لنجاح الجيل الشاب لفتح في الداخل. وقد تمكن من جذب زملائه من نفس الأصول الشعبية إلى الطريق الذي يسلكه، وجسدّ بذلك ليس فقط الحركة الجماعية بل وأيضا مساره الفردي والمتميز.

ومستقبله السياسي واعد(١٨) حتى أن البعض يرشحونه من الآن خلفا لعرفات. ولكن نفوذه يقتصر على قطاع غزة ولم يكتسب أبعادا على النطاق القومي. ومما لاشك فيه أن تأييده هو سيكون ضروريا لمن يتطلع إلى شغل منصب الرئاسة عندما يأزف الوقت المناسب. وتتوفر لدى قائد الأمن الوقائي قاعدة راسخة بما فيه الكفاية تسمح له بآن يسجل باحتشام الفارق بينه وبين "أبو عمار" وأن يلتزم بالتحفظ: «يمكنني أن أقول لا لعرفات إذا كنت غير متفق معه.»

ويتعرض محمد دحلان بانتظام لغمز المراقبين الأجانب الذين ينسبون إليه جزءا كبيرا من المسئولية في أعمال النهب الأقتصادي سواء بحماية الاحتكارات أو تنظيم الفساد في شكل امتيازات بغير حق مثلا. وتلمح الشائعات بأنه أثرى منذ أن تقلد هذا المنصب في جهاز الدولة، اعتمادا على صورته كرجل مرح، ويستشهدون في ذلك بأبعاد فيلته الجاري بناؤها. وهو يعترف بأنه يهوى السيارات الجميلة ويرى بعض المراقبين أنه يبالغ إلى حد ما في ثقته بنفسه وأنه أضحى متكبرا. ويتهكم آخرون على اتصالاته الوثيقة مع الإسرائيليين وسهراته في تل أبيب بينما تتعرض غزة لحصار كامل وتتوقف عملية السلام.

وأيا كانت الأحكام التقييمية، فقد أثبت دحلان أنه سياسي بارع. وهو يبرر وجود الاحتكار بكونه سياسة اقتصادية لم تكن الحكومة الفلسطينية أول من طبقها، بالاستناد إلى نظم اشتراكية ذات اقتصاد مختلط. وهو لا يتخذ مواقف المحارب القديم ذي النزعة التشككية والمرتابة المميزة للأجهزة السرية. ومما يدعو للإطمئنان بالمقارنة على الأقل مع زملائه، أنه رجل حازم يؤكد مناصرته للديمقراطية وللتعايش مع إسرائيل.

وفي فبراير ١٩٩٧، وبينما تواصل حكومة ناتانياهو سياستها المخيبة لآمال الفلسطينية، راح يوضح نظرته للسلام ليس باعتبارها مثلا أعلى ولكن كهدف ضروري ولا فكاك منه بالنسبة للشعب، يؤدي إلى خطوات تتم بإرادة الطرفين.

«يجب أن نعيش معا في المدى البعيد، سواء أراد الإسرائيليون ذلك أو لم يردوا. وأردناه نحن أو لم نرده. وسنتوصل إلى اتفاق نهائي وإن كان ذلك سيستغرق وقتا. والإسرائيليون غير مستعدين. وأنا شخصيا قانع بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك هو موقف المفاوضين الفلسطينيين، ولكن كل شيء قابل للتفاوض.»

وهو يرد على الانتقادات الموجه ضد السلطة الفلسطينية:

«إنها ليست ديمقراطية كاملة هنا، وذلك غير ممكن، فهذا الاستقلال الذاتي ذو السلطات المحدودة قائم منذ ثلاث سنوات فقط، فماذا يريدون منا خلال تلك الفترة القصيرة؟ وبناء الديمقراطية يحتاج لوقت. كان بيجن دكتاتورا مع شعبه. يجب أن تُترك لنا بضع سنوات. وبصراحة أنا أرى أننا ندير أمورنا بشكل غير سيء إلى حد كبير. انظروا إلى العراق ومصر والأردن، هل يستطيع نواب تلك البلدان أن يقولوا علنا ما يعتقدون؟ وإسرائيل هي العائق الرئيسي أمام إقامة الديمقراطية الفلسطينية بما تفرضه علينا من أمور كثيرة.»

ويرسم قائد الأمن الوقائي الخطوط العريضة للصيغة الفلسطينية التي يجب أن تبنى تدريجيا.

«أنا أتطلع إلى دولة ديمقراطية علمانية. وأتطلع إلى دولة مستقلة بلا اتحاد كونفدرالي مع الإسرائيليين أو الأردنيين...».

ودحلان الذي يعترف به شباب الانتفاضة ويقدرونه، ويتعرض لتشنيعات التجار الذين أُستبعدوا من دوائر الاقتصاد الجديدة لم يبلغ أبدا معدل لا شعبية بعض المسئولين في السلطة الفلسطينية الذين وفدوا من تونس. فموسى عرفات رئيس المخابرات العسكرية في قطاع غزة متهم عادة بقسوته الشديدة إزاء المسجونين؛ وغازي الجبالي، قرينة في الشرطة المدنية محتقر بسبب «سلوكياته الفاسقة». ورغم أن دحلان متورط في عمليات إلقاء القبض على الإسلاميين وقمعهم، إلا أنه لا يزال متمتعا بهالة حظوته كمناضل سياسي لم تستنفد مصداقيته القومية. بما في ذلك خارج حدود تل الهوا. وربما يكون محمد دحلان في حاجة إلى تنمية اتصالاته وسط الأهالي بعيدا عن الأمن الوقائي.

ارتباطات استراتيجية

يعتمد نظام الاستئثار بالأرباح على آلية محددة تخص العلاقات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية. ويتكيف النفوذ البوليسي والمالي الفلسطيني مع سلسلة من المصالح الإسرائيلية. وهناك فضلا عن ذلك ارتباط وثيق بين رجال الاستخبارات ورجال الأعمال، ونوع من السلاسة بين الأدوار.

وتشكل الارتباطات المعقدة مع الشركاء التابعين للدولة العبرية ميزة مركزية بالنسبة للطبقة الحاكمة الفلسطينية. فالذين تتوفر لهم مصادر دبلوماسية وعسكرية في صفوف هذه الطبقة لديهم منفذ متميز فيما يتعلق بالتجارة الدولية. وإجادة اللغة العبرية ومعرفة المجتمع الإسرائيلي تشكلان ميزة إضافية.

يسيطر محمد دحلان على المجال العسكري الفلسطيني بحكم رئاسته لجهاز الأمن الوقائي المسئول عن نقاط الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل. وهو يتمتع فضلا عن ذلك برأسمال دبلوماسي، من خلال اتصالات مباشرة جيدة مع الإسرائيليين. وخبرته السياسية كمناضل في غزة وفي سجون المحتل هيأت له فرصة استيعاب مصادر ثقافية. ولا تتضمن اللغة العبرية أي أسرار بالنسبة "لأبو فادي" الذي يكون على سجيته تماما في صحبة الإسرائيليين. والواقع أن فلسطينيي الأراضي المحتلة يعوضون إلى حد كبير ضعف مركزهم السياسي بالنسبة «للتوانسة» بفضل معرفتهم بالمجال الإسرائيلي.

وقد عمق ذلك المحرك النشط السابق للنضال علاقاته مع إسرائيل خلال محادثات السلام في طابا. ويحكي داني بنسيمون[١٩] الصحفي الإسرائيلي أنه اندهش للغاية بملاحظته للعلاقات بين فلسطينيي الداخل وبعض ممثلي إسرائيل. فمحمد دحلان وجبريل الرجوب يتقنان تماما اللغة العبرية، ويتعاملان بألفة شديدة مع الإسرائيليين. فالدعابات، والربت على الكتف، والسخرية الخفيفة، والكلمات العامية شائعة بين الطرفين. وكان بعض أعضاء الوفدين الفلسطيني والعبري أشبه بزملاء قدامى في اللعب، يربط بينهم تفاهم مدهش. وقد تمكن هذا التغاضي عن الرسميات من التعبير عن نفسه على حساب التضامن في صفوف فريق المفاوضين الفلسطينيين خاصة وأن مجموعة تونس لا تعرف اللغة العبرية. ووفقا لما ورد على لسان مراقب، اشتكى دحلان والرجوب لقرنائهم الإسرائيليين من طريقة تعامل الحرس القديم التونسي معهم، فبينما سافرا قائدا الأمن الفلسطيني إلى مصر بالباص عن طريق رفح، نقل نبيل شعث بطائرة مروحية.

وقد تميز تحالف دحلان على المسرح الفلسطيني مع عضو في البلاط التونسي بصعود نجمه السياسي، والمقصود بذلك خالد سلام، الشخصية غير النموذجية المعروفة لدى الإسرائيليين بمحمد رشيد، وهو الكردي العراقي الذي انضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات. وقد أصبح مستشارا اقتصاديا لعرفات، وعرف كيف يدعم مركزه والقيام بدور على مستوى رفيع في صفوف السلطة الفلسطينية منذ أن قام الاستقلال الذاتي في غزة وأريحا. وقد شارك في مفاوضات طابا وعقد اتفاقيات تجارية مع إسرائيل في مجالات مربحة جداً.

وكان التحالف بين دحلان وسلام مثمرا، وأصبح لهذا الثناني أثر كبير في التحكم في زمام الأمور، وهو يشكل حاليا المحور المركزي للسلطة. وخالد سلام هو مستشار "الريس" البعيد عن الأضواء مما يغذي الشائعات ومقالات الصحافة وتصورات المعارضة الخادعة. وهو ينفق بلا حساب المبالغ التي يحصلها، ولكنه لا يقدم بذلك سوى صورة لعلاقات ياسر عرفات مع حاشيته. وخالد سلام ليس سوى حلقة في المجتمع العكسري ـ التجاري[٢٠] أظهر مواهبه في الإغواء، ويتلهف العديد من الغزاويين على أفضاله رغم ما يثيره من استياء عند البعض.

ويعتبر التشابك بين المجالين العسكري ـ السياسي والاقتصادي أحد «مفاتيح» فهم النظام الفلسطيني.

فدحلان الذي يمسك بأمتن مقبض للنظام الاقتصادي بفضل حيازته للقوة، تمكن من تنمية الفرص المالية. وتتيح له الأرباح المتراكمة إمكانية تدعيم نفوذه العسكري. ويسمح له هذا النجاح الاقتصادي باختراق الدائرة الصاعدة. فالسلطان الاقتصادي يشكل أحد أسس التوفيق في مجال الأمن. وتؤمن القوة العسكرية بعد ذلك الحماية لرجال الأعمال الذين يخدمون المصالح المشتركة.

وتعتمد هنا آليات السلطة والتكديس على التحالف الوثيق بين عدد محدود من الأشخاص. فبعضهم يستفيد من نشاطات وأوضاع حلفائهم والعكس بالعكس. والموارد قابلة للتبادل وموجودة تحت تصرف المجموعة في خدمة رسالة مشتركة.

ويضطلع دحلان بمهمة القهر. وخالد سلام مكلف، بصفته رجل أعمال، بجمع

الأموال. وهناك عدد ضئيل من التجار المنضمين لتلك المجموعة الخاصة. فقد عهد إليهم الرجلان المنتميان إلى السلطة ببعض العمليات الواعدة في مقابل قبولهم بإجراء اقتطاعات مالية وامتثالهم السياسي. ولنا أن نتساءل عن العواقب السياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك. فمن المستفيد من تعزيز السلطة وتدعيم المركز الاجتماعي؟ من الواضح أن خالد سلام، المستشار المنزوي لا يمكنه أن يتطلع إلى منصب قيادي رسمي. فمركزه ضعيف من هذه الزاوية (لأن وضعه بالذات غير مناسب) لكي تتحول قوته إلى نفوذ شعبي. فرغم أن المواطنين العاديين يتوددون إليه سعيا إلى الحصول على خدمة أو مساعدة. إلا أنه يظل مع ذلك أداة عملية لا يستفيد من مكاسبها السياسية. وتكمن أرباحه الشخصية في قدرته على الاغتراف من الثروات المتراكمة وفي تواجده على مقربة من مركز السلطة. أما محمد دحلان فمن المفترض أنه «يعمل» من أجل تعزيز شرعية ياسر عرفات. ولكن لا مفر من أن ينتفع ربان الأمن الوقائي من الموارد المحصلة من عملية التراكم التي تنظمها المجموعة التي شكلها. ويتميز جهاز الأمن الذي يرأسه بأعداد العاملين فيه الوفيرة وبأفضل المعدات والأجهزة. وتتيح له تلك الظروف إمكانية تحقيق عمليات مثمرة. وينعكس هذا النجاح المهني على مكانته المرموقة. بيد أن طموحات محمد دحلان السياسية يتعين أن تظل متوارية. فأبو عمار هو الريس الأوحد وسط السلطة الفلسطينية، ولا يسمح «الاختيار» لأي قائد من فريقه أن ينصب نفسه مسئولا سياسيا يفرض مشروعه الخاص وسط جهاز الدولة. ويتعين على دحلان أن يتجنب صعوده الاجتماعي في مجال الشعبية الظاهرة بشكل مفرط إذا أراد الحفاظ على ثقة عرفات.

ويتمتع دحلان وسلام بنوع من الحصانة، فهما غير مسئولين أمام الشعب لكونهما بعيدين عن أي منصب منتخب. وعلى الرغم من العديد من المناقشات التي تثور حولهما، بما في ذلك في البرلمان الذي أثيرت فيه قضية الاحتكار، إلا أن تقرير المجلس التشريعي الصادر في صيف ١٩٩٧ حول الفساد لم يتطرق إليهما بلاشك لأنهما في منجى من المساس بهما. فالشكوك تتركز على خالد سلام باعتباره مستشار الريس لأنه متباعد عن المسرح السياسي، وليس عضوا في البرلمان. وهو لا يقوم بدور «الشرير» بينما ينكر دحلان أي علاقة له بالتعامل بالأموال الناجمة عن إدارة الاحتكارات.

رجال الأعمال القدامى والجدد، واختيارات السلطة الفلسطينية

تتزايد مصاعب تعامل رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يعانون أصلا من الإملاءات الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية مع انفراد السلطة الفلسطينية بمكاسب التجارة الدولية من خلال تأسيسها لاحتكارات الاستيراد.

ولا تشجع الاستثمارات العامة إنطلاق القطاع الخاص لأنها لا تتم في القطاع الإنتاجي ولا تسفر تقريبا عن أي تقدم. وتثير مبادرات السلطة مخاوف رجال الأعمال الذين يصطدمون فضلا عن ذلك بالقيود التي تفرضها السوق الإسرائيلية. فكل الواردات القادمة من مختلف أرجاء العالم تصل إلى الموانئ الإسرائيلية وتخضع لتفتيش دقيق فيما يتعلق بتطابقها مع المعايير التي يقررها معهد إسرائيلي حكومي. ومن جهة أخرى قد يتسبب الحصار المفروض على الأراضي «المحررة» في إفلاس التجار. فهم مجبرون على دفع رسوم التخزين في مستودعات جمارك الدولة الإسرائيلية عند استحالة ادخالها في الأراضي المستقلة ذاتيا. وتكون تلك المخاطر باهظة التكلفة بالأخص لمستوردي المنتجات المعرضة للتلف. وهناك عواقب أخرى مدمرة بالنسبة للنشاطات الاقتصادية من جراء فرض الحصار على غزة، وفي مقدمتها منع العمال الفلسطينيين من الانتقال إلى مواقع عملهم الواقعة خلف الخط الأخضر، بل وأيضا في المنطقة الصناعية بإريتز[٢١]، وقد ارتفعت نسبة البطالة من ٥٠ إلى ٧٤٪ أثناء فترة الحصار في شهر مارس ١٩٩٦[٢٢]». وتخسر الأجور اليومية لليد العاملة الممنوعة من العبور ١,٤ مليون دولار يوميا. وبلغت الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال الأسبوع الأول من الحصار ٢٤٤,٥ مليون دولار (ضريبة القيمة المضافة والجمارك...)[٢٣]. ويؤدي ذلك التدهور المفاجئ لدخول الفلسطينيين إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. ولذا يصبح خوض مجال الأعمال مغامرة محفوفة بالمجازفات. فالمكائد التي تدبرها الدولة العبرية والمنافسة غير المشروعة من جانب مؤسسة البحار تضعف ديناميكية أرباب العمل. وهكذا يستبعد العديد من المستثمرين الكامنين، مما يدعم مجالات نشاط السلطة.

ويشعر التجار بالاحباط لاستبعادهم فعلا من الأسواق الأكثر إدرارا للربح والتي تستأثر بها الاحتكارات. ويشيع ذلك مناخا قوامه الريبة والتشكك، وتتضاعف الشائعات حول عمليات الابتزاز التي ترتكبها مؤسسة البحار. ويخشى رجال الأعمال من تنمية نشاط مزدهر

لأنه سيجتذب أطماع سماسرة السلطة الفلسطينية .وبمجرد تكرار هذه الأوضاع مرة واحدة، يعتقد بعض التجار انه لا مندوحة من الاستسلام لما تمليه السلطة أو التعرض للإفلاس. وتساق عدة حالات كمثال على ذلك، كما جرى مع شركة التأمينات الأهلية التي حصل على غالبية أسهمها رجل أعمال مقرب إلى خالد سلام. ويتشكك بعض أرباب العمل في استئثار السلطة بأجهزة المعلوماتية وقطع غيارها.

عمليات دنيئة أم اختيار للمساندات

تثير سياسة السلطة الفلسطينية في الحقل الاقتصادي الدهشة والاستهجان وسط المراقبين الأجانب والصفوة السياسية والاقتصادية.

هل هي سياسة انتحارية تنتهجها السلطة الفلسطينية التي تفتقر إلى استراتيجية اقتصادية ورؤية سياسية بعيدة المدى كما يؤكد بعض هؤلاء المراقبين؟ وهل تعكس أساليب الإدارة الفلسطينية للعدول عن الأهداف القومية من جانب فريق من الأفراد بات لا يشغله شيء سوى الحفاظ على سلطته؟ وهل هناك استراتيجية إسرائيلية يتغاضى بمقتضاها المفاوضون الفلسطينيون عن مطالبهم السياسية بتقديم عقود مربحة لهم؟ من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن شبح العسكريين الإسرائيليين يحوم هو أيضا حول الصفقات الاقتصادية. فيوسي حينوسار، رئيس جهاز شين بث السابق، كان المحرك الرئيسي للاتفاقيات التجارية. وتشير إليه صحيفة *چيروزالم ريبورت*، ومعه خالد سلام باعتبارهما سماسرة عقود احتكارية مريبة(٢٤). ماذا يجب أن نستخلص من ذلك؟ هل هو تحول أحد رجال الأجهزة السرية إلى عالم التجارة، مستفيدا في ذلك باتصالاته لتحقيق مكاسب لا تحوم حولها الشكوك؟ أو هل يكون ذلك صورة لاستراتيچية الحكومة العمالية، تشجع الصفوة الاقتصادية على إرضاء المفاوضين الفلسطينيين بإغراءات مالية؟

من المؤكد أن هذا النوع من العلاقات الاقتصادية يزيد من تبعية الأراضي «المحررة» اقتصاديا لإسرائيل. ولكن هل يتوفر لدى الفلسطينيين بديل آخر للتصدي لذلك النفوذ؟ فنظرا لعجز القادة عن مواجهة الرقابة المفروضة على حدودهم، تكون الاستثمارات الإنتاجية غير ميسرة. فالمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي تستخدم في تمويل الإدارة المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، كما أنها تستثمر في مشاريع تنمية تخضع لموافقة مانحيها.

ويشكو رجال الاقتصاد الفلسطينيون وكذلك أعضاء وكالات الأمم المتحدة مرّ الشكوى من العراقيل التي تفرضها السلطة على النموذج الليبرالي، ومن التعديات على عقيدة المنافسة الحرة. وترى ساره روي أن آثار السياسة الاقتصادية تدمر النسيج الاقتصادي في غزة(٢٥). وتلاحظ هذه الجامعية المتخصصة في قطاع غزة أن التفاوت في المنافسة بين العرض والطلب يؤدي إلى تضخم أسعار المواد الغذائية الضرورية. وعليه تتحمل العبء الطبقات الأدنى بينما تستأثر طبقة جديدة بمكاسب ضخمة حتى أن نقصا في الدقيق والسكر في مارس ١٩٩٦ استدعى تقنين حصص كل فرد.

وتتيح الاختيارات الاقتصادية للسلطة وسائل التحكم في السكان «لو أن التضحية بكل شيء جرت من أجل الترشيد الاقتصادي لوجد القادة السياسيون أن قاعدتهم السياسية راحت تتفتت، وأن بقاءهم السياسي بات مهددا»(٢٦). فالاحتكارات توفر الدخول للسلطة الفلسطينية. ويقدر البنك الدولي المبلغ الضروري لدفع رواتب رجال الشرطة البالغ عددهم سبعة وعشرين ألفا(٢٧) بـ ١٨٠ مليون دولار. والواقع أن الإدارة الفلسطينية تستخدم حوالي ضعف هذا العدد في أجهزة الأمن والإدارة المدنية.

ولا تضُم الأرباح الناتجة عن النشاطات الاقتصادية إلى ميزانية الدولة(٢٨)، بل تغذي عدة حسابات في البنوك الإسرائيلية. وهي تحت تصرف ياسر عرفات بالأخص لضمان دفع مرتبات عدد مستخدميه الوفير. وعلاوة على ذلك تتيح له تلك الدخول المالية إمكانية شراء ولاء حاشيته السياسية أو تحييد شخصيات تميل إلى إبداء معارضتها بحدة. وهكذا فإن الوكلاء المحتكرين لتوزيع منتجات مثل مشروب الكوكاكولا، وسجاير المارلبورو، ليسوا إلا نجل "أبو علاء"، رئيس المجلس التشريعي ونجل أم جهاد، وزيرة الشئون الاجتماعية.

ويقدم أحد معلقي *الجيروزالم* ريبورت توضيحا أساسيا لفهم الخيار الاقتصادي المتبع: «أثارت الطريقة التي يدبر بها رشيد (المعروف باسم خالد سلام) العديد من السكان في غزة بالأخص، ومنهم بالذات العائلات المقيمة في غزة واعتادت الاستيراد من إسرائيل وتولي التوزيع بنفسها»(٢٩). وبالطبع فإن الفئة المحدودة من رجال الأعمال التي تواجدت قبل قيام السلطة غير راضية إطلاقا عن ظروف السوق فقد واجهت هذه المجموعة فجأة منافسة جائرة، وتعرضت للإقصاء من المجال الاقتصادي والتجاري. ولا تسعى السلطة إلى كسب مساندة البرجوازية التجارية لها. وهكذا يتم استيعابها وتحييدها بالتالي.

وعليه فقد أقام القادة الفلسطينيون شبكاتهم الخاصة عوضا عن اللحاق بدوائر قديمة. وبوسعنا أن نستنتج من ذلك توفر إرادة تهميش عائلات غزة الكبيرة من ملاك الأراضي والتجار. ويحقق ذلك الموقف مصالح الجماعتين المتواجدتين في السلطة. فمن جهة لا يتسامح قادة تونس مع من يتحدون نفوذهم ويرون أن زعماء العائلات الكبرى في غزة منافسين كامنين لهم. ومن جهة أخرى لا يتساهل زعماء الداخل المنتمون إلى أوساط شعبية مع تلك البرجوازية التي ينسبون إليها مواقف قومية سيئة وتعال اجتماعي مثير للسخط. ورأي محمد دحلان في هذا الصدد بليغ حقا:

«أنا مسئول عن حماية التجار. في الماضي لم يكن هنا سوى حوالي مئة منهم يستطيعون الذهاب إلى إسرائيل. وقد حصلت على تصاريح خروج من غزة لـ ١٨٥٠ من رجال الأعمال. ولا يوجد من بينهم من لا أعرفه، وأنا لا أتعامل مع التوصيات. وسلوك تجار غزة غير مستقيم فهم معتادون على النظام المصري الفاسد والتوصيات. الصفدي لص[٣٠]. وكان يستورد منتجات انتهت مندة صلاحيتها، وبشكل غير مشروع عن طريق مستوطنات إسرائيلية. وقد فرّ إلى مصر. وسألقى القبض عليه مرة أخرى لو عاد».

طبقة رجال الأعمال الجديدة

يرى القادة الفلسطينيون أنه من الأفضل إتاحة الفرصة للحديثين الجدد في عالم الأعمال. فهم أفراد يعود ارتقاؤهم الاجتماعي إلى السلطة الفلسطينية أو على الأقل إلى بعض ممثليها. وتدفعهم مسيرتهم إلى أن يكونوا مطيعين ومرنين.

وإيهاب الأشقر ينتمي إلى قرية برباره الموجودة حاليا في أرض إسرائيل: وقد لجأت أسرته في عام ١٩٤٨ حيث استقرت في مخيم الشاطئ الذي عاش هو نفسه فيه. وهو يشغل حاليا منزلاً مريحاً في حي الرمال الراقي بمدينة غزة.

ومنذ بداية قيام الاستقلال الذاتي يتهرب إيهاب الأشقر من الإدلاء بأحاديث ويمتنع عن التطرق إلى الشئون السياسية. وقد انضم للشبيبة في عام ١٩٨٣، وألقى القبض عليه عدة مرات، وقام بدور هام في تحويل الانتفاضة إلى مؤسسة. والواقع أنه مؤسس القيادة الوطنية الموحدة في عام ١٩٨٧، وكان ممثل فتح في تلك المنطقة[٣١]. وقد سجن بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، وواصل مهمة قيادة التمرد وتوجيهه. وكان في صحبة سامي أبو سمهدانة ضمن الوفد الذي ذهب إلى تونس في عام ١٩٩٣.

هل تسبب الاستقبال الذي لقيه في تلك القطيعة غير المتوقعة والكاملة مع السياسة؟ لا يقدم إيهاب أي تفسير ويقول ببساطة: «لقد وفيت برسالتي على الصعيد السياسي، وانتهى دوري. وأفضل ترك تلك المهمة للآخرين.»

غير أن المصادفات تصنع أشياء كثيرة. فخاله الذي يقيم في الخليج يقترح عليه ترأس فرع شركة تروست للتأمينات في غزة. وكان ذلك فوزا لإيهاب الذي يقول:

«من السهل لمن لديه خبرة سياسية أن ينجح في مجال الأعمال، فهو يعرف كيف يتحاور مع الناس ويناقشهم.»

ويتطلب فهم الانسحاب الكامل لهذا المتخصص الجديد في مجال التأمينات، من عالم السياسة تقديم ثلاثة تفسيرات.

يمكن إرجاع هذا الانطواء إلى خيار شخصي لرجل استنفد آخر مالديه من رصاصات كمقاتل. وهو يتخلى عن مسلكه كرجل يعمل في المجال العام لافتقاده الطاقة اللازمة. ولذا فهو يفضل تكريس جهده للأعمال ولزوجته وابنه البالغ من العمر سنة واحدة. وقد لا يكون مستعدا لتحمل هيمنة القادة الوافدين من تونس وعجرفتهم، بينما يرى أنه قام بدور بارز في الكفاح ضد الاحتلال وحلول السلام. ومن الممكن أخيرا افتراض أن إيهاب الثوري والمتمسك بالمثل العليا يرفض التواطؤ مع القادة الذين بدوا في رأيه الفرص الحقيقية لبناء دولة فلسطينية وأنهم ميكيافيليون في أسلوبهم في الحكم .. ومما يسر له الهروب من المسرح السياسي باب الخروج المريح الذي أمكنه ولوجه.

ورضي هذا الأب الهادئ أن يبدي بعض الانتقادات الحذرة حول السلطة، عبارة عن ملاحظات ملتبسة حول نقائص مؤسساتية وتنظيمية تعاني منها السلطة. وهو يظل متضامنا مع معسكره في القضية الأساسية: فالإسلاميون يستحقون القمع لأنهم استخدموا الأسلحة: «فليس هناك أحد يمكنه أن يحل محل عرفات» الذي علق صورة ضخمة له في مواجهة باب الدخول، عند حاجز الشرفة. والمجال الوحيد الذي تكرم بإبداء الرأي فيه يتعلق بالسياسة الاقتصادية: «يجب ألا تتدخل الدولة في الأعمال الاقتصادية». وهو موقف منطقي بالنسبة لرجل نشط في مجال «البزنس». ومن الواضح مع ذلك، أن إيهاب الأشقر سيعجز عن مزاولة مهنته كما يود بدون اتصالاته المتينة مع شخصيات في الحكم. وسيارته الميتسوبيشي ٤×٤ المزوده بلوحة أرقام حمراء[٣٢] لقد قايض ذلك القائد السياسي السابق شعبيته

السياسية بالثروة والمظاهر الخارجية.

ويبدو أن الأشقر لم يتخذ موقفا محايدا ـ فذلك أمر لا يمكن الدفاع عنه في ظل الأوضاع الفلسطينية ـ وأنه عقد ميثاق عدم اعتداء مع السلطة. وإذا استثنينا تبادل بعض المجاملات، نجد أن مختلف الشخصيات تكتفي كل منها بمجال نشاطها.

ويقدم نادر صورة نموذجية لشاب شارك في الانتفاضة واحتل مكانه تحت الشمس بسرعة قياسية. وهو من أسرة عديدة الأفراد من اللاجئين، تقيم في حيّ الشيخ رضوان وتنتمي إلى فتح. ويعتبر أهل هذا الحيّ أن «نادراً» وإخوته من مثيري الشغب. لقد كان في العشرين من عمره عند بداية التمرد وسرعان ما انضم لفرقة صدام لردع «أعداء الأمة» من الخارجين على القانون ومدمني المخدرات. وقد أصبح زعيم العصابة، وإلقى القبض عليه في عام ١٩٨٩ وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع أنه لم يعترف بارتكاب أي جريمة. وعندما أطلق سراحه انضم إلى الصقور وتكفل بالأخص بالانتقام من المتعاونين مع العدو. وعندما وصل قادة الاستقلال الذاتي، انضم إلى قوات السلطة في الدوريات الفلسطينية ـ الإسرائيلية المشتركة ولم يرق له هذا العمل البتة. ومن الواضح أن «نادراً» ليس من النوع المستعد للرضوخ للانضباط العسكري، وبالأخص التعامل عن قرب مع تساحال. وهو يوضح موقفه قائلا:

«شعرت أنني عملت ما فيه الكفاية وبذلت الكثير وناضلت طوال عشر سنوات. وكان لدي مشروع لتأجير السيارات. وكان مرتبي العسكري ٣٠٠ دولار، ولم تكن هناك رتب في تلك الفترة. ولو رغبت غدا أن أكون جزءا من السلطة لالتحقت بأي جهاز في اليوم التالي. وعلى أي حال أنا أعمل معهم. وإذا طلبوا مني المساعدة فأنا مستعد، ولكن لا أود العمل بشكل رسمي.»

عندما التقينا مع نادر في صيف ١٩٩٦ كان يكدس الأرباح، فهو يتزعم تجارة غير مشروعة لبيع السيارات المسروقة في الدولة العبرية. وتتطلب تلك العملية تواطؤ الإسرائيليين الذين يأتون بالسيارات إلى قطاع غزة. ويدخل اللصوص السيارات عن طريق المستوطنات الإسرائيلية، ويسلمون الغنيمة سرا للفلسطينيين المتواطئين معهم على مقربة من معسكرات الإسرائيليين المحصنة في قطاع غزة. ويتكفل نادر بعد ذلك ببيع المنتج في قطاع غزة. وهو يقول: «قبل الحصار كنت أربح ألفي دولار في اليوم». وهذا المحرك السابق، عديم الذمة، فطن بما فيه الكفاية ويعرف حدود المشروعية لكي لا يتجاوزها. فالسلطة تتساهل مع تلك التجارة. وعلاقاته تسمح له على أي حال باسباغ الشرعية على السيارات. وأقام نادر أيضا

مقهى على شاطئ البحر حيث ينظم أحيانا حفلات تقدم فيها المشروبات الكحولية للخاصة الذين يعرفون كلمة السر المتفق عليها، سواء كانوا من المدنيين أو من أفراد الشرطة. ولنادر طموحات سياسية على نقيض أعيان غزة. وهو واثق من نفسه ومتكبر، ويستعرض آيات نفوذه: لوحة أرقام السيارة الحمراء اللون والمسدس والهاتف المحمول، ولا يدع فرصة لكي يقدم نفسه كصديق لرشيد "أبو شباك"، الرجل الثاني في الأمن الوقائي، أو ليتعامل بتعال مع مستخدميه كأناس دون مستواه.

وهو راض تماما عن انجازات الاستقلال الذاتي حتى وإن كان الإسرائيليون لا يصرحون له بالخروج من قطاع غزة؛ ويعلن تأييده للسلطة بلا تحفظ، ويتحمس لمعاملة الإسلاميين «بشدة» لأنهم «يحرجون السلطة ويضرون السكان» وفي بداية عام ١٩٩٧ أصبح نادر من أعضاء مؤسسة البحار حيث تتمثل مهمته في كسب حصص في السوق وتصريف منتجات الاحتكارات .. كما تحول تاجر المهربات السابق إلى مدير مطعم ـ مرقص، وهو أول مكان قدمت فيه المشروبات الكحولية علنا. ويقال إن «نادراً» البالغ من العمر ثلاثين سنة، أصبح المستورد الوحيد للانبذة والمشروبات الروحية الحلوة المذاق.

وفي المقابل، هناك عمر السراج، وهو تاجر يليق بمركزه، فهو لا ينتمي إلى دائرة العائلات الغزاوية الكبيرة، وكان فيما مضى رجل أعمال ثري ويقيم في ڤيلا مريحة في مواجهة البحر بحيّ الرمال الراقي. وأخوه ناصر مدير الصناعة والتجارة، وهو المنصب الاستراتيجي الذي سبق لنا أن أشرنا إليه. وعندما وصل «التوانسة» إلى غزة أحسن وفادتهم وحول مقر سكنه إلى «بار السلطة الفلسطينية» حيث يتردد عليه بالأخص محمد دحلان وخالد سلام». وعززت المشاكل المالية للمضيف الغزاوي من حفاوته وتذلله لرجال السلطة. وقد حصل في نهاية المطاف على حصة في شركة تأمين خاصة وانتظر أن يمنح بطاقة VIP من جانب حماته حتى يتمكن من عبور الحدود بسهولة. وكان فطنا بقدر كاف بعقد مصاهرة استراتيجية، إذ زوّج ابنته لخالد سلام، فأمن له هذا الصهر مستقبلا واعدا وضمن له راحة البال. أما محمد دحلان فقد تباعد عن عمر السراج.

ويعتمد عرفات أولا على الفئات الشعبية. غير أن اختيارات الريس انتقائية وكثيرا ما تستند إلى العلاقات الشخصية التي يقيمها، فتتجاوز عندئذ المنطق الطبقي الاجتماعي. ويظل الولاء والطاعة من قواعد السلوك المجزية للانتساب إلى حاشية إبى عمار. والأفراد المنتمون إلى أوساط متواضعة أميل إلى التدبر في علاقتهم مع السلطة، بالمقارنة مع الأعيان

الذين يسعون إلى تعزيز قاعدتهم الاجتماعية ويصطدمون بالواقع المحظور عليهم تجاوزه. ويبدو أن أبا عمار عاقد العزم على الاستغناء عن مساندة الأسر الكبيرة له(٣٣).

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن موضوع خالد سلام والاحتكارات لا يناقش إلا في صالونات رجال الأعمال والبرجوازية الغزاوية. فالشباب نادرا ما ينشغلون بالأشخاص الذين تؤل إليهم صفقات «البزنس» المدرة للأرباح، بل إن أغلب سكان الأحياء الشعبية يجهلون حتى اسم خالد سلام، وتوجه الاتهامات بالفساد للسلطة دون أن يفصح المتحدثون معنا من المنتمين إلى المعارضة عن آلياته. والانتقادات الموجهة للسلطة حذرة في صفوف المستخدمين: فرجال الشرطة والجنود يكتفون بالحديث عن التوصيات باعتبارها من الممارسات المستهجنة. ويمكن إرجاع هذا التحفظ إلى الخوف. ويتعين أن ننوه بأن الشباب الإسلامي ورجال الشرطة الذين أبدوا شكوكهم وعدم رضاهم بل وسخطهم بخصوص مسار السلطة لم ينطقوا أبدا أمامنا كلمة «احتكار» أو اسم الكردي العراقي الذي كثيرا ما تتعرض ذمته للطعن في أوساط أخرى. وجدير بالملاحظة أن أجور الشباب تدفع بفضل الأرباح التي يكدسها خالد سلام. فالتحالف بين الطبقات الشعبية والسلطة لا يعتمد إلا على ضعف وتفاوت الأجور التي تمنحها السلطة للشباب المنضوين تحت لوائها؛ مما يجعل التعاقد بين الطرفين هشا.

النخب المحلية التي هوت من عليائها

حظيت العائلات الكبيرة بأوضاع شبه إقطاعية طوال عدة أجيال متعاقبة. فهي مكونة من ملاك أراضٍ كبار توسعوا في نشاطاتهم لتشمل التجارة والصناعات الصغيرة، واحتلوا مركزا مهيمنا في المجالين السياسي والاقتصادي. كما أنهم حافظوا أثناء الاحتلال الإسرائيلي على نظام اجتماعي يعتمد على الأسلوب الأبوي والتعبئة له(٣٣). وقد تضاءل شأنهم أثناء الانتفاضة وبات الأمل يحدوهم في استرجاع وضعهم المتميز في المجال السياسي في عهد الاستقلال الذاتي. فهل كانت تلك الصفوة الاجتماعية مهيأة لتشكيل قوة مضادة في مواجهة نفوذ نظام قائم على منظمة فتح والسلطة الجديدة؟

وربما كان اختيار أعضاء جدد من العائلات الكبيرة يدعو للاعتقاد في الوهلة الأولى بأن المسلطة تدللهم وتعتمد عليهم، ولكن المتمعن في دراسة الأحداث بوسعه أن يؤكد أنهم

أداة في يدي ياسر عرفات، على غرار بقية المجتمع.. وتتمثل استراتيجية "الريس" في ضم البعض لتحييد العنيدين الذين يحاولون تأكيد وجودهم في الساحة السياسية. وكان المطلوب إذن كسب أفراد هذه العائلات الطيعين، وإقصاء من كانت لهم تطلعات سياسية في مناصب السلطة، اعتمادا على ما كان قد تحقق لهم من شعبية. وهكذا تمكن رئيس السلطة الفلسطينية من استبعاد أي منافسين محتملين ومن إضعاف تلك العائلات في الوقت نفسه بتأجيج الخلافات بين أفرادها.

ويحدد زهير الصوراني، القاضي بمحكمة غزة العليا والممثل لإحدى العشائر التي لها اعتبارها في مجتمع غزة[٣٤]، المعايير التي تقوم على أساسها العائلات الكبيرة:

«منذ مئتين أو ثلاث مئة سنة تنعم (هذه السلالات) من ملاك الأراضي بتقدير مجتمعهم واحترامه. ويعود تمتعها بهذا الوضع لمستوى تعليمها وللجهود التي تبذلها لمساعدة السكان.»

وكانت خدمة المجتمع تشمل في آن واحد الالتزامات الوطنية ومقتضيات نجدة المحرومين. ويؤكد هذا القاضي أن جده الصوراني كافح الأتراك ثم الانجليز، وأن المعاصرين منهم أثبتوا روحهم الوطنية في ظل الاحتلال الإسرائيلي: غير أنه يعترف بأن هذا النظام انقضى عهده وأن السكان نسجوا طرازات أخرى من الولاء.

ولا تزال تحدو عائلتي الصوراني والشوا بعض الآمال حول صيتهما. ولذا تحاول كل منهما استكمال أصداء سمعتها بأدلة أخرى على جدارتهما ـ لمواءمة أوضاعها مع ماضي العائلتين، وذلك بالاعتماد على مؤهلات حديثة، منها النجاح الاقتصادي وتولي مناصب في السلطة. وتظل تلك الأسر منغلقة على نفسها، فأفراها يتزوجون من بنات الأعمام أو الأخوال أو يقترنون من عائلات منافسة لهم أو متحالفة معهم.

وتعرض قبيلة الصورانية واجهة موحدة. فقد عاد جمال الصوراني من المنفى فى عام ١٩٩٤ . وكان عضوا في اللجنة التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنه استبعد منها لانتقاده ياسر عرفات في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني التي مهدت لإلغاء الميثاق في ربيع ١٩٩٦ . وعين مستشارا خاصا لرئيس السلطة الفلسطينية. ولا توجد لهذا المنصب أي وظيفة حقيقية. وقد منح أبو عمار هذه الصفة التشريفية للعديد من الأشخاص الذين سعى إلى استمالتهم، دون أن يحوزوا مع ذلك إمكانات ممارسة تأثير أو تقديم توصيات للرئيس. ولا يزال زهير الصوراني مقيما في غزة، محتفظا بمركزه الاجتماعي الرفيع كمستشار

بمحكمة القضاء العالي، دون أن يقترن ذلك بأي سلطة نظرا لتأثير السلطة التنفيذية على أعمال السلطة القضائية. وكان يميل إلى الجهبة الشعبية لتحرير فلسطين وسجن في عهد الاحتلال الإسرائيلي وأثبت موقفه الوطني وسط مجتمعه. واكتسب نشاطه، كرجل قانون، ضد انتهاكات السلطات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، احترام الشرائح المتوسطة المهتمة بالشئون السياسية. ودفعته مسيرته وصداقاته إلى القيام بدور المراقب الناقد للسلطة الفلسطينية. والواقع أن الصوت المنظم لحقوق الإنسان انخفض بشكل واضح منذ أن تعرض رئيسه لعدة محاولات تهديد مبطنة صدرت عن السلطة الفلسطينية(٣٥). ويخشى راجي الصوراني أن يغلق هذا المركز بمجرد قرار من عرفات لو أنه تبنى مواقف مبدئية قوية. وينال ذلك الموقف المتسم بالتراجع من مصداقيته: فأنصار السلطة يعتبرونه من مثيري القلاقل بينما يرى المعارضون أنه يفتقد الحسم في مواقفه. كما أن إقامة بنى الاستقلال الذاتي حرمت راجي الصوراني أيضا من دوره كمرجع بالنسبة للمجتمع. فقد تبدد نفوذه المعنوي الذي كان يرفع في شأنه أثناء الاحتلال نظرا لعدم توفر بيئة تعتمد على المؤسسات.

ويعاني الصورانية من تدهور نفوذهم الاجتماعي والسياسي. وقد آثروا الانسحاب في مواجهة السلطة وتخلوا عن أي تحد لها بما في ذلك خوض المعركة الانتخابية.

وتقدم أسرة أبي مدين صورة أخرى. فهي من أصل بدوي ولها قاعدة فلاحية في دير البلح بوسط قطاع غزة، حيث تمتلك أراض مترامية الأطراف. ومما لاشك فيه أن عرفات رأى أنه من الأصوب ضم "فريح أبو مدين" لصفوف السلطة لكونه يعتمد على قاعدة اجتماعية متينة. وقد أنتخب عضوا في المجلس التشريعي وحصل على أعلى نسبة من الأصوات في دائرته كمرشح لفتح(٣٦). ومن المجازفة إرجاع هذا الفوز بالكامل إلى ضروب من المقاومة الإقطاعية في دير البلح. فمنصب وزير العدل الذي يشغله المرشح يعزز ما يتوقعه منه من يدلون بأصواتهم لصالحه. فهم يأملون تحقيق مكاسب شخصية، وإحياء ممارسات التبعية إزاء الشخصيات الرفيعة الشأن التي ينتخبونها. ويعيش فريح أبو مدين في ڤيلا جميلة ومريحة بمدينة غزة وزوجته متطوعة للعمل في مركز للمعوقين. وقد زوجا ابنتهما الكبرى من ابن «أبو جهاد»، وأرسلا الابنة الثانية للدراسة في أوروبا. واستقال فريح أبو مدين من منصبه في ربيع عام ١٩٩٧ معربا بذلك عن استيائه بسبب تعيين عدد من القضاه دون إخطاره بذلك مقدما. ولاشك في أن انسحاب هذا الوزير كان نهاية لتدهور علاقاته مع قائد السلطة الفلسطينية إذ أنه لم يستمر طويلا، فقد عاد أبو مدين إلى منصبه بعد ذلك ببضعة شهور.

وكانت أسرة الشوا قد اكتسبت ثروتها من الأراضي التي منحها لها ممثل الحكومة البريطانية في بداية القرون العشرين. وعلى نقيض عائلتي الصوراني و«أبو مدين»، لم تقم أسرة الشوا أبدا علاقات طيبة مع مصر. ففي سبتمبر ١٩٧١، وبينما كان الجيش الإسرائيلي يجتث جذور المقاومة الفلسطينية في مخيمات اللاجئين ارتضى رشاد الشوا رئاسة بلدية مدينة غزة، بناء على اقتراح الدولة العبرية[٣٧]. وهو لم يخف عداوته لمنظمة التحرير الفلسطينية لتقاربه مع حسين ملك الأردن، إلى أن أجبره محركو الانتفاضة على الالتزام بالاعتدال في تصريحاته.

وأتاحت صلات رشاد الشوا الطيبة مع التاج الهاشمي ـ ومن بعده لابنه منصور بعد وفاة والده ـ أن يكون ممثلا للأردن. فكان كل غزاوي يود السفر إلى الأردن أن يلتمس منه الحصول على تصريح مدفوع الثمن، وهو بمثابة تأشيرة دخول، يصدره جهازه الخاص. وكانت المبالغ المحصلة من هذا النشاط تستخدم لتمويل جمعية البر التي تدير عدة مراكز طبية وعلاجية، وهي القناة المثالية للحفاظ على قاعدة شعبية وسط فئات السكان الفقيرة. غير أن عائلة الشوا فقدت ذلك المورد منذ سنتين بعد أن أقيم تمثيل رسمي للأردن لدى السلطة في غزة. ويقتفي منصور الشوا أثر تقاليد أسرته المناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يقول عنها إنها: «عصابة من قطاع الطرق والسفاحين، وبعض الوطنيين»[٣٨].

وكان رشاد الشوا يتميز بمركزه كرب أسرة له كلمته المسموعة. ولكن الوضع يبدو معقدا بعض الشيء بالنسبة لذريته. ويتمثل المحركون الواضحون للمشاحنات بين أفراد الأسرة في ابنه منصور وأخته راويةالمتزوجة من ابن عمها عون. وأسباب الشقاقات عديدة وهي ترجع إلى الماضي السحيق. ويعود أحد أحداثها الأخيرة إلى مسألة رئاسةبلدية غزة. وهي ترجع إلى الماضي السحيق. ويعود أحد أحداثها الأخيرة إلى مسألة رئاسة بلدية غزة.وكان منصور من المرشحين للرئاسة على أن يتقرر تعينه في تونس، في بداية عام ١٩٩٤ . وقد أعد بناء على ذلك قائمة بأعضاء المجلس البلدي تشمل ممثلي مختلف التشكيلات السياسية، بما في ذلك ممثلين للاتجاهين الإسلاميين. وفضّل عرفات أزاحة هذا الرجل الذي يحاول خلق نوع من الوفاق وكسب مشروعية خاصة به، من موقع رئاسة البلدية. ومما أثار الدهشة بصفة عامة أنه عيّن بدلا منه ابن عم منصور في الوقت نفسه. وقد علق منصور على النحو التالي على الحدث قائلاً: «السلطة تختار من لا يصلحون لشيء. لم يتمكن زوج أختي حتى من إدارة بقالة. أما اختي فلم تحصل على مؤهل دراسي».

واستردت راوية الشوا نشاط الأسرة في مجال استيراد سيارات اوبل وخاضت المعركة الانتخابية في يناير ١٩٩٦، وكسبت الرهان إذ أصبحت إحدى عضوات البرلمان النادرات. وقد قدمت نفسها كامرأة متحررة من أي ارتباطات حزبية، ومقاتلة لا تخشى التعبير عن رأيها، وإن اضطرت مع ذلك إلى اتباع طريقة للتعايش مع السلطة حتى تظل المتحكمة في منشآتها التجارية.

ويكره منصور الشوا شقيقته وابن عمه الذي سلب منه منصبه كرئيس للبلدية، كما يكره «الصورانية الأقل وطنية من عائلة الشوا» وأيضا عائلة «أبو مدين» التي «حاولت اغتيال والده» و«سوقة منظمة التحرير الفلسطينية» الذين عاثوا فسادا في الأردن ولبنان وينشرون الفوضى الآن في غزة».

وقد ورث جمعية البر التي تعاني من مشاكل مالية خطيرة، والمركز الثقافي الذي أسسه والده. واضطر إلى بيع مطبعة مركز رشاد الشوا في مستهل عام ١٩٩٧ ؛ وتتردد الشائعات حول تكدس ديونه من القمار.

وهو لم يتخل عن مشروع تولي رئاسته للبلدية، وينوي ترشيخ نفسه في الانتخابات القادمة. ويجعله عجزه عن التحكم في كبريائه غير مؤهل للتوصل إلى التفاوض مع السلطة الفلسطينية لتحقيق نوع من التفاهم، وهو شرط لا غنى عنه ليظل متواجدا على الساحة السياسية والاقتصادية. وقد زار منصور الشوا رئيس السلطة الفلسطينية. ويقال إنه أوضح له أنه «لا يمكن ممارسة الحكم بهذا الأسلوب، ومع ذلك القدر من ازدراء الشعب الفلسطيني، الذي لا يعرفه». بينما أكد لنا أنه هو نفسه يفهم هذا الشعب.

وهو يواجه أيضا مشاكل خطيرة كرجل أعمال. ولديه بالأخص مصنع في منطقة إريتز الصناعية،ولكنه يحتج بشدة على شريكه الإسرائيلي متهما إياه بالاستيلاء على كل الأرباح. ويرى منصور الشوا أن العقبة الرئيسية التي تحول دون نجاحه تتمثل في موقف السلطة: «فهناك في صفوف السلطة فساد شائع. وهؤلاء القوم يتعمدون عرقلة أعمالي، فيحتجزون بضائعي عدة أيام. ويجب دفع بقشيش. وأنا لست معتادا على ذلك».

ويبدو منصور منعزلا إلى حد كبير، ولا يستطيع الاعتماد بالكامل على أفراد أسرته التي يعترف بأنها منقسمة على نفسها: «نحن ثلاثة آلاف من الشوا وهناك شقاق في صفوف الأسرة بسبب أختي». وهو يحاول عبثا، بصفته رئيس جمعية البر، أن يلقى مساندة

من جانب الملك حسين. فقد سافر إلى الأردن في ربيع ١٩٩٦ حيث حاول مقابلة رئيس الدولة الذي رفض استقباله، وهو لا حول له أمام السلطة لافتقاده أي سند سياسي له وزنه. وهو يعلن: «السلطة تريد تدميري ولكنها لن تنجح».

وعندما يدخل المرء مكتب منصور الشوا يتبين له أن الرجل لا يفلت، رغم استخفافه، من نوع العلاقات المميزة للمسرح السياسي الفلسطيني، ألا وهو تبادل آيات الود مع الخصوم. فهناك فوق قطعة من الأثاث إطار به صورة شمسية لأصغر أبنائه واقفا بجوار ياسر عرفات.

فهل يستطيع منصور الشوا أن يتدارك عزلته رغم رعونته السياسية وافتقاده للمرونة؟ إن الحظوة التي يتمتع بها اسمه المرتبط بمدينة غزة لا تسمح له بالاعتماد على برنامج سياسي. ولا مجال لأن يعقد أي تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية نظرا لكراهية أسرته الأسطورية للمنظمة. ومن بين الحلول السياسية المتاحة لهذا الرجل التحالف مع الإسلاميين، وبالأخص مع حماس التي تشكل قوة سياسية معروفة باستقامتها ومصداقيتها. وربما كان بوسع منصور الشوا أن يجد صدى مؤاتيا لمواقفه ضد الفساد والفجور. وقد حرص على أي حال على أن يهيئ تمثيلا للإسلاميين في قائمته التي اقترحها لتشكيل المجلس البلدي. ويفرض ذلك المتطلع إلى منصب رئاسة البلدية، على ابنه الذي عاش في انجلترا وتلقى تعليمه هناك، أن يكون سلوكه مستقيما، لا يشوبه أي عيب. وسيكون اللجوء إلى الخيار الإسلامي صعبا للغايةبالنسبة لرجل تميل أسرته، بشكل جلي إلى أسلوب الحياة الغربية. ولو ارتضى منصور الشوا التوفيق بين بعض المجالات المتناقضة، لكان بوسعه أن يمثل اتجاها معتدلا يتقارب مع حماس، وأن يشاركها الإدانة الحازمة للفساد، والاعتراض المبدئي على منظمة التحرير الفلسطينية، وشجب عملية السلام التي تهدد المصالح الفلسطينية.

ويدل موقف السلطة الفلسطينية أزاء العائلات الكبيرة في قطاع غزة على أنها عاقدة العزم على إزاحة المنافسين السياسيين الكامنين، وعلى إقصاء البرجوازية الكبيرة التقليدية من عالم الأعمال. وتختلف تلك السياسة مع المنهج المتبع في الضفة الغربية. فالصفوة في القدس ونابلس والخليل ورام الله وبيت لحم تعامل بقدر أكبر من المراعاة. فالقاعدة الاجتماعية لتلك النخبة تحول دون استخدام الأساليب المفرطة في العنف. والواقع أن أفراد العائلات الكبيرة في نابلس والخليل على علاقة وثيقة بالضفة الأخرى من نهر الأردن. حيث توجد لها مصالح تجارية ومالية. ويعتمد العاهل الأردني على بعض ممثلي تلك

الصفوة. غير أن السلطة الفلسطينية لا تريد أن يتعزز مناخ التفاهم بين عمان والبرجوازية الكبيرة في الضفة الغربية. فالحل الأردني الذي تدعو إليه بعض الأوساط الإسرائيلية والاردنية يهدد تدعيم مركز السلطة الفلسطينية. ويظل هدف الريس فرض سيطرته على الحلفاء المحتملين للتاج الأردني. غير أنه يحرص على إلحاق ممثلي المجموعات المهيمنة بمناصب قيادية نافذة. فماهر المصري[٣٩] وغسان الشكعة، وهما من عشيرتين متمايزتين ومتنافستين في نابلس، يتوليان على التوالي منصبي وزير التجارة والصناعة، ورئاسة بلدية نابلس.

وتختلف أساليب السلطة في التعامل مع العائلات الكبيرة في غزة بشكل جذري عن تلك المتبعة مع عشائر الضفةالغربية ذات النفوذ. ولا تتوفر لدى أعيان غزة حلول سياسية راسخة، ولا قاعدة اجتماعية كافية. والعائلات الكبيرة منقسمة فيما بينها، وداخل صفوفها، ولا تستطيع التنصل من عزم القادة على تشجيع ظهور طبقات جديدة مهيمنة.

الشبكة البوليسية، هل هي منبع قوة للنظام أو من عوامل إضعافه؟

أنشأت السلطة الفلسطينية تسعة أجهزة أمنية تنشط في الأراضي المستقلة ذاتيا وفي المنطقة المحتلة. ولكل من تلك الإدارات البوليسية والعسكرية مهام محددة نظريا. فالمخابرات العامة مكلفة بتدارك التهديدات الخارجية، بينما يحمي الأمن الوقائي الاستقلال الذاتي الفلسطيني من المخاطر الداخلية المحتملة. ومن المفترض أن تؤمن المخابرات العسكرية استقامة القوى الفلسطينية من الفساد ومخاطر المؤامرات الخارجية. أما القوة ١٧ فتتولى مسئولية حماية الشخصيات، كما أن أحد فروعها توارث مهمة أمنية لمكافحة مصادر المصاعب العديدة التي تواجهها السلطة[٤٠]. والواقع أنه لا مفر من أن تتشابك صلاحيات ونشاطات تلك المؤسسات المختلفة. ويثير ذلك الوضع التنافسات والتوترات بين مختلف الفرق.

ولا تعكس النزاعات في صفوف السلطة الفلسطينية خلافات ايديولوجية بل تفصح بالأحرى عن انشقاقات بين مختلف الجماعات المتزاحمة. فرؤساء أجهزة الأمن متواجدون في مركز النشاط السياسي لأن إدارة العلاقات مع إسرائيل وحماس تحتكر الساحة السياسية. وهم يتصرفون كرؤساء منشآت مشغولين بمردودية نشاطهم وبحصصهم في السوق. ويميل المسئولون العسكريون إلى تفضيل النجاح الشخصي على حساب التحرك المتفق عليه من

أجل مصلحة السلطة الفلسطينية، بغية كسب حظوة الريس. وعليه فإن التنافس الضاري بين أجهزة الأمن يحد من فعالية تحركاتها. وتؤجج تلك التوترات التصورات السلبية للمجندين عن أقرانهم العاملين في الأجهزة الأخرى. والسلطة الموزعة بين مختلف الفرق منظمة رأسيا في حدود المؤسسات القائمة.

ويؤجج غياب التوزيع الواضح والرسمي للمهام الغيرة بين الوحدات العاملة. وتحاول كل منها الاستئثار بمجال تختص به،مستغلة في ذلك لافتقاد التحديد الدقيق لمهام مختلف الأجهزة.

وقد تركزت بالأخص جهود أجهزة الأمن الرئيسية حول السياسية المتبعة تجاه الحركة الإسلامية، سواء في مرحلتي التفاوض معها أو قمعها. كان الشعار المقرر التنسيق والتعاون، ولكن الإسلاميين نجحوا في الاستفادة عمليا من التنافس القائم بين مختلف القيادات. وقد تعاملت بالأخص قوات أمين الهندي الخاصة بالمخابرات العامة وقوات محمد دحلان المتخصصة في الأمن الوقائي مع الإسلاميين وأعضاء الأجنحة المسلحة، كما تدخلت أيضا في هذا المجال الشرطة المدنية والمخابرات العسكرية(٤١). ويرى كافة العقداء أن السيطرة على المعارضة الإسلامية السياسية والمسلحة تحدٍ يتعين مواجهته لإحراز قصب السبق في التنافس من أجل السلطة.

وهناك على أي حال حالات محددة في الواقع لتلك الكراهية المتبادلة بين أجهزة الأمن. فقد نشبت في مناسبات متكررة معارك في شوارع غزة بين أعضاء أجهزة متنافسة. ففي سبتمبر ١٩٥٥، وقعت مصادمات بين أقسام في القوة ١٧، بقيادة سامي «أبو سمهدانة»، أحد محركي الانتفاضة، والشرطة المدنية التي يرأسها غازي الجبالي، وهو من الأفراد الوافدين من المهجر. وقد حاول الأول أن يمنع الثاني من تسليم نشطاء من فتح للإسرائيليين(٤٢).

ووقع صدام آخر في نفس النوع في بداية يونيو ١٩٩٦ في مدينة غزة أطلقت خلاله آلاف الرصاصات في وسط المدينة بين أفراد الأمن الوقائي والمخابرات العسكرية.

وبلغ رفض التعاون حدّ تعيين مندوبين عن كافة أجهزة الأمن لمصاحبة دوريات الشرطة المكلفة بتفتيش السيارات، للحيلولة دون أن يزعم قادتها أنهم يتبعون السلطة ويرفضون بالتالي الانصياع للقانون.

ويقلل المسئولون من شأن هذه المشاكل ويحاولون التنصل من تبعات الحوادث. وهم يبدون أسفهم إزاء «عقلية الانتفاضة» هذه، وهؤلاء الشبان المندفعون والذين يعوزهم النضج ويتوفر لديهم الآن السلاح، فيتصرفون مثل «الشريف» في أفلام رعاة البقر الأمريكية. ومن الأسباب الرئيسية لمعارك الشوارع هذه الرغبة في استعراض القوة والتهويش والتلذذ بإطلاق النار في الهواء. وعلى أي حال فإن تلك «التدريبات على الرماية» أدت إلى سقوط عدد ضئيل من الضحايا[٤٣].

وهذا الطيش «الصبياني» يعود إلى مناخ العداء الذي تغذيه القمة. فالمستخدمون في أجهزة الأمن يرددون أحاسيس قادتهم ويتقمصون أشخاصهم عاطفيا وسياسيا. وتؤكد أحاديثهم على ولائهم الشديد لرؤساتهم. ويتجاوز أحيايا هذا الولاء لعالم عملهم، إخلصهم للسلطة الوطنية بأسرها، وإن كان لا يستبعده.

وفي هذا الصدد يعبر عن تلك الحالة رأي مجدي، السائق بلا رتبة في الجهاز الذي يقوده محمد دحلان فهو يؤكد أن «السلطة لم تأت بشيء للشعب وتترك المتعاونين مع العدو يمرحون». ولكنه مقتنع تماما بأنه إذا كانت السلطة تعمل بالوساطات «إلا إنها ليس لها وجود في جهازنا، هي والفساد. فالأمن الوقائي هو خير جهاز». وقد حدد مجدي مقدما، شأنه شأن النقيب محمود بنفس الوحدة، خليفة ياسر عرفات: «إنه دحلان».

ويتواكب ذلك الانتماء الإيجابي نحو قادتهم ونحو الجهاز الملحقين به، مع وجهات نظر انتقادية للأجهزة الأخرى. وإذا كانت المراتب العليا تؤكد أن التشاور هو القاعدة المعمول بها، إلا أن بعض الملاحظات المتسمة بالجفاء تفلت من العديد من المسئولين تجاه أقرانهم في الأجهزة الأخرى.

ويؤكد المتحدث باسم المخابرات العامة بسلامة نية أن جهازه يتمتع بأكبر قدر من التقدير لدى السكان، وذلك بفضل سلوك رجاله المُشرف. وهو يضيف قائلا إنه يوجد عندنا «أشخاص متعلمون، لهم تاريخ، على غرار أمين الهندي رئيس الجهاز الذي شارك في الثورة. ولا علاقة لذلك بشاب صغير مثل دحلان الذي يعود صيته إلى بضع سنوات فقط». وتستهدف تلك الانتقادات اللاذعة الأمن الوقائي الذي تثير موارده المالية وفعاليته عداء منافسيه. وتنبثق من جديد هنا التنافرات بين فلسطيني الداخل والخارج من خلال ذلك الصراع المكتوم.

غير أن ذلك التوتر لا يعني أن الشبكات المتنافسة محكمة الإغلاق بالنسبة لبعضها البعض. فلا مفر من الاتصالات بين كبار المسئولين. وتهيئ الصداقات القديمة والتحالفات التكتيكية التي لا غنى عنها، وتقلبات الأوضاع العديد من الجسور بين تلك الشبكات. ويجب أن توضع في الاعتبار مسألة أساسية، ألا وهي أنه لا توجد أي تصدعات أيديولوچية. ولا تنجم الخلافات عن المناقشات حول المشاريع أو المناهج، ولكنها ترجع ببساطة إلى المواجهات بين مختلف المراكز التي تدور في فلك السلطة، وإلى السعي للمزيد من النفوذ.

فهل يشجع ياسر عرفات شخصيا ذلك التنافس بين أجهزة الأمن؟ هناك حوادث معينة، ومنها المصادمات المتفرقة، وهي تفلت بالتأكيد من سيطرته. وهو يحتجز في «التأديب» المسئولين عن تلك المصادمات، على غرار المعلم الذي يذنب التلميذ بأن يجعله يقف ووجهه للحائط لمدة ما[٤٤]. غير أنه يتضح مع ذلك أن بنية النظام الأمني كما تقرر تصميمها، والغموض حول مهام كل جهاز، لا يمكن إلا أن يستحثا التنافس بل والانقسام أيضا. وقد وضع عرفات المخلصين له على رأس مختلف الأجهزة لإدراكه أن خير وسيلة للحفاظ على سيطرته على الأوضاع تتمثل في ألا يترك السلطة المطلقة في يدي أي منهم، في أي مجال كان. ولنؤكد بخصوص هذا الخيار من جانب الحكم أن مسألة خلافة رئيس السلطة محظورة. فرئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي تتمركز في يديه مقاليد عدة مصادر للسلطة والعديد من إمكانات التصرف لم يحدد ولي عهده. وتؤكد أغلبية المحيطين به الذين وجه إليهم هذا السؤال أنه من المبكر جدا التفكير في ذلك. فالتحفظ السياسي الحذر له الغلبة هنا.

ويرجع مسئولو قوات النظام التجاوزات البوليسية لافتقاد المستخدمين لديهم للخبرة اللازمة. والواقع أن تلك التجاوزات في السياسة الأمنية والقمعية تكمن في مفاهيم القادة أكثر من حماس بعض المنفذين الذين يسعون إلى فرض سلطتهم وتثبيت وضعهم الاجتماعي. فهؤلاء القادة يشيعون بأقوالهم وأعمالهم أفكارا معينة عن السلطة واستخدام القوة والطاعة والخضوع وتسلط فكرة التهديدات والمؤامرات. وهناك نكتة توضح عقلية البعض والبعض الآخر. ففي يونيو ١٩٩٦ ألقي القبض على مصور بوكالة الأنباء الفرنسية وأوسع ضربا وركلا بسبب نشر صورة في صحيفة فلسطينية ظهر فيها أطفال يلعبون مع حمار في البحر في مكان ما بشواطئ غزة. وقد عنف هذا الصحفي لنشره «صورة مسيئة» لغزة وللأمة الفلسطينية. وأدانت مكاتب الأمن القومي والمخابرات العامة ذلك الأسلوب، أي اللجوء إلى الضرب. غير أن المسئولين الذين تم استجوابهم بهذا الخصوص اتفقوا على اتهام

صاحب الصورة بأنه ارتكب «خطأ». أما المتحدث باسم المخابرات العامة فقد صرّح بكل جدية بأن «تلك ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك: وسبق أن حُذر هذا الصحفي، ولكنه يصر على تصوير الحمير!».

وكثيرا ما تتأثر الأساليب المتبعة للسيطرة على الأوضاع بفيض تخيلات الضباط أو تطلعاتهم الخطرة أو غطرستهم التي لا موجب لها. وحالة العقيد بلال بالمخابرات العامة مثيرة حقا، وهي أول مثال نقدمه في هذا الصدد. فقد ولد بلال في مصر وتلقى تعليمه في ليبيا حيث شكّل مع مجموعة من أصدقائه فريقا لأغاني الروك رغم تعليمات العقيد القذافي الصارمة. وقد انضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية واختار مجال عمله: «لديّ خبرة، فلقد عملت في مجال الأمن والاستخبارات طوال عشرين سنة». وتعرضت حياته لتقلبات، فهو من طراز جيمس بوند مع قدر أقل من الشهرة والجاذبية حيث تقاذفته عدة دول أوروبية. أما أجمل ذكرياته فهي تخص الفترة التي قضاها مع الغجر في إسبانيا. وهذا ما يتذكره على الأقل بحنين، بعد أن أضحى الآن قابعا في غزة رغم إرادته: «هؤلاء يمارسون الحياة على الأقل: فهم يحتسون النبيذ الأحمر ويأكلون ويضاجعون وينامون، وهذا كل ما في الأمر».

ويتناقض ذلك التمجيد للملذات مع تسلط فكرة الأمن وتركيبة جسمه (المواتي لعمله). وهو لا يستطيع أن يمتنع عن التعامل مع المتحدثين معه بلهجة تهديدية، على الأقل من الوهلة الأولى. وربما كان ذلك نوعا من التشوه المهني، ولكن من المؤكد انه يعبر بذلك عن رغبة ملحة في استعراض نفوذه. لقد وطئت قدماه أرض قطاع غزة لأول مرة في عام ١٩٩٤، ولم يعرف فلسطيني الداخل إلا منذ عهد قريب حيث انتقل إليها هو وزوجته الأوروبية وولداه. وهو يجد مشقة مع أفراد أسرته في التأقلم مع الحياة في غزة. ولاشك في أن بلال يكن قدرا من السخط إزاء هذا الركن من فلسطين، حيث يقبع هناك ويقيم على غرار بقية الخلق، بلا أي تسلية تقطع الرتابة ولا وسيلة للحصول على اسطوانة للمغني سانتانا، مع أنه من المعجبين به الشديدي التحمس له. وعليه يشغل بلال وقته بالعمل وبمحاولة تقويم المنحرفين والخونة والمعارضين الذين يتكاثرون على ما يبدو في غزة. وحسب ما يقوله هذا الضابط بالمخابرات فإن لديه عملا كثيرا:

«لقد اكتشفت عصابة من الإسلاميين من المذهب الشيعي، حوالي اثنى عشرة من الأزواج ينظمون فيما بينهم عربدات جنسية، على مقربة من خان يونس. وكان يتعين علينا أن نضع حدا لذلك فورا. وألقينا القبض على الرجال ولقناهم الدرس المناسب.»

وفيما يتعلق بالإسلاميين، لاحظنا أن بلال يستخدم لكنة غربية في كلامه. فالحمية تبلغ بالعقيد حد النطق باسم حماس على طريقة الإسرائيليين فيقول عنها «خماس»[٤٥].

أما رشيد أبو شباك فيحرص على أن يظهر في صورة الرجل المتشدد. وهو من غزة أصلا ومن وسط متواضع، وكان على رأس الصقور لفترة من الزمن في قطاع غزة. وأصبح الرجل الثاني عند عودته إلى غزة بعد نفيه الإجباري في تونس. وهو فخور بتلك الترقية ويعلن في هذا الصدد: «ليس من الصعب أن يقضي المرء سبع عشرة سنة في السجن. وأنا أقارن نفسي بأصدقاء كان مسارهم مختلفا ودرسوا. ماذا يفعلون الآن؟ إنهم أطباء ومهندسون وأساتذة بالجامعات، بينما أنا الرجل الثاني في الأمن الوقائي. وهذا وضع اجتماعي أفضل على أي حال».

ومحمد المصري هو الممثل الثالث لقوات السلطة الأمنية الذي اخترنا تقديم نبذة عنهم. وقد قدم نفسه على أنه المتحدث باسم الإعلام بالمخابرات العامة. ويفصح خطابه تماما عن مفهومه لوظيفته:

«وفي اليوم الذي وقعت فيه أحداث مسجد فلسطين[٤٦] لم ننجز سوى نصف العمل. كان يجب أن نستفيد من ذلك في قهر حماس، وإلقاء القبض على أعضائها. وبما أن الدم قد سال، كان يتعين أن نواصل. ولكن السلطة اختارت الحوار. والواقع أن الساسة لا يدركون ما يحدث، فالعناصر والمعلومات تتوفر لدينا نحن. وهم يتخذون قراراتهم في مكاتبهم. وأجهزة المخابرات هي التي تتولى زمام السلطة في كل بلاد العالم. ويجب أن يتم ذلك عندنا أيضا، ولكن بالطبع مع عدم استخدام القوة.»

ويكشف التواجد الطاغي لأجهزة الأمن في الحياة السياسية عن مدى قلق السلطة المحرومة من موارد حقيقية لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي المستقلة ذاتيا. فتفسخ عملية السلام والإحساس بالوقوع في مأزق ينالان من الثقة في القادة الذين يشددون بالمقابل من القبضة العسكرية على المجتمع. وهكذا تنساق السلطة الفلسطينية في دوامة الرقابة والإجراءات البوليسية للتصدي لبذور التمرد خوفا من استنفاذ مصادر شرعيتها.

وقد تزودت أجهزة الأمن، وعلى رأسها جهاز محمد دحلان ـ حسب ما جاء في الشهادات ـ بشبكات من المرشدين وسط السكان. ولا يتقاضى هؤلاء أجورا ولكنهم يحصلون على مزايا عينية منها الحماية والوساطات. وتنتشر الريبة والشكوك في الأحياء ومواقع العمل والمجالات الاجتماعية، وتنجم حاجة المدنيين إلى عقد صلات مع ممثلي السلطات العامة من الإحساس بافتقاد الأمان والخوف من الوشاية بسبب أقوال غير لائقة.

وتتمثل خير وسيلة للتوقي في حالة نزاع مع جار، وتأمين الدفاع إذا أستدعى من جانب قوات الأمن لارتكاب جنحة، وضمان مواصلة العمل في هدوء، بتقديم «خدمات» لعقيد أو نقيب من رجال السلطة. وتتضاعف آثار سياسية تجنيد المرشدين: فالإحساس بوطأة الرقابة ينمي شعور الفرد بأنه في وضع ضعيف؛ ولذا فهو يسعى بدوره إلى تأمين حمايته. ويثير نشاط المرشد مخاوف المحيطين به، فينضم بعضهم إلى معسكر الأقوياء.

ولا شك في أن فائدة هذه الخطوة بالنسبة للسلطة لا تكمن في جمع التقارير حول وقائع وتحركات جيران كل مرشد بقدر ما تسمح بكسب ولاءات جديدة. ولما كانت الأوضاع المالية لا تسمح بتجنيد عناصر جديدة، فإن الروابط مع هؤلاء الوسطاء الوشاه تخلق بدورها تبعيات جديدة بين السكان والسلطة الفلسطينية. ولا تستلزم تلك التبعية الانتساب الايديولوجي. فقد يختار الفرد التعاون مع جهاز المخابرات لغرض واحد، ألا وهو تأمين الدفاع عن نفسه من أجل مصلحة. ويتعرض رب العمل الذي لا يستطيع أن يتأكد من حسن نوايا من يعملون لديه لمخاطر اللجوء إلى خدمات عناصر شبه رسمية. وترمي إقامة شبكات المرشدين لا إلى الحصول على معلومات منتظمة بقدر ما تهدف إلى انتهاج سياسة الإثناء عن أي تحرك.

فياسر البالغ من العمر تسعا وعشرين سنة يعمل بوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة ويعيش في مخيم للاجئين. وهو يؤكد أنه لا علاقة له بالسياسة وإن كان لا يحرم نفسه من انتقاد السلطة وإسلاميي حماس في الوقت نفسه. وهو يحكي ما يلي:

«تلقيت ذات يوم استدعاء من الأمن الوقائي، ولم تكن لدي أي فكرة عما يريدونه مني فاستبد بي الخوف. وقد استشرت في ذلك أحد جيراني فقال لي ما عليك إلا أن تذهب لترى «وليد أو ناصر» البقال أو أيضا الخياط في ناصية الشارع، وسيصحبونك هناك. وهكذا اكتشفت فجأة أن نصف جيراني يعملون لحساب الأمن الوقائي! أنه شيء ما كنت أتصوره! نحن محاصرون تماما. وعلى أي حال الناس يخافون الآن ولم يعد أحد يتكلم جهارا في الحّي».

وتوفر الأوساط الشعبية مجالا مؤاتيا لتجنيد المرشدين. فالبسطاء لا يملكون أصلا معلومات مفيدة أو وسائل لاستغلال إمكاناتهم. ويعتبر بعضهم أن إقامة علاقة مع أحد أفراد السلطة العسكرية تكون بداية للارتقاء الاجتماعي أو على الأقل للحد من عزلتهم، أو لاحتمال التعرض لضغوط. وتتيح الأحياء الشعبية تناقل المعلومات وجمعها.

وقد توصلت السلطة الفلسطينية إلى فرض سيطرتها على المجتمع بإقصاء القوى المضادة القديمة أو الناشئة وبكبت الأصوات المخالفة. ويشكل كسب إخلاص مناضلي فتح من خلال شبكات أجهزة الأمن، وتشجيع الدوائر الاقتصادية الجديدة، والتحالف مع قطاع من الطبقات الشعبية، أساس القاعدة التي يعتمد عليها النظام. بيد أن اختيارات القادة تتسبب في عملية الاستبعاد. فهناك العديد من الأشخاص غير المرغوب فيهم لدى النظام وينتمون إلى كافة الفئات الاجتماعية، فهل تتوفر لدى القادة الفلسطينيين وسائل إضافية لترويض معارضتهم أو كبحهم؟

■

مراجع وهوامش الفصل الرابع

١) حديث مع داني روتشيلد في فبراير ١٩٩٧ . وفيما يتعلق باتفاق روما، انظر مقال: Graham Usher, "The Politics of Internal Security: the PA's New Intelligence Services", *Journal of Palestine Studies*.

٢) قطعت أجهزة الأمن الفلسطينية علاقاتها في بداية عام ١٩٩٧ على أثر بدء إنشاء مستوطنة إسرائيلية على تل أبو غنيم على مقربة من بيت لحم.

٣) بعد سلسلة من الاغتيالات في فبراير ـ مارس ١٩٩٦، تعاونت أجهزة الأمن الفلسطينية مع شين بث لتنفيذ عمليات قبض في الأوساط الإسلامية تم خلالها اعتقال حوالي ألف فرد في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، من بينهم ٣٥٠ طالبا بجامعة بيرزيت. انظر لموند، عدد ٤ إبريل ١٩٩٦ .

٤) انظر جراهام أوشر، المرجع السابق.

5. Graham Usher, "No Other Road...? The Politics of Internal Security: the PA's New Intelligence Services", *Journal of Palestine Studies*, 25 (2), hiver 1996.

ولا يتوفر لدينا سوى قدر ضئيل من التفاصيل حول هذا الموضوع. وكثيرا ما تحل الشائعات محل الإعلام عند التعرض لهذا الموضوع.

٦) يتحدد كل تصريح حسب الجهة المقصودة لمقدم الطلب، فهناك تصريح يحصل عليه الغزاويون للذهاب للضفة الغربية فقط وآخر يصرح لهم بدخول القدس وإسرائيل، وجميع التصاريح محددة زمنيا وتسري عموما من الصباح حتى مساء نفس اليوم، مما يفرض على الحاصلين على تصريح العودة مع حلول الليل.

٧) لا يندر الاستماع إلى شكاوى أناس (طلبة بالأخص) يودون الانتقال إلى الضفة الغربية لاستكمال الدراسة في جامعات بيرزيت أو بيت لحم أو النجاح، يؤكدون أنه كان بوسعهم قبل الاستقلال الذاتي أن يناقشوا الضابط الإسرائيلي الذي يتوجهون إليه. وقد أفلت منهم ذلك الإجراء من الآن فصاعدا. ويرجع هذا الإحساس بالعجز عند من لا يصرح لهم بحق الخروج إلى سياسة الحصار التي قررها حزب العمل منذ قيام الإستقلال الذاتي على عكس ما كان من المفترض أن يتحقق.

٨) اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار في مارس ١٩٩٦ على أثر سلسلة من الاغتيالات الإسلامية آدت إلى مقتل العديد من الأفراد في أراضيها، وفرض حصار كامل على غزة طوال أسبوعين وخفف بعد ذلك تدريجيا.

٩) وثيقة داخلية لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (UNSCO) في إبريل ١٩٩٦ . UNSCO, "Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip", *Quaterly Report*, été 1997.

10. Peter Hirscberg, "Playing Monopoly", *The Jerusalem Report*, 22 février 1996. p. 14.

١١) تقدم ساره روي هذا التقدير نقلا عن مصادر أمريكية شبه رسمية وذلك في مقالها المعنون: "Economic Deterioration in the Gaza Strip", *Middle East Report*, Juillet-Septembre 1996,p.36-39.

١٢) حديث مع مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في غزة، مايو ١٩٩٦ .

١٣) انظر ساره روي، المرجع السابق، ص ٣٨ .

١٤) زكريا تلمس من شخصيات الشبيبة وفتح وهو نقيب الصحفيين حاليا.

١٥) أبو علي شاهين من مؤسسي الشبيبة الرئيسيين، قضى الجانب الأكبر من شبابه في السجون حيث واصل تنظيم النشاطات السرية للحركة. وقد طرد قبل الانتفاضة فانتقل إلى تونس وشارك في لجنة التمرد. وهو

شخصية شعبية فعاد إلى غزة في عام ١٩٩٤ وأصبح وزيرا في عام ١٩٩٦ .

١٦) ولد سفيان أبو زيد في عام ١٩٦٠ بمخيم جباليا، وهو أيضا من مناضلي فتح منذ مدة طويلة. وقد صدر ضده حكم بالسجن اثنتي عشرة سنة، في عام ١٩٨١ لحيازته أسلحة فاصبح رئيس المسجونين والمتحدث باسمهم. وقد افرج عنه في عام ١٩٩٣ وضم إلى المكتب الداخلي للمفاوضات حيث عهدت إليه العلاقات الدولية والإسرائيلية. وبعد وصول السلطة الفلسطينية إلى غزة أصبح مسئولا عن قسم الشئون الإسرائيلية مع فريق نبيل شعث في وزارة التخطيط والتعاون وقد ترشح في شمال قطاع غزة في انتخابات المجلس التشريعي ولكنه لم يفز.

١٧) يقول عبد العزيز أبو شاهين، بمناسبة حديثه عن نشاطات محمد دحلان في الثمانينات: «كان ماهرا يعمل بدأب. وبسببه هو وزملائه من الشبيبة اخترع الإسرائيليون الاعتقال الإداري (الذي يسمح بسجن الفرد دون محاكمة ودون إثباتات) لأنهم لم يتوصلوا إلى دفعهم إلى الاعتراف».
(حديث جرى في يونيه ١٩٩٦).

١٨) في عام ١٩٩٥، عرضت جريدة التايمز صورة شمسية لمحمد دحلان من بين مئة شخصية في العالم الثالث مقدر لها، حسب كاتب الافتتاحية، أن تضطلع بدور سياسي على أعلى مستوى.

١٩) حديث أجرى في فبراير ١٩٩٧ .

٢٠) تعبير مستعار من اليزابت بيكار في اطروحتها المعنونة: *Espaces de référence et espace d'intervention du Mouvement Rectificatif au Pouvoir en Syrie*, 1970-1982.
ونقصد بذلك نظام الحكم الذي أقامته نواة من القادة الفلسطينيين الذين يجمعون بين المهارة في مجال التجارة وامتلاك وسائل القمع.

٢١) تمتد منطقة إريتز الصناعية بضعة كيلومترات، وهي تخضع لحراسة الجيش الإسرائيلي المتشددة والدقيقة. ويوضح تواجد هذه المنطقة السياسة الإسرائيلية التي تحاول التوفيق بين المقتضيات الإقتصادية والأمنية: فاستغلال اليد العاملة الرخيصة والمكدسة في منطقة «متنازع عليها» يسمح بتحييد أي أعمال عنف. وقد انتقلت إليها الإدارة المدنية التابعة للدولة العبرية التي كانت من قبل في وسط غزة. ويحق لرجال الأعمال الإسرائيليين أن يمتلكوا مصانع في هذا "الجيب" واستخدام عمال فلسطينيين من غزة يلزمهم الحصول على تصريح (على غرار من يعملون في إسرائيل) وهذه القوة العاملة الغزاوية في خدمة الصناعة الإسرائيلية بعيدا عن مراكز التجمع السكاني المتمثلة في المدن لا تعرض للخطر أمن المدنيين التابعين للدولة اليهودية. وبوسع أرباب العمل الفلسطينيين أن يستثمروا في إرتز بشروط معينة.

٢٢) قبل فرض الحصار كان ٢٢ ألف عامل يعبرون الحدود عند حاجز إريتز. انظر: Palestinian Center for Human Rights, *Closure Update* n° 4, Gaza, 26 mars 1996.

٢٣) انظر ساره روي، المقال المذكور سابقاً، ص ٣٦ و٣٧ .

٢٤) «هناك اسمان يشار إليهما باعتبارهما شخصيتين رئيسيتين في عقد الصفقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والشركات الإسرائيلية. ويزعم مصدر عليم ببواطن الأمور أن يوسي جينوسار «يحصل على نصيبه» من الصفقات على سبيل السمسرة، بينما يحصل رشيد (محمد رشيد هو الاسم الرسمي لخالد سلام) على حصته من العملية من تحت المائدة في مقابل موافقته». نفس المقال المذكور آنفا، ص ١٤ .
Peter Hirscberg, "Playing Monopoly".

25. Sara Roy, *op. cit.*

26. Jean-François Médard, "L'État Patrimonialisé", *Politique africaine*, 39), Septembre 1990, p. 25-36.

27. Aisling Byrne. "Hammered from Both Sides", *News From Within*, 12 (6), juin 1996, p. 26.

٢٨) بدءاً بربيع ١٩٩٦ ينتقد أعضاء المجلس التشريعي سياسة الاحتكارات في الجلسات البرلمانية. وهذا ما أفادنا به عدد منهم، مثل حيدر عبد الشافي.

30. Peter Hirscberg, "Playing Monopoly", *op. cit*, p. 16.

٣٠) الصفدي تاجز غزاوي اعتقلته السلطات الفلسطينية في عام ١٩٩٦ . وهي تؤكد أنه كان يرفض دفع الرسوم. ويقول بعض التجار إن السلطة كانت تريد الاستئثار بتجارة نوع من السجاير كان الصفدي يتولى توزيعه.

٣١) انظر الفصل الأول ـ آخر فقرة تحت عنوان «الطبقات الخطرة».

٣٢) هذا التقليد شائع، فهناك عدد كبير من الأفراد يتمتعون بقيادة سياراتهم المزودة بلوحات أرقام حمراء اللون دون أن يتولوا منصبا رسميا في السلطة.

33. Voir Ann Lesch, "Prelude to the Uprising in the Gaza Strip", *Journal of Palestine Studies*,15 (1), automne 1990, p. 6; Ziad Abu-Amr, "Les conditions sociales dans la bande de Gaza", dans Camille Mansour, *Les Palestiniens de L'intérieur*, Paris, Livres de la Revue Palestinienne, 1989.

٣٤) تشمل قائمة العائلات الكبرى في غزة أسر الصوراني، والشوا، وأبو مدين والبازجي والأغا والريس. وسنتعرض هنا للأسر الثلاث الأولى.

٣٥) ألقي القبض على راجي الصوراني في مارس ١٩٩٥ . واحتجز مدة أربع وعشرين ساعة بعد نشره تقرير يشجب إنشاء محكمة أمن دولة تصدر أحكاما سريعة على المعارضين السياسيين. وقد تم الإفراج عنه فورا نظرا لقوة صلاته الدولية. وقد اضطرته مناورات السلطة إلى تأسيس منظمة جديدة بعد ذلك ببضعة شهور عندما تخلت عنه اللجنة القيادية لهيئته الأصلية.

٣٦) كانت نتيجة التصويت متقاربة إلى حد كبير. فقد حصل فريح أبو مدين على ١٢١٦٨ صوتا وتبعه صادق الكرونز بـ ١١٧١٣ صوتا، بينما انتخب الثلاثة الاخيرون بحوالي ٨ آلاف صوت. وبخصوص مدى صحة النتائج يمكن الرجوع إلى: Jean-François, Les élections Palestiniennes, Janvier 1996, CERMOC.

٣٧) انظر في هذا الصدد مقال آن لش المذكور آنفا، ص٤٠.

٣٨) حديث أجرى معه في يونيو ١٩٩٦.

٣٩) ماهر المصري أخو وزير سابق في الحكومة الأردنية. وقد انتخب نائبا في المجلس التشريعي على قائمة فتح في نابلس، وذلك في يناير ١٩٩٦ .

٤٠) هناك أيضا علاوة على ذلك الشرطة المدنية، وحرس الرئاسة، والأمن القومي وقوات الأمن الخاصة وقوات البحرية.

٤١) يثير تعدد التدخلات استياء المسئولين الذين امتد تعاملهم مع الإسلاميين طوال عدة شهور. وتثور أعصاب العقيد بلال بالمخابرات العامة (الذي سبق أن تكلمنا عنه في الفصل الثاني) قائلا: «كيف تتجرأ الشرطة والمخابرات العسكرية وتتدخل؟ هذا ليس شأن أي منهما!» (حديث دار مع بلال في مايو ١٩٩٦ بغزة).

42. Voir Graham Usher, "No Other Road...? The Politics of Internal Security: the PA's New Intelligence Services", *op. cit*. p. 15.

٤٣) في أغسطس ١٩٩٤، وقع شجار بالقرب من طولكرم بالضفة الغربية بين الحرس الرئاسي لياسر عرفات والأمن الوقائي التابع لجبريل الرجوب أدى إلى مقتل فرد (جريدة لموند، ٣٠ أغسطس ١٩٩٤، ص١٦). وعلى النقيض من ذلك لم يقع أي حادث من هذا النوع في يونيو ١٩٩٦ بغزة.

٤٤) على أثر المعركة التي نشبت في يونيو ١٩٩٦ بين المخابرات العسكرية والأمن الوقائي، أحتجز رشيد أبو شباك، الرجل الثاني في الجهاز الأخير لمدة ٢٤ ساعة في مقر الشرطة.

٤٥) كانت اللغة العبرية تشتمل أصلا على حرفي الحاء والخاء. ولما كان اليهود الإشكيناز يجدون صعوبة في ذلك لعدم تمييزهم بين الحرفين، فإنهم يخلطون عموما بينهما. وهذا النطق الإسرائيلي لكلمة حماس يبدو شيئا غير مناسب على لسان الفلسطيني.

٤٦) يشير المتحدث هنا إلى أحداث ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ الذي تعرضنا لها في الفصل الثالث.

الفصل الخامس

حماس: هل هي حركة احتجاجية أو قــوة معارضــة

تأسست حركة المقاومة الإسلامية ـ وحروفها ح. م. إس، تشكل هي نفسها كلمة حماس ـ في الشهر التالي لقيام الانتفاضة في الأراضي المحتلة. وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد قررت مع احتدام الحركة الشعبية العارمة في عام ١٩٨٨التخلي عن حالة السكون، التي كانت تلتزم بها، في مواجهة التمرد وتحت ضغط قطاع من القادة الشبان. اندفعت في المعركة ضد المحتل. وهكذا أصبحت حماس الجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين وأوحت بأن الانتفاضة شكل من أشكال الجهاد. وقد أثبتت وجودها خلال التمرد وفرضت نفسها في الميدان السياسي الفلسطيني. وتعين على فتح أن تواجه خصما أضحى القوة السياسية الثانية في الأراضي المحتلة خلال بضع سنوات.

واضطرت حماس إلى تحديد موقعها من جديد في الميدانين الفلسطيني والإقليمي على أثر قيام الاستقلال الذاتي في ربيع ١٩٩٤ . وحاول ذلك التشكيل الإسلامي استغلال وضعه كقوة معارضة بالاستفادة من الإحباطات الناجمة عن عملية السلام وعن أسلوب الحكم الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية. وتمثل المحور المركزي في استراتيجية الرفض في الادعاء بأنها الوريث الشرعي للانتفاضة، والاستحواذ على القيم الوطنية والخلق القويم، وهو ما تميز به نشاط محركي الانتفاضة. ولذا فقد راحت تحرض ضد انتشار التصرفات «غير الإسلامية» التي ألقت مسئوليتها على الحكام الوافدين من تونس. وحاولت حركة المقاومة الإسلامية فرض وجودها كقطب يمكن أن يرتكز حوله من جديد المجتمع الإسلامي على أساس العدالة والانصاف في مواجهة نظام السلطة الفلسطينية المتميز بممارسات التبعية والمحاباة، ومع التخلي عن المثل العليا الوطنية.

غير أن حماس فشلت في الربط بين الوطنية والنزاهة، وبات تصعيد النضال القومي المتشدد يهدد وحدة الشعب الفلسطيني وينال من القوة الحية للحركة الإسلامية. وأصبحت هذه الحركة أسيرة الموروث المعنوي بمحاولتها الاستئثار به. فشباب الانتفاضة المنتمي إلى الطبقات المتوسطة والشعبية التي اجتذبتها الدوافع القومية المتشددة وفعالية القوة الضاربة للجناح العسكري، أضحى مستعدا للقبول بمنطق الجهاد. ولما كان هذا الشباب قد اكتسب مفاهيم اجتماعية أثناء الانتفاضة، فإنه لم يتقبل انقلاب القيم الوطنية والمعنوية، وأصبح مستعدا لمناهضة ممثليه لعدم توفر أي منفذ له في نظام التبعية للسلطة. وهناك فريق آخر من المناضلين أفضل حالا اجتماعيا واقتصاديا، ومتعلما أو مزودا برأسمال كان يود تنمية مؤهلاته خارج نطاق دائرة السلطة المستبعد منها والتي يعتبرها فاسدة. وأعضاء هذا الفريق يؤيد التعايش مع السلطة الفلسطينية ويرفض التعرض لمخاطر القمع ويتطلع إلى إقامة مركز لالتقاء الصفوة المعارضة التي تؤمن قيمها الإسلامية الفضيلة والديناميكية.

ولما كان التشكيل الإسلامي عاجزا عن التعامل مع جدلية المعركة والوطنية حتى نهايتها فقد أطلق العنان لديناميكية أفلتت من سيطرته وفقد جزءا من قواته: فقد نظم بعض مناضليه بأنفسهم برامج للعنف، بينما اجتذبت البعض الآخر بشكل نهائي المزايا الرمزية والمادية التي تقدمها لهم السلطة الفلسطينية: ومما يزيد من جاذبية تلك السلطة أن أعمال حماس الإرهابية تدعم، بشكل مفارق، قوة النظام الذي يعزز أسلوبه في الاستئثار بالمكاسب التجارية عن طريق استمرار الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

الجهاد في إطار الانتفاضة

بينما تجسد فتح من خلال رئيسها الاعتراف بإسرائيل والقبول بقيام دويلة عن طريق اتفاقيات السلام الأولى في سبتمبر ١٩٩٢، تدعو حماس مناضليها إلى تصعيد النضال[1]. وتلجأ إلى منطق مستحدث قوامه الاصطدام بعنف مع الدولة اليهودية. وتدعى حركة المقاومة الإسلامية أنها تحافظ بذلك على نهضة القومية الفلسطينية في مواجهة «خيانة المفاوضين». وهي تدين عقد محادثات مع إسرائيل وتعلن أن الجهاد هو وحده الذي سيسمح باستعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني وأرض المسلمين المقدسة «من النهر إلى البحر».

أعمال رمزية وإنتاج وإخراج فني

ترمي حركة المقاومة الإسلامية إلى الذود عن شرف الشعب الفلسطيني المثلوم باللجوء إلى أعمال القتل. ومن خلال مواجهة ما تعتبره استسلاما، توفر حماس للشعب الفلسطيني سبل التمرد على نير الاحتلال الإسرائيلي المستمر. وعلاوة على ذلك يؤكد قادتها أن الدين الحنيف يلزم المسلمين بالعمل من أجل تحرير القدس الشريف وكافة أراضي فلسطين. ويحاول هذا التنظيم أن يكون المجسد لتحقيق ذلك الفرض الإسلامي والاخلاص للوطن، باعتبار أن السلطة الفلسطينية عاجزة عن حماية رعاياها، وتوفير مستوى معيشة لائق لهم. وهو يحاول أن يستأثر بذلك بالأيديولوچية القومية، ويواجه الأسلوب البراجماتي والاستسلامي الذي يتبعه قادة فتح بصيغة مستمدة من سجلات الوطنية العاطفية. وهو يقدم في هذا الصدد تفسيرات محددة للسكان تشرح وجهة نظره، وتؤكد دوره التعليمي عن طريق البيانات عملا بما كان جاريا أثناء الانتفاضة:

«لا نريد أن نكون ظالمين فيما يتعلق باتفاقية طابا التي وُقعت من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من الاستقلال الذاتي في الضفة الغربية، ولا نريد على أي حال أن نلحق الأذى بمن وقعوا عليها. نريد بكل بساطة أن نقدم مواد الاتفاق التي تمثل قرارا واضحا بالتنازل عن حقوق الأمة الفلسطينية ... فالاتفاق يحرم الفلسطينيين من ٩٤٪ من مساحة الضفة الغربية ... والاتفاقية تعطي للمستوطنين الحق في البقاء في الخليل والاحتفاظ بسيادتهم على الحرم الإبراهيمي... وستعزل القرى الفلسطينية عن بعضها بالمستوطنات وقواعد الجيش الإسرائيلي الذي سيشرف على تنقلات الفلسطينيين بين تجمعاتهم. وبالنسبة للانتخابات، تمنح الاتفاقية إسرائيل الحق في الاعتراض على أي حزب أو حركة تقدم مرشحين لها ... وفيما يتعلق باشقائنا في المنفى فإن الاتفاقية تتجاهلهم تماما ... ومن المؤسف حقا أن تتخلى السلطة عن الميثاق الفلسطيني...»(٢).

وتبذل حركة المقاومة الإسلامية جهودها للتعامل مع الرموز أو ابتكارها.. وهي تقدم شروحا دقيقة لأسباب وأهداف الاغتيالات التي ارتكبها فدائيو عز الدين القسام، وتهتم باختيار المناسبات بعناية وفقا للذكرى السنوية للأحداث المأساوية في تاريخ الفلسطينيين، أو حسب الأيام التي تحمل معاني معينة. وتعرض أعمال القتل هذه كعمليات انتقامية، وتمجد الأخذ بالثأر من اغتيالات إسرائيلية أقدم عليها أفراد أو جماعات منعزلة أو من جانب قمة الدولة نفسها. فعلى أثر مذبحة الخليل في فبراير ١٩٩٢ ، أعلنت كتائب عز الدين القسام عن عزمها على القيام بخمس «عمليات عسكرية» انتقاما في العدوان الذي تعرض له الشعب الفلسطيني. ووقعت العملية الأولى في العفولة حيث قتل سبعة

إسرائيليين. وفي ١٣ إبريل، يوم الذكرى في إسرائيل، وهو الموعد المتوقع ـ وإن لم يتحقق فعلا ـ لإعادة نشر قوات تساحال في قطاع غزة وأريحا، ووقع الاعتداء الثاني على حافلة بالخضيرة، أسفر عن مقتل ستة أفراد وإصابة ثلاثين جريحا[٣]. وكان الانفجار الذي وقع داخل حافلة بتل أبيب في ١٨ أكتوبر ١٩٩٤ وأدى إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى، دليلا على تصعيد جديد للعنف الغاشم. وهو شاهد على نمو القدرات العملية للفرق الإسلامية الفلسطينية (٢٢ قتيل و٤٧ جريح). ويعرب الشخص الذي أعلن عن مسئوليته عن الانفجار عن شكره الساخر لإسرائيل لطردها مناضلي حماس إلى جنوب لبنان، مما يسمح لهم باكتساب تدريب عسكري بفضل الإرشادات التي تبرع حزب الله بتقديمها. ولم تكن عمليات الاغتيال هذه مجرد صدف، فقد نفذت قبل أقل من أسبوع من قدوم كلينتون إلى القدس، وهو المدعو لحضور الحفل الرسمي للتوقيع على معاهدة السلام بين الدولة اليهودية والمملكة الأردنية، وبعد أربعة أيام من النهاية المأساوية لخطف واكسمان[٤].

وفي منشور بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ تمتدح حماس مآثرها، بالتذكير بمواقع الاغتيالات، وبالإشادة بأبطالها الذين قتلت بعضهم الأجهزة السرية الإسرائيلية.

«لقد لقنّا العدو درسا قاسيا، وروى دم شهدائنا أرض فلسطين. تذكروا شارع ديزنجوف، والعفولة، والخضيرة، وبير نباله، وكفار داروم. اسألوا العدو عن عماد عقل، وجميل وادي، وزكريا الشورابي، وكامل كحيل، والمهندس يحيى عياش الذين حاصروا اليهود .. لقد قدموا أروع الأمثلة بتضحياتهم ... نحن في حماس نواصل الجهاد حتى تحرير فلسطين المغتصبة لأن الله أمرنا بمحاربة العدو.»

وتعرب حركة المقاومة الإسلامية عن اغتباطها لعدم ترك الجرائم بلا قصاص، وبالثأر لدم الشهداء المراق. وعلى أساس منطق الرد السريع والمنتظم، كوّن المناضلون الإسلاميون غداة اغتيال «المهندس» على يد الشين بث «خلية مريدي يحيى عياش المقاتلة» التي فجرت قنبلتين في القدس والمجدل بمناسبة الذكرى الثانية لمذبحة الخليل.

ويحاول الإسلاميون إبراز مدى قوتهم بمقارنتها «بجبن اليهود». وقد قدموا عدة مبادرات «فنية» انطلاقا من ذلك المنطق. ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الصورة الرديئة لحماس التي تعرض في كل الاجتماعات العامة. فالملصقات والاستعراضات تفصح عن الحاجة إلى إظهار قوتها وإثبات قدرتها على إلحاق الأذى، وتصور ذلك على أنه الانتصار على الخصم. والإخراج المسرحي لقوتها يستحث الشجاعة، ويقدم المثل الذي يجب الاقتداء

به والمثير للإحساس بالحاجة إلى القيام بنفس التضحيات. فعلى أثر اغتيال يحيى عياش، عرض ملصق يصور «المهندس» وعلى رأسه كوفيه وفي يده جهاز تفجير عن بعد، وفي الخلفية المسجد الأقصى، وحافلة تابعة لشركة اجيد الإسرائيلية وهي تنفجر. ومع أن بطل كتائب عز الدين القسام وقع في فخ الأجهزة الإسرائيلية السرية إلا أنه يظل رمز القوة المقاتلة التي تجمع بين الدهاء والبسالة. ويعوض أسلوب التعبير هذا المعتل المهانة التي يشعر بها الشعب الفلسطيني في مواجهة سيطرة الجيش الإسرائيلي المتواصلة منذ عام ١٩٤٨، والتي لم يضع الاستقلال الذاتي حدا لها.

وعلى نفس المنوال أخرج طلبة جامعة غزة الإسلامية المناصرون لحماس مسرجية في نوفمبر ١٩٩٤ تعرض عملية اختطاف ناحوم واكسمان وجعلته رهينة. ويستهزئ المشهد بالجندي الإسرائيلي المصور بشكل مضحك، إذ يختبئ تحت منضدة وينتحب طالبا من أمه أن تساعده، ويتوسل إلى سجانيه أن يعفوا عنه. وينظر المجتمع العربي إلى التعبير عن الخوف كتصرف جدير بالنسوة والضعف بل والنذالة. ويغذي الإسلاميون تلك التصورات بالتمييز بين المواقف أمام الموت بشكل مانوى. فهناك من جهة الأنجاس، ومن بينهم الإسرائيليون «الذين يهابون الموت» ويحاولون الإفلات منه، ومن جهة أخرى الفلسطينيون المسلمون المستعدون للتضحية بحرياتهم بشجاعة من أجل شعبهم وعقيدتهم.

الاستشهاد أعلى مراتب الجهاد

وعليه فالاستشهاد نموذج يحتذي، ويعدد كريم مدلولات ذلك الخيار قائلا[٥]:

«يجب مواصلة تلك العمليات حتى تتحرر فلسطين بالكامل. نحن مستعدون للاستشهاد. وكما يقول سيد قطب[٦] فإن تفوقنا على الغربيين يكمن في استعدادنا للموت. وهم (اليهود) جبناء، كما جاء في القرآن. والحل يتمثل في اتخاذ الشهيد قدوة والقيام بالمزيد من العمليات. وعندئذ سيستبد بهم الخوف ويرحلون وهذا مؤكد. وإذا كان رابين قد وقّع فلأنه كان يهاب العمليات العسكرية. والفارق بيننا وبينهم أنهم يخافون الموت. والغرض من العمليات العسكرية هو تبديد الخوف الذي دفع اليهود إلى ترك أوروبا.»

وتضحية الفرد بحياته في الخطاب الإسلامي تشريف لأمة المؤمنين وللشعب الفلسطيني. وهي أسلوب للنضال يحيي الأمل في الانتصار. والواقع أنها تهيئ الفرصة لأنصارها لتلمس ضعف الإسرائيليين من خلال المقارنة بين موقفين تجاه الموت.

فالفلسطيني المؤمن مدفوع بإيمان لا يتزعزع يجعله لا يخاف الموت، بينما الإسرائيلي المادي والزنديق يعاني بقسوة من وفاة أقاربه، ويفزع من حدوثه لشخصه. وفي الوقت نفسه تعبر تلك الإشادة بالاغتيال الانتحاري عن اضطراب المحركين الإسلاميين «بتهربهم من فقد الاتجاه الناجم عن انهيار اليوتوبيا الثورية التي يكذبها الواقع». ذلك هو التفسير الذي يقدمه فرهاد خسروخافار بخصوص الباسيدچية، باعتبارهم خير مثال للاستشهاد[٧]. وتتفق نهاية اليوتوبيا الثورية في ظل الأوضاع الفلسطينية مع انتهاء مرحلة النضال الوطني الذي قطعت عليه الطريق اتفاقيات السلام. وتدفع خيبة أمل بعض الشباب إلى اللجوء إلى آخر شكل للاحتجاج. وهكذا يوضح فرهاد خسروخافار أن الباسيدچي يتأرجح بين مبدئين متناقضين: «فهناك من جهة مبدأ الذات الثورية وإرادة الحفاظ على المثل العليا الثورية ... ومن جهة أخرى مبدأ التنازل عن الحياة والهروب عن طريق الانتحار. وتكون الغلبة للحاجة الملحة للتخلص من الحياة. فالشاب الذي تسيطر على ذهنه فكرة الاستشهاد ينجذب إلى الموت وينوي تحقيق ذلك أيا كان الثمن»[٨].

و«الأخوان اليافعون»، ذلك الجيل من المشاركين في الانتفاضة، الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشر والسادسة عشر عندما أندلعت الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ وعاصروا العنف والقمع عندما كانوا في سن الصبا ولم يترددوا على المدارس إلا لماما، وشكلوا مصدرا وفيرا للانتحاريين الكامنين. وكانت خبرة هذا الشاب السياسية محدودة في تلك الظروف فلاقوا مشقة في التأقلم مع القواعد الجديدة للعبة السياسية واعتبروا موقف الانتفاضة هزيمة. وبما أنهم ناضلوا من خلال الدوائر الإسلامية فقد استبعدوا من التجنيد في قوات النظام، واتضح لهم أن مجال الفرص الاقتصادية قد ضاق في وجوههم، فاختار بعضهم السبل المتطرفة.

وفي وصية تركها شاب حوّل نفسه إلى قنبلة بشرية، وصدرت على شكل منشور، بدا هذا «الأخ اليافع» المنتمي إلى الجهاد الإسلامي والعاقد العزم على الانتحار، كارها للحياة في هذا العالم ومتطلعا إلى الانتقال إلى الحياة الأخرى. وهو يوجه في الوقت نفسه نداء إلى الشعب الفلسطيني من أجل مواصلة النضال ضد الصهيونية. وإليكم هنا مقتطفات من نص وصية هشام حامد، المناضل المنتمي للجهاد الإسلامي الذي فجّر نفسه بعشرة كيلو جرامات من المتفجرات وهو يقود دراجة، على مقربة من دورية إسرائيلية على مشارف مستوطنة نتساريم بوسط قطاع غزة في ١١ فبراير ١٩٩٤[٩]:

«لقاء الرحمن خير وأثمن من هذه الحياة. وأقسم بالله أنه توجد هناك جنة أرحب من الأرض والسماء، فالحياة الآن ليست سوى لهو وتسلية وسعي لكسب المال.. والعملية التي ينفذها مجاهد قلبه عامر بالإيمان وبحبه لوطنه تثير الفزع في قلوب المتغطرسين وتزعزع كيانهم ... والصرخة التي تعلن «لا» في مواجهة الأعداء واضحة وكافية للإعداد ليوم النصر. والمعركة مفروضة على الجميع ولذا لا تظلوا أسرى انتظار الغد!»(١٠).

وعلاوة على ذلك، وبشكل مفارق، تحول تقليص وجود الدولة العبرية في الحياة اليومية للمقيمين في أرض الاستقلال الذاتي إلى عامل يفسر تضاعف عمليات الاغتيال الانتحارية. فبينما لا يزال ضغط الاحتلال قائما (حرية التنقل شبه منعدمة خارج قطاع غزة، وعمليات إلقاء القبض واغتيال ممثلي المعارضة على يد الوحدات الإسرائيلية الخاصة) لم يعد الصدام المباشر والشبه يومي صالحا لأن يكون متنفسا(١١). وتستدعي طقوس العنف تحويل المعركة إلى مستوى آخر. ومن الآن فصاعدا أصبح الإسرائيليون مستهدفين في أراضي دولتهم بعد أن استعصى التعرض لهم في ظل الاستقلال الذاتي. ولما كانت مقدرة حماس العسكرية محدودة، فقد اختار جناحها المسلح توجيه الضربات حسب إمكانياته: فالاغتيالات الانتحارية المدبرة بدقة شديدة والمحاطة بالسرية التامة تتمشى فعاليتها مع تضحية «البطل». وهذا النوع من النضال يتطلب قدرا محدودا من الموارد المادية والمالية والبشرية. كما أن هذه التحركات الإرهابية الزهيدة التكلفة بالنسبة للمحرضين على تنفيذها تضمن الانتشار الإعلامي المتميز على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

فرض التواجد على الصعيد الإقليمي

يوضح خيار حماس عزمها على المشاركة في الصفقات التي تدبر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا تنوي حركة المقاومة الإسلامية أن يظل نشاطها مقصورا على المجالين الاجتماعي والتعليمي، وأن تستمر فقط تجسيدا لمرجعيات أيديولوچية ودينية. فهي تتطلع إلى القيام بدور سياسي. ولذا لا تهدد مزايدات حماس إسرائيل فحسب بل وأيضا السلطة الفلسطينية التي تسعى إلى فرض وجودها كممثل أوحد للشعب الفلسطيني.

وقد عزز التحول الذي انتهجه قائد منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في عملية السلام، رهانات تمثيل الشعب الفلسطيني بين أنصار المفاوضات وأعدائها. وعرضت حماس شروطها للانضمام إلى صفوف منظمة التحرير وهي: رفض القرار رقم ٢٤٢ لمجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، وإلغاء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في عام ١٩٨٨، والحصول على ٤٠٪ من مقاعد المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير[١٢]. وانضمت حماس إلى جبهة الرفض في دمشق المكونة من عشرة تشكيلات فلسطينية ماركسية وإسلامية. وفي الوقت نفسه تبنى الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين دعم النضال ضد إسرائيل.

وشنت حماس هجمات لافتة للأنظار في ديسمبر ١٩٩٢، قُتل فيها ستة جنود إسرائيليين. وأقدم اسحاق رابين رئيس الوزراء في ذلك العهد على خطوة جديدة في مجال القمع بطرد ٤١٥ من إسلاميي الضفة الغربية وغزة إلى جنوب لبنان. ولاشك في أن هذا النفي شدّد من راديكالية أعضاء المنظمة الإسلامية. وفي ديسمبر ١٩٩٣ قضت كتائب عز الدين القسام على أعداء تم اختيارهم بعناية: العقيد مينتز منسق الوحدات الخاصة[١٣] بالجيش الإسرائيلي، والعقيد نعوم كوهين، المسئول بجهاز الأمن[١٤]. ولاحظ جراهام أشر أن الحقد الذي تثيره شن بيث والوحدات الخاصة لدى غالبية الفلسطينيين، لم يمكّن أي قائد فلسطيني راجح العقل من إدانة اغتيال مينتز أو كوهين، وامتنع ياسر عرفات بلباقة عن الإقدام على ذلك[١٥].

وبدءا بشهر إبريل، عشية وصول قادة تونس، توضح الخيارات العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية رفضها الاعتراف باحتكار السلطة الفلسطينية للعنف المشروع.

إستهدف تكرار عمليات القتل ونشرها في وسائل الإعلام التستر على سلسلة من عروض المساومة التي ذكرها بعض قادة الحركة. ولم تكن تلك المقترحات واقعية لأنها لا تضع في الاعتبار علاقات القوى القائمة. غير أن تلك التصريحات تتيح الفرصة لحماس للتواجد في الساحة السياسية ولإبراز الثغرات الخطيرة في الاتفاقيات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، كانت تلك المواقف غير مسبوقة من جانب حركة أكدت دائما وعلنا عزمها على استعادة فلسطين «من النهر إلى البحر». غير أن قادة الحركة فتحوا الطريق نحو الاعتراف بدولة إسرائيل عندما عرضوا على الدولة العبرية هدنة في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وإطلاق سراح المسجونين[١٦]. ويضيف بعض قادة الحركة في أحاديثهم الخاصة أن استعادة أراضي فلسطين في عام ١٩٤٨ ليس أمرا ناهيا، وأن القرار في هذا الخصوص يعود إلى الأجيال القادمة[١٧]. ويقدم مدبرو الاغتيالات بانتظام عروضا بوقف الهجمات المضادة للإسرائيليين مع تحديد شروط الهدنة. فهل يتعلق الأمر

بتحول أيديولوچي أو بخطوة تكتيكية؟ تجمع حماس بين التشدد في تحركاتها ـ المتمثلة في التصعيد الإرهابي ـ وبين التراجع في خطابها، بل وفي تعاليمها. ويتعين على تلك المفارقة أن تضع في اعتبارها الانقسامات الداخلية والمصاعب التي تواجهها في إعادة صياغة توجهاتها السياسية منذ قيام الاستقلال الذاتي، بينما يحرص المحرضون على الاغتيالات على إثبات قدرتهم على إلحاق الأذى بغية تغيير علاقات القوى لصالحهم.

كان لجوء كتائب عز الدين القسام إلى اختطاف ناحوم واكسمان محاولة بارعة من جانب حماس للتفاوض. ففي ١١ أكتوبر ١٩٩٤ تسلمت وكالة روتر للأنباء في غزة شريط ڤيديو يظهر فيها الرهينة وهو يسترحم الحكومة الإسرائيلية وبجانبه أحد مختطفيه يتلو نصا وهو ملثم، يقترح فيه تأمين حياة فريسته في مقابل الإفراج عن مايربو على مئتي سجين بما في ذلك الشيخ أحمد يس. ويرفض اسحاق رابين التفاوض مع المسئولين عن الاختطاف حول أي نوع من التسوية. وتمكنت الأجهزة السرية الإسرائيلية والفلسطينية في نهاية المطاف من تحديد الموقع الذي لجأت إليه الخلية وهو بيت بقرية بير نبالة بالضفة الغربية على مقربة من القدس. ودبرت وحدة إسرائيلية الهجوم الذي قتل خلاله الجندي واكسمان على يد مختطفيه الذين سقطوا تحت وابل رصاصات العسكريين التابعين للدولة العبرية. كان اقتراح حماس بالمساومة مغريا. وعبرت تلك المبادرة عن واقعية المحرضين وجسارتهم فقد استخفت الوحدة المشكلة من مجموعة من شباب الجناح العسكري لحماس طوال عدة أيام بالجيش الإسرائيلي العاجز عن تحديد مكان اختفائهم الواقع على مسافة بضع كيلومترات من القدس. ولجأ بعض المحيطين برئيس الحكومة إلى نائب عربي بالكنيست تكفل بإجراء اتصالات مع حماس للنظر في مبادلة الجندي واكسمان بالشيخ يس. وقد انتقد داڤيد ليڤي بالأخص رفض رابين الخضوع لابتزاز الخاطفين وقراره المتعجل بشن الهجوم، وأدان «دجماتيكية» رئيس الوزراء[١٨].

كان هدف حماس الدخول في مفاوضات حول مصير المسجونين الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى رأسهم أشهر سجين بينهم[١٩]، وذلك في إطار صفقة تستهدف تجاوز قادة منظمة التحرير الفلسطينية. وحظيت هذه الخطوة التي أقدمت عليها المقاومة الإسلامية بمساندة شعبية واسعة النطاق[٢٠]. وبدت السلطة الفلسطينية، لأول مرة، الجهة المتواطئة مع الحكومة الإسرائيلية بتكليفها أجهزة مخابراتها هي بكشف الخلية، وسجن المتعاطفين والمناضلين الإسلاميين.

وتوالت الهجمات الموجهة ضد إسرائيل بعد النهاية المأساوية لاختطاف الجندي واكسمان. فحماس ترفض الاعتراف بهزيمتها وواصلت مع الجهاد الإسلامي طوال حوالي سنتين عمليات الاغتيال الانتحارية والمستهدفة مدنيين إسرائيليين في أغلب الحالات. ففي ١٨ أكتوبر ١٩٩٤، وبعد النهاية المأساوية لعملية بير نباله، فجر أحد مناضلي حماس قنبلة في حافلة بتل أبيب أسفرت عن مقتل ثلاثة وعشرين شخصا وإصابة سبعة وأربعين آخرين. وفي ٢٢ يناير ١٩٩٥، أقدم الجهاد الإسلامي على عملية اغتيال مزدوجة في بيت ليد حيث قتل عشرين جنديا وأصيب خمس وستون آخرون. وفي ٩ إبريل ١٩٩٥، وقع هجومان بالسيارات المفخخة نسبت حماس لنفسها أحدهما في نتساريم وتبنى الجهاد الإسلامي الآخر في كفر داروم.. أسفرا عن مقتل سبعة إسرائيليين من بينهم ستة جنود والموقعان مستوطنتان إسرائيليتان في قطاع غزة. وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٥، قتل انتحاري من حركة المقاومة الإسلامية خمسة إسرائيليين بتفجير قنبلة في حافلة برمات جان، على مقربة من تل أبيب. وفي ٢١ اغسطس ١٩٩٥ نفذ نفس السيناريو في حافلة بالقدس وأسفر هذا الحادث الذي نسبته حماس لنفسها عن مقتل أربعة أفراد. ويبدو أن الهدنة استمرت لمدة ستة شهور قبل أن يسيل الدم من جديد. وساد آنذاك جو من الثقة بين السلطة الفلسطينية وحماس، فقد أتاحت لقاءات الخرطوم والأراضي الفلسطينية قدرا من التقارب والتوصل إلى نوع من التعايش. ولكن في ٢٢ فبراير ١٩٩٦ وقبل بضعة شهور من الانتخابات العامة الإسرائيلية اجتاحت الدولة العبرية موجة عنف جديدة، إذ قررت جماعة مسلحة أطلقت على نفسها تسمية «خلايا مريدو المهندس الشهيد يحيى عياش» المتميزة عن جناح عز الدين القسام العسكري، الرد على مقتل بطلها.

واختارت حركة المقاومة الإسلامية أسلوب التحرك الراديكالي العنيف بعد عدم توصلها للاعتراف بمطالبها. وقد فشلت في أن تفرض نفسها كمحرك مركزي على الساحة السياسية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فقد همشها اختيارها للعنف، فلم تتوصل في الواقع إلى كسر العلاقة المنفردة بين السلطة الفلسطينية وقمة الدولة العبرية، التي وافق طرفاها على الحفاظ عليها. فالحكومات الإسرائيلية تظل مصممة على موقفها رغم الضغوط الشديدة التي تتعرض لها ولا تقبل أي تنازل. ولذا ظل التشكيل الإسلامي مستبعدا إلا أنه يضعف في الوقت نفسه موقف الجانب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل.

تحديات التحكم في شباب الانتفاضة

لا يستطيع موقف حماس أن يظل مستمرا مع مرور الزمن، فهو يتضمن تناقضاً أساسيا يستحيل حله. فقد اختار قادته الفصل بين طرفي السلام بشن الحرب على أحدهما مع محاولة الإبقاء على التفاهم مع الثاني. فاتخاذ موقف هجومي من السلطة الفلسطينية دون التخلي عن الاستفزاز مسألة صعبة. والأمر يتطلب كبح التوتر السياسي حتى لا يؤدي إلى مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين. ومع ذلك فإن مواقف التشكيل الإسلامي تحفز الميول العدوانية عند جزء من مناضليه. ويثير موقف حماس المتحفظ إزاء السلطة الفلسطينية خيبة أمل بل وسخط جانب من أنصارها الذين يفضلون الانتقال إلى مرحلة أعلى من العنف. ولا تتوصل قيادة الحركة لا إلى التحكم في بعض تلك الرغبات، ولا إلى الحفاظ على وحدة مختلف التيارات في صفوفها.

التحول من بطل إلى إرهابي

هناك أقلية هامشية من مناضلي حماس مستعدة للتمادي في المنطق الإسلامي الرافض لاتفاقيات السلام. وأمير مستعد للمخاطرة. وقد أعلن في يونيو ١٩٩٥:

«من الناحية المنطقية يجب أن تقع حرب أهلية في غزة كما هو الحال في الجزائر اللهم إلا إذا شاءت الإرادة الإلهية غير ذلك. أود أن انتقم لضحايا مسجد فلسطين[٢١] ويستحيل توقع هدنة مع إسرائيل، ويجب مواصلة النضال حتى تحرير فلسطين بأسرها.»

ويدافع أصدقاء أمير عن نفس الموقف. فعليٌّ وأمير وفريد وكريم يقيمون في حيّ الشيخ رضوان المتواضع بمدينة غزة. وهذه المنطقة التي أقامتها الإدارة الإسرائيلية مع بداية السبعينيات كانت مشروعا لإعادة تسكين المقيمين في مخيمات اللاجئين[٢٢]. وكانت الدولة العبرية تحاول بذلك تحييد حالة التمرد القائمة في المخيمات بتغيير بنية أماكن معيشة اللاجئين: «فمنذ بداية الاحتلال في يونيو ١٩٦٧ كانت مخيمات اللاجئين هي أيضا مشكلة عسكرية. ففي غزة، حيث كانت مقاومة الاجتياح الإسرائيلي تلقائية وممتدة، أصبح استئصال الأوكار الإرهابية (مخيمات اللاجئين) مسألة لها الأولوية»[٢٣]. وكانت تباع قطعة أرض ومعها مبنى صغير بسعر منخفض للاجئين الذين يوافقون على هدم أكواخهم في المخيم. وكان الإسرائيليون يتوقعون أيضا أن تتضاءل المطالب الوطنية للمحركين بالأخص

حول مسألة العودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية من خلال انتقال اللاجئين إلى مساكن بالمدينة.

أدى حَي الشيخ رضوان مهمة انتقالية مكانية واجتماعية، من مخيم اللاجئين في الشاطئ إلى مدينة غزة. ومن الناحية الحضرية، تتشابه بيوت المخيم معا كما تتشابه أيضا بيوت الحَي الذي يؤمن الانتقال إلى المدينة ويشجع على تحول اللاجئين إلى أبناء مدينة، على مقربة من سكانها الأصليين. وفضلا على ذلك يتخلص اللاجئ السابق عن وضعه المؤقت في المخيم ويصبح مالكا لقطعة أرض في غزة مع مواصلة استفادته من مؤسسات وكالة الغوث. كما أنه يوفر لنفسه وسائل تحسين ظروف معيشته لأنه ينتفع في حَي الشيخ رضوان من نظام الصرف الصحي، ومن ماء من نوع أفضل، وحيز إقامة أكبر، وساحة مخصصة للعب الأطفال. وإقامته في حَي ملاصق للمدينة دليل على ارتقائه اجتماعيا وتباعده عن وضعه السابق كلاجئ.

ولما كانت مجموعة أمير مرتبطة ببعضها من خلال علاقات الجوار والصداقة القديمة فقد أصبح مسجد الشيخ رضوان محط لقاءاتهم. فبعضهم يتردد عليه كل يوم والبعض الآخر يتوجه إليه يوم الجمعة حيث يستمع لخطبة الجمعة. وقد التقى الشباب المؤمن المتردد على المسجد لتمهيد أرض فضاء لكي يمارسوا هواية كرة القدم. وقد تشكل فريق منهم منذ عدة سنوات، علما بأن الانضمام لهذا الفريق يتطلب من الشاب أن يكون موهوبا في التعامل مع الكرة ومتحليا بالاخلاق الإسلامية الحميدة. ويلتقي هناك بانتظام اللاعبون والمشجعون أثناء التدريبات والمباريات. وهم يؤكدون في آن واحد، ومن موقعهم هذا، على التزامهم بالتيار الإسلامي وارتباطهم بمكان إقامتهم. وقد أثبتت تلك المؤسسة أنها مركز يستقطب الهوية. وتحافظ نتائج المباريات الرياضية على شرف الفريق وعلى نظرته الاجتماعية. وهناك منافسة متحفظة بين الفريق الإسلامي وفريق فتح «العلماني» الذي لا يتمرن معه ولا يشاركه في المباريات رغم أن الملعبين متجاورين. ويوضح ج. ا. مبمبه كيف أصبحت الرياضة متنفسا للنزاعات السياسية أو الإثنية لأنها تشكل «عالما تتخفى فيه المعارضة وتظهر تحت غطاء الرموز». وقد كتب يقول أيضا «إن الانتصارات والهزائم تصبح عوامل تزيد أو تقلل من مركز الاثنية واعتبارها(٢٤).»

وعلى نفس المنوال يبرز شباب المخيم وشباب حَي الشيخ رضوان مدى التضحيات التي بذلها مناضلو حيهم. وإذا كان الشاطئ يستحق نتائج نضالاته باسم فريقه الأصلي، فإن

الشيخ رضوان يفخر بالبطولة باسم التشكيل السياسي الذي ينتمي إليه. ولا يحول ذلك دون التفاخر بانتسابهم الايديولوجي لصالح تفاخر الفريق الأولى الممثل للحّي. وكان حّي الشيخ رضوان باسلا بالأخص أثناء الانتفاضة بفضل سكانه من المنتمين إلى حماس. ولذا يكون المناضل الإسلامي المنتمي إلى هذا الحّي سعيدا باحتلال المركز الأول بالنسبة لكافة غزة، وهكذا يؤكد أمير:

«لقد أنشأ اليهود حي الشيخ رضوان ليتجنبوا مناطق النضال التي يستطيع الناس الاختفاء فيها بسهولة. ولكن حي الشيخ رضوان أصبح في الواقع أحد الأماكن التي كانت المواجهات فيها من اكثرها كثافة. فقد كان هناك عدد كبير من المساندين لحماس ذلك أن الدعوة كانت منتشرة هنا. وكان هناك عدد كبير من المسلمين في حّي الشيخ رضوان قبل الانتفاضة[٢٥]، بينما لم يكن في الشاطئ سوى بعض الملتحين الذين يترددون على المسجد. كانت نشاطات حماس مكثفة للغاية في حّي الشيخ رضوان، وبالطبع أتاح ذلك الفرصة لاقناع العديد من الناس ليصبحوا مع حماس. كانت هناك مثلا نشاطات لإصطحاب الشبان إلى شاطئ البحر أو لممارسة الرياضة. وقد حبّب ذلك الشبان في حماس. وكانت تلك طريقة جيدة.»

ولاشك في أن انضمام هؤلاء الشبان إلى الجناح الإسلامي المتطرف مرتبط بالخسائر التي لحقت بهم من جراء محاربة الإسرائيليين، ثم بقمع السلطة الفلسطينية بدءاً بخريف ١٩٩٤ . وعلاوة على ذلك فقد عطلت القيود الإسرائيلية مسارهم التعليمي والمهني.

ويوضح عليّ أن دراسة الصحافة اختيار بديل بالنسبة له. فقد سجنه الجيش الإسرائيلي عدة مرات منذ أن حصل على شهادة البكالوريا في عام ١٩٩٠، ولم يسمح له بالسفر إلى المانيا حيث كان ينوي دراسة الهندسة. أما طلال، أخوه البكر فهو عضو في الجناح المسلح لحماس وهو مسجون في غزة منذ ربيع ١٩٩٦ ، والتحق أخوه الأصغر المتعاطف مع فتح بقوات الأمن. وتتصدر في منزلهما صورتا ابنى عمهم الشهيدين، إذ قتل أحدهما الجيش الإسرائيلي أثناء الانتفاضة، ومات الثاني خلال مشاركته في عملية مواجهة ضد الإسرائيليين.

أما أمير البالغ الثانية والعشرين من عمره فقد اضطر للعدول عن تطلعاته العلمية ليزاول عملا يدويا. فلم يعد مسموحا له الذهاب منذ ١٩٩٤ إلى الضفة الغربية، ولا يستطيع مواصلة دراسته العلمية بجامعة بيرزيت. وهو يعمل في مصنع للنسيج. ويدافع أمير عن المواقف المغالية في تشددها، ويقول عنه زملاؤه وهم يسخرون، إنه «متطرف» لكن ثقته

في نفسه ولهجته المتشددة تختفيان عندما يذكر الاغتيال الانتحاري الذي نفذه أخوه ضد الجيش الإسرائيلي.

وأما كريم فقد أقدم على عدة محاولات: بدأ بدراسة اللغة الانجليزية في الجامعة الإسلامية بغزة، ثم سافر إلى ليبيا حيث تخصص في المحاسبة لمدة سنتين. وعندما عاد إلى غزة أُدخل السجن لعلاقاته مع الجهاد الإسلامي في الخارج. ولما كان ممنوعا من السفر فقد درس الصحافة في رام الله لبضعة شهور. ومنع من العودة إلى الضفة الغربية بعد قضاء أجازته فقرر الاستقرارفي غزة. وكريم في السادسة والعشرين من عمره ومتزوج حديثا، وهو ليس متأكدا من أن دراسته للتأهيل الطبيعي ستوفر له فرصة عمل.

وقد حصل أخوه فريد على دراسة تكنولوچية في الضفة الغربية. ولما كان عضوا في كتائب عز الدين القسام فقد ألقت السلطة الفلسطينية القبض عليه في صيف ١٩٩٥ . وعندما أطلق سراحه، وهو في الثالثة والعشرين من عمره، عمل في منشأة غزاوية(٢٦).

لقد انكسر حماسهم للدراسة والعمل وواجهت تطلعاتهم الذهنية والمهنية شتى العراقيل وهم يمارسون أعمالا عارضة وبأجور زهيدة. وأصيبت إمكانات ارتقائهم الاجتماعية بضربة قاصمة، ويبدو أن مآلهم لن يكون سوى أداء أعمال ثانوية اجتماعيا واقتصاديا. وتضاف إلى تلك الهزائم الجراح العاطفية ودواعى القلق المتأصلة.

ويرى الشباب أن طريق المفاوضات والاستقلال الذاتي تسببا في تصدع الإجماع الشعبي في صفوف الشعب الفلسطيني. ونتيجة للبلبلة، تتشبث مجموعة أمير بأوهام إعادة بناء الإجماع الذي ميز المرحلة السابقة. ويعالج فرهاد خسروخاڤار ويول ڤييل ذلك المفهوم في مؤلفهما عن الثورة الإيرانية(٢٧). فالإجماع يختلف عن الوحدة من حيث استبعاده أي تعبير عن الخلاف لتأمين فعالية المعركة الدائرة. ويرى المؤلفان أن الإجماع الوارد في خطاب الطبقات الشعبية أثناء الثورة الإيرانية «أداة سياسية تخفي الفروق الواقعية».

ويكشف تحليلهما عن ثلاث مراحل للإجماع. ففي المرحلة الأولى يكون الإجماع طبيعيا لأن المحركين يسعون إلى هدف مشترك. ويتبنى المناضلون الإسلاميون في حّي الشيخ رضوان رؤية إجماعية للانتفاضة ويؤكدون أنها جرت جنبا إلى جنب شباب فتح، وإن اعتبروا أن تحركتهم هم كان أكثر فاعلية(٢٨).

وتشمل المرحلة الثانية الفترة التي أعقبت الثورة والجهود التي بذلت للحفاظ على

الإجماع لمواصلة المعركة. ويهيمن هنا الحنين للماضي في خطاب من شاركوا فيها. وترى مجموعة أمير أن التصدع بدأ بمؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ . ويقارن هذا الشاب بين أيام الانتفاضة الجميلة حيث كانت القيم الأخلاقية والوطنية محترمة، وبين عهد الاستقلال الذاتي الذي تفشت فيه الرذيلة. ويعبر أمير عن سخطه معلنا:

وهو يدلي بتحليلاته:

«ماكان بوسع الفتيات أن يخرجن بمثل ملابسهن الآن. هذا مخالف للدين. كان مصير المتعاونين مع العدو القتل أثناء الانتفاضة. وهن يتمتعن الآن بالحماية ويتلقين التشجيع. ومن السهل للفتيات الحاسرات الرأس التردي في الفجور وتجنيد المتعاونين مع العدو(٢٩).»

«قبل مجيء السلطة كان الجميع يؤيدون العمليات العسكرية القومية. والآن يساند جزء من السكان السلطة والجزء الآخر يؤيد العمليات. وبالطبع يدعو ذلك للأسف لأن الشعب ينقسم بذلك. ولذا نحن في حاجة إلى أن نكون موحدين معاً كرجل واحد.»

وتتخذ المرحلة الثالثة من الإجماع، عند محللي الثورة الإيرانية مبررا للقمع باسم ضرورة الحفاظ على تلك الوحدة. ولكن الإسلاميين في غزة يقفون في معسكر المعارضة. ولذا فهم عاجزون عن إنزال العقاب بالمنحرفين، وإن عمدوا إلى توجيه الاتهام للمسئولين. فقادة السلطة الفلسطينية هم الذين تفاوضوا على إتفاقية السلام مع الإسرائيليين والذين يروجون «للتفسخ الأخلاقي» الذي جلبوه معهم من البلاد التي أقاموا فيها.»

أما المرحلة الأخيرة من تحليل المؤلفين المشار إليهما من قبل فهي ختام لما توصل إليه المحركون أي «الانقسام الحتمي للمجتمع، والانهيار النهائي لآمال الثورة» مما يؤدي إلى انحسار إرادة الإجماع في بناء المجتمع والفناء». وفي رأي الإسلاميين أن نقطة اللاعودة ترجع إلى موجات القمع الأولى من جانب السلطة الفلسطينية ضد حركتهم في أكتوبر ١٩٩٤ . والمعاملة التي يلقاها «المناضلون الإسلاميون الوطنيون» على يد السلطة إهانة فعلية لهم. والاعتقالات والمعاملة السيئة وعمليات التعذيب التي تلجأ اليها السلطة الفلسطينية تصدم مشاعر السكان وتمس في الصميم أجساد أعضاء حماس الراديكاليين.

ويرى هؤلاء الشبان أن النضال الذي خاضه الغزاويون، وبالأخص شباب حماس، أثناء الانتفاضة كان له أثر حاسم في الاختيارات السياسية الإسرائيلية، وأنهم مارسوا ضغطا عسكريا ومعنويا على الدولة العبرية حتى أنها اضطرت إلى التفاوض مع منظمة التحرير

الفلسطينية والجلاء عن غزة. ولذا كانوا يأملون في نوع من الاعتراف بفضلهم من جانب هؤلاء القادة الذين وفدوا من تونس وغيرها من البلاد، أو على الأقل الاعتراف بقدرهم. وهم يشعرون بأن جزاءهم لم يكن سوى الازدراء، ويبدو لهم أن اندماجهم في المجال السياسي بات في مهب الرياح.

ويفصح عليٌّ عما يعتبره ظلما صارخا:

«إذا كانت السلطة قائمة الآن، فالفضل في ذلك يرجع إلى الحركة الإسلامية. فعليهم أن يحترمونا على الأقل. وبدلا من ذلك تبحث السلطة الآن عن الأشخاص الذين كان الجيش الإسرائيلي يطاردهم. وقال أحد الذين وفدوا من الخارج إنه لن تكون هناك مشكلة لو تعين عليه أن يقتل نصف مليون فلسطيني. فالمهم هو أن يحكم غزة. وقال ناصر يوسف الذي كان في واشنطن وباريس وإيطاليا بينما كنا نقاتل إنه مستعد للتضحية بمئتي شرطي لإلقاء القبض على كامل كحيل(٣٠). وتلك كلمات لمتعاون مع الأعداء. ولكن الشعب يحب كامل كحيل، وشارك مئة ألف شخص في جنازته.»

ويتمشى ذلك الإحساس بالكبت مع فقدان السلطة الحقيقية والرمزية التي كانت في متناول يد هؤلاء الشبان. فالسيطرة على الشارع التي كانت من اختصاصهم انتقلت الآن إلى رجال الشرطة التابعين للسلطة بأزيائهم الرسمية.

والسلطة الفلسطينية في نظر إسلامي حَي الشيخ رضوان ليست سوى مؤسسة للتعاون مع العدو في خدمة المصالح الإسرائيلية التي يجب أن تحارب، بينما لا تتردد في ضرب أبطال الجهاد. ولا يمكن أن يقبل هذا الشباب الانتقاص من شأنه من «بطل التحرر الوطني» إلى «إرهابي».

إنقاذ الشرف أو حماية الأمة.

يطلق الإسلاميون على يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ تسمية «مذبحة مسجد فلسطين». ويعتبر جزء منهم أن ما حدث يكشف عن نية السلطة في القضاء على الحركة الإسلامية. ففي إبريل ١٩٩٥، انفجرت شقة كان يستخدمها أعضاء كتائب عز الدين القسام بحي الشيخ رضوان الشعبي، كمعمل مما أدى إلى صب المزيد من الزيت على النار المشتعلة. وألقت كل من حماس والسلطة بالتبادل مسئولية ما حدث على الطرف الآخر.

في السنتين الأوليين من الاستقلال الذاتي كرر المسئولون تحذيراتهم العدوانية ضد السلطة. ووجهت كتائب عز الدين القسام التهديدات بالاعتداء على الحكام. وصدر منشور عن الجناح المسلح لحماس موجه شخصيا إلى العقيد موسى عرفات رئيس المخابرات العسكرية ومن يقفون وراءه، ضد أساليب أجهزته ويهدده بالانتقام منه(٣١):

«يجب أن تعلم يا موسى عرفات ومن يقفون وراءك أننا، نحن كتائب عز الدين القسام لن نكون العاجزين هذه المرة وأنك ستدفع غالبا ثمن اعتقالاتك التعسفية.. حرروا سجناءنا بسرعة وكفوا عن مطاردتنا فورا، وإلا ستعرف رصاصات القسام طريقها...».

والواقع أن الحركة الإسلامية امتنعت عن الرد على «استفزازات» السلطة، ودللت على أنها سلكت سبيل الاحتراس وعلى قدرتها على التحكم في تصرفاتها. فقد بذل قادة حماس غداة يوم ١٨ نوفمبر الجهود لتهدئة الخواطر وارتضى بعضهم نقل رواية ياسر عرفات المتضمنة إلقاء جزء من المسئولية عن ذلك اليوم على «المتعاونين مع الأعداء لبث بذور الفتنة وسط الشعب الفلسطيني».

وفي الواقع ظلت التحديات حبرا على الورق بل إن المقاومة الإسلامية آثرت السلامة. وأبرز مثال على ذلك، رد الفعل المهادن إزاء اغتيال عضوين من الجهاد الإسلامي على يد رجال الشرطة الفلسطينيين. فقد جاء في منشور حماس تعليقا على الحادث إنه إذا لم يحاكم الضابطان المذنبان فإن «الفلسطينيين سيشعرون بالأسى إزاء لا مبالاة السلطة الفلسطينية البادية بالنسبة لكسر تحريم سفك الدم الفلسطيني».

غير أن تعليقات القادة الإسلاميين عززت حدة رغبات الانتقام وسط عدد من الشبان المستعدين لدفع منطق حركتهم حتى النهاية: فالسلطة الفلسطينية في نظرهم ليست سوى أداة في يد الصهاينة، ومؤسسة للتعاون مع العدو لابد من القضاء عليها. ولا يخفي أنصار الإسلام المتطرف، من جبل الانتفاضة، خيبة أملهم إزاء المواقف التصالحية التي توحي بها قيادة حماس وأصبحوا فاقدي الاتجاه، وبلا معالم تتفق مع تعاليمهم الأيديولوجية وسط المجال السياسي الراهن.

ويعبر أمير بدءا من يونيو ١٩٩٥ عن سخطه تجاه أسلوب عمل الاستقلال الذاتي:

«القيادة تلقى القبض على من يخططون عمليات عسكرية ضد اليهود. لماذا؟ اليهود أعداؤنا. ولا يمكن أن أقبل أن يحضر أحد أبناء شعبي ليلقي القبض عليّ لأني أحارب العدو ... كل الناس يؤيدون

العمليات العسكرية فيما عدا المتعاونين مع العدو ويعتبرون اليهود أصدقاء لنا بدلا من اعتبارهم أعداء لنا.»

ولا يخفي أمير الكراهية التي يكنها للقادة الفلسطينيين ولا رغبته في الانتقام منهم:

«أنا أمقت هذه السلطة التي تحمي اليهود. وأود أن أعمل شيئا ولكن تنظيمي يمنعني؛ ولو قررت حماس العكس فإن شبابا كثيرين سيكونون مستعدين للنضال. وأنا شخصيا ضد موقف حماس لأنه إذا ضربك شخص. يجب أن يكون رد الفعل فوريا وإلا بدوت ضعيفا وستلقى المزيد من الضربات.»

وأمير «المتطرف» نموذج مثالي لأولئك الشبان المناصرين للإسلام المتشدد والفاقد الاتجاه نتيجة لانقلاب القيم الأيديولوچية للوطنية الفلسطينية. فقد أستبعد من الساحة السياسية، وهو قابل للتحول عن البني الرسمية لتنظيمه لينضم إلى الجماعات المنشقة المنادية باستخدام أساليب عمل أخرى. وقد كشف انتشار العنف في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦ عن قدرته على إلحاق الأضرار بالساحة الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

فقدان السيطرة والانشقاقات

نفذت «خلية مريدو يحى عياش المناضلة» سلسلة من العمليات الانتحارية خلال فبراير ومارس ١٩٩٦ في الوقت الذي لم تكن فيه من قبل العلاقات بين قادة حماس في الداخل والسلطة الفلسطينية بمثل ذلك القدر من الصفاء. فقد سمحت لقاءات في الخرطوم وفي الأراضي الفلسطينية بالتوصل إلى نوع من التعايش وقبل شهر من عملية الاغتيال الأولى كان عرفات قد صرح لحركة الإخوان المسلمين بفتح مكتب لها وإصدار جريدة، وأوحى محمود الزهار، وهو من ممثلي الخط المتشدد أن الجهاد ضد إسرائيل معلق في المدى القصير والمتوسط. وبعد ذلك بأيام قليلة وقبل بضعة شهور من الانتخابات العامة الإسرائيلية قتلت أربع قنابل عشرات الإسرائيليين بالقدس والمجدل في ٢٥ فبراير و٤ مارس ١٩٩٦ . وكانت الضربات قوية ومتكررة، وقضت على التفاهم الذي رجحت كفته في المجال الفلسطيني بين المعارضة والحكم. وفرضت مجموعة مسلحة، أعلنت عن نفسها، قانونها طوال أسبوعين وأفلتت من كل سيطرة. فقد قررت «خلية مريدو يحيى عياش المناضلة» أن تنتقم لمقتل «المهندس» وفقا للمخطط المعتاد للأخذ بالثأر. ولم يكن للدعوة إلى الهدنة التي أعلنها محمود الزهار[٣٢]، ولا للشجب الذي عبر عنه الجناح المسلح لحماس أي أثر على تحرك هذه الجماعة.

فحركة المقاومة الإسلامية العاجزة عن الحث على الاعتراف بمطالبها في الساحتين الإقليمية والدولية، والمستبعدة من المسرح الدبلوماسي تجد نفسها مدفوعة في جانب أحد تياراتها في دوامة التحرك المتطرف والغاشم. ويعزز تهميشها خيار العنف الذي يتبناه البعض ويخضع له الآخرون في صفوفها. وتكشف تلك العمليات الإرهابية عن عملية انفجار ذاتي داخل الحركة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عملية تدمير ذاتي لم تسترع الانتباه من قبل، وتجلت في عام ١٩٩٦ . فقد جندت قيادة حماس في عمان شبانا في الأراضي الفلسطينية لتشكيل خلايا عسكرية سرية[٣٣] تكلف على ما يبدو باغتيال أعضاء في السلطة وتصفية أعضاء في كتائب عز الدين القسام اتخذوا مواقف أكثر اقتراباً من الحكم. وعزز ظهور ذلك الجهاز السري من الخلافات في صفوف حماس، خاصة وأن القيادة الداخلية نحيت جانباً عند اتخاذ ذلك القرار. كما أن هذه الخطوة تجاوزت إحدى المحرمات إذ قتل العديد من أفراد الشرطة فسال بذلك الدم الفلسطيني.

وقد نجم ذلك الانحراف عن تضافر ثلاث ظواهر مستقلة. فهناك أولاً أنصار للإسلام المتشدد في قطاع غزة والضفة الغربية الذين يبدو لهم أن موقف حماس من السلطة متخوف إلى حد كبير. ويحلم هؤلاء الشبان بحمل السلاح من جديد بعد أن انتابتهم الحيرة على أثر الانقلابات السياسية المترتبة على إقامة الاستقلال الذاتي، وتأجج سخطهم من جراء قمع السلطات. وهكذا أصبحوا فريسة سهلة لأي مناورات سياسية.. والعامل الثاني الواجب وضعه في الاعتبار هو عزم جانب من قيادة عمان على فرض نفسها مهما كان الثمن على قادة الداخل المائلين إلى التصرف العملي والتخلي عن اشتراطات حماس الاستراتيجية والأيديولوجية. وأخيراً يدفع الضعف الذي حل بالحركة وهزيمة جناحها العسكري إلى الخيار بين كل شئ أو لا شئ. وفي مواجهة الفشل تكون الغلبة للهرب والاندفاع نحو المجهول.

وتجد حماس مشقة كبيرة في محاولاتها للحفاظ على تماسك تنظيمها وإبقاء وحدتها. ويفلت من قبضتها جزء من المناضلين الذين يغريهم تشديد التحركات الموجهة في آن واحد ضد الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية لأن حركة المقاومة الإسلامية تفشل في أداء مهمتها كقوة معارضة.

وتزعزع تحركات تلك المجموعات بنية حماس التي يتعرض جزء منها للتصفية على

يد السلطة الفلسطينية، مما يضاعف من الانقسامات في صفوف الحركة.

وهناك تيارات مختلفة متواجدة داخل حماس، وتثار المناقشات بين أنصار الخط المتشدد ومن يساندون الحلول التوفيقية. فمع بداية الاستقلال الذاتي فكّر البعض في التفاوض مع إسرائيل بينما اعترض البعض الآخر على ذلك بشكل قاطع. واختلف المنطق المساند لتحرك الجناح السياسي مع منطق الجناح العسكري في العديد من التقديرات. وقد احتدمت الخلافات في نهاية المطاف بين قيادتي الحركة في عمان في جانب والضفة الغربية وقطاع غزة في الجانب الآخر؛ وذلك بين المكتبين السياسيين نتيجة للتجزئة والحواجز القائمة بينهما حتى وإن كان التفوق الخارجي مضمونا وفقا للوائح. ويخضع كل فرع لظروف سياسية مختلفة: فممثلو قطاع غزة هم أول من يعانون من قمع السلطة الفلسطينية، مما يحدوهم إلى اختيار خط عملي.

وتتعلق الانشقاقات بثلاث قضايا مترابطة: مواصلة عمليات الاغتيال، والموقف تجاه السلطة الفلسطينية، وأسلوب المشاركة في حدود النظام السياسي.

فمنذ عام ١٩٩٥ دعا بعض قادة الداخل إلى وقف العمليات المسلحة، وكان ذلك موقف جميل حمامي في الضفة الغربية وسيد أبو مسامحة في غزة. ويبدو أن هذه الفكرة سلكت طريقها إلى الأوساط الإسلامية بقطاع غزة. وتكشف حملة الاغتيالات في فبراير ١٩٩٦ عن مدى الخلافات في صفوف حركة المقاومة الإسلامية ويؤججها في الوقت نفسه. ونشرت الصحافة تصريحات المنتقدين لقادة آخرين. وهكذا تعرضت وسائل الإعلام للأزمة القائمة(٣٤).

والخلافات عميقة بين الضفة الغربية وغزة بخصوص الموقف الواجب اتباعه إزاء السلطة الفلسطينية. فعلى أثر المواجهات بين السكان وقوات الأمن في نابلس وطولكرم صدر منشور في القدس يدعو السكان إلى الثورة على السلطة. وانتقل وفد من قادة حماس الغزاويين إلى الضفة الغربية بغية إقناع إسلاميي الضفة باستخدام لهجة أقل حدة تجاه السلطة الفلسطينية. ولم يتمكن الزهار وأبو مسامحة من إقناع زملائهم. وتجلى من خلال ذلك النزاع تجزؤ حماس بين مختلف المناطق وميل الضفة الغربية المؤكد إلى الوقوف في صف عمان، على حساب التضامن مع غزة.

كما أن المشاحنات تناولت من جهة أخرى قضية تأسيس «حزب الخلاص الإسلامي

الوطني». الذي أثار خلافات عميقة. فهو حزب غير موجود في الضفة الغربية ولا يحظى بالإجماع في غزة، بل إنه غير شعبي وسط مناضلي حماس الشبان. وسرَّب محمود الزهار عدة ملاحظات غادرة بخصوصه(٣٥). وقد انبثق هذا التشكيل في ديسمبر ١٩٩٥، ولكنه لم يؤسس رسميا إلا في ٢٦ مارس ١٩٦٦، وحاول تأكيد وجوده كحزب سياسي مرتبط بحركة الإخوان المسلمين. والحزب مستقل عن حماس وأعضاؤه لا ينتمون إليها أو تخلوا عن انتمائهم إليها. ويدعو ممثلو هذا الحزب إلى المشاركة في كافة الانتخابات(٣٦) ولكنهم لا ينوون مع ذلك المشاركة في أي هيئة حكومية «لأنها تساند أوسلو». وعلاوة على ذلك فإنهم لا يدينون الاغتيالات التي تدبرها كتائب عز الدين القسام.

لم تتوصل حركة المقاومة الإسلامية إلى حل لكل هذه الخلافات، ولكن يبدو أنها تفلت منها. فإطلاق سراح الشيخ أحمد يس القائد المُسلَّم بزعامته في أكتوبر ١٩٩٧(٣٧) بعد أن ظل رهين السجون الإسرائيلية منذ أكتوبر ١٩٨٨ سمح للحركة بأن تلتقط أنفاسها من جديد. وتسكين جراح الخلاف. وقد أدت عودته إلى تعزيز معسكر البراجماتيين في غزة. ولم تؤد التحولات والاضطرابات التي مرت بها حماس إلى تحللها.

بل إنه يمكن، على العكس، إبداء افتراض فحواه أن الانشقاقات في صفوف الحركة برهنت على مرونة التنظيم. فقد يواصل المكتب السياسي في عمان الإشادة بالخط المتشدد، بينما يظل ممثلو غزة محافظين على البنى المحلية بالإعلان عن مواقف معتدلة. وهذا ما تقدم عليه حماس إلى حد ما عندما يتم تجنيد انتحاريين في قرى الضفة الغربية التى لا تزال تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي(٣٨).

ولم يؤكد لنا محمد أبو شنب(٣٩) سوى تلك النية عندما أعلن لنا في فبراير ١٩٩٧ في غزة:

«نحن مستعدون لاحترام الاتفاق والتعاون. ولكن السلطة لا تسيطر على كل الفلسطينيين، لا في القدس ولا في الأردن ولا في لبنان. وإذا أراد هؤلاء القيام بعمليات عسكرية فيمكنهم تحقيق ذلك. ونحن هنا (في الأراضي التابعة للاستقلال الذاتي)، مستعدون لأن نحاول الاقتناع بأن المفاوضات مستمرة.»

غير أن هذا التكتيك فشل إلى حد كبير. فإسرائيل تفرض الحصار على كل الأراضي المستقلة ذاتيا بعد إلقاء أي قنبلة تقتل يهودا وتطالب السلطة الفلسطينية بردع البناء لتنظيمي لحماس بأكمله.

العجز عن أداء وظيفة الدمج في المجتمع

تتطلع حماس لأن تكون بديلا للوظيفة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية. ففي مواجهة الممارسات المتميزة بالتبعيات والفساد واستغلال العلاقات السياسية في تحقيق المصالح الخاصة، تصبو حركة المقاومة الإسلامية إلى مجتمع يعتمد على الاستقامة والتعاون والتضامن. ويميل أنصار قيام مجتمع إسلامي يؤمن الوضع الاجتماعي ويحقق وحدته، إلى التفاوض مع السلطة حول مخرج يتيح تقدم تطلعهم إلى الإرتقاء الاجتماعي، أو إشراكهم في دوائر النشاط التجاري. وهذا القطاع من حماس ممثل وسط البرجوازية والشباب الحاصل على مؤهلات دراسية ويريد الحصول على عمل يتفق مع تخصصاته.

وتسمح الهيئات التابعة للإخوان المسلمين بنشر القيم الأخلاقية والدينية التي يعتبرها ممثلوها أساسية وملزمة. وبوسع سكان الأراضي الفلسطينية الاستفادة بمقابل شبه مجاني من رياض الأطفال والمستوصفات التي تديرها جماعة الإخوان المسلمين. ومما يؤمن مصداقية حماس في مجال الإدارة ويدعو إلى التعاطف معها، توزيع المساعدات على المحرومين عن طريق لجان الزكاة والمساعدات المقدمة لأسر الشهداء. وتشهد الأصوات التي حصلت عليها في انتخابات المؤسسات على شعبيتها[٤٠].

غير أن الجاذبية التي تتمتع بها حماس وسط شرائح معينة من المجتمع تصطدم بعدم قدرتها على توفير الفرصة لمزاولة النشاط الاقتصادي. فحركة المقاومة الإسلامية تستقطب العديد من المتعاطفين معها ولكن تعوزها الإمكانات الضرورية لتثبيتهم في صفوفها. وعلاوة على ذلك، يعزز تحركها العنيف آليات النظام الاقتصادي التابع للسلطة الفلسطينية.

الاغتيالات التي يرتكبها الإسلاميون تدعم نظام الحكم الفلسطيني

يرتد كل تهديد أو تعد على الأمن الإسرائيلي فورا على السكان الفلسطينيين. فعلى أثر كل عملية إرهابية تعمد الدولة العبرية إلى غلق الحدود مع الأراضي المحتلة والمستقلة ذاتيا، مما يضاعف العراقيل أمام عبور الأفراد والمنتجات أو يفرض الحصار التام والشامل[٤١] على كل التنقلات بين إسرائيل والأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية وكذلك بين أجزاء الأراضي الفلسطينية نفسها[٤٢]. فاستراتيجية الردع الإسرائيلية تلحق الضرر بالمبادلات الإنسانية والتجارية وتنعكس على مستوى المعيشة. فعلى مدى السنتين الممتدتين بين وصول

ياسر عرفات في يوليو ١٩٩٤ وانتخاب الليكود في يونيو ١٩٩٦، ظلت الأراضي مغلقة مدة تربو على أربعة عشر شهرا.وهكذا أصابت كل قطاعات المجتمع خسائر جسيمة ومال النسيج الاقتصادي إلى التفكك.

وهناك في المقام الأول اليد العاملة النشطة في القطاع الذي لا يحتاج إلى تأهيل سواء في الأراضي الفلسطينية أو الإسرائيلية وتتعرض لمخاطر تدهور دخلها. ويدفع البحث عن عمل ثابت عددا من الأفراد إلى عرض خدماتهم على أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ومع أن الأجر لا يكون مرتفعا (٢٥٠ دولارا للجندي البسيط، بينما يستطيع العامل أن يحصل على دخل يتراوح بين ٨٠٠ و١٤٠٠ دولار في الشهر) إلا أنه يعوض هنا الخسارة الناجمة عن عدم انتظام العمل. ومن المفارقات أن حماس تدعم بذلك جاذبية الالتحاق بالعمل لدى السلطات الفلسطينية من خلال الاغتيالات. وتبدو استراتيجية حماس غير منتجة من هذه الزاوية.

وفضلا عن ذلك يثير التدهور الشامل للعائدات المالية سخط السكان مما يدعوهم إلى اعتبار حركة المقاومة الإسلامية لا كبطل وطني ولكن كمثير خطير للقلاقل.

ولما كانت حماس تشكل تهديدا متواصلا لأمن إسرائيل فهي تُحكم سد منافذ الحدود وتطويق الأراضي الفلسطينية.

ورجال الأعمال المرتبطون بدوائر حماس مستبعدون من مجالات التجارة المتميزة التي تختارها وتساندها أجهزة الأمن الوقائي. ويتزايد تهميش الجناح العسكري من جراء عملياته المدمرة. وترمي السلطة إلى إضعاف الإسلاميين فبعضهم رهين السجون، وتعترض العراقيل سبيل المنشآت الاقتصادية الخاصة بالبعض الآخر. ولما كان رجال الأعمال المنتمون لحماس مستبعدين نهائيا من المجالات الأكثر إدرارا للأرباح والتي يسيطر عليها الحكم في شكل احتكارات الاستيراد، فإنهم يعتمدون على القطاعات الأقل تحقيقا للربح.

وتقطع الضغوط المتزايدة على الحدود الطريق أمام إمكانيات نمو سوق موازية، وتعزز قواعد التعاملات الاحتكارية التي يفرضها الحكم، وتمول الأرباح الوفيرة خزائن أجهزة الأمن التي تتوفر لها بذلك إمكانات إضافية لترسيخ النظام، وتحجيم المعارضة. فالحصار المترتب بانتظام على أي عملية موجهة ضد إسرائيل يؤدي وظيفة مفارقة. فهو يعزز أحدى الآليات الأساسية لإدارة النظام الفلسطيني. فالقيود الإسرائيلية تفرض شروطا مجحفة على

المبادلات التجارية، فيؤمن الإسلاميون بذلك دوام نظام الريع الخاص بالسلطة الفلسطينية بالتسبب في المزيد من القيود الإسرائيلية.

حيرة المناضلين

يعوق عجز حماس عن تحقيق أي اندماج لمناضليها في أجهزة الاستقلال الذاتي قوة جاذبيتها. وهكذا أضحى المناضلون الإسلاميون مهمشين بالنسبة للجهة الرئيسية للإلحاق بالعمل والمتمثلة في السلطة الفلسطينية. ومن الواضح أن توجه حماس السياسي يكبح فرص توظيفهم. ويزيد انتماؤهم السياسي من صعوبة إدماجهم في شبكات الأتباع المتصلة بالحكم وبوكلائها المكلفين بالتجنيد. وهناك تحفظ من جانب الإسلاميين أنفسهم للعمل لدى السلطة التي يرأسها ياسر عرفات. والأسباب المساقة هنا ذات طابع ايديولوجي، غير أنه يمكن الافتراض بأنهم يبررون بذلك مقدما استبعادهم. ويعبر كل الاشخاص الذين وجهت إليهم الأسئلة عن سخطهم على نظام المحسوبيات والرشاوي الذي يحكم في رأيهم أسلوب عمل الإدارة المدنية والعسكرية. وإذا تجاوزنا الموقف الأخلاقي، فإن النقد اللاذع للتوصيات يعبر عن قلق المتحدثين معنا إزاء استبعادهم. فرياض البالغ من العمر خمسا وعشرين سنة، معلم في مدرسة تابعة لوكالة غوث اللاجئين. وهو من أصل متواضع ويعيش في مخيم للاجئين في غزة ويساند حماس. وهو يأخذ على الاستقلال الذاتي كونه لا يفيد سوى جزء من السكان.

«والخروج من غزة متعذر بالنسبة للشعب الفلسطيني. فالباب مفتوح فقط لرجال السلطة وفتح. والحصول على عمل يتم عن طريق التوصيات. ولو تقدم الفرد لشغل وظيفة كمواطن بسيط بلا علاقات، فلن يواتيه الحظ.»

وماجد في الثالثة والثلاثين من عمره، وهو حاصل على دبلوم في الكيمياء من أبي ظبي، ويستعد للحصول على الدكتوراه في انجلترا حيث يقضي هناك نصف السنة. ومطلبه الأول الموجه إلى السلطة هو «وضع نظام تسود فيه المساواة في الفرص بالنسبة لكل المواطنين. ويرتبط إبراز محاباه الإدارة في تعاملها مع «المواطنين» بمعاملة القادة الفلسطينيين الظالمة لحماس:

«تدين السلطة بالكثير للحركة الإسلامية. فقد حاربت هذه الحركة الإسرائيليين. وإذا كان القادة قد تمكنوا من الاستقرار في غزة فالفضل في ذلك يرجع إلى من مارسوا الضغوط على إسرائيل التي اضطرت

إلى التوقيع على الاتفاق. فمن الطبيعي إذن أن تعترف السلطة بالحركة الإسلامية كحركة تحرير وأن تثق فيها.»

ويدعو رياض وماجد[٤٣] إلى إجراء حوار بناء بين السلطة وحماس، مع احتمال أن تقدم الأخيرة تنازلات وأن تتخلى جزئيا أو مؤقتا عن الجهاد ضد إسرائيل. ويعرض دارس الكيمياء انتقاداته:

«أعتقد أنه كان يتعين على حماس أن تتصرف بقدر أكبر من الذكاء والمرونة. وقد زادت بدلا من ذلك من عملياتها العسكرية انطلاقا من غزة. واعتقد أن هذا خطأ. كان يتعين بالأحرى على حماس ان تعقد اتفاقا مع السلطة وأن تشارك في الحكم بدلا من المكوث في المعارضة».

لم تكتف حماس بعدم التفاوض مع السلطة لدمج انصارها في النظام، وبالمطالبة مثلا بفرص عمل لجزء من هؤلاء في الإدارة، بل عرّضت هؤلاء لظروف غير آمنة جسديا بشكل خطير. فالدولة العبرية تنظم حملات انتقامية تغتال خلالها الوحدات الخاصة التابعة لها قادة جناح حماس المسلح ومنفذي عملياته[٤٤] وتنسق أجهزة الأمن الفلسطينية تحركاتها الوقائية والعقابية مع أقرانها الإسرائيليين. فبعد كل عملية مضادة لإسرائيل يتم إلقاء القبض على عدة مئات من المناضلين الإسلاميين واستجوابهم. ويحتجز بعضهم في السجون[٤٥]. والمخاطر الشخصية التي يتعرض لها المتعاطفون الإسلاميون تثنيهم عن الالتحاق بصفوف حماس.

والمثال الذي أوردناه آنفا بخصوص «علي»، دارس الصحافة بحي الشيخ رضوان، معبر في هذا الصدد. فهو من طليعة مناضلي حركة المقاومة الإسلامية، وشارك من خلالها في الانتفاضة، وقضى عدة فترات في السجون الإسرائيلية. وكان تحفظه الوحيد إزاء حماس في عام ١٩٩٥ يتعلق بموقف التصالح من جانب قادتها إزاء السلطة. ويعلن «علي» أنه مستعد هو وشباب آخرون من حماس لمواجهة قوات الأمن للانتقام للدم الذي أهدره هؤلاء الضباط. وبعد ذلك بسنتين تغير خطاب عليّ في ١٩٩٧ . فقد سجن مرتين إثر هجمات وتعرض لاستجوابات قاسية. وأخوه طلال عضو كتائب عز الدين القسام، وصديقه كريم كلاهما في الهم سواء. وهو لم يتمكن، كطالب من التقدم للامتحان، وأصبح مؤيدا الآن لخط التعاون مع السلطة الفلسطينية الذي نادى به بعض القادة الإسلاميين[٤٦]. وفي رأيه أن مكاسب الحركة الإسلامية ضئيلة للغاية، ويأخذ على قادة الحركة عدم سعيهم للتوصل إلى تسوية مع السلطات وعرّضوا مناضليهم عبثا للمخاطر. ويظل علي متعاطفا مع الإسلاميين إلا أنه سعى لشغل وظيفة معلوماتي لدى السلطة الفلسطينية وحصل عليها، وتتواكب استراتيجية الحفاظ على الوجود هذه مع فقدان الثقة في مجموع المحركين

السياسيين. وبالتالي يسفر هذا الرفض بالتالي عن التنازل عن المثل العليا الوطنية. ويعلن هذا المنضم حديثا إلى صفوف السلطة، وقد تخلى عن أوهامه واتخذ لهجة لا تخلو من الوقاحة:

«لقد انتهينا على أي حال. ليس هناك أي حل. وفي كل مرة أتعارك مع والدي، فهو يريد أن أتابع الأخبار الفلسطينية وأنا أريد أن أتابع الأخبار الإسرائيلية. وهو يقول لي: "لقد أصبحت أخيرا مع الإسرائيليين". وهذا هو الحاصل فعلا، أنا مع الإسرائيليين، فليعودوا ولنحصل على الجنسية الإسرائيلية. وبما أننا أكثر منهم عددا فستكون السلطة لنا!(٤٧).»

وتلقي حالة «علي» الضوء على إحدى نواقص حركة المقاومة الإسلامية. فلديها مؤسسات اجتماعية (مساجد وأندية رياضية وجامعة إسلامية في غزة) تنشر عن طريقها تعاليمها الإيديولوجية، وتجند وتدرب مناضليها. وعلى النقيض من ذلك لا تملك حماس الإمكانات الكافية لتقدم منافذ للأفراد الذين تولت تربيتهم. ولذا فهي تتعرض باستمرار لاحتمالات تفضيل هؤلاء لسبل أخرى «مفيدة» بقدر أكبر.

ويتجلى الضعف الذي حلّ بحماس في هبوط أسهمها في المعترك السياسي الفلسطيني. فهي لا تؤمن لأنصارها اندماجهم في النظام الجديد القائم، وغير قادرة كذلك على الوفاء بمهمتها كقوة معارضة.

وتتبلور تناقضات حركة المقاومة الإسلامية في غياب اختيارها الصريح للموقف الواجب اتخاذه إزاء السلطة الفلسطينية. فحالة اللاحرب واللاسلام المميزة للعلاقات بين الطرفين تثير في آن واحد كلا من أعضائها المعتدلين والراديكاليين. فالأولون ساخطون بسبب التوتر الذي يصيب الوضع السياسي المتجمد والآخرون يتعجلون تلقين الدرس «لمن خانوا الوطن». ويفاقم مناخ الانقسام المشوب بعدم الحسم من ضعف حركة المقاومة الإسلامية في مواجهة السلطة الفلسطينية.

السلطة الفلسطينية تستغل تصدعات حماس

تظهر السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها ياسر عرفات وأجهزة الأمن الراسخة القدم موهبة فريدة في كسب أعضاء من الجناح السياسي والجناح العسكري المسلح لحماس وفي استيعابهم.

في المجال السياسي

تبذل السلطة الفلسطينية الجهود للاستفادة من ترددات حماس وتناقضاتها. وهي تؤجج الانقسامات في صفوف الإسلاميين باجتذاب العناصر البراجماتيكية التي تغريها إمكانية المشاركة في الحكومة.

ويتمثل أبرز نجاح حققته السلطة الفلسطينية في كسب أحد ممثلي حماس كلفته منظمته بإجراء حوار مع السلطة. وقد رأت حماس أن ممثلها عماد الفلوجي تقارب إلى حد كبير مع محاوريه، فقررت استبعاده من صفوفها. ولم يلحق هذا التحول أضرارا ببنية حركة المقاومة الإسلامية: فقد أدين موقف عماد الفلوجي من جانب أقرانه وترك صفوف حماس وحده. وادانت أغلبية المناضلين موقف ذلك الكادر القديم في الحركة وأكدت على أن الانضباط من المبادئ الأساسية التي تتمسك بها جماعة الإخوان المسلمين. والواقع أن النجاح كان بالأحرى رمزيا واثار انتباه الجمهور. فقد دلّ على مهارة السلطة وأبرز وجود خلافات بين البراجماتيين والراديكاليين في صفوف حماس.

عماد الفلوجي: «المتشائل»[٤٨]

ولد عماد الفلوجي في عام ١٩٦١ بمخيم جباليا الواقع شمال مدينة غزة، والأكثف سكانا بين كافة مخيمات اللاجئين. وأبوه التاجر يتكفل باحتياجات الأسرة. فكل إخوته درسوا في الجامعات، وهو من عائلة يقول عنها إنها «متدينة». وقد انضم وهو في السابعة عشرة من عمره إلى جماعة الإخوان المسلمين، المنظمة الإسلامية الوحيدة آنذاك. وسافر بعد ذلك بسنوات ثلاث إلى الاتحاد السوفيتي حيث انصرف لدراسة الهندسة. وعندما عاد كانت أسرته تقيم خارج المخيم، على مقربة من جباليا. واتصل عماد من جديد بالإخوان المسلمين إذ أنه لم يتأثر إلا قليلا بالمادية الماركسية، وشارك في تأسيس حماس في عام ١٩٨٨ . وتولى هذا المهندس الشاب مسئولية الجناح السياسي لحماس في الأراضي المحتلة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩١ . وقد ألقي القبض عليه في تلك السنة، وحكم عليه بالسجن لعدة سنوات ثم أطلق سراحه في ١٩٩٥ بفضل الاتفاقيات المبرمة في القاهرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وأسس جريدة «الوطن» لسان حال حماس التي عطلت السلطة الفلسطينية صدورها عدة مرات. ومع ذلك فقد أصبح عماد الفلوجي في ربيع

١٩٩٥ أحد ممثلي حماس في الحوار بين الحركة الإسلامية والسلطة الفلسطينية وحل محل محمود الزهار لسان حال الحركة المناصر للخط المتشدد. ويزعم المهندس الإسلامي أنه قرر ترك صفوف حماس من تلقاء نفسه نظرا للخلافات التي دفعته إلى معارضة القيادة في الخارج (في عمان) خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية. وقد أكد لنا أيضا أنه كان بوسعه «جر» آخرين معه ولكنه لم يود أن يقدم على ذلك حفاظا على وحدة الحركة.. ويبدو أنه كان على الأرجح ضحية لشرك نصبته له السلطة الفلسطينية. فقد تجاوز عماد الفلوجي حدود الحوار التي قررتها المنظمة بينما كان من المفترض أنه يمثلها. وبعد فصله من حركة المقاومة الإسلامية في ديسمبر ١٩٩٥ لم يبق له سوى خيار واحد، ألا وهو التحرك بمفرده ومواصلة عملية التقارب مع السلطة. ورشح نفسه رئيس التحرير السابق لجريدة «الوطن» في انتخابات المجلس الفلسطيني في ٢٠ يناير ١٩٩٦، عن دائرة شمال قطاع غزة. وقد انتخب عماد الفلوجي. فهل يمكن تفسير تلك النتيجة على أنها موافقة شعبية لاستراتيجية «الجناح» الإسلامي؟ أو يتعين التنويه بحاجة ياسر عرفات الملحة لضمان نجاح ذلك الإسلامي اللين العريكة، ولوضع أسس لنموذج للوحدة الوطنية الشرعية؟

يحاول عماد الفلوجي أن يكون مثالا للإسلامي الطليعي وأن يقدم نفسه كرائد متنور لحماس ومقتنع بأن زملاءه القدامى على وشك الاعتراف بصحة ما أقدم عليه وسلوك نفس الطريق. وقد عبر عن نفسه في يونيو ١٩٩٦ فيما يتعلق باختيارات حركة المقاومة الإسلامية:

«أعتقد أن حماس والسلطة سيتوصلان إلى اتفاق شامل يقوم على احترام الديمقراطية ويسمح لحماس بتنظيم نشاطاتها الخاصة وأن يقبل هذا التنظيم أن يكون معارضة سياسية مشروعة للسلطة ولاتفاقيات السلام. يجب أن تشارك حماس في مؤسسات الاستقلال الذاتي. فهناك اتفاقية سلام لا تستطيع حماس أي شيء إزاءها. وعليه، لماذا تترك كل السلطة لعرفات؟أنا ضد أوسلو وأعترض عليها ولكن ذلك لا يحول في الوقت نفسه دون البدء ببناء الدولة الفلسطينية وبإقامة مؤسساتها. والعمليات الانتحارية ضارة وتؤدي إلى حصار الأراضي. وقد بدأت حماس الآن في اتباع موقفي والنظر في إقامة علاقات سياسية مع السلطة الفلسطينية ولكن ذلك جاء متأخرا إلى حد ما.»

ولكن موقف عماد الفلوجي «المستقل» هذا، هل يتيح له فرض شخصه كمحرك رئيسي أو كوسيط بين مختلف الأطراف؟ يقول المهندس إنه «يحتفظ بعلاقات طيبة للغاية مع قادة حماس وإنه يقابلهم «كل يوم»، وفضلا عن ذلك فإن علاقاته مع ياسر عرفات

ممتازة. غير أن عماد الفلوجي لم يقم أبدا بدور الوسيط بين حماس والسلطة الفلسطينية. كما أنه ليس المبشر بتلك المعارضة البناءة التي يتغنى بها. فنادرا ما يتكلم في جلسات المجلس التشريعي أو يعبر عن نفسه إزاء التعديات على الديمقراطية التي تقع مسئوليتها على القادة، وهو خجول ويتخفى وراء عويناته ولحيته ويبدو محروما من الكاريزما والجسارة. وقد كوفئ على طاعته التي تعززت بضمه إلى مجلس الوزراء في يونيو ١٩٩٦ ولا يشجعه ضمه إلى صفوف الحكومة على رفع صوته. وقد اسندت إليه بعد ذلك وزارة المواصلات اللاسلكية. ومن الواضح أن عماد الفلوجي ليست له أي استعدادات في هذا المجال، فهو يتولى المنصب دون أن يتحمل عبئه. وعلى أي حال فقد جردت الوزارة بعد بضعة شهور من كافة اختصاصاتها وسلمت ملفات المواصلات اللاسلكية إلى منشأة خاصة.

ووزير البريد والمواصلات اللاسلكية الجالس في مكتبه المريح بالطابق الثاني للمبنى الجديد للوزارة مقل في حديثه عن مضمون المهمة المفترض أنه مكلف بها. فقد بدد الفلوجي على ما يبدو كل فرصة للاضطلاع بأي دور في المعترك السياسي الفلسطيني. غير أنه يضفي على كل تعليقاته مسحة من التفاؤل المطمئن، ويصر على الإشارة إلى أسلوبه في إقرار الديمقراطية في الدولة الفلسطينية، والتوصل إلى المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بديمقراطية الهيئة التشريعية وسلطاتها يتحاشى الوزير الإسلامي التعرض للمتسببين في ذلك، مع عدم إنكاره لمشروعية تطلعات البرلمانيين.

«المجلس التشريعي ليست له سلطات كثيرة ـ هذا صحيح. ولكن من الإيجابي للغاية أن يكون النواب غير راضين. وهكذا يجب أن تساس الأمور. يجب أن يكافح النواب. فالديمقراطية لا تمنح بل يجب أن يأخذها المرء. وقد منحوا ثقتهم في الحكومة. ولو حجبوا الثقة عن الحكومة لسقطت. وهذا ما يحدث في كل مكان في العالم. وأنا متفائل فيما يتعلق بنشاطات البرلمان.»

ومن الجلي أن عماد الفلوجي منضم إلى أسلوب الحل السلمي للقضية الفلسطينية. وهو يتمايز هنا بكل وضوح عن قادة حماس الذين يؤكدون على عدم الثقة في الدولة العبرية، ويكتفي بدولة فلسطينية بحدود عام ١٩٦٧ . على أنه حريص خلال أول حديث معه على أن يضيف أن اتخاذ القرار بالنسبة لبقية فلسطين يعود إلى الجيل القادم، إلا أنه يغفل الإشارة إلى ذلك في اللقاء الثاني معه في عام ١٩٩٧ . وهو يتخلى بذلك عن حجة الإسلاميين المعتدلين الذين لا يحسمون النقاش حول الهدنة واتفاق السلام:

«أنا متفائل بخصوص المستقبل الفلسطيني. وقد أدركت إسرائيل كما أدرك العالم بأسره أن حقوق الشعب الفلسطيني مسألة لا يمكن تجنبها. ولا فرق في ذلك، سواء كان نتانياهو أو غيره في الحكم. فستضطر إسرائيل إلى منحنا دولة إذا ما أرادت ضمان أمنها...»

وفيما يتعلق باختيارات حماس السياسية يحتل «الجانح» موقع المدرس الذي يوزع شهادات حسن السير والسلوك لقادة الداخل وشهادات سوء التصرف للموجودين في الخارج. وهو يتنادي بالتقارب بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية. فمشاركة الحركة في الحكم ستدعم موقف ممثل حماس السابق الذي يظل في عزلة.

«لقد تقدمت حماس في مسيرتها ولكنها لم تفهم بعد كل شيء. فقادة الخارج يضغطون على كوادر الداخل البرجماتيين. وهم لم يتخلوا بعد رسميا عن النضال المسلح. ولكن علاقتهم أفضل مع السلطة وأنا متفائل بهذا الخصوص واعتقد أنهم سيشاركون في الحكومة.»

ويظل الفالوجي نصيرا لبرنامج إسلامي يعتمد تماما على الدستور. ويشكل حزب الرفاه التركي باستراتيجيته وأهدافه، نموذجا مغريا لوزير المواصلات اللاسلكية.

الضغط الانتخابي

ركزت السلطة الفلسطينية جهودها على مشاركة المعارضة، وبالأخص حماس، في انتخابات المجلس التشريعي في يناير ١٩٩٦ . وتضمنت اللقاءات بين السلطة وحماس خلال عام ١٩٩٥ مسألة المشاركة في تلك الانتخابات. ولم تتوصل اللقاءات إلى اتفاق، غير أنها عززت النقاش في صفوف الحركة حيث جرت المواجهة بين أنصار المشاركة وأعدائها. وسادت البلبلة وسط الجمهور نتيجة لترددات المنظمة الإسلامية وللتصريحات المندفعة والمتضاربة الصادرة عن القادة. فموقف حماس غير واضح: الامتناع عن التصويت، وعدم الدعوة إلى المقاطعة، والتعليمات بالتصويت في اللحظة الأخيرة. ولم تكن هذه المواقف في مجموعها في صالح حماس التي باتت أسيرة لتعهداتها للسلطة[٤٩] .

وفضلا عن ذلك يشجع ياسر عرفات قيام التنظيمات الصغيرة الداعية للإسلام، ويمد بذلك حركة النضال الإسلامي في فلسطين بمساعدات تعاونها على خوض المعركة الانتخابية. كما أنه وجه عن بعد تأسيس «حزب المسار الوطني الإسلامي» الذي ظهر اسمه في اغسطس ١٩٩٥ . ويقال إن رئيس هذا الحزب ضابط بالمخابرات العامة. ولا تؤثر تلك

الأحزاب المصطنعة على الحياة السياسية الفلسطينية، ومرشحوها لا يفوزون بمقاعد في المجلس التشريعي. غير أنها محاولة للتشويش من جانب السلطة لم تحقق سوى نجاح محدود. ولكن المناورات تحقق نجاحا أكبر في صفوف الجماعات المسلحة بالمقارنة مع الجماعات السياسية.

أجهزة الأمن وكتائب عز الدين القسام: اللعبة المزدوجة

تتوافق علاقات أجهزة الأمن والجناح المسلح لحماس مع تطورات المواقف السياسية. ففي فترات التوتر يتصرف أعضاء عز الدين القسام كعناصر متمردة. فقد وافقوا على التفاوض بدءا بنهاية صيف ١٩٩٥، وطاردتهم قوات الأمن الفلسطينية في نهاية الأمر وحيدتهم إثر استئناف العنف الإرهابي في فبراير ومارس ١٩٩٦ .

وتحاول السلطة اجتذاب أعضاء الفرق المسلحة التابعة لحماس وضمهم إلى صفوفها عن طريق أجهزة الأمن التابعة لها[٥٠]. ويحرص المسئولون العسكريون في السلطة على احترام «شرف» هؤلاء المناضلين، وهو شرط لا غنى عنه في عملية إغرائهم. وتلك أضمن وسيلة لإضعاف حماس. فتغير موقف بعض أعضائها يثير نزاعات خطيرة في صفوف المنظمة. وإذا فشلت السلطة في محاولاتها لاستيعابهم فهي لا تتردد في اللجوء إلى القمع بمساعدة الحكومة الإسرائيلية في تلك الحالات.

وسنحلل هنا ثلاثة سيناريوهات تتناول العلاقات العاصفة بين قوات الأمن والمناضلين المسلمين المنتمين لحماس. وتؤكد تلك الروايات مدى تعقد العلاقات بين الأطراف المشاركة فيها وافتقادها للمصداقية.

طلال، صديق أحد قادة المخابرات

يعيش طلال في حَي للطبقة المتوسطة بمدينة غزة، وهو عضو في الجناح المسلح لحماس. وتبحث عنه أجهزة الأمن منذ ربيع ١٩٩٥ . وهو يعيش في عزلة ولا يتنقل إلا لمقتضيات حماية نفسه. ويعود أول اتصال له بأجهزة الأمن إلى اكتوبر ١٩٩٤ عندما اختطفت مجموعة تابعة لكتائب عز الدين القسام الجندي ناحوم واكسمان. وقد جندت

آنذاك كافة قوات أجهزة الأمن الفلسطينية لتحديد مكان المختطفين وضحيتهم. وقد ألقى القبض على طلال واحتجزه بلال، العقيد بالمخابرات العامة وقد أدلى هذا الأخير بالرواية التالية:

«ألقيت القبض على طلال عند اختطاف واكسمان. كنا نبحث عن معلومات عن المجموعة. ورفض طلال التكلم فهددته. قلت له إني سأعلقه من خصيتيه. وتلك طريقتي: إثارة رعب من استجوبهم. أمارس ضغطا سيكولوجيا. وجهت له السباب لديانته. وقد أصابه ذلك بالجنون حقا. طلب مني بالحاح أن استغفر عن الإساءة التي تلفظت بها. وعندئذ تظاهرت بأن أعصابي ثارت وخرجت بعد أن صفقت الباب خلفي، وعدت بعد ذلك بقليل. وقال لي طلال في النهاية: «اسمع سأقول لك شيئا ولكن لا تحاول أن تجعلني أقول أكثر من ذلك: إنهم (مختطفي الجندي الإسرائيلي) ليسوا في قطاع غزة، صدقني». لا أدري لماذا وثقت فيه، وبدا لي أنه يقول الحقيقة. وعند هذه اللحظة بدأت أقدره. كتبت تقريرا بخصوص القضية يؤكد أن المختطفين ليسوا متواجدين في غزة. وسألني أمين الهندي إذا كنت متأكدا حقا لأنه لو تبين أن ما عرضته عليه ليس صحيحا فسنواجه نحن الإثنين مشاكل. فقلت له إني أتحمل كافة المسئوليات في ذلك.»

وعن طريق المعلومات التي جمعتها أجهزة الأمن الفلسطينية تم تحديد موقع مخبأ المختطفين. وانتهت العملية التي نفذها مختطفو بير نباله بسفك الدماء، إذ قتل الجندي ومحتجزوه. وأحد هؤلاء ابن عم طلال.

«عندما علمنا أنهم ماتوا، راح طلال يبكي وفاة شمس الدين. وأنا أيضا بكيت. وكان طلال مندهشا جدا. قلت له: «اتعتقد أني أمقت الإسرائيليين أقل منك؟» وقد أصبحنا بعد ذلك أصدقاء. ولا تزال صورة شمس الدين في مكتبي.»

ونشأت فعلا الصداقة بين بلال، العقيد بالمخابرات العامة، وطلال، عضو كتائب عز الدين القسام. ورغم تعارض معتقدات ومواقف كل منهما، فإنهما يقدران بعضهما. بل إن طلال يقضي ليالي في بيت بلال، مما يدل على الثقة التي نمت بينهما.

ويحقق كل منهما مصلحته. فطلال يعرف أنه لا يخشى التعرض لإلقاء القبض عليه بفضل الصلات التي تربطه بالسلطة الفلسطينية. وعندما حاول رجال الأمن الوقائي اعتقاله في يونيو ١٩٩٥ . تبجح هذا المناضل المسلح بحماس وصعد فوق السطح وأطلق نيران سلاحه في الهواء وأعلن بأعلى صوته أنه يفضل الموت على تسليم نفسه. ونظرا للحماية

التي حظي بها من ضابط المخابرات العامة لم يجازف مسئولو الأمن الوقائي بالاشتباك مع ذلك المتمتع بالحماية وتعريض علاقاتهم مع الجهاز المنافس لتدهور خطير. وهكذا حظي طلال بأمن شخصي نسبي. وفيما يتعلق بالعقيد بلال فقد أتاحت له علاقته المتنامية مع المجند من كتائب عز الدين القسام أن يكون على صلة بالوسط الذي يتعين عليه أن يراقبه.

ولاشك في أن تلك الصداقات غير مألوفة. فبعض المنتمين إلى أوساط إسلامية أو عسكرية يخشون ويدينون المخاطر غير المتبصرة التي قد يتعرض لها أحد الطرفين. وعلاوة على الجوانب العاطفية في تلك العلاقات فهي تمس شئون السلطة وتكشف عن أحد أساليب النظام الفلسطيني البارعة. وتمهد تلك العلاقات الودية بين ممثلي السلطة وأعضاء خلايا حماس المسلحة لعقد مفاوضات. وتلك معركة طاحنة بين الطرفين لا تقل فيها أهمية اللجوء إلى الخديعة أو الحيل عن امتلاك وسائل الإكراه. فأجهزة الأمن ترمي إلى تصفية الشبكات الإسلامية المسلحة دون اللجوء إلى أساليب القمع، بينما يتمثل هدف الشبان الذين تتشكل منهم كتائب عز الدين القسام في حماية أنفسهم شخصيا وسياسيا. وتعتمد التسوية على نوع من ميثاق عدم الاعتداء بين الطرفين حيث يعترف كل منهما بأبعاد قوة الطرف المقابل.

وهكذا تنتهي المحادثات بترتيبات محددة. وعلى سبيل المثال ستخصص حراسة لمناضلي الجناح المسلح لحماس لحمايتهم احتمالات تعرضهم لهجمات إسرائيلية. ويحصل بعضهم على تصريح بحمل سلاح[٥٢]. فهؤلاء معروفون أيضا لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية، وقد تكون أسماؤهم مدرجة في قوائم الأشخاص الخطرين المعرضين للتصفية. وتمكن رجال عز الدين القسام من التفاوض حول الإفراج عن بعض رفاقهم المحتجزين في سجون السلطة الفلسطينية. وتحد هذه الاتصالات بحكم طبيعتها من هامش المناورة المتوفر لدى الإسلاميين المسلحين. فاللقاءات المعهودة لهؤلاء مع ممثلي النظام تهيأ لمراقبة المتحدثين معهم. وفي المقابل يتعين على أعضاء الجناح المسلح لحماس أن يمتنعوا عن المشاركة في عمليات مناهضة لإسرائيل. وهكذا يحافظ مجندو عز الدين القسام رمزيا على وضعهم كمناضلين، فهم يقبلون التوقف عن العمل والتخلي عن المهمة الواقعة على عاتقهم في مقابل اعترافهم بتفوق السلطة الفلسطينية. ومما لاشك فيه أن اتفاقا من هذا النوع قد سبق أن تفاوضت حوله مع يحيى عياش الذي كان مقيما في قطاع غزة قبل وفاته.

وهذا الأسلوب فعال: فعلى مدى سبعة شهور، لم يحدث أي اعتداء داخل إسرائيل.

ولكن اغتيال «المهندس» في يناير ١٩٩٦ أخلّ بالتوازن المؤقت. فقد دبرت أربع عمليات انتحارية من ٢٥ فبراير حتى ٣ مارس ١٩٩٦ أسالت الدماء مدرارا في إسرائيل. وقد اعلنت خلية مريدو يحي عياش المناضلة عن تدبيرها لثلاث منها(٥٣). وهؤلاء الانتحاريون الأخيرون من الضفة الغربية. فهل للجناح العسكري لحماس علاقة بتلك الاعتداءات؟ والإجابة بالسلب وفقا لمسئولي الأمن الوقائي في غزة. فقد ظلت العلاقة مستمرة بعد هجمات ٢٥ فبراير. ولكن قنابل ذلك الاسبوع وتضاعف الضغوط الإسرائيلية التي جاءت في أعقابها لم تترك بديلا للضباط الفلسطينيين، فألقى القبض على كل من كانت لهم صلة من قريب أو بعيد بالشبكات الإسلامية السرية. وقد أعلن في هذا الصدد محمد دحلان، رئيس الأمن الوقائي في قطاع غزة: «كانت المحادثات مع الإسلاميين قد حققت نتائج طيبة حتى ذلك التاريخ (عمليات الهجوم الانتحارية في فبراير ومارس ١٩٩٦). ومع ذلك فقد ألقينا القبض على هؤلاء المناضلين التابعين لحماس، لأنهم مسئولون عن أعمال المنظمة التي ينتمون إليها.»

وهكذا اعتقلت أجهزة محمد دحلان طلال الذي كان قد هزأ بها قبل ذلك بعام من فوق سطح بيته. وتلك هي القاعدة إلى حد ما: فالمخابرات العامة والأمن الوقائي يتقاسمان الأدوار: فالجانب الأول يلقى القبض على المحميين من جانب الجهاز الثاني، والعكس بالعكس. ويشرح ذلك بلال:

«ولو كنت أنا الذي ألقي القبض على طلال أثناء موجات الاعتقال الأخيرة بعد القنابل في إسرائيل لما كان ذلك جديرا بالتصديق. كان الإسرائيليون والأمريكيون يأخذون علينا بالذات التفاوض مع أعضاء كتائب عز الدين القسام. والكل يعرف أن طلال وأنا كنا صديقين، ولذا فقد اعتقله الأمن الوقائي. وبالطبع كان طلال يفضل أن نكون نحن الذين أوقفناه.»

ويؤكد بلال أن السجناء الإسلاميين لدى السلطة الفلسطينية لا تساء معاملتهم. ووفقا لما يقوله هذا الضابط فإن الاعتقالات تسمح قبل كل شيء بحماية المعارضين من الاقتصاص الفلسطيني منهم. ويؤكد أقارب طلال من جانبهم أن الأمن الوقائي عاملهم بقسوة وقد اضطرب بلال عند مواجهته بتلك المعلومة:

«من القائل هذا، لا أعتقد أن ذلك حدث. لقد قالت لي أسرته إنه ليس على ما يرام، فذهبت إلى المستشفى واستعلمت عنه من مسئولي الأمن الوقائي الذين قالوا لي إن طلال في حالة طيبة. وذهبت لمقابلة رشيد أبو شباك(٥٥) وقلت له «لو ضربت طلال سأحطم رأسك، وسأحاسبكم». وقد طمأنني رشيد بخصوصه.»

ومن المحتمل أن يكون بلال قد تأثر بذلك التحول المفاجئ في الوضع. فعلاوة على علاقة الصداقة التي ظل متمسكا بها، فقد دلّ رجوع حماس إلى الإرهاب على فشل السياسة التي اتبعتها حتى ذلك الوقت، وعلى تفكك علاقات الثقةمع أعضاء المنظمة التي كان حريصا على استئناسها وتحييدها. ويحاول بلال توضيح الأمر:

«لقد حدث إلقاء القبض عليه بشكل سيئ. فقد سبوا دينه، مما أثار أعصاب طلال. وبسبب هذا الكلب الذي يسمى سمير، أحد مسئولي كتائب عز الدين القسام، الذي كان لا يكف عن استجوابه عن ترديد: «روحوا اسألوا طلال». وبالطبع فقد أوقفوه، ولكن لا توجد تهمة موجهة إليه فيما عدا أنه يحمل سلاحا. ولكن أنا الذي أعطيته تصريحا بحمل السلاح. وسيتم الإفراج عنه بعد الانتخابات الإسرائيلية، شأنه شأن كل الآخرين».

وبعد مرور عام على عمليات الاغتيال في ١٩٩٦ ،ظل طلال قابعا في السجن بينما أفرجت السلطات الفلسطينية عن أغلب المسجونين الإسلاميين. فهل كان ضحية تعنت أعضاء في الأمن الوقائي ينتقمون منه لأسباب شخصية؟ أم نتيجة لعناده النضالي؟ يظل طلال رهين السجن لاتهامه بالتورط في تأسيس «جهاز سري لحماس» غامض. فوفقا لما تردد أن أجهزة الأمن الفلسطينية، أسست قيادة حماس في عمان جناحا عسكريا جديداً كلف بتصفية أعضاء في السلطة الفلسطينية وكذلك بعض أعضاء كتائب عز الدين القسام الذين أصبحوا مقربين إلى حد كبير من أجهزة الأمن ويقول بعض أقارب طلال إن عمان اتصلت به ولكنه رفض المشاركة في تنفيذ المهام المطلوبة منه.

وأيا كان مدى تورط طلال حقا في تلك القضية، فالمهم بالنسبة لنا هو أسلوب إدارة العلاقات بين الأعضاء المكلفين بالحفاظ على النظام ومناوئيهم الذين يهمنا أمرهم.

خليل وسفيان: الاستيعاب الإداري

خليل وسفيان صديقان منذ أن كانا في الثانية عشرة من عمرهما وهما الآن في الرابعة والعشرين من العمر، ولا ينفصلان عن بعضهما. وهما من عائلتين تواظبان على أداء الفروض الدينية، ويقيمان في أحد مخيمات قطاع غزة، حيث يترددان على الجامع منذ أن أصبحا في سن تسمح لهما بالمواظبة على الصلاة. وينهي أحدهما دراسته في التمريض، بينما يواصل الثاني دراساته في شئون الإدارة. وقد انضم خليل وسفيان إلى حماس منذ أن

تأسست «بشكل طبيعي لأنهما نشآ في وسط إسلامي». وقد شاركا في الانتفاضة كعضوين نشطين في حركة المقاومة الفلسطينية، دخل كل منهما السجن. وخضع خليل ثلاث مرات للحبس الإداري في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٣, وأمضى سفيان سنة ١٩٨٩ في السجون الإسرائيلية وتعرض عدة مرات للاعتقال الإداري في ١٩٩١ و١٩٩٢ . فمسار المناضلين الإسلاميين متواز تماما. وقد ضُمّا في عام ١٩٩٢ للجناح العسكري لحماس وشكلا مع شاب ثالث خلية سرية. وفي عام ١٩٩٣ راحت أجهزة الأمن الإسرائيلية تبحث عنهما فاضطرا إلى الاختفاء عن الأعين. ومع قيام الاستقلال الذاتي أصبحا معرضين لتدخلات الأمن الفلسطيني، حيث ألقى القبض على سفيان وخليل على أثر عملية اغتيال جرت على مشارف مستوطنة إسرائيلية. واستغرق استجواب أجهزة الاستخبارات العسكرية لأولهما اسبوعا كاملا حيث كانت معاملته حسنة، على حد قوله «فهو لم يتلق سوى بضع صفعات». وعلى عكس ذلك يقول خليل إنه «تعرض لأسوأ استجواب في حياته» في مقر المخابرات العسكرية. وفي الشهر التالي قرر الصديقان التخلي عن عضوية جناح حماس المسلح. ويوضح خليل موقفه قائلا:

«أصبحنا هدفا للسلطة الفلسطينية، وهو وضع لا يطاق. لم يعد في إمكاننا مواصلة الدراسة بشكل مقبول. وفكرنا في أن نضالنا يجب أن يستمر بشكل آخر طالما أصبحت هناك سلطة قائمة. وقال لي ضباط أثناء الاستجواب إنه من الأفضل أن نحاول العمل كلنا معا. فقلت لنفسي إن الأمر قد يكون مستحبا.»

واكتفى سفيان بالموافقة على ماقاله زميله.

وفي رأي هذين الشابين أن التخلي عن النضال الإسلامي المسلح لا يستلزم العودة إلى الحياة المدنية. وقد اتفقا على التوجه إلى الأمن الوقائي وطالبا بمقابلة المسئول عن الجهاز، حيث عبرا له عن رغبتهما في العمل في صفوف الجهاز. وقد تم استقبال المناضلين السابقين في حماس والاستماع إليهما ورؤى أنهما جديران بالثقة وتم ضمهما بسرعة في جهاز محمد دحلان وحصلا على رتبة ملازم ثان:

«لقد اخترنا الأمن الوقائي لأننا نعرف الشباب الذين يعملون فيه. إنهم أناس مستقيمون من أهل البلد (غزة) تثق فيهم. وكانت المسألة حساسة أن نتقدم حيث أستجوبنا وضُربنا. على أي حال لا تتمتع المخابرات العسكرية بنفس السمعة فهم أناس قدموا من الخارج، من تونس وبلدان أخرى. ونحن لا نعرفهم. وبصراحة نفضل ألا نعرفهم.»

ويبدو أن هذا التحول الفجائي يضمنه تماما المشاركون فيه، وكان مسارهم لم يتضمن أي تناقض. فمن الممكن أن يقتصر الأمر على الإقلاع عن النضال المسلح بالكف عن القيام بنشاطه السياسي والتحول إلى أحد مجالات النشاط المدني الرامي إلى الازدهار الشخصي: الدراسات، البحث عن فرصة عمل، الزواج .. الخ. فلماذا إذن الالتحاق بجهاز مكلف بقمع زملائهم السابقين؟ خاصة وأن العضو الثالث معهم في خلية عز الدين القسام يظل في يونيو ١٩٩٦ الرجل الثاني الذي تبحث عنه أجهزة الأمن.

ويتفق المسار الذي اتخذه خليل وسفيان مع الحاجة الملحة إلى إعادة توجيههما في نظام يتضمن تنفيذ الأوامر والاندماج في مؤسسة وطنية تكلفهم بأداء مهمة محددة. لقد واجها مناخا غير آمن بدنيا ومعنويا، وأثار تصدع الوفاق الوطني العام حيرتهما. وشكلت أجهزة الأمن المؤسسة حديثا قطب جاذب فريد يمكن أن يهيئ سبلاً جديدة لتحقيق الهوية بالنسبة لشباب الانتفاضة. وإذا كان الالتزام السياسي لمناضلي حماس المسلحين قد تحول بشكل حاد، إلا أنه يتيح إمكانية إنجاز مهام عسكرية تؤمن لهما استمرارية مسارهما الشخصي. فقد انتقلا من وضع الجندي الذي يخدم زمرة معينة إلى جندي في خدمة الدولة. وهو تحول منطقي بالنسبة لشبان تركز تدريبهم السياسي على استخدام السلاح والانضباط العسكري ومواجهة مخاطر الحياة في ظل السرية. ولدى خليل وسفيان إحساس بأنهما يواصلان المهمة التي كرسا لها حياتهما من قبل لعدة سنوات. ومما لاشك فيه أن لجوءهما معا لذلك التحول كان سندا معنويا لكل منهما.

وقد عُينا في القسم المخصص «لمراقبة الجواسيس والأجانب» وبذلك لا يكونان معنيين بشكل مباشر بالصراع الدائر بين السلطة والإسلاميين. ورغم أن خليل وسفيان يعترفان بشرعية حكم عرفات إلا أن أيا منهما لم يتخل عن توجهات حماس السياسية. وهما يودان أن تكون حماس المتعقلة قادرة على التفاوض حول التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية .ويركز خليل على مسئولية حماس في التوتر السائد في البلاد، بينما يرى سوفيان أنه ليس من العدل أن يسجن الآن «أعضاء كتائب عز الدين القسام الذين كانوا يتفاوضون حول ضمهم لأجهزة الاستخبارات الفلسطينية، خاصة وأنهم ليسوا مسئولين عن إطلاق القنابل الأخيرة (في فبراير ومارس ١٩٩٦)». ويتمنى الصديقان بحرارة أن تتم المصالحة الوطنية بين السلطة والحركة الإسلامية، ولكنهما خرجا عن القاعدة. ويعترف سفيان بأن التحاقهما بالأمن الوقائي تسبب في مقاطعتهما: «عندما بدأنا العمل في الأمن الوقائي قال بعض الشباب إننا خرجنا عن الدين، وقاطعنا. البعض الآخر. وكان ذلك صعبا في البداية،

ولكنهم بدأوا يتكلمون معنا لأنهم أدركوا أننا كنا مصيبين ويريدون الإقدام على نفس الشيء مثلنا».

وتتذبذب مرجعياتهم بين الشيخ أحمد يس وبعض من هم أعلى منهم في الرتبة العسكرية. ويحدو سفيان وخليل الأمل في أن يحصلا بسرعة على الترقية. وهما يتمنيان من جهة أخرى أن تنشأ جمهورية إسلامية. ويبدو على هذين الشابين أنهما من المجندين النموذجيين. ويؤكد رؤساء القسم ذلك الانطباع. ويعبر على الأقل هذا النوع من الولاء المهجن الذي يجمع بين مساندة النظام والارتباط بأيديولوجية مناقضة عن انتهازية العاجزين عن تحمل تهميشهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي.

ولا تعتبر حالة خليل وسفيان وضعا منعزلا، ويعترف قادة أجهزة الأمن أنفسهم بموجتين من عمليات ضم أعضاء من كتائب عز الدين القسام إلى أجهزة استخباراتهم. فقد جاءت الموجة الأولى في نهاية عام ١٩٩٥، كما غيَّر شبان آخرون معسكرهم في بداية عام ١٩٩٧ . وهناك حوالي عشرين من أعضاء الجناح العسكري لحماس يعملون تحت إمرة دحلان. وقد حصل بعضهم على رتبة ملازم أول، بل ونقيب أيضا.

فريد: مرشد أو عميل مزدوج

فريد في الثالثة والعشرين من عمره، وهو عضو في الجناح المسلح لحماس، ولم يدخل السجن أبدا في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وفي أغسطس ١٩٩٤ فقط، بعد ثلاثة شهور من وصول السلطة الفلسطينية إلى غزة جرى البحث عن فريد الذي بات يعيش في شبه سرية. وقد اعتقل لأول مرة في بداية ١٩٩٥ لاستجوابه ثم أفرج عنه بعد يومين. واشتد الضغط عليه في مايو ١٩٩٥ . ولما واصل فريد إفلاته من محاولات اعتقاله، احتجزت المخابرات العامة والده البالغ من عمره حوالي ستين سنة. ونجحت عملية الابتزاز، فقد اختار فريد تسليم نفسه بعد بضعة أسابيع فأفرج عن والده فورا.وظل مناضل حماس المسلح في السجن طوال الصيف. وهو يؤكد أن من حقق معه «خائن» كان من قبل من قدماء عز الدين القسام، تحول إلى شخص شرس. وهو يقسم أنه لن ينسى أبدا الضربات التي كالها له. وعندما خرج من السجن، عثر فريد فورا على عمل في فرع المعلوماتية الذي سبق له أن حصل على شهادة دراسية في هذا المجال.

ويعترف فريد بأن المخابرات وافقت على الإفراج عنه مقابل تعهده بالكف عن القيام بأي نشاط وعن قطع أي علاقه له بكتائب عز الدين القسام. ويبدو أن بلال ورجاله اقنعوه «بالتعاون» معهم في مقابل فرصة العمل التي حصل عليها فور خروجه من السجن، بمرتب جيد في منشأة مرتبطة بالسلطة الفلسطينية. ومن الواضح أن فريد مجبر على تقديم تقارير بخصوص شخصيات خطرة أو تحوم حولها الشبهات. وينجح فريد في الحفاظ على المظاهر لأن المخابرات تحرص على أن يتخذ كل لقاء شبه رسمي معه شكل عملية اعتقال رسمية. ويتيح موقعه المهني للمخابرات إمكانية مراقبته بسهولة لأن قيادة المنشأة التي يعمل بها تتبع دوائر السلطة، ومع ذلك يبدو أن فريد لا يتبنى الخيارات الأيديولوچية للسلطة الفلسطينية. وهو يحرص على الأقل على التعبير عن غضبه الشديد عندما يُسأل عن رأيه في قوات الأمن الفلسطينية.

«هناك نوعان من رجال الشرطة الفلسطينية. أولا القادمون من الخارج مثل من عاشوا في لبنان. إنهم عسكريون تعودوا على الحرب والقتل. فالقتل عندهم ليس مشكلة. وثانيا هناك شرطة غزة المكونة من شباب الانتفاضة. وقد نُظموا بطريقة حزبية. فهم فتحيون انتظروا سنوات لكي يضربوا الحماسيين، والآن ينتقمون. ولكنهم ليسوا جميعا كذلك وإن كان أغلبهم من هذا الصنف.»

وهو يعلن أنه لا يزال مناصرا للجهاد بشروط معينة تضمن أمنه وأمن أقربائه.

«أنا ضد العمليات التي تنفذ انطلاقا من قطاع غزة. فهي تربك السلطة ويحاصر الإسرائيليون القطاع. يجب أن تنفذ العمليات المسلحة من مدن تحت سيطرة إسرائيل مثل الخليل.ولكن بالأخص ليس من غزة، لأنها أول من يعاني من الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية.

لم يتعرض فريد للملاحقة، حتى وقوع سلسلة الاغتيالات الانتحارية في فبراير ومارس ١٩٩٦ . كان يستدعي من آن إلى آخر شأنه شأن كل مناضلي حماس ليقدم بعض المعلومات. وهو يعيش على مايبدو في سكينة، ويقضي ساعات عمل طويلة في عمله. ومع ذلك فقد سجن فريد من جديد في نهاية ربيع ١٩٩٧ لمدة عدة شهور لاتهامه بالانضمام لجناح حماس السري، وعومل بقسوة. وحسب ما يردده أقرباؤه فقد اضطرب ذهنه إثر الضغوط الجسدية الشديدة التي تعرض لها. ورفضت الهيئة التي كان يعمل بها تجديد عقد عمله. فهل جندته عمان في ذلك الجناح السري؟ هل اقتصر الأمر على الاتصال به دون أن يقبل ذلك العرض؟ وهل أغفل إبلاغ تلك المعلومات إلى عسكريي المخابرات؟ فمن هم الذين سيترددون بعد ذلك في معاقبته على عدم ولائه؟

تعطي قصة فريد، التي لا تزال توجد بها نواحي غامضة، صورة عن الالتباس المميز للعلاقات بين أجهزة الأمن وجناح حماس المسلح. فضم عنصر إسلامي مسلح إلى قوات الشرطة أو المخابرات ليس بالضرورة نصرا لمن يستخدمونه. ففي ربيع ١٩٩٥ اعتقل الأمن الوقائي عشرات الحماسيين العاملين في أجهزة السلطة. فهؤلاء الشباب المتعقلون ظاهريا كانوا يعملون في الواقع كعملاء مزدوجين، ويجمعون معلومات تتعلق بسير العمل في أجهزة الأمن لصالح قيادة حماس. وقد تبين إذن أن عملية كسب الأفراد قد تكون خطرة لكل من الطرفين وكشفت خاتمة تلك المناورات عن مفاجآت. فالمسامية بين دوائر متناقضة تسمح بانتقال الآراء والمنشقين الذين يعملون لحساب من ينتمون إليهم أصلا. فهذا النوع من التصرف ليس مضمونا مقدما ويحقق الفوز فيه من يثبت أنه الأشد مكرا. فقد اتضح من اغتيال عدد كبير من رجال السلطة أن هناك قوة ضاربة تعمل في الخفاء. غير أن تصفية هذا الجناح السري الغامض التابع لحماس أوضحت أن الغلبة تكون لصالح أجهزة الأمن الفلسطينية.

احتمالات توحيد الصفوف؟

تواجه حماس البديلين الكلاسيكيين الذين تصطدم بهما الجماعات الإسلامية المعتمدة على مساعدات اجتماعية وأهداف سياسية متعارضة. فالقادة الإسلاميون يحاولون الحفاظ على أنواع مختلفة من الأنصار، فيسببون الحرج لقواتهم لعدم إضطلاعهم بأي من استراتيجياتها بالكامل. ومما يزيد من صعوبة المهمة أن ذلك التنظيم المعارض محروم نسبيا من الموارد المادية والرمزية. وهكذا تشكل أجهزة الأمن قوة جاذبية لا يمكن انكار تأثيرها على المناضلين الإسلاميين.

فحماس المعانية من موجات القمع المتلاحقة تدفع باستمرار ضريبة المطالب الإسرائيلية المتزايدة في مجال الأمن. ونظرا للضغوط الشديدة التي تتعرض لها تلك الجماعة الإسلامية فإنها تعجز عن التعبئة حول رهانات سياسية. وهي تحاول جاهدة الحفاظ على شبكة نشاطاتها الاجتماعية في مجال تقديم المساعدات والتعليم مما يؤمن لها سوقا متينة ودائمة في المجتمع.

ومن الممكن أن تضمن حماس في المدى المتوسط مساندة رجال الأعمال في

الأراضي الفلسطينية الراغبين في قيام إسلام حريص على السلام، ولا يتعرض لمخاطر سياسية كبرى، باختيارها خطأً تصالحياً مع السلطة الفلسطينية. فتشكيل صفوة مضادة تريد التصدي لسيطرة السلطة على الاقتصاد قد تتيح التوسع في نظام إعادة توزيع الأوضاع الاجتماعية، وتخلق فرص عمل في المؤسسات الخيرية وداخل البنى الجديدة لأرباب العمل. كما أن توفير الموارد من جانب البرجوازية الإسلامية يمكن أن يدعم وزنها السياسي ويضعف الخط الراديكالي الذي يلقى التشجيع من الخارج.

وقصر نشاط الحركة الإسلامية على المجالين الاجتماعي والاقتصادي لا ينفي فى المدي البعيد اندماجها في مجال التحرك السياسي الفلسطيني. وستكون حماس في هذه الحالة منظمة متعقلة ومستأنسة تخلت عن أهدافها القومية الشاملة.

ويوحي بعض القادة الإسلاميين بأن حماس مستعدة للمشاركة في السلطة لبناء قواعد الدولة والمجتمع والقبول بالوحدة الوطنية[٥٥]. ويتيح لها إسناد بعض المناصب القيادية في مجالي التربية والصحة، تدعيم الشبكات التابعة لها والتصدي لنفوذ نظام السلطة الفلسطينية. غير أن مشاركة حماس في السلطة سيثير حنق بعض الإسلاميين. وقد ينضم بعضهم إلى الجهاد الإسلامي الذي يرفض مبدئيا أي تعاون مع السلطة، ويواصل الدعوة للتحرك الإرهابي باعتباره الحل السياسي. وعلاوة على ذلك فإن استئناس حركة المقاومة الإسلامية لن يحول دون وقوع أشكال من العنف المتفرقة الصادرة عن أفراد منعزلين.

بيد أن توقف عملية السلام يعطل تطور العلاقات السياسية في صفوف الاستقلال الذاتي. فالمجال الفلسطيني يتجمد على غرار المجال الإقليمي. ويعرقل وقف المحادثات وغياب احتمالات إحراز تقدم، أختيار طريق المشروعية.

وهكذا عادت كتائب عز الدين القسام إلى استخدام الاغتيالات الانتحارية[٥٦] باعتبارها الرد المناسب على استئناف حركة الاستيطان الإسرائيلية تحت شعار «القنابل في مواجهة الجرافات»[٥٧]. وقد فشل التكتيك الذي يقضي بألا يكون الانتحاريون قادمين من المناطق الخاضعة لياسر عرفات. فالحصار مفروض على الأراضي المستقلة ذاتيا، وتتلقى السلطات الفلسطينية الانذارات لتصفية البنى التحتية لحماس. فالخيار الإرهابي لا يثني الدولة العبرية عن موقفها ولا تتوصل حماس إلى الاستفادة من تشدد السياسة الإسرائيلية.

ويدفع إصرار بنيامين ناتانياهو على تجاهل شريكه في مفاوضات السلام وعلى الخلط

بين مختلف القوى الفلسطينية، خاصة باتهام القادة الفلسطينيين بمساندة الإرها
السلطة الفلسطينية إلى العدول عن التفاوض. وتلوح في الأفق احتمالات إلتقاء
نظر المسئولين السياسيين في المعارضة والسلطة. فالطرفان يشيران إلى استئناف الا
ويقلل هذا التقارب من تأثير المشروع البديل للجماعة الإسلامية. فالفشل ا
للاستقلال الذاتي الفلسطيني لا يسمح لحماس بالحصول على مكاسب سياسية مبا

وقد خفض إطلاق سراح الشيخ أحمد يسن من صيت قادة السلطة إلى حد
أن تلك الواقعة لم تثر إنطلاقة جديدة للحركة.

■

مراجع وهوامش الفصل الخامس

١) أعلن ابراهيم غوشه؛ وهو من قادة حماس: «سنعترض على المؤتمر (مدريد) بالمزيد من التمرد في الأراضي المحتلة». نقلا عن: Graham Usher, "What Kind of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories", *Race and Class, Palestine: Diplomacies of Defeat*, 37 (2), octobre-décembre 1995, p. 38.

٢) منشور غير مؤرخ وموقع باسم حماس، نُشر في غزة في الربع الأخير من عام ١٩٩٥ . وكان اتفاق طابا (أوسلو الثاني) قد تم توقيعه في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ (النص مترجم من الفرنسية لعدم توفر النص الأصلي. وينطبق ذلك عموما على كل المنشورات أو البيانات الأخرى).

٣) العفولة والخضيرة مدينتان صغيرتان في الجليل.

٤) ناحوم واكسمان جندي إسرائيلي اختطفته فريق من كتائب عز الدين القسام وقتلوه وسقطوا قتلى في الهجوم الذي شنه الجيش الإسرائيلي لإنقاذه.

٥) طالب في مجال العلاج الطبيعي في السادسة والعشرين من عمره ومن مناضلي الجهاد الإسلامي.

٦) أخ مسلم مصري نفذ فيه حكم بالإعدام في ظل حكم عبد الناصر. وكانت كتاباته المعتمدة على مفهوم «الحاكمية» أساس أيديولوچية الحركات الإسلامية. انظر في هذا الصدد: Olivier Carré, Mystique et Politique, *Lecture révolutionnaire du Coran par sayyed Qutb, Frère musulman radical*, Paris, Presses de Sciences Po-Cerf, 1984.

7. Farhad Khosrokhavar, "Chiisme mortifère: Les nouveaux combattants de la foi", *L'Hommie et la Société*, 107-108, janvier-juin 1993, p. 93-108.

٨) المرجع السابق، ص ٩٤ – ٩٥ .

٩) جريدة الموند، العدد الصادر بتاريخ ١٣-١٤ نوفمبر ١٩٩٤، ص. ٢٤ .

١٠) البيان الذي وقعه هشام إسماعيل حامد ونشر ووزع في غزة.

١١) كريم المشار إليه آنفا في الهامش رقم ٥ من هذا الفصل يحلل بنفسه ذلك التطور: «هناك عقبة أخرى ناجمة عن الاستقلال الذاتي تتعلق بتنقلات اليهود. فشن الهجوم عليهم أصعب الآن. ففي الماضي كانوا متواجدين في مناطق ذات كثافة سكانية (فلسطينية) مرتفعة. وكانوا يخافون. أما الآن فلن أتمكن من الإفلات ولابد أن أموت معهم».

12. Wendy Kristainasen-Levitt, "De L'islamisme radical à la logique nationaliste", *Le Monde diplomatique*, mai 1993.

١٣) الوحدات الخاصة التي نشطت في الأراضي الفلسطينية وأدت مهام محددة (اغتيال أفراد) أثبتت قدراتها المهنية الفائقة. فرجالها المتنكرون كفلسطينيين والمتمكنون من اللغة العربية يخدعون فريستهم. وقد أثارت تلك الوحدات الذعر بين الفلسطينيين.

١٤) لاحظ إسحاق شاكال نجاح عمليات حماس فكتب يقول: «لقد لاحظ الكثيرون أن فتح لم تنجز شيئا يشبه ذلك الكمين طوال السنوات الثماني والعشرين من وجودها».

15. "Hamas and Arafat, the Balance of Power", *Middle East International* 468, 4 février 1994, p. 17.

١٦) قدم هذا العرض موسى أبو مرزوق، قائد المكتب السياسي في الأردن في إبريل ١٩٩٤ . انظر جراهام آشر المقال المشار إليه آنفا، ص ٧٥ .

١٧) ينطبق ذلك على إسماعيل هنيه في غزة وجميل حمامي في الضفة الغربية، انظر في هذا الخصوص:
Graham Usher, "Hamas Seeks a place at the Table", *Middle East International*, 475, 13 may 1994, p. 17-18.

18. Peretz Kindron, "The Blunders that Ended in Tragedy", *Middle East International*, 486, 21 octobre 1994, p. 9-11.

١٩) تنص اتفاقيات السلام على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. ولا يزال عدة آلاف منهم قابعين في السجون الإسرائيلية.

٢٠) جرت تعبئة في الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة، حيث طالبت المظاهرات الجماهيرية بإطلاق سراح المسجونين.

٢١) يشير بذلك المتحدث معنا إلى أحداث يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ التي اصطدمت فيها قوات الأمن بالمناضلين الإسلاميين، الفصل الثالث، المعنون «شباب الانتفاضة في خدمة أمن إسرائيل».

٢٢) أقيمت ست مناطق أخرى في نفس الفترة في قطاع غزة، وهي النزلة، وبيت لاحيا، والأمل، وتل السلطان، وكندا، والبرازيل. وفي عام ١٩٨٦ ترك أربعون الف لاجئ المخيمات للإقامة في مشروعات إعادة تسكينهم. ولا تتوفر لدينا معلومات محددة حول سكان حي الشيخ رضوان الآن غير أنه يمكن تقديرهم بحوالي ١٥ ألف نسمة إذ تزايد عددهم بكل وضوح في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

23. Matthew Carr, "Resettling Gaza's Refugees", *Middle East International*,30 may 1996, p. 15-17.

24. "Pratiques des sports et gestion des conflits", *Les jeunes et l'ordre politique en Afrique noire*, Paris, L'Harmattan, 1985, p. 99.

٢٥) كل سكان المخيمات ومشاريع إعادة التسكين من المسلمين (فلا يوجد مسيحيون في مخيمات اللاجئين). ويقصد المتحدث هنا بالمسلمين الإسلاميين، فهو ينكر حق إخوته في الدين الذين لا يؤدون الفرائض الدينية ولا يساندون المشروع الإسلامي في أن يكونوا من المسلمين.

٢٦) مسار فريد وطلال وارد في الفقرة المعنونة في هذا الفصل «أجهزة الأمن وكتائب عز الدين القسام: اللعبة المزدوجة».

27. *Le discours populaire de la révolution iranienne*, vol. 1, *Commentaire*, Paris Contemporanéité, 199, p. 323-326.

٢٨) من العسير تناول تاريخ العلاقات بين شباب فتح وشباب حماس في حي الشيخ رضوان. ولكن المنافسات والصدامات تخللت بصفة عامة وبقوة العلاقات بين الطرفين.

٢٩) نشأ خلط أثناء الانتفاضة بين التعاون مع العدو واتباع مسلك متمرد في الحياة. فقد استخدمت الأجهزة السرية الإسرائيلية أفرادا يعيشون على هامش المجتمع كمرشدين وجندوا آخرين بتهديدهم بالتشهير بهم. ولذا بدا للشباب أثناء الانتفاضة أن الخيانة السياسية والخروج على الأخلاق القويمة متلازمان. ففي نظرهم تعمل المومس بالضرورة مع أجهزة الاستخبارات والعكس بالعكس. ويتيح إلقاء تهمة التعاون مع العدو، للمجتمع إمكانية التستر على الخلافات الداخلية ويسمح للسلطات بالتهرب من مسئوليتها.

٣٠) كان كامل كحيل أحد قادة كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحماس) مات أثناء انفجار عمارة بحّي الشيخ رضوان في مارس ١٩٩٥ في ظروف ظلت غامضة.

٣١) بيان نشر في غزة موقع من كتائب عز الدين القسام في تاريخ غير محدد خلال عام ١٩٩٥ .

٣٢) محمود الزهار طبيب بمدينة غزة، ومن الشخصيات البارزة في حماس. وقد وجه نداء في الخامس من مارس إلى المناضلين المسلمين يطالبهم فيه بوقف العمليات الانتحارية فورا. وصدر بيان بنفس المعنى تقريبا من الجناح الرسمي لحماس.

33. Wendy Kristainasen-Levitt, "Hamas au bord de l'implosion", dans *Manière de voir, Le Monde diplomatique*, février 1997, p. 93-94.

٣٤) و على سبيل المثال، إثر تصريح محمود الزهار في مايو ١٩٩٥ الذي دعا فيه الجناح العسكري للتوقف عن كافة العمليات لكي لا يخدموا هذا الحزب الإسرائيلي أو ذاك في انتخابات ربيع ١٩٩٦، ثارت المنظمة الإسلامية ضد موقف هذا القائد الغزاوي مؤكدة أن الهدنة ليست خيار حماس وأن كتائب عز الدين القسام لا تتلقى أوامرها من السياسيين. وكتبت الصحفية وندي كريستيناسن ـ لڤيت تقول إن «المشاحنات التي روجت لها وسائل الإعلام على نطاق واسع بين السيدين الزهار وحمامي من جهة وغوشه (قائد الحركة في عمان) تدمر وهم الوحدة المصان بعناية» .وأوضحت الصحفية أن إبراهيم غوشه فصل جميل حمامي، ووصف محمود الزهار بأنه «متحدث انتحل هذه الصفة لنفسه» المقال المذكور آنفا في صفحة ٩٤ من المصدر رقم ٣٣ من هذا الفصل.

٣٥) حديث أجرى معه في فبراير ١٩٩٧ .

٣٦) حديث مع يحيى موسى، رئيس حزب الخلاص في فبراير ١٩٩٧ . والواقع أن هذا الموقف لا يساوي شيئا بالنسبة لمن ينوه به لأن الانتخابات التشريعية الوحيدة التي رفضت حماس المشاركة فيها جرت قبل تأسيس الحزب، بينما أعلنت حركة المقاومة الإسلامية أنها تؤيد الاشتراك في كل الانتخابات الأخرى (البلدية والنقابية والطلابية). وقد تأسس الحزب بعد الاستشارة الانتخابية في يناير ١٩٩٦لتفادي مسألة مشاركة الإخوان المسلمين فيها لكونها قضية شائكة.

٣٧) على أثر فشل العملية التي قام بها اثنان من الوكلاءالسريين للجيش الإسرائيلي في الأردن بغية تصفية أحد أعضاء المكتب السياسي لحماس طالب الملك حسين إسرائيل بالافراج عن عدة مسجونين سياسيين، ومنهم الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية، في مقابل امتناع الأردن عن محاكمة سيكون لها صدى مدوٍ بالنسبة للموساد. وبعد أن مرّ الشيخ أحمد يسن بعمان، عاد إلى غزة حيث كان يعيش فيها قبل إلقاء القبض عليه.

٣٨) هذا ما جرى بالنسبة لمن نفذوا العمليات الانتحارية في يوليو ١٩٩٧ .

٣٩) أطلق سراح أبو شنب في عام ١٩٩٧بعد أن قضى ثماني سنوات في السجون الإسرائيلية وهو أصلا من اللاجئين ويقيم مع زوجته وأولاده في منزل قائم في مشروع أعادة تسكين صممه الإسرائيليون. وهو مهندس نجح في انتخابات النقابة كمرشح لحماس في مارس ١٩٩٧ .

٤٠) حصلت حماس على الأغلبية في المجالس الطلابية بعدد من جامعات الضفة الغربية وغزة، ومنها جامعة النجاح بنابلس، ومعهد الدراسات الهندسية بالخليل والجامعة الإسلامية في غزة. وفي عام ١٩٩٧ انقلب الوضع بالنسبة للإسلاميين في جامعة بيرزيت حيث استعادت فتح المركز القيادي الذي فقدته في السنة السابقة. غير أن نتيجة الاقتراع كانت متقاربة إلى حد كبير: ٢٢ صوتا لفتح في مقابل ٢٠ للكتلة الإسلامية.

٤١) أشتد الحصار في مارس ١٩٩٦ ، ولم يتمكن العاملون الأجانب في المنظمات غير الحكومية والدبلوماسيون وكبار الشخصيات الفلسطينية من اجتياز الحواجز، وهو أمر نادر الحدوث.

٤٢) في بعض حالات الحصار كان يستحيل على السكان الفلسطينيين التنقل داخل الضفة الغربية بين نابلس ورام الله، أو بين بيت لحم والخليل، وكلها مدن تبعد بعضها عن بعض بضع عشرات الكيلومترات.

٤٣) جرت الأحاديث مع رياض وماجد في يونيو ١٩٩٥، في فترة تميزت بالتوتر الشديد بين السلطة والإسلاميين.

٤٤) في نوفمبر ١٩٩٤ اغتيل عماد حامد قائد كتائب عز الدين القسام بواسطة سيارة مفخخة. وقام الجيش الإسرائيلي بتصفية العديد من قيادات حماس بمدينة الخليل خلال عام ١٩٩٥ . وفي يناير ١٩٩٦، قتلت شن بث يحيى عياش الذي نجح في تدبير العديد من الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل.

٤٥) يعترف بعض المسئولين في أجهزة الأمن بإلقاء القبض بشكل عشوائي على عدد كبير من الإسلاميين

خلال السنة الأولى، ولم تكن الاعتقالات مركزة على المشتبه فيهم فعلا. ورغم الافراج الفوري عمن اعتبروا مجرد متعاطفين، إلا أن تلك السياسة كان لها وقع رادع قوي وسط الذين يميلون إلى التشكيلات الإسلامية.

٤٦) ينطبق ذلك على عماد الفلوجي الذي أصبح وزيرا للاتصالات اللاسلكية. وسنعرض صورة له فيما بعد.

٤٧) تقود تلك الملاحظة إلى حالة مشابهة في أحاديث الشبان الجزائريين المرشحين للرحيل إلى أوروبا. وقد عبر تاجر في السادسة والعشرين من عمره لم يستكمل دراسته الثانوية، عن رأيه على النحو التالي في إبرايل ١٩٩٤: «هناك أناس يودون أن يعود الفرنسيون (في الجزائر). ولو جاء الفرنسيون هنا لوجب عليهم أن يعطوا الجنسية الفرنسية لكل الناس، وسيرحل الكل». انظر:

Laetitia Bucaille, "La comquête de l'ailleurs comme conquête de soi. La permanence de la référence à l'ailleurs dans la construction de l'identité des jeunes en Algérie", DEA sous la direction de Rémy Leveau, Paris, Institut d'études politiques, 1993, p.26.

٤٨) إشارة إلى رواية «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل»، للكاتب الفلسطيني أميل حبيبي والتي صدرت طبعتها الأولى في عام ١٩٧٢ عن دار الاتحاد بتل ابيب. وهي تصور بلهجة ساخرة محنة مواطن فلسطيني من حيفا في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، حيث يواجه الأوضاع بفلسفته الخاصة المتميزة: «تلك شيمة عائلتنا، ولذلك سميت بعائلة المتشائل. فالمتشائل هي نحت كلمتين اختلطتا على جميع أفراد عائلتنا منذ مطلقتنا القبرصية الأولى. وهاتان الكلمتان هما المتشائم والمتفائل. فدعينا بعائلة المتشائل .. خذني أنا مثلا، فأنا لا أميز التشاؤم عن التفاؤل فأسأل نفسي: من أنا، أمتشائل أنا أم متفائل؟. أقوم في الصباح من النوم فأحمده على أنه لم يقبضني في المنام، فإذا أصابني مكروه في يومي أحمده على أن الأكره منه لم يقع، فأيهما أنا، المتشائم أم المتفائل؟ (نقلا عن طبعة هذه الرواية الصادرة عن روايات الهلال، العدد ٥٩٣ ــ مايو ١٩٩٨). وتنطبق صورة عماد الفلوجي أساسا على ما أدلى به في حديثه في يونيو ١٩٩٦ وفبراير ١٩٩٧.

٤٩) خلال محادثات القاهرة بين ممثلي السلطة الفلسطينية وقادة حماس وافق الأخيرون على أحد مطالب السلطة، ألا وهو الامتناع عن عرقلة حسن سير الاقتراع بالدعوة إلى المقاطعة.

٥٠) بدءا بنوفمبر ١٩٩٤، أثار قلق الإسرائيليين ضم أفراد تبحث عنهم تساحال وينتمون إلى حماس، إلى قوات الشرطة الفلسطينية. ويدافع العقيد جبريل الرجوب، رئيس الأمن الوقائي في اريحا، ثم في الضفة الغربية، عن هذه السياسة: «إذا كنا قد ألحقنا عددا من الفلسطينيين كانت قوات الاحتلال تبحث عنهم منذ عهد قريب، فذلك لأننا أقنعناهم بمساندة عملية السلام، ولكي يكونوا تحت رقابتنا ولا يتآمروا ضد العملية». (نقلا عن جريدة الموند بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩٤).

٥١) أمين الهندي رئيس جهاز المخابرات العامة في قطاع غزة.

٥٢) يؤكد رشيد أبو شباك، الرجل الثاني في الأمن الوقائي أن ٤٥٠ من أعضاء حماس والجهاد الإسلامي حصلوا على تصريح بحمل سلاح لتوفير الحماية لهم. انظر: *Palestine Report*, 23.40.1995, p. 5

٥٣) الاغتيال الانتحاري الرابع نسبه الجهاد الإسلامي لنفسه.

٥٤) أشارت منظمات حقوق الإنسان المتواجدة محليا إلى أن العديد من المحتجزين في سجون السلطة الفلسطينية يتعرضون للتعذيب والمعاملة القاسية.

٥٥) تحدث أبو شنب والزهار عن تلك الإمكانية في فبراير ١٩٩٧.

الفصل السادس

عن الاستئثار بالنظام السياسي والالتفاف حوله

توصل قادة تونس إلى فرض سيطرتهم على الأراضي "المحررة" عن طريق ضم أنصار جدد واستخدام القمع. ولكن هل يسمح النجاح الظاهر بأن يستنتج منه أن النظام راسخ وأن نتوقع قبول السكان به سواء إيجابيا أو سلبا؟

إن تقييم جهود الشباب من الطبقات الشعبية للتأقلم مع استراتيجيات النظام الاقتصادي والالتفاف حولها، يقدم عناصر للإجابة على تلك التساؤلات. ويتبين من ذلك التحليل أن شباب الانتفاضة يقيمون علاقة ملتبسة مع السلطات المركزية. وبما أنهم يتوقون إلى المشاركة في الاستثمارات الجديدة التي نشأت مع قيام الاستقلال الذاتي لكي تتهيأ لهم فرص البقاء في الساحة الاجتماعية ـ السياسية، ومنافذ اقتصادية فإنهم يتكيفون مع قواعد الاستفادة ويستكشفون بإصرار سبل التوصل إليها. بيد أن الإحساس بالفشل أو الاستبعاد قد يؤدي إلى تفضيل إمكانات اندماج أخرى. وقد تفضي مصادر الولاء المنافسة إلى تسريع ارتدادهم وتشدده، مما قد يشكل في المدى البعيد احتمال صياغة هويات خاصة، وقنوات للمعارضة.

الشباب بين البزنس[1] والانقياد

يثير الاستعراض المغري للأرباح التي أوجدها النظام الاقتصادي والتجاري وتقع في أيدي الدوائر الحاكمة، شهية الشباب المنخرط في دروب السلطة. ولما كانوا مقتنعين بأنهم

ينتمون إلى معسكر «الفائزين» فإنهم يحاولون ولوج عالم الأعمال، دون أن يملكوا رؤوس الأموال اللازمة لتأسيس مشروع ناجح، ولذا لا يتردد بعضهم في التوغل في شبكات اقتصادية خارجة على القانون تربط إسرائيل بالأراضي المستقلة ذاتيا. لقد كانوا يحرضون بالأمس على مواجهة الجنود الإسرائيليين وهم يتفاوضون اليوم مع شركائهم الإسرائيليين حول تسويق السلع المسروقة.

علامات الثراء الظاهرة

تواكب قيام الاستقلال الذاتي مع ظهور طبقة تتميز بعلامات ثرائها الخارجية وترتبط بدوائر السلطة [...] «فرفاهيتهم المالية ونفوذهم يرفعهم فوق مستوى عامة الشعب، وذلك من خلال وضعهم الاجتماعي الذي تدل عليه ميولهم الاستعراضية المميزة لسياق حياتهم»(٢). فالثراء الفاحش والملحوظ عن طريق قيادة السيارة الفارهة والمندفعة بأقصى سرعة، وحيازة تليفون محمول، وحمل مسدس، والاستعانة بحرس خاص، والتردد على المطاعم المتاخمة لشاطئ البحر، كلها مظاهر تؤكد وجود تلك الطبقة الجديدة. ولا تعتمد ثقة هؤلاء الأثرياء فقط على أمنهم المادي، فقدراتهم المالية تعود إلى وضعهم الاجتماعي والتواطوءات مع السلطة. «فالتوانسة» الذين أصبحوا وزراء أو موظفين كبارا والمتمتعين بريع وفير يشكلون الفئة العليا من النخبة الاقتصادية والسياسية باعتبارها الطبقة القائدة والمهيمنة. وتتشكل الدائرة التالية من أفراد من البرجوازية الكبيرة في غزة، سواء لمقدار ما يملكون من ثروة أو بحكم وضعهم الذي تفاوضوا عليه مع القادة السياسيين، والفلسطينيين القادمين من المهجر، ورجال الأعمال الذين عادوا فرادى إلى غزة. ويحرص أعضاء السلطة المدنية أو العسكرية على إبراز انتمائهم المهني والسياسي ويحاولون الاقتداء بتصرفات رؤسائهم. ويميل المقاولون التجاريون الجدد الذين تحقق نجاحهم بفضل الحماية التي توفرها لهم القيادات العسكرية إلى التباهي بنجاحهم الاقتصادي وارتقائهم الاجتماعي. وقد تختلف علاقات القربى بالسلطة، ولكن كل فرد منهم يهتم باستعراض مظاهر ثرائه الخارجية لكي يبين صلة قرابته بالمسئولين. ويتيح التدليل على النفوذ ـ الحقيقي أو المغالى فيه ـ تدعيم ذلك النفوذ.

ويظل الحصول على لوحة أرقام حمراء اللون للسيارة من المظاهر المقنعة تماما بأن مالكها ينتمي إلى السلطة الفلسطينية. وينتشر شيئا فشيئا الهاتف المحمول وحمل السلاح بين الشباب الراغب في استعراض مؤهل نجاحه في الحياة. وتستقبل الآن المطاعم والمقاهي

المطلة على البحر أنواعا مختلفة من الجمهور. فالطبقات المتوسطة تسمح لنفسها بأن تتناول الأسرة العشاء هناك مساء يوم الخميس، والشباب بزيهم الرسمي يجدون دائما ما يلزمهم لشرب فنجان قهوة. وظهرت أماكن جديدة مختارة للقاءات وقضاء ساعات الراحة. وقد افتتح في نهاية عام ١٩٩٦ مطعم ونادي «ويندميل»[٣] الذي تضمن أسعاره الباهظة الفرز الصارم للزبائن. وتنظم هناك سهرات يحصل فيها العملاء على هدايا عن طريق اليانصيب. ويشترك بعضهم في الرقص لفترة محدودة، قبل تناول طعام العشاء. وقد أصبح ذلك المطعم ـ النادي الذي أسسه فلسطيني قدم مؤخرا من الولايات المتحدة، موقعا للقاءات لعلية القوم من الأثرياء.

أما حيازة بطاقة «VIP» (شخصية مهمة جدا) فهي امتياز بمعنى الكلمة، لأنها مخصصة للوزراء وكوادر السلطة وبعض المحظوظين المتمتعين بالحماية. وتسمح تلك البطاقة لصاحبها بعبور حدود غزة بسرعة، وبصفة عامة بسيارته الخاصة. والشخصيات المتميزة تستطيع السفر بكل يسر إلى القدس. وتلتقي معا إما في «الأمريكان كولوني» أو البارات أو صالات الديسكو برام الله، حيث يمكن احتساء المشروبات الكحولية بشكل مشروع. وتعتبر حرية التنقل هذه امتيازا عظيما، نظرا لأن أغلبية الفلسطينيين الساحقة تظل محتجزة في قطاع غزة، منذ عدة سنوات. والشروط المفروضة من جانب إسرائيل لعبور ممر اريتز[٤] تستلزم اتخاذ إجراءات مختلفة تماما إذا تعلق الأمر برسميين يحملون بطاقة «شخصية مهمة جدا» أو بعمال يتوجهون إلى مواقع عملهم. فبينما يجتاز الأولون الممر بسياراتهم ويتوجهون إلى مكتب يقدمون فيه وثائق هويتهم، يواجه العمال طوابير طويلة يقفون فيها على أقدامهم في ممرات محاطة بسياج ويقاسون من عدة عمليات تفتيش وينتمي الحاصلون على جنسية مزدوجة إلى فريق المتميزين[٥]. فجواز سفرهم الأمريكي أو الأوروبي يسمح لهم بدخول غزة والخروج منها بحرية، ويتوصلون بذلك إلى أسلوب الحياة الذي كثيرا ما اعتادوا عليه[٦].

ويعكس هذا التميز المقرر من جانب الدولة العبرية، كما يدعم في الوقت نفسه، وجود مجتمع فروقه ملحوظة بشكل عميق، خاصة أن التوصل إلى مواقع النفوذ الاجتماعي والثراء الاقتصادي يخضع للقمة. وإذا كان المقصود بالطبقة الحاكمة أنها «تشمل المتمتعين بامتياز، والذين لا يمكن إلا أن يمارسوا نفوذهم على من يحكمون ومن يطيعون، إما بسبب تأثيرهم المعنوي أو نتيجة للقدرة الاقتصادية والمالية التي يمتلكونها دون ممارسة أي وظائف سياسية بمعنى الكلمة»[٧]، فبوسعنا أن نعتبر أن الأقلية الحاكمة تميل إلى السيطرة على هذه الطبقة بالكامل، وبالتالي تصفيتها بتحييد قدراتها على التدخل بإخضاعها للطبقة

السياسية. ويدل النفوذ الشديد للسلطة على النشاط السياسي والاقتصادي على استقلالية الهيئات السياسية تجاه المجتمع.

كان الشباب المناضل قد فرض على الطبقات الاجتماعية العليا أثناء الانتفاضة أن تتستر على المظاهر الخارجية لثرائها وأن تمتنع عن اللهو. أما الآن فقد أجج مظهر الطبقة المرفهة تطلعات الشباب الذي أصبح من ضباط الصف. وهذا هو السبب في تأقلم أغلبهم مع ذلك الوضع المتميز بعمق اللامساواة دون أن يعترض.

المدبرون لمسالك الاقتصاد الخفي والمحركون للتفاهم الإسرائيلي ـ الفلسطيني

يسعى الشباب الملتحق بالشرطة، والذي يدل مظهره ـ من زي رسمي وسلاح ـ على انتمائه للسلطة الفلسطينية، إلى تحسين وضعه. ولما كان مرتب ضابط الصف والملازم الثاني (٤٥٠ دولارا في الشهر)، فإن بعضهم يعيش فوق مستوى إمكاناتهم، أو يستكملون دخلهم بنشاطات أخرى. وتتجلى بكل وضوح رغبتهم في الظهور في المجال الاجتماعي وفي التوصل إلى أسلوب حياة «برجوازي»، وتصطدم تطلعات الشباب بضيق الفرص المتاحة.

ويقول چان ـ فرانسوا بايار في مؤلفه عن إفريقيا[٨] الذي يربط بين فساد كبار أصحاب النفوذ ومعتادي ارتكاب الجنح وسط الصغار باعتبار أن كليهما وسيلة للكسب الشرس للثروة: «إن نوعية استراتيچيات مجرد البقاء لدى أغلبية السكان شبيهة باستراتيچيات جمع المكاسب التي تنتهجها أقلية من المضاربين المهيمنين».

ولا يلجأ الشباب في الأراضي المستقلة ذاتيا إلى ابتزاز مجتمع متميز بضعف إنتاجيته بشكل مباشر. فوسيلة الإثراء تتمثل في اقتحام مجال التجارة مع الخارج. وبعض النشطاء القدامى من بينهم يعيدون تأهيل أنفسهم بتدبير عمليات غير مشروعة. فالنشاطات المتعلقة بعمليات تبادل غير قانونية، تشكل تواصلا للنشاط السري للانتفاضة حيث يشارك كل من الطرفين في وضع تكتيك ومواجهة المخاطر. وتنظيم عمليات تهريب الخمور وبيعها أو الاتجار بالمخدرات هو عمل مثير بالنسبة للشباب الباحث عن مغامرة منفسة عن طاقاته في وقت أصبحت فيه الحياة أكثر استقرار، ولكن تعوزها الاختلاجات النابضة.

كما أن نفس هذا الوضع يخص أيضا شباب ما بعد الحرب: الرغبة في الاستهلاك والبحث عن الملذات والمال الذي يتم الحصول عليه ويصرف بسرعة لتلبية رغبات فورية على حساب الاحتياجات الأساسية.

فهناك مقاولون من الشرطة يمارسون تجارة الجعة[٩] أو الأسلحة حيث يقومون بدور الوسيط بين الموردين الإسرائيليين والمستثمرين الفلسطينيين. ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ في هذا الصدد قدرة الشباب العجيبة في الارتداد: فقد كانوا بالأمس من المحرضين على النضال ضد إسرائيل وباتوا ينظمون الآن مسالك للتوزيع الخفي بالتواطوء مع أعدائهم القدامى. وقد أشار رولان مارشال إلى تحول الشباب الصومالي المحارب إلى مجال التجارة الدولية وإلى سلوكهم الجسور في ذلك الحقل الجديد[١٠]. وهم يحددون مواعيدهم مع شركائهم الإسرائيليين على مقربة من المستوطنات العبرية الخاضعة لحراسة الجيش الإسرائيلي، ويتعرض بذلك الشباب لمخاطر جسيمة إذ يجب أن يفلتوا من الدوريات الإسرائيلية والحواجز الفلسطينية لتصل السلع الممنوعة إلى غايتها: ويضاعف الجيش الإسرائيلي من رقابته في فترات الحصار، مما يؤثر سلبيا على تلك المعاملات غير المشروعة. وبمجرد تسلم المستوردين السريين السلع، تنتهي مسئولية الموردين الإسرائيليين المتواجدين في الجانب الآخر من الحدود، في مأمن من المخاطرة. ووفقا لما يرويه شباب البزنس فقد أقاموا علاقات ثقة متينة مع المهربين الإسرائيليين الذين يعتبرونهم أحيانا أصدقاء لهم.

يعيش منصور في مخيم الشاطئ. وهو متزوج منذ أن كان في الخامسة عشرة من عمره[١١]. ولديه الآن عشرة أطفال، وأسرته هذه مكدسة في مسكن غير صحي. وقد انضم منصور إلى قوات الأمن مع الفوج الأول من المجندين، وهو ضابط برتبة ملازم ثان في المخابرات العامة. وبما أنه ديناميكي الطابع ويريد أن يغتني، فقد بدأ نشاطه في مجال الأعمال بإعداد قاعة بلياردو في عام ١٩٩٤ داخل إحدى غرف منزله.. وأصبح بوسع زبائنه الموثوق بهم أن يحتسوا الجعة في منشأته هذه. وبعد عام، جدد نشاطه في سنة ١٩٥٥ باستئجار موقع على البلاج أقام فيه مقهى مكونا من مناضد ومقاعد يظللها كوخ من سعف النخيل. وقد توصل في هذه المرحلة إلى التزود بالويسكي والجعة اللذين يؤثرهما. غير أن إدارة المقهى تستنفد وقت منصور الذي يقضي جزءا كبيرا من لياليه في الاستماع إلى الموسيقى واحتساء المشروبات. وهو يهمل عمله كملازم ثان بجهاز المخابرات العامة، فلا يتردد عليه في الصباح، ويكتفي بالتواجد فيه بضع ساعات بعد العصر.

والاشتغال كموظف يمكن أن يكون منفذا لمجال الأعمال. فوضعه كرجل شرطة يحميه من صرامة قوات الأمن إزاء عدم احترام النظم الرسمية وشبه الرسمية. ويتوصل منصور إلى تحقيق أرباح سريعة مخصصة أصلا لبناء منزل للأسرة في المخيم. وكان رب هذه الأسرة العديدة الأفراد قد حصل على قرض بمبلغ خمسة آلاف دولار من السلطة لاستكمال تمويل هذا المشروع. وقبل نهاية الصيف كان رصيده قد بدد في إقامة الحفلات وفي نفقات قضاء ساعات الفراغ. فأجل منصور ترميم مسكن مخيم الشاطئ للسنة التالية.

وواصل الملازم الثاني بدأب نشاطه التجاري وقرر التطلع إلى المزيد فاقتحم مجال تهريب الخمور. وهو ممنوع من الخروج من قطاع غزة فيتسلم فيها البضاعة التي يوردها له الإسرائيليون. وتثير الفضول قدرته على إقامة اتصالات فيما وراء الحدود والتي تعود إلى عهد صباه عندما كان يشتغل كعامل. وقد أصيب هذا المناضل المنتمي إلى فتح برصاصات ودخل السجون عدة مرات أثناء الانتفاضة، وهو يتحدث العبرية بطلاقة، وأبقى على علاقاته الطيبة مع مستخدميه السابقين وزملائه وهو يؤكد أنه لم يكف أثناء الانتفاضة عن الاتصال تليفونيا بأصدقائه الإسرائيليين.

ويدل وجود تلك التبادلات والشبكات كيف يتحرر المنطق التجاري أحيانا من العوائق الأمنية والأوضاع الوطنية. وقد تتاح أو تقمع السوق السوداء الخاصة بالمنتجات المحظورة أو المسروقة حسب المركز الذي يشغله القائمون بهذا النشاط. وتغذي سرقة السيارات الأسواق الأكثر رواجا وتحقيقا للأرباح. فنادر رجل البزنس المتمع حاليا بحماية السلطة بدأ نشاطه بتسويق السيارات التي تسرقها عصابات إسرائيلية[١٢]، في قطاع غزة. ويزعم الفلسطينيون أن السرقات تتم بالتواطوء مع أصحابها الذين يهمهم الحصول على التعويض من شركات التأمين. وعلى أي حال، تفلت المنتجات المسروقة نهائيا من أيدي أصحابها الأصليين. وتلقى فكرة شيمون بريز القائلة بأن المبادلات التجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتنمية الاقتصادية يمهدان الطريق نحو السلام، تلقى صدى لم يكن متوقعا. فالمهربون المتخصصون في التسرب من أحزمة الأمن ـ وهي بالمناسبة الطرق المؤدية للمستوطنات الإسرائيلية ـ أصبحت تحركهم الرغبة في الكسب ولم يعد يحركهم تحقيق الأهداف القومية. وقد تحول رجال البزنس المتحدون دفاعا عن مصالح مشتركة إلى المحركين للتعايش بين جانبي خط اريتز. وعندما يتواطأ أصحاب المصانع في المجدل لإدخال مستخدميهم الفلسطينيين بطريقة غير مشروعة في أراضي الدولة العبرية، تكون الدوافع من نفس النوع.

وقد ألقت السلطة الفلسطينية القبض على منصور وأطلق سراحه بفضل تدخل عمه الذي يحتل مركزا عسكريا رفيعا، وتخلص من ورطته بلفت نظر وتغيير تخصصه في العمل. ويشكو منصور من النفاق السائد: «فكل التوانسة وغير التوانسة يشربون والناس يتحدثون ويفعلون نفس الشيء مثلك بالضبط ولكنهم مضطرون لانتقادك. فلست الوحيد الذي نظم تهريب الجعة. هناك كثيرون يفعلون نفس الشيء. ولكن الوشاية تأتي من جانب الحاقدين. وتنتابني أحيانا الرغبة في ترك هذا البلد.»

ويحتج منصور على السلطة بشدة. ولا يوجه لها أي انتقاد عندما يكون الإسلاميون هدفا للقمع على نطاق واسع. وهو حقا من أنصار السلام ويؤيد التوصل إلى حل أدنى وينفر تماما من مشروع الإسلاميين سواء بسبب جانبه القومي المتطرف أو مطالبه الأخلاقية المعلنة. ولا يوجه منصور عناية للسلطة إلا إذا تعرضت مصالحه للنيل منها.

وسليم البالغ السادسة والعشرين من عمره يعيش في حيّ الشيخ رضوان. وقد ترك المدرسة وهو في سن الخامسة عشرة. وبعد ذلك بسنتين بدأت الانتفاضة فاقتدى بموقف أسرته وانضم إلى صفوف فتح «لمحاربة الإسرائيليين». ويعترف بنفسه أنه أقدم على ذلك «لكي يعرف ما هي فتح وما هي حماس». وسليم نموذج لهؤلاء الشبان الذين لا يمتون للسياسة بصلة واندفعوا في خضم الانتفاضة ينفذون بلا تبصر أو تصدر عنهم مبادرات شخصية عنيفة تمس مصلحة مجتمعهم.

لقد انضم إلى مجموعة مسلحة مكلفة بإنزال العقاب بالمتعاونين الذين يعملون لحساب إسرائيل. وسليم واحد من النادرين الذين تحدثوا عن مسلسل الاغتيالات التي ارتكبوها. وقد حكم عليه بالسجن لعدة سنوات في عام ١٩٨٩، فواصل عمله بمحاولة كشف الجواسيس المتواجدين في السجون الإسرائيلية وبالتخلص ممن يفترض أنهم مذنبون.

«أثناء حبسي، قُتل بضع عشرات من المتعاونين مع العدو. وقد أخطأنا بخصوص بعض الأشخاص، ربما كانوا اثنى عشر. ومن الأخطاء التي ارتكبناها الاعتياد على وضع جسم القتيل في كيس للقمامة. وكنا ننادي حارسا إسرائيليا ونطلب منه أن يستعيدوا كلبهم. وبعد ذلك كان الإسرائيليون يقولون إننا متوحشون. وفي عام ١٩٩٢ نُقلت إلى سجن بغزة وكان مختلفا تماما عن سجن النقب. وكان زعماء المسجونين هناك من القدامى ذوي الخبرة. وهناك كان ممنوعاً علينا قتل مسجونين. كان المسجونون القدامى يهتمون بمصيرهم. وبدأ قادة فتح في التحدث معنا عن عملية السلام. قالوا لنا إنه يتعين علينا ألا ننشغل بمعاقبة المتعاونين، وأن هناك سلطة ستتولى الحكم عن قريب وأنها هي التي ستُعهد إليها مهمة محاكمة

المتعاونين. وكانت النظرة هناك سيئة للمسجونين الذين صدرت ضدهم أحكام لقتل متعاون مع العدو. وقد فهمت ما هي فتح داخل السجن.»

وقد أطلق سراح سليم بفضل اتفاقيات السلام، وألحق بجهاز الأمن الوقائي برتبة ضابط صف. وهو عصبي المزاج وغير منضبط ومتبجح، ويتصرف كما لو كان الشريف في أفلام رعاة البقر، وشارك في عملية اعتقال أنصار لحماس والجهاد الإسلامي، وهو من دعاة استخدام العنف معهم(١٣).

«علاوة على سلاح الخدمة، لدي ست مسدسات في غرفتي. وهكذا يمكنني أن أوزعها على إخوتي في حالة وقوع خطر .. وسأتزوج خلال خمسة عشر يوما ويتكلف ذلك حوالي عشرة آلاف دينار أردني (٨٠ ألف فرنك فرنسي). وسأسكن في شقة بعمارة الأسرة. ولن تكفي بالطبع الأربعمائة وخمسون دولاراً شهريا لتغطية كل نفقاتي. أنا أدير أمري بطريقة أخرى. أتاجر بالأسلحة، وهي عملية رابحة تماما. فالإسرائيليون يبيعون المسدس بألف دولار وأعيد بيعه في غزة بألفين أو ثلاثة آلاف دولار. وأقابل من يبيعونها لي بالقرب من مستوطنة إسرائيلية ونلتقي بالسيارات في طريق مشترك حيث يتم التبادل. وهي [أي المسدسات] تصل أحيانا من مصر بالباخرة التي يجب عليها أن تتدبر أمرها لكي تعبر. فإذا لم تتمكن فإنها تغمر الصناديق في الماء لتستعاد منه بعد ذلك. وتجارة السلاح ممنوعة ولكني أعرف، بحكم موقعي، لمن أبيع الأسلحة دون التعرض لخطر: لأغنياء يخافون على حياتهم أو لأعضاء في السلطة. وبالطبع لا أبيعها لأناس من حماس فيستخدمونها ضدنا.»

وفي يونيو ١٩٩٦ فصل سليم من الأمن الوقائي. كانت الشكاوي ضده تتراكم فوق مكتب رؤسائه. ويبدو أن حماسه المنفلت وغطرسته وخروجه المتكرر على النظم وتدخلاته الهوجاء ومشاركته في سهرات تتدفق فيها المشروبات كانت الدافع لذلك. وبعد استبعاده عدة شهور أعيد للخدمة ليشغل وظيفة منزوية.

وحتى إذا فشل الشباب في البزنس فإنهم يأملون في الحصول على ترقية في عملهم والتوصل يوما ما إلى عقد اتصالات جديدة تمكنهم من إدارة أعمالهم بيسر، ودون أن ينشغلوا بقواعد الشرعية التي يمكن تطويعها حسب الحاجة. وهم لا يتخلون عن أهدافهم أو ارتباطاتهم ويميلون إلى الاستسلام أمام تلك القسمة غير المتساوية للثروات. ويتصرف أكثرهم حذقا وجسارة للاستفادة بمزايا انتمائهم لقوات النظام، في انتظار قدوم أيام واعدة بقدر أكبر. فهم يشترون على سبيل المثال بثمن بخس سيارة مسروقة واردة من إسرائيل يتمكنون من إسباغ الشرعية عليها عن طريق الإدارة الفلسطينية. ولو تركوا وظيفتهم فلن

يتوفر لهم مخرج بديل جذاب.

وينصرف هؤلاء المجندون تدريجيا عن المثل السياسية لارتباطهم بنظام الحصول على مرتب وبالأعمال الخاصة. وهكذا تحول الإنسان السياسي إلى إنسان اقتصادي. ويتبع كل واحد من الشباب استراتيچياته الخاصة حسب الهدف من المهنة المطلوبة. وهكذا تتلاشى تماما المعايير والقيم التي كان الشباب يتمسكون بها أثناء الانتفاضة، مثل روح التضحية والتضامن والتقشف.

ولا تنذر علامات بزوغ الشخص الفرد بزوال الجماعة الاجتماعية. والواقع أن ظهور السلوكيات الفردية الطابع لا يؤدي إلى نشأة الفرد المواطن. فالشباب الذين تفوتهم إمكانية الترقي اجتماعيا يتطلعون بقدر أكبر إلى تحسين ظروف اندماجهم في النظام لا إلى تصفية مساره[١٤] فيستخدمون علاقاتهم الشخصية بغية الاندماج فيه. وإذا لم يتوصلوا إلى ذلك أو إذا خاب أملهم في النتائج، فإنهم يتخلصون من القيم التي لا يستفيدون منها، وينطوون في هويات مغلقة ورافضة. ويعبر ربط الشباب بين انتمائهم لمخيم اللاجئين ورفضهم للسلطة باللجوء إلى شكل من الولاء غير السياسي.

سكان المخيم، هل هم لاجئون أم مواطنون؟

رغم رسوخ الروح القومية الفلسطينية التي صقلتها عدة عقود من النضال، وبالرغم من التطلع إلى تأسيس دولة، إلا أن الارتباط بجماعات ذات مرجعيات خاصة يقسم المجتمع السياسي. ويفسد تعدد مراتب الهوية محيط الأمة. ويعيد المهمشون بناء نطاقات انتسابهم نتيجة لحدود النظام السياسي المحكمة. وهكذا يحول هؤلاء إقصاءهم عن الساحة السياسية إلى نفي المشروعية القومية لأصحاب النفوذ، ويظهرون ميلا إلى اعتبار «الهوية الفلسطينية» سمة ينفردون بها وحدهم.

وتسمح الأحاديث التي أدلى بها شباب مخيم الشاطئ[١٥]، ودراسة مواقفهم أثناء حملة الانتخابات في ٢٠ يناير ١٩٩٦، والتصويت فيها بتبين عمليات التعبئة وفقا للهويات. وينبع جوهر هذا المسار من تاريخ العلاقات الاجتماعية بين الطبقات في قطاع غزة. ويقدم رفض «برجوازية تونس» مثالا آخر للانطواء والانفراد. وهذا النفي الاجتماعي للآخرين قد يثير بعض الشك حول قدرة الفلسطينيين على تأسيس أمة.

مخيم اللاجئين بالشاطئ حيّ مغلق وسط مدينة غزة

يعتبر مخيم الشاطئ أكثر المخيمات اكتظاظا بعد مخيم جباليا. وهو يقع شمال مدينة غزة ويطل على البحر الأبيض المتوسط بامتداد عدة كيلو مترات وكثافته السكانية مرتفعة للغاية إذ بلغت حوالي ثمانية عشر ألف نسمة في الكيلو متر المربع[١٦].

وقد أعد المخيم على أثر حرب ١٩٤٨ لاستقبال خمسة وعشرين ألف لاجئ قدموا أساسا من مناطق يافا واللد وبير سبع والمجدل. ووفدت من القرى الأسر التي استقرت في خيام قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أما سكان المدن مثل يافا واللد وحيفا والرملة فكانوا أقل من ثلاثة آلاف فرد وسط هذه الموجة من اللاجئين. وكانوا يشكلون معا جزءا من المائتي ألف لاجئ الذين تكدسوا مع ثمانين ألف مقيم أصلا في قطاع غزة. «وكانت الصفوة من ملاك الأراضي توفر أعمالا موسمية في حقول الحمضيات بأجور متدنية.. واستفادت هذه الصفوة من أوضاع اللاجئين في الوقت الذي أعلنت فيه عن موقف وطني حاسم. وكان هؤلاء ناقمين على مايتعرضون له من استغلال، بينما كان أهالي غزة الأصليون يبدون سخطهم إزاء وجود اللاجئين»[١٧].

وفي ١٩٥٠ حلت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط[١٨] محل الصليب الأحمر. واستبدلت الخيام بمبان من الآجر تعلوها سقوف من الصاج وسميت رسميا «مأوى» وهي ترجمة لكلمة SHELTER، الانجليزية، مما يوضح الطابع العارض للمخيمات، باعتبار أن استخدامها سيكون مؤقتا. وفي مارس ١٩٧١ هدم الجيش الإسرائيلي ٢٢٦٣ بيتا لشق طرق داخل المخيمات لقمع التمردات التي وقعت فيها. وفيما بعد وضعت الدولة العبرية مشروعا حكوميا لإعادة تسكين اللاجئين بغية تحسين ظروف المعيشة ووقف امتداد المخيمات. وفي نهاية السبعينيات تركت ثمانية آلاف عائلة المخيمات للإقامة في حيّ الشيخ رضوان الواقع شمال مدينة غزة. وتسارعت الحركة خلال الثمانينيات لأن شروط امتلاك قطعة أرض ومسكن كانت مجزية.

غير أن معدل نمو عدد السكان لم ينخفض. وقد تضاعف عمليا عدد سكان مخيم الشاطئ خلال عشرين سنة نظرا لمعدل الخصوبة الشديد الارتفاع. فقد كانوا ٣٥٢٢٠ في عام ١٩٧٥ وقدروا بـ ٦٣١٠٤ في ١٩٩٥ . ويحتفظ الشاطئ بطابعه كمنطقة عشوائية شأنها شأن المخيمات الأخرى.

وفي الطرف الجنوبي من الشاطئ يمتد الطريق المحاذي للبحر حتى مدينة غزة. وقد سُفلت حديثا، وبات الواجهة المميزة للغاية للسمات الخارجية لثراء المدينة. فأغلب المطاعم متجمعة في هذا الشارع، والأسعار المطبقة فيها تستبعد عمليا جزءا كبيرا من السكان. وهو أيضا المكان الذي أقيمت فيه الفنادق. وقد اختار رجال الأعمال الذين أثروا حديثا مقار إقامتهم في هذا الطريق العريض حيث يؤجرون شققا لسكان من الأجانب (العاملين بوكالة الغوث والمنظمات غير الحكومية). وقد اعتاد الغربيون الالتقاء في "البيتش كلوب" نادي البلاج وهو منشأة بها بار تديرها وكالة الغوث ومخصصة لغير الفلسطينيين وحدهم. وفي نهاية الطريق، على مسافة كيلو مترين، يوجد مكتب الرئاسة. وفي شرق المخيم يمتد حي الرمال حيث أقيمت منازل البرجوازية المتوسطة والكبيرة. وبعض هذه البيوت تتميز بأناقتها وتحيط بها حدائق صغيرة تحميها أسوار مبنية. وقد بني العديد من العمارات بل وناطحات السحاب، ويقطنها فلسطينيون جاءوا من الخارج.

والاختلاف صارخ بين مخيم اللاجئين بالشاطئ ومدينة غزة التي تحيط به. وهو ملحوظ بشكل خاص لأن الشوارع التي تطوق المخيم تخص الحي الأنيق بغزة. والمظهر الحضري الخاص بالطبقة المتوسطة يجاوز بذلك ما يشبه الحيّ العشوائي.

والفروق الكبيرة تتجلى في نوع المسكن بالذات: فالبيوت والعمارات تتناقض مع الأكواخ التي تعلوها أسقف من الصاج. وحتى عندما أقام اللاجئون مساكن من الطوب فإنها تحتفظ بمظهرها غير المكتمل. ومع أن مدينة غزة لا تعادل جنيف في مجال النظافة إلا أن القذارة الناتجة عن عيوب معالجة القمامة المنزلية لا تبلغ قمة مستواها إلا في مخيمات اللاجئين. وكل غزة تعاني في الشتاء من مشاكل صرف المياه، ولكنها تتضاعف في الشاطئ نظرا لعدم وجود شبكة لصرف المياه. وأخيرا فإن خلو الشوارع والأرصفة من الأسفلت ملحوظ بشكل خاص في مخيمات اللاجئين.

وتعكس الفروق بين المواقع التفرقة الاجتماعية والاقتصادية بين سكان تلك المواقع المختلفة. ولعل الانقسام الحاسم يكمن في الوضع الذي يشير من جهة إلى المقيم في المدينة واللاجئ. فاللاجئون وذرياتهم يشكلون المرتبة الدنيا في المجتمع، وبالأخص من ظل منهم مقيما في المخيمات إذ يعتبرون سكانا محرومين من أي قدرات اقتصادية أو أساس ثقافي(١٩). ولذا نادرا ما تتم زيجات بين سكان المدن واللاجئين، إذ أن الأوائل يرون أن هذه المصاهرة تحط من مركزهم الاجتماعي. ورغم أن الانتفاضة حدت من تلك الظاهرة إلا أنها لا تزال متأصلة.

والحق أن سكان المخيمات تعوزهم عموما الحظوة الاقتصادية. وظل وضعهم الاجتماعي متجانسا نسبيا(٢٠). فهم من الفئات المتواضعة الفقيرة أو المهددة بأن تصبح كذلك. ويتأثر اللاجئون بشكل خاص من فرض الحصار على الأراضي، مما يسد السبيل إلى العمل في إسرائيل. وسجلت وكالة الغوث ٥٧٧٧ أسرة تعاني من عوز حقيقي وتعرّفهم بأنهم حالات تعاني بشكل خاص وتقدم لهم معونات.

على أن هذه الصورة تحتاج إلى بعض المراجعة فالتحويلات المالية التي يرسلها أفراد الأسر الذين هاجروا إلى بلاد الخليج، ومشاركة كل من في البيت بما يحصل عليه من أجر يهيئ إمكانية الصرف على تعليم الشبان أو على احتياجات البيت. بيد أن النجاح الاقتصادي الحقيقي يؤدي إلى الخروج من المخيم. ويفضل البعض حلا وسطا ببناء المسكن عند حدود المخيم، وكأنهم يريدون التوفيق بين الحفاظ من جهة على صلاتهم بالمخيم، وتحسين وضعهم الاجتماعي، من جهة أخرى.

التجمع يتراجع أو يصبح في الطليعة: هل هو توظيف للتقاليد في خدمة القومية؟

يخامر العائلات التي جاءت أصلا من نفس المدن، وبالأخص من نفس القرى الإحساس بأنها تبعث من جديد عالمها القديم من خلال تنشيط العلاقات بينها. وتعود بالأخص عملية إعادة البناء هذه إلى من هم أكثر تقدما في السن والعارفين بشكل أفضل بالأسماء وبشجرات النسب. ويظل الأصغر سنا على دراية بالجسور التي تربط أسرهم بمسقط رأسهم الأصلي وإن كانوا أقل علما بالتفاصيل.

ويختص النظام القبلي، وهو لا يزل حيا، بسلسلة من الحالات، من بينها تدخل المختار في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، بالأخص من خلال تسوية النزاعات التي تنشب بين عائلتين. ويدل تواجد تلك الشخصيات المتمتعة بالاحترام وبقدر كبير من الاعتبار وبالقدرة على الإقناع، على تواصل مجتمع تعتمد فيه الأوضاع الاجتماعية بشكل وثيق وصارم على الانتماء إلى أسرة أو سلالة(٢١). وبذلك مكّن المخيم سكانا غالبيتهم من أصل ريفي من التفكير في الحفاظ على أسلوب حياتهم التقليدي، وهو ما يتمسك به ـ على أي حال ـ السكان الذين يصفون مبادئ وعادات أقربائهم بأنها «تقليدية» و«محافظة»، باعتبارها

معايير الأصالة الإسلامية والعربية[٢٢].

وتبدو فكرة الإقامة في المدينة نوعا من الغربة التي لا يمكن أن يتحملها سكان الشاطئ وحيّ الشيخ رضوان. فرياض البالغ من العمر خمسة وعشرين عاما، والعاطل عن العمل، يعيش مع زوجته في غرفة واحدة بالبيت الذي يشاركه فيه أخوه، يقول ردا على سؤال حول استعداده للإقامة في بيت في غزة: «لا، ستكون حياة جديدة، وأنا معتاد على الحياة هنا مع أصدقائي وأسرتي. وأنا لا أعرف أحدا هناك. ولا أريد أن أعيش في شقة بعمارة. لا يمكن أن يعيش المرء مثل الإسرائيليين، بعضهم فوق بعض.»

وعليه تثير مدينة غزة نوعا من الرفض. ويبدو أن المركز بالنسبة لسكان المخيم يقتصر على حَيّ الرمال، المحاذي لمخيم الشاطئ. غير أن تصور مدينة غزة على أنها منطقة مزدهرة وبرجوازية عبارة عن اختصار مخل على أقل تقدير. فسكان الشاطئ لا يحسدون في شيء المقيمين في حَيّ التفاح أو الشيجعية. وفي رأيهم، على غرار رياض، أن التحول إلى الحياة في المدينة، شأنه شأن التحديث واستيراد النماذج الأجنبية، كل متكامل لا ينفصل بعضه عن بعض. وتترجم تلك المفاهيم الثلاثة إلى فرض نوع جديد من السكن ـ وهو العمارة بهذه المناسبة ـ سيؤدي إلى تبديد معرفته الحميمة بوسطة، واتباع أسلوب حياة غريب سيتسبب عند نهاية المطاف في ضياع عناصر الاستدلال عندهم.

وتوضح منى زكريا [٢٣] كيف أن انتزاع سكان موقع ما من وسطهم الأصلي، الذي يستمدون منه «تأصيلهم الاجتماعي وهويتهم» يكون صدمة بالنسبة لهم وهو يذكر بنقل سكان أحياء القاهرة القديمة إلى مساكن الطوارئ التي تقيمها السلطات العامة. فهو لا يعني «مجرد تغيير الموقع، ولكن أيضا الارتباط بنموذج حضري سائد في مصر، وافد من الغرب ومن مخلفاته..» وقد تغير السلوك الاجتماعي في المدينة، «فالسكان المرحبون جدا بالنسيج الحضري القديم يصبحون في غاية العدوانية في هذا الإطار الجديد كرد فعل لفقدانهم بنيتهم الاجتماعية الخاصة». ومن هذه الزاوية، يبدو أن حَيّ الشيخ رضوان ـ وهو ثمرة مبادرة إسرائيلية ـ كان تجربة ناجحة وذلك لأن سكانه تمكنوا من الحفاظ على جماعتهم والممارسات الاجتماعية الملازمة لتجمعهم، رغم اختلاف نوعية السكن[٢٤].

ويرجع بالأخص ذلك التشبث النسبي بالحي، مع الإبقاء على المسافة مع عالم قريب للغاية، إلى أصل السكان كلاجئين. فالذاكرة الموروثة عن الأجداد والآباء الذين طردوا من أرضهم تتدخل في مفهومهم للأرض. فلا مجال للهجرة مرة أخرى خاصة أن النفي في

المرة الأولى كان تجربة مؤلمة أصلا. وكريم البالغ السادسة والعشرين من عمره والمتعاطف مع الجهاد الإسلامي طالب في مجال العلاج الطبيعي. وهو يربط بين نفي جده في عام ١٩٤٨ وترك مخيم اللاجئين في جباليا في ١٩٨٠ للانتقال إلى حيّ الشيخ رضوان: «كنت ألعب هناك مع أطفال الحي وكنا جميعا من جرجا. وعندما كنا نزور هذا الموقع كان جدي يبكي ويقول إنه ولد ونشأ هناك. وجباليا هي نفس الشيء بالنسبة لي الآن.

وقد تعرض الجيل الأول من اللاجئين إلى ذلك التطور السلبي بانتزاعهم من ريفهم، فقد فقد قدراته ومهارته في المجال الزراعي، دون أن يندمج مع ذلك في ديناميكية التحضر أو تتاح له فرصة إعادة تأهيله مهنيا(٢٥). ومن جهة أخرى يكون ترك اللاجئين للمكان الذي استقروا فيه ليلحقوا بمن نشأوا في غزة أصلا تبديلا لهويتهم ولوضعهم كلاجئين. كما أن تواصل تقاسم مصير التجمع الأصلي، ولو تطلب ذلك تحمل ظروف معيشية أصعب، يتيح الحفاظ على الذكريات وعلى جذوة مطلب العودة السياسي. ووفقا لما جاء على لسان أحد المتحدثين معنا، فقد أصبح مخيم اللاجئين في الشاطئ «الوطن الصغير».

وبصفة عامة يتلازم معا الإحساس بالانتماء إلى جماعة معينة والانحصار في مكان محدود، مما يؤدي إلى الانطواء الذي ينجم عن تجانس اجتماعي مستبعد من المجتمع الشامل ومتجمع حول تاريخ مشترك ومدفوع بذاكرة جماعية، ويتصور تشتت أعضائه تذويبا لهويتهم وتهديدا للتجمع نفسه(٢٦).

ومن جهة أخرى يعود أصلا الوعي بالذات والانطواء على التجمع إلى التوترات الاجتماعية ـ السياسية بين سكان قطاع غزة ولاجئي المخيمات. فقد أثار أولا تدفق اللاجئين في عام ١٩٤٨ ضغائن بين الطرفين. وعلى أثر الاحتلال الإسرائيلي وجدت الطبقات المهيمنة أن حركة المقاومة التي نمت جذورها في مخيم اللاجئين في نهاية الستينيات باتت خطرا يهدد نفوذها الاجتماعي وتجارتها. وقد فسر قبول رشاد الشوا الممثل لعائلة كبيرة في مدينة غزة لمنصب رئيس بلدية المدينة بناء على اقتراح الدولة العبرية في عام ١٩٧١، فور القضاء على التمرد على أنه خيار النخبة الغزاوية التي تفضل التفاهم مع سلطات الاحتلال على طغيان الطبقات الخطرة(٢٧).

والنظر إلى المخيم اليوم كمجتمع من اللاجئين حافظ على التقاليد يدخل في نطاق تصورات لا تخضع لفحص المعايير الموضوعة. فهذه النظرة لمنفيي ١٩٤٨ المحصورين في مجال اجتماعي منعزل عن المجتمع «الحديث» تقدم صورة انتشرت داخل المخيم وخارجه. غير أن ملاحظة أقوال الأشخاص المعنيين ومواقفهم تسمح باستخلاص ديناميكية ومرارة

لديهم في التعامل مع مقولات حديثة تتناقض مع ادعائهم الراسخ وكذلك مع رؤاهم الثقافية عند العديد من المعلقين[٢٨].

ألا تتفق قبل كل شيء النظرة إلى مخيم اللاجئين كعالم تحميه التقاليد مع خطاب سكانه وفقا للصورة التي يريدون أن يقدموها عن أنفسهم؟ عندما بنى سكان المخيم جماعتهم كمجموعة متضامنة لجأوا بذلك إلى سلاح أيديولوجي في خدمة بناء القومية الفلسطينية. والواقع أن قوة الشعب الفلسطيني تكمن حسب رأيهم في قدرته على توحيد الصفوف، وطاعة القائد، وتنحية النزاعات جانبا لصالح العمل من أجل الصالح العام. وهم يدينون، اعتمادا على تلك المرجعيات، العدو الإسرائيلي الذي يتمزق بالأخص عن طريق النزاعات المتواترة بين الاشكيناز والسفارديم. ومن جهة أخرى فإن التأكيد على أن مخيم اللاجئين يجسد التقاليد يدخل في نطاق منطق دفاعي يواجه بقية المجتمع ويتشكك في مدى استعداده لأداء واجباته الوطنية. وعليه يصطدم موقفه بكل من الإسرائيليين والأمة الفلسطينية.

ويعاد تنشيط الممارسات التقليدية وسط التجمع لكي تسبغ عليه مغزى سياسيا جديدا. فالحفاظ على الجماعة يكون في خدمة القضية الوطنية. وهكذا تتفق الإشادة بالخصوبة وإنجاب الذكور مع معايير التقاليد، ومع حرص الأسرة على تعزيز مركزها الاجتماعي وضمان الحماية القوية بفضل العدد الكبير من الرجال المنتمين إليها. وعليه فإن ارتفاع نسبة المواليد تبرره الحاجة إلى مواجهة العدو الإسرائيلي بإنجاب أكبر عدد من الأطفال الذين سيصبحون مناضلي الغد. كما أن الصرامة الأخلاقية التي فرضت نفسها أثناء الانتفاضة يجب إدراكها لا كحفاظ على المجتمع القروي من خلال الأجيال المتعاقبة، ولكن كنتاج لأيديولوچية المقاومة التي تحظر أي خروج على النظام الاجتماعي. وقد التقت أيديولوچية الحركة الإسلامية مع الحركة الوطنية العلمانية حول تلك النقطة. «فهذان الاتجاهان الفكريان (المدافعون العلمانيون عن الثقافة الريفية والمجددون الإسلاميون) يشتركان معا في محاولة إحياء مجتمع ضاع في الماضي السحيق، وتميز بالصفاء والألفة. وقد دافع هذان الاتجاهان عن مجتمع (متخيل) ومهدد، زعزعت الحداثة المستوردة تقاليده. وكان الاتجاهان يستخدمان مفردات العلاقات القائمة على صلات النسب كآلية للتضامن الجماعي»[٢٩]. وقد انساق لاجئو المخيمات وراء هذا المنتج الأيديولوچي القائم على تمجيد الجماعة التي ينتمون إليها باعتبار أن المخيم هو قلب تلك الجماعة التي من المفترض أنها تشمل الشعب الفلسطيني بأسره.

في مواجهة السلطة الفلسطينية

سواء جرت محاولة استغلال مكاسب قيام الحكم الوطني أو اعتبار السلطة الفلسطينية كيانا غير شرعي، فإن الاستفادة من مخزونها الانتمائي يسمح بتدعيم المطالب السياسية لأي من الطرفين. فالذين خاب أملهم في السلطة ينسبون للمخيمات سمات في غاية الإيجابية: فالفخر الذي يستمدونه منها يتواكب مع بخس قيمة العالم الخارجي ونزع الشرعية عن السلطة التي تصبح حينذاك جسما غريبا. وتلك هي الوسيلة لإضفاء الطابع الرشيد على استبعادهم الذاتي وكذلك استبعاد الجماعة التي ينتمون إليها.

وتحديد موقع هيئات اتخاذ القرارات التابعة للسلطة له سمة رمزية. فالسلطة الفلسطينية قائمة في قلب مدينة غزة، ويتهمها بعض اللاجئين بقصر اهتمامها على المدينة وحدها. والشبان الذين اندمجوا في دوائر السلطة راضون عن ذلك التباعد وتلك التجزئة. فتواجد السلطة في موقع يبعد عن المخيم يرفع على العكس من قيمة ارتباطهم به.

وعلى النقيض من ذلك، يعزز التخطيط للعلاقات بين المركز والأطراف، يعزز يقين مناضلي المعارضة، وبصفة عامة الشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على أي فرصة للحاق بالسلطة، بأنهم مستبعدون.

ومما يزيد من الإحساس بالظلم عندما يقارن وقعه بحجم التضحيات التي قدمها شباب المخيم. فموقف السلطة يكشف عن إهمال جسيم بل وعن خيانة تجاه الشعب الفلسطيني الذي يزعم شباب المخيم أنهم يجسدونه. وهم يتهمون هؤلاء القادة بلا مبالاتهم وبنهب حقوقهم. والواقع أنه يمكن التنويه بوجه عام بأن قيام الاستقلال الذاتي لم يؤد إلى أي تأثير ذي مغزى على البنية التحتية لمخيم الشاطئ. فهناك فقط ميدان جاري إعداده في أرض فضاء، كانت تستخدم ملعبا لكرة القدم. والأشغال العامة التي بدأت تتعلق بسفلته الشوارع وإنشاء ساحات للترويح عن النفس بالرمال، حَي المرفهين بمدينة غزة. ويرجع ذلك الموقف لحسابات سياسية تتضمن عدم تحسين ظروف المعيشة في المخيمات على أمل الحصول على تعويضات أكبر للاجئين في المرحلة النهائية من المفاوضات. وعلاوة على ذلك لا تزال وكالة الغوث تضطلع بمسئولية تقديم المساعدات للسكان اللاجئين. ولكن هناك فجوة بين الانتماء الوطني الذي يربط اللاجئين بالسلطة وبين وضعهم القانوني الذي عهد به إلى هيئة دولية تتكفل بتلبية احتياجاتهما الاقتصادية والاجتماعية[٣٠]، مما يتسبب في توترات، وفي مختلف أشكال سوء التفاهم.

«الحكومة تهتم بشوارع غزة أكثر من شوارع المخيم. هذا تصرف ليس طيبا، فنحن الذين عانينا بقدر أكبر وقدمنا المزيد أثناء الانتفاضة. في كل بيت هنا شهيد أو جريح أو سجين. فالأمر ليس هنا كما هو في غزة.» (عصام، مناضل منتم لحماس، وصبي ميكانيكي في الثامنة عشرة من عمره).

ويعلق محمد المتعاطف مع الإسلاميين والعامل بإسرائيل على الأشغال العامة الجارية في غزة: «بدأوا بإصلاح شارع عرفات والشوارع المجاوره له».

وتمتد شهور طويلة على عمليات تحسين شبكة الطرق التي تنفذها وكالة الغوث منذ صيف ١٩٩٦ في مخيم الشاطئ، ويعرقل تحول المنطقة إلى موقع عمل دائم حركة سير المترجلين والسيارات. ولا تلقى توقعات تحسين ظروف المعيشة هنا الرضا. فأنور البالغ من العمر ستا وعشرين سنة والعامل بالمخابرات العامة، بدأت تتصدع مساندته للسلطة بلا تحفظ. وهو لا يعرف هوية وصاحب المشروع ويتهم السلطة قائلا: «لقد مضت على الأقل ستة شهور لشق الطرق في المخيم، بينما أصلحوا كل شيء في غزة في غضون أسابيع. لماذا يعاملوننا بشكل مختلف؟ إن معاملة سكان المخيم بهذه الطريقة خطأ جسيم.»

وتثير قضايا الإسكان وتقسيم الأراضي قلقا شديدا بين سكان المخيم. فمنذ انتهاء الاحتلال يدخل السكان الذين تتوفر لديهم إمكانات، تحسينات على ظروف معيشتهم. فبعضهم ينفذ أعمالا ويقيم دورة مياه معقولة. ويبني البعض الآخر طابقا أو طابقين بالطوب ويحول السقف المصنوع من الصاج إلى سطح. وتسمح عملية توسيع مساحة البيت وتعليته بتزويج الأبناء وبإقامة كل الأسرة في مكان أقل ضيقا. ولم يعد هناك خطر لجوء الجيش إلى هدم بيت مناضل كإجراء انتقامي. فالسكان يشعرون الآن بقدر كاف من الأمان يدفعهم إلى بناء بيت. ومع ذلك يسارع بعضهم بتنفيذ هذا المشروع لكي يؤكدوا بذلك حقهم. ويطمع كل فرد في قطعة الأرض الخالية المجاورة لبيته. ويظل هناك نوع من التردد: فالمقيمون في المخيم ليسوا ملاكا للأرض التي استقروا فوقها، ولذا فهم يخشون تقنين السلطة الوطنية لعمليات البناء.

ومما يسمم الجو وصول أعداد ضخمة من فلسطينيي الخارج لم تهتم السلطة بأحوالهم. وقد تزايد عدد المقيمين في المخيم على أثر تدفق القادمين الجدد الفقراء، واستقر بعضهم في مسكن الأقارب الذين ازدحم بهم البيت. واشترى بعضهم أحد البيوت المتداعية التي تركها أصحابها من أجل مسكن أرحب[٣١]. وشيد بعضهم منزلهم الخاص في أرض فضاء بالمخيم. وكانت تلك المبادرات مصدر نزاعات خطيرة. ففي مخيم الشاطئ مات رجل

في معركة بين أسرة تقيم أصلا في المخيم وشرطي قادم من الخارج استولى على الأرض موضع النزاع.

ويدين المقيمون في المخيم تخلي السلطات عن مسئوليتها وعلاقات القوى غير المتساوية بينهم وبين أفراد القوات المغتصبين المعتدين على مجالهم الحيوي.

«إنهم (أي القادة) يتركون الأرض للقادمين من الخارج مع أنهم فروا في الوقت الذي بقينا نحن هنا لنناضل.»(٣٢).

وقد تدخلت السلطة لوضع حد لحركة استقرار أفراد من السلطة قادمين من الخارج في مخيمات اللاجئين حتى لا تتأجج المشاكل الشائكة المترتبة على احتلال المواقع التابعة لهم.

وعلاوة على ذلك يشكل تخصيص مساكن في مشاريع إعادة تسكين اللاجئين في المخيم التي أقامها الإسرائيليون سببا آخر للسخط. فقد منحت، على ما يقال، بعض تلك الشقق لأعضاء في السلطة. ويشعر الأشخاص الذين يعانون من ظروف الحياة الشديدة القسوة في المخيم بأنه قد غرر بهم. ويتشكك مناصر عجوز لياسر عرفات قائلا:

«نحن لم نترك المخيم بينما كان الإسرائيليون يعرضون علينا قطعة أرض مساحتها ٢٥٠ مترا مربعا وبيتا وتسهيلات في الدفع. وقد رفضنا لأن منظمة التحرير طلبت منا أن نرفض. وقد جاءوا الآن ولم يعطونا شيئا.»

وتعتبر إعادة تسكين اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ملفا متفجرا بالنسبة للقادة الفلسطينيين. فسواء تركوا المجال لازدهار المبادرات الفردية. أو وضعوا مشروعا عاما لإعادة البناء، أو لنقل اللاجئين فإنهم يصطدمون بمقاومة عنيدة.

هل يستحق فلسطينيو الخارج أن يكونوا مواطنين فلسطينيين؟

تواكبت نهاية ثورة الأحجار بتحرر العادات، وإن كان هذا التحرر محدودا، وقاصرا على فئة محظوظة من السكان كانوا قد سلّموا من قبل بالقيود التزاما بها بالأمر، لا باقتناع. ورفعت النساء الحجاب في حَي البرجوازي، إذ لم يعدن يخفن تدخل الشباب المسلح. وافتتحت صالات للعب ومطاعم أصبح بإمكان زبائنها الحصول على كحوليات. ولا يزال

جو التشدد مستمرا ويواصل تأثيره في قطاع غزة رغم جيوب الاستمتاع بالحياة التي نشأت حديثا.

وفي مواجهة هذا التطور الذي شهدته العادات والمتفق مع المنطق الطبقي أدان الشباب الإسلامي النابع من أصول شعبية تلك السلوكيات التي كانوا قد حاولوا استئصالها أثناء الانتفاضة. ولما حيل بينهم وبين فرض نظامهم الأخلاقي راحوا يتأثرون بالقيم «الصحيحة» والمثلى بالنسبة للأمة ـ وهي حب الوطن والالتزام بتعاليم الدين الإسلامي ـ لكي يستبعدوا منها الآخرين وينكروا بذلك هويتهم الفلسطينية. وهم يلجأون لذلك إلى تصنيفات قاطعة لإبعاد هذا الآخر عن طريق تبويبات يسهل التعرف عليها. ومانوية أمير في هذا الصدد بليغة في حد ذاتها:

«الشعب الفلسطيني لا يقبل التهتك، لأنه لا ينظر إلى اليمين أو إلى اليسار. وهو مهتم فقط بتحرير بلده. والذين لا يحترمون الأخلاق قليلو العدد. وقد جاء هؤلاء من الخارج. وهم ليسوا مثلنا. كانوا يعيشون بطريقة مختلفة لأنهم أغنى حتى وإن أقاموا في مخيمات مثلنا. هم لم يحاربوا المحتل. وقد دهشنا عندما رأيناهم. كنا نعتقد أن دينهم يحرم اقترافهم تلك الأشياء. ولكنهم لم يحاربوا ونسوا ربنا.»

ووفقا لرأي أنصار حماس فإن فلسطينيي الخارج الذين يُدمجون ببساطة مع كبار قادة السلطة مذنبون للعديد من الاعتبارات. فهم لا يلتزمون بتعاليم الإسلام ولا يحترمون القيم التقليدية للمجتمع الغزاوي. وانعدام أصالتهم يشكك في وطنيتهم. ومن جهة أخرى فإنهم عاجزون عن الاضطلاع بمهمة حفظ الأمن. ويتهمهم الشباب بالتسامح فيما يتعلق بالدعارة والتجارة وتعاطي المشروبات والمخدرات.

وفي المقام الثالث ينشر هؤلاء الفلسطينيون القادمون من الخارج الرذيلة وسط السكان الذين كانوا حتى ذلك الوقت في مأمن من النماذج السيئة والغواية. ورامي البالغ من العمر إحدى وعشرين سنة كهربائي في مخيم الشاطئ ومن مناضلي حماس، ويعتقد أن مجيء فلسطينيي الخارج ألحق أضرارا بسكان قطاع غزة، فقد قضى على توازن المجتمع وانسجامه: «فبما أن رجال الشرطة والجيش يحتسون الخمور فإنهم يقدمون المثال. فإذا وجد السكان أن رجال السلطة يشربون، فيسشربون هم أيضا».

وهؤلاء «الإخوان المزيفون» هم المسئولون في نهاية الأمر عن قلب القيم: فالنضال

ضد إسرائيل الذي كان موضع الإجماع والإعجاب في المجتمع أصبح الآن عملا غير قانوني يلقى بسببه القبض على المنفذين والمتعاطفين معهم كما لو كانوا مجرد قطاع طرق.

«يأتون لإلقاء القبض على أناس ناضلوا وضحوا ... لأن السلطة تخشى هؤلاء المكافحين. وهكذا يأتي هؤلاء السكارى من الخارج والمتعاونون مع العدو لإلقاء القبض على المناضلين بينما كان يجب أن يعاملوا كأبطال تقدم لهم المساعدة المالية ويحترمون. فهم الذين ناضلوا بينما كان الآخرون لا يعملون إطلاقا في الخارج. والشعب الفلسطيني في حاجة إلى هؤلاء المناضلين الذين يسجنون، لا إلى أولئك المتعاونين مع العدو والسكارى الذين يأتون لإلقاء القبض عليهم، وهم الذين ناضلوا من أجل مصلحة الشعب». (أمير، حديث أجرى معه في يونيو ١٩٩٥).

وينظر إلى فلسطينيي المهجر على أن عدوى أخلاق الغرب المتهتكة انتشرت بينهم في المنفى. بل إن بعض من أجريت معهم أحاديث بلغ بهم الأمر تصنيف القادمين من الخارج حسب البلد الذي وفدوا منه. وهكذا يكون كل مجتمع قد ترك تأثيرا عليهم بحيث يتعذر محوه بل إنهم لا يسمونهم فلسطينيين جاءوا من مصر أو من أي بلد آخر، بل يقال عنهم «المصاروة» أو «الجزائريون» أو «التوانسة» ... وهكذا لا يكتفي المتحدثون معنا بأن يقولوا إن أولئك المنفيين السابقين لا يتصرفون حسب معايير «الحلال» عند فلسطينيي غزة وفلسطين نفسها بل يستبعدونهم ويعتبرونهم من الأجانب.

أما مناضلو فتح المرتبطون بالسلطة فيعتبرون الفلسطينيين القادمين من الخارج حلفاء موضوعيين أولا ويتقاسمون معهم الموارد والمصالح المرتبطة بالسلطة، وإن كانت تلك القسمة غير متساوية. والفروق في التصرفات الملحوظة ينظر إليها بتسامح. ورغم ذلك القدر من التعاطف إلا أن الشباب لا يشيرون في أي لحظة إلى وحدة مصير نوعين من السكان: اللاجئين، أولئك التابعين لمخيمهم والمنفيين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧؛ والذين يقيم بعضهم الآن في غزة. والواقع أن اختلاف أساليب المعيشة يؤدي إلى تصنيفات اجتماعية واقتصادية وثقافية. فالشباب يعتبرون الفلسطينيين القادمين من الخارج أقرب إلى برجوازية غزة. فانتماؤهم للمخيم من حيث وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، له الأولوية بالنسبة لوعيهم بوضع اللاجئ الذي يشمل المنفيين جميعا.

أولويات الانتماء والموقف من الانتخابات

يتبين من انتخابات المجلس التشريعي وانتخاب رئيس السلطة في عام ١٩٩٦ أن أشكال الارتباط بمخيم اللاجئين أحالت الانتماء السياسي إلى مركز ثانوي، فقد تغلب إخلاص المناضلين لانتمائهم الأصلي على الولاء للتشكيل الحزبي.

وعلى الرغم من التحفظات أثناء الحملة الانتخابية، كان معدل الإدلاء بالأصوات مرتفعا للغاية، مما أوضح مدى اهتمام الفلسطينيين بالمشاركة في هذه الاستشارة (انظر الفصل الثاني). وكأن الأمر يتعلق بالنسبة للناخب باختيار من بوسعهم التعبير عن مطالبه الاجتماعية والسياسية.

وبصفة عامة كان الناخبون يأملون فيمن سينوبون عنهم أن يتوصلوا إلى فعالية فورية. وتمثلت الفكرة في أن يصل إلى مقاعد البرلمان أشخاص ينصتون إلى مطالبهم ويبذلون الجهد لحل المشاكل ذات الطابع الشخصي البحت. وهناك طرازات ثلاثة للأشخاص المحتمل أن تتمشى صورهم مع المرشح المطلوب.

يتفق النموذج الأول مع الشخص المعروف بنزاهته ورفعة أخلاقه؛ فمن المتصور أن هذا الشخص سيحرص على الاستماع لمطالب الجميع بلا تفرقة لتمسكه بالعدالة وسينذر نفسه لمساعدتهم. والطراز الثاني للمرشح المرجو وصوله إلى مقعد بالبرلمان يتمثل في كونه عضوا في التشكيل السياسي الذي يرتبط به النائب. ومن المأمول في حالة انتخابه أن يحظى الناخب بعناية طبيعية من جانب زميله في التنظيم. أما الطراز الثالث فيكون الحرص على انتخابه نابعا من علاقات عاطفية تتعلق بصلات القرابة أو الجوار أو الصداقة أو الانتساب إلى سلالة واحدة أو نفس القرية الأصلية لكل من الناخب والمنتخَب.

وعليه يحرص الناخبون على استغلال دوائر معارفهم القريبين أو البعيدين لتنشيط علاقاتهم المفيدة. وهم يسعون إلى الاندماج في شبكة تتكون من الراعي والأتباع، كشرط ضروري للتوصل إلى المصادر.

وهناك اثنا عشر مقعداً لدائرة مدينة غزة. وتتيح إمكانية الناخب في التأشير على ما يصل إلى اثنى عشر اسما لاتباع عدة استراتيجيات في نفس الوقت، لاختيار المرشح الذي يتفق كل منهم مع النموذج المثالي الذي جاء وصفه آنفا. وبوسعهم هكذا أن يتجاوبوا مع قناعاتهم السياسية ويحافظوا على تضامناتهم التقليدية.

ويرمي تكتيك العدد الكبير من المرشحين إلى إحياء علاقات التبعية بالاعتماد على معايير شخصية واجتماعية. ويستند بعض هؤلاء المرشحين بدائرة مدينة غزة على نفوذهم لكسب ناخبي مخيم الشاطئ. وتستدعي تلك الاستراتيجية أن يبرز السياسي علاقاته مع هذا المجال الاجتماعي أو اهتمامه الخاص بسكان المخيم.

وينسب مرشحون ثلاثة أنفسهم إلى مخيم الشاطئ ويبذلون جهودهم لكسب الناخبين من بين سكانه. وهذه الاستراتيجية ممكنة بقدر أو بآخر وفقا لمختلف الحالات.

والمرشح الأول مدرج في القائمة الرسمية لمرشحي فتح، وهو من مخيم اللاجئين أصلا ويعيش حاليا في بيت أقامه عند الحدود الخارجية للمخيم. وهو يدافع عن كونه مرشح الشاطئ تحت ذريعة الإجماع باعتبار أن وحدة الشعب الفلسطيني لا تتجزأ. وهو يؤكد ضرورة التغيرات الواجب إجراؤها في المخيمات، غير أن ارتباطه بالقائمة الرسمية لا يمكنه من تجاوز البرنامج المشترك المقرر. ولذا فهو يحاول استغلال تقاربه العاطفي مع سكان المخيم.

وعلى النقيض من ذلك يركز المرشحان المستقلان دعايتهما على مشاكل المخيم. ويبدو أن كل شيء يجعلهما متعارضين سواء في الأسلوب، أو المسار الشخصي، أو مستوى المعيشة. ويسترعى كل منهما انتباه الناخبين. ومع أن طابع الحملة الانتخابية الخالي من الحيوية يستبعد ـ على ما يبدو ـ أي سلوك تنافسي مباشر إلا أن الاختلاف الصارخ بين سمير النوري وسعيد المسحال جعل منهما خصمين تقريبا رغم أنفهما.

فسمير النوري البالغ السابعة والثلاثين من عمره يقيم مع أسرته بكل تواضع في أحد المساكن البالية بمخيم اللاجئين. وقد شارك في الانتفاضة في صفوف فتح، وهو يساندها إلى الآن ولكنه رشح نفسه مستقلا لأن اللجنة العليا لمنظمة عرفات لم ترشحه. وكان سمير النوري معلما أصلا، ولكن السلطة العسكرية الإسرائيلية منعته من التدريس بعد المرة الأولى من دخوله السجن. وقد عينته السلطة الفلسطينية مسئولا لفتح في مخيم الشاطيء بعد أن زاول عدة مهن.

ولم يحظ الرجل بمستوى عال من التعليم ولا يتمتع بجاذبية طبيعية قوية. ويبدو من خطبه في الاجتماعات العامة المعقودة في الهواء الطلق أنه مرشح خجول، يلقى خطبه على طريقة تلميذ بالمدرسة، بلا نبوغ خاص.

على أن أصله كلاجئ ووضعه الاجتماعي يرفعانه إلى مستوى الممثل الأصيل لسكان المخيم. وذلك هو الوتر الحساس الذي نجح سمير في العزف عليه. فحجته الرئيسية تتلخص في قوله: «أنا فقير ولاجئ مثلكم». وهذا الخطاب مؤثر إلى أقصى حد لشعور سكان المخيم بأنهم مستبعدون من دوائر السلطة. بل إن بعض سكان المخيم المنتمين بصفة عامة إلى المعارضة يروجون لنظرة تبسيطية فحواها تقسيم الوضع إلى عالمين متمايزين. فهناك من جهة عالمهم هم: عالم مخيم اللاجئين المجيد، حسب زعمهم، الممثل للشعب الفلسطيني المسلم، والمناضل الجسور، والمعوز اقتصاديا، والمطرود من أرضه، والمبعد عن المراكز الجديدة لاتخاذ القرارات. وهناك من جهة أخرى حزب القادة الذين عادوا بأعداد كبيرة من المنفى، ويقيمون في مدينة غزة والمتحالفون مع البرجوازية الكبيرة المنتمية أصلا إلى أراضي غزة بحكم قربهم جغرافيا من تلك البرجوازية والتقاء مصالحهم معها.

ولذا فقد نجح سمير النوري في كسب تأييد بعض الإسلاميين المعتدلين باعتباره فردا قادرا على الدفاع عن مصالحهم ومنها على الأقل مصالح السكان اللاجئين الذين يعيشون في المخيم في ظروف صعبة.

وعرف هذا المرشح كيف يتعامل مع الرموز لكسب أصوات المعارضة. فقد خصص الدقائق الأولى من الاجتماع العام الذي عقده خلال الحملة الانتخابية لتلاوة القرآن الكريم، وتبعها الوقوف دقيقة صمت حدادا على أرواح شهداء الانتفاضة. ولا أدل على نجاح تلك الاستراتيجية من وجود صور لكل من ياسر عرفات والشيخ أحمد يس "وأبو جهاد" والمهندس يحيي عياش في مقره الانتخابي.

وعلى الرغم من تواضع حملة سمير النوري الانتخابية التي مولتها جزئيا مساعدات أصدقائه الأوفياء، فقد نجح بدرجة جيدة نسبيا في فرض شخصه كرمز للاجئ المحروم.

أما شخصية سعيد المسحال فهي على نقيض شخصية منافسه. فهو من أسرة لاجئين تلقى تعليمه في القاهرة وأصبح مهندسا في البتروكيماويات. وبعد أن عمل في السعودية، تولى وظائف مسئولة في صناعة البترول في قطر. وفي الوقت نفسه كان يشارك رسميا في تمثيل منظمة فتح في بلدان الخليج، واستكمل تكوين ثروته المالية في استراليا. وبعد أن عاد إلى غزة قبل شهور من عقد الانتخابات رشح نفسه معتمدا على مؤهلاته الخاصة.

ولا يزال جزء كبير من أقاربه يقيم في مخيم الشاطئ، وكذلك بعض الأسر من نفس

قريته. وتتمثل استراتيجية هذا الفلسطيني القادم من المهجر في تعبئة تلك الشبكات وسط الأسرة وبين الأسر. وتسمح له ثروته بالإنفاق بسخاء على أقربائه بإقامة الموائد العامرة، وبإنقاذ البعض من ورطاتهم بمدهم ببضعة دولارات، وباقتراح عمل مؤقت يرتبط بالمشاركة في الانتخابات وتنظيمها. وتغذي تلك الممارسات المعتمدة على التبعية الشائعات وتثير الانتقادات ضد ذلك المرشح. وفي الوقت نفسه يضع الجميع نصب أعينهم أن هذا «العم القادم من استراليا» لديه أموالا يمكن الاستفادة منها ذات يوم. وهناك بالمناسبة طارق، وهو أحد أبناء إخوة سعيد المسحال(٣٤). وهو أيضا سعيد بهذا العائد غير المتوقع الذي وزع مائتي دولار، على كل فرد من أسرته. وحسب ما قاله طارق فإن المرشح الثري «اقترح على "أبو عمار" مشروعا لبناء عمارات في المخيم. وقد رفض أبو عمار العرض مؤكدا «أنه يريد أن يحافظ على الوضع لكي يتمكن من الاستجداء من المجتمع الدولي». وقد عثر طارق على عمل مؤقت بالمشاركة في الحملة الانتخابية. وهو يكرر: «سمير النوري [المرشح الآخر في المخيم] ليست له أي فرصة لأنه لا يملك مالا ليوزعه». ويحاول ابن العم هذا تحقيق أقصى ربح من مساندته لقريبه. وهكذا تجد استراتيجية التبعية والمحاباة أنصارا وسط الناخبين الفقراء.

ويتعين على سعيد المسحال، بوصفه من فلسطينيي المهجر أن يقدم اختبارا لوطنيته. ولذا فهو يذكر العديد من المرات الدور الذي لعبه بجوار ياسر عرفات. ويحرص أيضا على التباعد عن المنظمة التي وقعت على اتفاقيات أوسلو. وعليه فهو يقدم نفسه كمرشح مستقل مما يهيئ له هامشا من المناورة لكسب ناخبيه.

ويحاول هذا المرشح الثري أن يثبت انتماءه لشعب اللاجئين في كل مداخلاته العامة، فيذكر أصوله ويعبر عن أسفه لما لعائلات «الحسيني والنشاشيبي الكبيرة وغيرهم من نفوذ في الحكومة»(٣٥). غير أن حجته المفضلة تتمثل في إبراز كفاءته المهنية. وقد كتب في المنشور الذي يوزعه والمطبوع على ورق مصقول «انتخبوا المهندس سعيد المسحال، مؤسس حركة فتح والخبير في مجال البترول والتنمية الاقتصادية». وقد أعلن نفسه عالما منظما للتكنولوجيات الحديثة وضامنا للتقدم الاقتصادي في غزة. وتحتل مكافحة البطالة المركز الأول في برنامجه. ويغري ذلك المسلح بالعلم والخبرة الكثيرين في مجتمع يعاني فيه نصف سكانه القادرين على العمل من البطالة.

وقد حوّل اختلاف مسارات واستراتيجيات هذين المرشحين إلى خصمين. فكل منهما ينوه بمؤهلاته التي يفتقدها المنافس: التعليم والخبرة في مقابل التمثيل الأصيل للشعب.

ولا يتم التعبير عن الثراء والفقر إلا بتلميحات. فبينما يتحدث أحدهما على انفراد عن «هؤلاء المرشحين شبه الأميين الذين لم يخرجوا أبدا من مخيم اللاجئين»، يضع الثاني ثقته في «حكمة الشعب الفلسطيني الذي لن يعطي أصواته للذين يخوضون المعركة بتوزيع النقود على المحيطين بهم». غير أنه لا يشن أي هجوم مباشر علنا. فكل منهما حريص على الحفاظ على أسطورة الشعب الموحد. ويبدو أن انتهاك هذه القاعدة سيثير استهجان الجمهور.

ولا يتجاسر أحد على تجاوز المطالب العامة المبدئية المتفق عليها، ويقدم في الواقع أغلب المرشحين نفس البرنامج. أما الاقتراحات الديماجوجية التي يعرضها الخطيب بقدر متفاوت من البلاغة، فتتركز على نقاط ثلاث: القضاء على البطالة، وعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وعليه، فلم تهيئ تلك الحملة الانتخابية الفرصة لظهور مناقشات حقيقية، واقتصرت المعركة على إبراز المزايا الفردية والكلام المعاد عن «الفلسطيني الحقيقي». فالصورة التي يتعين عرضها على الناخبين والالتصاق بها هي صورة المناضلين الشجعان المستعدين لتكريس جهودهم من أجل إقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد أشاعت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الوجوم في مخيم الشاطئ. فلم يتمكن أي مرشح له علاقة بالمخيم من احتلال أحد مقاعد البرلمان. وهناك اقتناع عام بأن عمليات التزوير جرت أثناء فرز الأصوات. وهذا الرأي شائع في مواقع أخرى من غزة والضفة الغربية. ويؤكد الشباب أن من المفروغ منه أن القمة أعدت ترتيبات للتخلص من المفضلين المزعجين وغير المطيعين بما فيه الكفاية لضمان نجاح محاسيب القادة.

ومما دعم الشكوك حول صحة النتائج الإعلان على التوالي عن نجاح ثم فشل المرشح سعيد المسحال. وبعد ثلاثة أيام، في ٢٠ يناير ١٩٩٦ انتظر السكان الإعلان عن النتائج الرسمية. وفي النهاية تغلبت عليه راوية الشوا[٣٦] المنتمية لإحدى أسر الأعيان الكبيرة في غزة. ببضعة أصوات.

ويعلق عدد من الشباب المناضلين في صفوف فتح والعاملين بقوات النظام على النحو التالي على ذلك الفوز: «كان سعيد المسحال هو الفائز، ولكن حسين الأردن تحدث هاتفيا مع "أبو عمار" وطلب منه أن تحل راوية الشوا محله. وقال عرفات «بالطبع، حالاً. وتلك

هي النتيجة!» ويدل رد الفعل هذا على الكراهية المتأصلة لدى اللاجئين تجاه العائلات الكبيرة المهيمنة والمشتبه في لجوئها إلى الدس للحفاظ على وضعها الاجتماعي والسياسي.

أما سمير النوري، فلم ينتخب هو أيضا. ويتكون فريق المتعاطفين معه من شبان مناضلين من فتح، من بينهم فريق عبد الرحمن (انظر الفصل الخامس). وقد التحق أغلبهم بصفوف السلطة، ويعملون بأجهزة الأمن. وكانوا قد أوضحوا من قبل أنهم مدافعون بحرارة عن السلطة ومعجبون متحمسون لياسر عرفات.

ووقعت الصدمة الأولى عندما لم يدرج اسم مرشحهم في القائمة الرسمية لفتح لأن اللجنة المركزية لفتح استبعدته من قائمة المرشحين العشرة المقدمة من جانب الحركة. وقد اجتمع آنذاك أنصار سمير النوري لاستخلاص دروس هذا الحدث ووضع استراتيجية لمواجهته(٣٧). وقرر الفريق مساندة ترشيح رجلهم كمستقل رغم اعتراض فتح. وعلى أثر مناقشات مستفيضة توصل الفريق إلى استنتاج مفاده ضرورة تحويل هذا العائق إلى مؤهل للنجاح. وفي رأي هؤلاء الشبان أن السبب الرئيسي لاستبعاده يعود إلى كونه المرشح الشعبي لمخيم الشاطئ. ولذا يتعين من الآن فصاعدا التمسك بهذا الانتماء واستغلاله في الخطاب السياسي.

ولم يصدق زملاء سمير أنه هزم عندما أعلنت النتائج. وأكد بعض منهم حضروا فرز الأصوات أنه لم يحدث تزوير. وفسر «إبعاد» سمير على أنه خيار شخصي لعرفات الذي يفضل ألا يربكه هذا النائب المزعج. ولم يحدث في أي لحظة تقدير للعلاقة العددية بين سكان المخيم وسكان المدينة الذين يزيد عددهم أكثر من ثلاث مرات. وهم لا يتصورون هزيمتهم الشخصية ويفضلون الاعتقاد بأنهم ضحايا مؤامرة مدبرة ضدهم في الدوائر العليا. وهكذا عززت الانتخابات الإحساس وسط السكان بالإقصاء والحرمان من حقوقهم، ودعَّم يقينهم بأن السلطة في أيدي قادة تونس والعائلات المحلية الكبيرة(٣٨).

وهذه الوقائع عامرة بالدروس، فالارتباط بمجتمع مخيم اللاجئين يُفسد الالتزام النضالي بحزب له تمثيله الوطني دون أن يقضي عليه على أي حال. وهكذا يستدعي انتماء الشباب إلى عدة جماعات إلى تعدد استراتيجياتهم، ففي مواجهة سلسلة من الولاءات، يستطيع الشباب أن يمنحوا الأولوية لولاء معين حسب مساندة محركي المسرح السياسي لطرف معين أو لطرف آخر.

ولأول مرة منذ قيام الاستقلال الذاتي في غزة، يعبر علنا هذا الفريق من مناضلي فتح عن خلافهم مع القادة وعن عصيانهم. وأيا كان مدى مصداقية النتائج، فقد كشف هذا الحدث عن أن الانتماء للمخيم أصبح معيارا أساسيا بالنسبة لفريق عبد الرحمن، ينافس الانتماء السياسي. وإذا كان أحدهم قد أعلن قبل الإدلاء بالأصوات أنه «سيعطي صوته لسمير فقط لأنه الأفضل بالمقارنة مع الآخرين»، إلا أن الشباب ضاعفوا استراتيجيات الناخبين. وهكذا أيد منصور أصدقاءه ومعارفه، مع إعطائه الفرصة للمرشحين من أرباب العمل وتأكيده من جديد لإخلاصه لفتح:

«لقد أدليت بصوتي لصالح سمير بالطبع، أنه شخص جيد عمل أثناء الانتفاضة. وأنا أحب أيضا أحمد حليس و"دياب أبو اللوح"(٣٩) وأعطيت صوتي أيضا لأم جهاد، بسبب "أبو جهاد"، ولفخري شقّوره المناضل. نحن نصوت لصالح من ناضلوا لا للأشخاص الذين يملكون المال [يعني منصور هنا بالأخص مرشحي آل الشوا]. فالأغنياء هنا لم نر أبدا لون نقودهم، وسعيد المسحال ليس نفس الشيء فهو مرتبط بالمخيم. وقد سمعت أنه يوجد لديه ٣٢ مليار دولار، وربما قد يساعدنا ذلك».

■

مراجع وهوامش الفصل السادس

١) يقصد بهذا التعريف محليا النشاط الاقتصادي الجاري على هامش الدوائر الرسمية مع إبراز شطارة أو فهلوة النشطين في هذا المجال.

٢) على هذا النحو يصف جان ـ فرانسوا ميدار الشخصيات الإفريقية في قمة المجتمع المرتبطة في آن واحد بالدوائر الاقتصادية والسياسية.وهو يضيف قائلا: إن الكلمة التي تتبادر تلقائيا إلى الذهن عند الإشارة إلى تلك الشخصيات هي «الرجل الكبير» [Big man] التي يستخدمها رجل الشارع في إفريقيا المتكلمة باللغة الإنجليزية، وبالأخص لأن الصفوة تحرص على الترويج لتلك الصورة "*Le big man* en Atrique: Esquisse d'analyse du politicien entrepreneur", *L'année sociolugique*, 42, 1992, p. 168".

٣) الويند ميل [الطاحونة الهوائية] مبنى أقيم في عام ١٩٩٦ دون أن ينم شكله عن أي صلة بالطاحونة.

٤) لم تكف الإجراءات الواجب اتباعها والطرق المتعين سلوكها عن التغيير والتعقيد منذ قيام الاستقلال الذاتي. وقد تحولت منافذ العبور إلى نقاط حدود بمعنى الكلمة، يتم تشييدها باستمرار. ومنذ بداية عام ١٩٩٦ أصبحت سيارات الأجانب وأعضاء هيئة الأمم المتحدة «بحكم وضعهم شبه الدبلوماسي». خاضعة للتفتيش بشكل دقيق للغاية. ويعامل بنفس الطريقة الفلسطينيون الحائزون على بطاقة «شخصية مهمة جدا». وامتد الطريق المخصص للعمال مسافة كبيرة وهو ينتهي بساحة أعدت مؤخرا حيث تنتظر سيارات الأجرة الإسرائيلية. وإذا لم تتوافر للمرء وسيلة نقل لعبور ممر اريتز تعين عليه أن يسير مسافة تمتد حوالي كيلو متر تقريبا منذ لحظة ترك السيارة الفلسطينية وركوب وسيلة نقل إسرائيلية.

٥) يجدر بنا أن نلاحظ أن قطاع غزة طوله ٤٥ كيلو مترا وعرضه ١٠ كيلو مترات وأن أكثر من ٨٠٪ من سكان القطاع لا يصرح لهم بالخروج من هذا النطاق. ومنذ قيام الاستقلال الذاتي وتعدد عمليات الاغتيال داخل إسرائيل على يد الإسلاميين، أصبح الانتقال إلى الضفة الغربية أو إسرائيل محدودا جدا.

٦) فرضت حكومة نتانياهو ترتيبات جديدة في نهاية عام ١٩٩٦ بالنسبة لأصحاب الجنسيات المزدوجة. فلا يستطيع هؤلاء استخدام جواز السفر الأجنبي إلا بشرط التنازل عن إقامتهم في الأراضي الفلسطينية.

7. Raymond Aron, "Classe Sociale, classe politique, classe dirigeanre", *Archivies européennes de sociologie* 1, 1960, p. 268.

8. Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique. Le polnique du ventre*, Paris, Fayard, 1992, p. 291.

٩) في ٩ أكتوبر ١٩٩٦ قررت السلطة الفلسطينية حظر بيع الخمور (*Palestinian Report*, 25 Octobre 1996, p. 11) وقبل هذا التاريخ كان مستهلكو وبائعو المشروبات الكحولية يتسترون على ذلك النشاط بينما كانت قوات النظام تصادرها. وقد تغير الوضع في عام ١٩٩٧ . فهناك نادى ـ مطعم يعرض الآن المشروبات على زبائنه بشكل مشروع.

10. Roland Marchal, "Guerre et transformations sociales. La recomposition par la guerre d'une classe commerçante: le cas de la Somalie", Centre d'études des relations internationales (CERI), Paris, 5 décembre 1996.

١١) سبق أن تحدثنا عن منصور، وهو من فريق أعضاء فتح بمخيم الشاطئ (انظر الفصل الثالث).

١٢) يمكن الرجوع هنا إلى الفصل الرابع ـ العنوان الفرعي: «طبقة رجال الأعمال الجديدة».

١٣) الرجا الرجوع إلى وجهة نظر سليم حول تلك القضية، (في الفصل الثالث تحت العنوان الفرعي: «شباب الانتفاضة في خدمة الجيش الإسرائيلي».

١٤) استلهمنا هنا تحليل لويس مارتينيز حول أمراء الجماعات الإسلامية: «إنهم يتطلعون بالأحرى إلى تغيير العلاقات الاجتماعية لصالحهم، لا إلى محاربة النظام». - *La Guerre civile en Algérie* (1990 - 1996), thèse de doctorat, sous la direction de Gilles Kepel, Paris, Institut d'études politiques, 1997, p. 148.

١٥) يرجع اختيار مخيم الشاطئ إلى الحرص على توضيح رأينا لأنه كان موضع بحث متعمق. وهناك تحقيقات أخرى خاصة بمخيمات قطاع غزة سمحت بعقد مقارنات وتنقية الافتراضات.

١٦) البيانات الخاصة بمخيم الشاطئ الواردة هنا مستقاة من وثائق نشرتها وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة للعلم، دون أن تكون ذات صبغة رسمية.

17. Ann Lesch, "Prelude to the Uprising in the Gaza", *op. cit.* p. 6.

١٨) تأسست وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة بمقتضى القرار رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٤٩ لتتولى مهمة «تحقيق التقدم التربوي والصحي والثقافي والاجتماعي ـ الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين المنفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان». وأنشأت وكالة الغوث مدارس ومراكز تدريب للمقيمين في المخيمات. وستنهي الوكالة مهمتها عندما يتم التوصل إلى حل للمشكلة.

١٩) يشبه دون بيريز المجتمع الفلسطيني بهرم قاعدته مكونة من اللاجئين المقيمين في الخيمات. انظر: "Palestinian Social Stratification: the Political implications", *Journal of Palestine Studies*.

٢٠) تتمثل فرص العمل أساسا في الأعمال اليدوية في اسرائيل وتجار صغار أصحاب حوانيت وحرفيين. وتوفر وكالة الغوث إمكانية الحصول على تدريب ثم العمل في قطاع التعليم. وأخيرا فإن بعض الأسر التي جاءت من قرى ساحلية في فلسطين عام ١٩٤٨ وواصلت نشاطها في مجال صيد الأسماك. بيد أن ناتج ذلك النشاط لا يمثل بصفة عامة سوى دخل استكمالي. ونتيجة للانخفاض الشديد في عدد العاملين المسموح لهم بعبور الخط الأخضر (الأشبه بحدود تفصل بين الأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧ ودولة إسرائيل) وتراجع الاقتصاد الناجم عن ذلك في غزة، فقد بلغت البطالة الآن معدلات قياسية بنسبة ٦٠ ٪.

٢١) كتب سمير تماري يقول: «أعادت الأسرة البنى النَسَبية الخاصة بالقرية في توزيع المساكن داخل المخيم. وظلت نماذج التفاعل الاجتماعي توطد الروابط المتواجدة من قبل في التجمعات القروية قبل عام ١٩٤٨ (المقال المذكور آنفا، ص٢٩٠).

٢٢) ما يدلي به حسان البالغ من العمر ٢٧ عاما والحاصل على تدريب في العلاج الطبيعي، والمتزوج والمقيم مع عائلته الكبيرة في بيت بالمخيم، بليغ في حد ذاته: «نحن مسلمون ومحافظون، ولو انتقلنا للسكن في شقق، سنعيش وسط جيران جدد، بينما نحن نعرف بعضنا جميعا في المخيم. ومشكلة اللاجئين لن تحل أبدا، وسأظل لاجئا على أي حال». (حديث أجرى معه في مايو ١٩٩٤)(

23. Mona Zakaria, "Duwaka, une projection excentrée de la ville ancienne du Caire", dans *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq*, Beyrouth, CERMOC, 1985, p. 11-19.

٢٤) حَي الشيخ رضوان معروف بكثافة نسبة المناضلين الإسلاميين فيه. فهل يتعين إذن الربط بين نقل تجمع للسكان إلى موقع جديد ونوعية سكن حديثة مع تشدد المواقف السياسية؟ هذا الافتراض يتضمن نوعا من المجازفة ويستدعي تقصيا متعمقا ودقيقا.

٢٥) هذا ما يشرحه دون بيريز في مقاله المذكور آنفا، ص ٥٨ .

٢٦) أبدى ماركو أوبرتي ملاحظات شبيهة بذلك في دراسته المهمة حول المجتمع المنغلق في «الأقاليم الفرنسية» المقامة على مقربة من مدينة نانتير خلال ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ لإعادة تسكين منكوبي الغارات التي وقعت في جميع أقاليم فرنسا. فهؤلاء السكان المتواضعو الحال وذوو الثقافة العمالية، لهم تاريخهم المشترك ويشاركون

بقدر ضئيل في نشاطات مدينة نانتير. «وقد تمسكوا بسد الطرق، أي بالحفاظ على حدود مدينتهم» ("Ville, quartier et cité. Quel rapport à la ville après une réhabilitation?") (in Joël Roman {dir}., *Ville, exclusion et citoyenneté*, Paris, Esprit, 1993, p. 221-238).

٢٧) بخصوص هذا النقطة يمكن الرجوع إلى مقال Ann Lesch, "Prelude to the Uprising in the Gaza Strip", art. p. 4.

٢٨) للاطلاع على تحليل دقيق لتلك المسألة يمكن الرجوع إلى Laetitia Bucaille, "*Les chebab de* l'Intifada face à l'Autorité palestinienne, Pouvoir et société dans la bande de Gaza autonome 1994 - 1997, thèse de doctorat sous la directio de Gilles Kepel, Paris, Inscitur d'études politiques, 1997. p. 164-169 (thèse non publiée).

٢٩) سليم تماري، المرجع المذكور آنفا، ص ٢٩٤ .

٣٠) أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين في يوليو ١٩٩٧ أن انخفاض إسهامات المجتمع الدولي يجبرها على تقليص المساعدة التي توفرها للاجئين. وعليه فلن يتمتعوا من الآن فصاعدا بالدراسة والخدمات الطبية المجانية. انظر صفحة لموند بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .

٣١) على سبيل المثال بيع في يناير ١٩٩٦ بيت مكون من أربع غرف ودورة مياه صغيرة، وتطل إحدى واجهاته على شارع قريب من السوق بمبلغ ٨ آلاف دينار اردني (أي ٦٤ ألف فرنك). والشرطي الفرد (بلا رتبة) المستخدم لدى السلطة الفلسطينية يحصل على ١٣٠٠ فرنك شهريا.

٣٢) محمد الخياط عمره أربع وثلاثين سنة، يعيش مع زوجته في كوخ (حديث أجرى معه في يونيو ١٩٩٤).

٣٣) أمير يبلغ من العمر اثنين وعشرين سنة، وهو طالب علوم بجامعة بيرزيت بالضفة الغربية ولا يذهب إليها لعدم حصوله على تصريح بذلك. وقد قتل أخوه في عملية اغتيال انتحارية. وهو من فريق حماس بحي الشيخ رضوان (انظر الفصل الخامس).

٣٤) طارق في التاسعة والعشرين من عمره، ومتزوج ووالد لأربعة أطفال، يعيش في كوخ صغير وغير صحي في مخيم الشاطئ. وهو حاصل على دبلوم ممرض وعاطل عن العمل منذ عدة سنوات. وكان قد ترك عمله كممرض في مستشفى غزة ليشتغل كعامل في إسرائيل ويقول طارق إن عمله كمبلط يحقق له دخلا يزيد عشر مرات عن مرتبه كممرض. هو من ضحايا القواعد الجديدة المنظمة لدخول العمال في إسرائيل (التي تشترط ألا يقل عمرهم عن ثلاثين سنة. وقد أصبح طارق بلا وظيفة أو دخل.

٣٥) محمد النشاشيبي وزير المالية، وفيصل الحسيني أول وزير دولة في أول حكومة شكلها ياسر عرفات.

٣٦) ابنة رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة السابق الذي كان على علاقة وثيقة بالتاج الهاشمي.

٣٧) خصص فريق مساندي سمير النوري المكون من شباب الشاطئ وحي الشيخ رضوان عدة أمسيات لدراسة خير استراتيجية يمكن اتباعها. وكان الجو مشحونا.

٣٨) مع ان أعيان غزة واقعون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية إلا أن سكان المخيم يعتبرونهم من الأثرياء. والواقع أن الأسر الكبيرة لديها مصادر للمساومة أكبر بكل وضوح عن طاقة لاجئي المخيمات.

٣٩) قادة محليون لفتح هزموا في الانتخابات.

الخاتمة

غدا انضمام الشباب إلى بنية قيادية والارتباط بكيان سياسي عرضة للأخذ والرد نتيجة لظروفهم الاقتصادية (الدخل الضئيل والبطالة) والسياسية (القمع). فهشاشة مستقبل الشباب سواء كان حقيقيا أو شعوريا قد تدفعهم إلى الارتداد حتى لا يتخذوا موقفا باهظ الثمن وضعيف التأثير. وتسمح عملية الاستطلاع وسط الجماعات المنتمية إلى فتح وحماس بتبين الآليات التي تضعف التزاماتهم.

وقد ضُمت على نطاق واسع مجموعة أعضاء فتح في مخيم اللاجئين بالشاطئ إلى دوائر السلطة. فالشباب ينفذون مهام الحفاظ على الأمن مبررين ذلك بدوافع سياسية. وهم يساندون السلطة الفلسطينية، وبالأخص زعيمها الذي يتماثلون معه. ومع ذلك هناك نوعان من الظواهر التي تزعزع ولاء هؤلاء الشباب، وأولها الطموحات الاجتماعية والتطلع إلى مستوى معيشة معين، مما قد يدفع بعض الشباب إلى اعتبار ما يحققونه من عائد ـ سواء مهنيا أو كأجر ـ ضئيلا للغاية. ولذا فقد يتخلفون عن عملهم هذا ـ رغم أن فرص إعادة تأهيلهم محدودة جدا ـ أو يتباعدون عن قادتهم. وعلاوة على ذلك تشف أقوالهم في لحظات معينة عن مواقف مشابهة لموقف حماس[1]. ولن يكون من المستحيل في حالة وقوع صدع في سلسلة الولاءات التي ترتبط بها المجموعة، أو تلتحق بحركة أخرى تكمن جاذبيتها في عرض مواقف أيديولوجية أو إعادة صياغتها تكون متمشية بقدر أكبر مع آراء الشباب.

أما فريق حماس بحي الشيخ رضوان، المكون من عناصر راديكالية داخل الحركة الإسلامية، وهم شبان من الطبقة الشعبية حاصلون على مؤهلات دراسية، فتتميز بموقف استسلامي أو انسحابي. فقد أصابت المجموعة في الصميم موجات القمع من جانب السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل ودفعت ضغوط السلطة وسأم الشباب إلى انضمام اثنين منهم إلى صفوف السلطة الفلسطينية، أحدهما في المجال الإداري والآخر في قوات الشرطة المدنية. ويدل ذلك الاختيار على تحفظ جزء من هؤلاء الشبان المناضلين في صفوف حماس إزاء

المجازفة بالدخول في صدام محفوف بالمخاطر مع السلطة، وعلى تباعدهم عن حركة تقع على عاتق قادتها مسئولية فشلها الجماعي والفردي. وتحد من مساندتهم لمواقف الإسلاميين إمكانية الالتحاق بعمل وتحقيق التطلعات الاقتصادية.

ويدل هذان المثلان على ضرورة تعامل المحركين السياسيين باحتراس في علاقاتهم مع شباب الانتفاضة. وعلى الرغم من تفكك تواجدهم الجماعي إلى حد كبير إلا أن كسب تأييدهم يظل مسألة لها أولويتها سواء بالنسبة للسلطة الفلسطينية أو لحماس، خاصة أن الانتماءات المنافسة وشبكات التضامن بين الأفراد تشكل قنوات تبعية مزاحمة. وقد تكشف ضروب الولاء عن كونها أمتن من المضمون الأيديولوجي للارتباطات. وتحمل طريقة التعامل هذه في طياتها بذور الانسحاب أو الارتداد لصالح الخصم، بل والتمرد.

ومع أن تعبئة محركي الانتفاضة أو أي فريق من السكان تبدو مستحيلة، نظراً لأن المجتمع الفلسطيني في مجموعه قد أرهقته سنوات النضال والقمع وبات يتطلع إلى التحرر من مخاطر النضالية، إلا أنه لا يمكن استبعاد تفجر العنف في شكل هبات متفرقة. والواقع أن تدهور الوضع الاقتصادي المصحوب ببطء أو تجميد عملية السلام يغذي سخط سكان الأراضي المستقلة ذاتيا، ويصيب بقوة الفئات الأشد معاناة من الحرمان. والواقع أن حدوث هبات من جانب الفتيان، بل وتطورها إلى اضطرابات في الساحات العامة ـ وغير المجزية سياسيا بالنسبة للمشاركين فيها ـ ستضعف النظام السياسي والاجتماعي. وفضلا عن ذلك لا يمكن إهمال وقوع شكل من المقاومة الخفية من جانب الشباب برفض التعاون والتباعد. وقد يسفر مثل هذا الموقف عن زعزعة أسس نظام السلطة الفلسطينية أو قد يحد من طاقة التمرد الكامنة عند حماس.

وعليه، فإن ضمان ولاء الشباب ضروري بالنسبة لممارسة السلطة أو المطالبة بممارستها. ويستدعي الأمر توافر أسلوب للسيطرة لدى من يتطلعون إلى إنجاز هذه المهمة لا يقف عقبة في سبيل الأمل في تحقيق ما يصبو إليه المحكومون.

ومن الاحتمالات المتاحة أمام السلطة الفلسطينية التوسع في قاعدتها وفي مجالات الارتقاء الاجتماعي لتلك القاعدة. وتتطلب تلك الاستراتيجية تزايد الموارد باستمرار. وعندما طالب بنيامين نتانياهو ياسر عرفات في صيف ١٩٩٨ بضرورة تخفيض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية، انتزع بذلك صمام الأمن الذي يعتمد عليه تطوير جهاز الدولة.

أما حماس فبوسعها استغلال حالة عدم الرضا الناجمة عن عدم المساواة في توزيع موارد السلطة، ويمكنها أن تفضح ممارسات نظام فاسد وباغ، يستحوذ على الإيرادات، على

غرار ما جرى في الجزائر على مدى الثمانينيات والتسعينيات. ويثبت تحالف النظام مع الغرب ومع ربيبته إسرائيل ـ الأشد إيلاما ـ طابعه غير الوطني و«الكافر». وبوسع حركة المقاومة الإسلامية استثمار منجم التمرد الكامن، إذا ما توصلت إلى الربط بشكل متناسق بين رغبات مختلف الفئات الاجتماعية. وبإمكانها أن تستزيد من منابع ثلاثة: الشبان المحرومين والبرجوازية والمثقفين[٢] ويلجأ الإسلاميون فعلا إلى الطبقات الشعبية بالاستعانة بالتراث المعنوي والوطني للانتفاضة. فالاستئثار بقيمها يشكل مرتكز التنافس بين القوى السياسية المتنافرة. وبوسع الجناح السياسي للإخوان المسلمين كسب مساندة التجار والبرجوازية المستبعدة من شبكات الكسب وأصحاب المهن الفكرية المبعدين عن دوائر اتخاذ القرارات.

وتستمد الحركة قوتها من تبني الشباب للمشروع القومي والنضال ضد إسرائيل، وهي تعاني في الوقت نفسه من ضغط جزء من هذه الشبيبة الراديكالية والمستعدة للخوض في المواجهات. وخيار الجهاد الإسلامي يعرض الحركة للضرب وينفر منه الفئات البرجوازية والباحثين عن فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم. كما تعرقل موجات القمع التي تقاسي منها حماس قدرتها على فرض وجودها في المجال السياسي الفلسطيني.

وتكمن احتمالات فوز حماس في قدرتها على التعامل مع تناقضات مختلف أنواع المناصرين لها. ويتعين على هذه المنظمة أن تتجاوز التقسيمات الطبقية للمجتمع الفلسطيني وتناقضاته حتى تتوصل إلى التحالف بين الطبقات الشعبية والبرجوازية الذي تعرض للفشل أثناء الانتفاضة.

ولا تملك أي من السلطة الفلسطينية أو منظمة الإسلاميين أن تنسب لنفسها احتكار العلاقة مع شباب الانتفاضة الشعبي الأصل. فكل منهما تخضع لعلاقة مثلثه الأضلاع تشملهما مع الدولة العبرية. وتتمثل القاعدة في هذه المباراة التي تشارك فيها الأطراف الثلاثة في اتفاق محركين على حساب الثالث. وفي مواجهة انهيار عملية السلام تسعى السلطة الفلسطينية إلى تحويل فشلها إلى دليل على حزمها إزاء الدولة العبرية. غير أن الخطاب المرتكز على نعت إسرائيل بالدولة الشيطانية يسفر عن صب الزيت في عجلة التشدد القومي.

وتتمثل قمة تلك الاستراتيجية بالنسبة للحكام في إعادة تعبئة الشباب حول صدام مع إسرائيل. ومثال ذلك تشجيع ياسر عرفات للسكان على محاربة تساحال على أثر حفر النفق في القدس[٣]. والقصد من ذلك عدم ترك المجال لانفراد الإسلاميين بالخطاب القومي وترجمته الهجومية الملموسة. وكان ذلك بمثابة أول التزام جماعي يوحد الشعب الفلسطيني

متجاوزا الخلافات السياسية والأيديولوجية منذ قيام الاستقلال الذاتي. فالتدخل العنيف من جانب العدو القديم يؤدي فورا إلى تلاحم المجتمع الفلسطيني ضده. ومع أن هذه المواجهة غير فعالة عسكريا إلا أنها متنفس يدخل في إطار قائمة الأعمال الإيهامية. غير أن العودة إلى تكتيك الحرب باهظ التكلفة ونتائجه غير مأمونة. وهو لا يفيد شرعية السلطة الفلسطينية إلا بشكل متوتر. فتفوق الدولة العبرية المادي لا يترك لها سوى هامش مناورة محدود.

وبالطبع يؤدي التعنت الإسرائيلي إلى التقارب بين السلطة الفلسطينية ومعارضتها(٤). وهو تكتيك ضروري لسد الطريق أمام التيار الإسلامي القومي، يوفر لياسر عرفات إمكانية نغز الحكومة الإسرائيلية. ويتعين اتباع ذلك المنطق حتى غايته. فكسب النخب الإسلامية مثلا سيحد من التوترات في الداخل. فهناك قطاع كبير من سكان غزة متمسك بالعقيدة الإسلامية، ويواظب على ممارسة طقوسها، ومستعد بكل يسر لقبول تعزيز النظم الإسلامية. ولو قبل ممثلو حماس مناصب وزارية لأمكنهم تكوين شبكاتهم الخاصة وإرضاء جزء من البرجوازية التقية والنخبة المثقفة المعارضة وسيعزل هذا الاختيار الشبان الراديكاليين الذين لن يتمكنوا من تنفيذ عملية تعبئة حقيقية لعدم تواجد أي حلفاء لهم وسيعزز شرعية السلطة الفلسطينية؛ فمساندة الشيخ أحمد يس لياسر عرفات ستزود النظام بمعطيات سياسية جديدة.

غير أن ذلك التقارب لا يتحقق. فمغازلة حماس، وهي وسيلة ضغط في أيدي القادة الفلسطينيين بإعادة شركائهم السابقين إلى مائدة المفاوضات تتوقف عندما يتراجع الأخيرون أمام الإيعازات الإسرائيلية والأمريكية على أثر عمليتي اغتيال انتحاريتين، مما ألحق ضربة أخرى ببنى الحركة الإسلامية(٥).

ورغم المناورات التي تلجأ إليها السلطة الفلسطينية للتقارب من التحكم في اللعبة، إلا أنها تظل خاضعة لإسرائيل الممسكة بالأوراق الرابحة. فعندما تقرر الدولة العبرية إنهاء اللعبة بفرض الحصار على الأراضي المستقلة ذاتيا تصبح السلطة محرومة من الجانب الأكبر من مواردها.

ولكن استمرار نظام السيطرة والحفاظ على النظام السياسي يستدعيان أن يتزود ذلك النظام على الدوام بمدخلات اقتصادية وسياسية. وتتفق المدخلات السياسية مع التقدم الذي يتحقق من خلال تحقيق الأهداف الوطنية. وتشير المدخلات الاقتصادية إلى حجم الموارد المتاحة لدى السلطة الفلسطينية والمطلوب توزيعها.

ومن الممكن التساؤل في هذا الصدد حول مدى مرونة النظام. فإذا تشبثت الدولة العبرية بأهدافها القومية المتصلبة، وجمدت كل تقدم للسيادة الفلسطينية، وتشددت في

المطالبة بقمع المعارضة في فترة تتميز بانحسار كثافة عنف الإسلاميين في أراضيها، فإن نظام ياسر عرفات لن يتمكن من الصمود إلا بالتمادي في القهر. كما سيسفر غياب زعيم منظمة التحرير الفلسطينية عن زعزعة كيان السلطة وإضعاف ترابط الأمة. وسيؤجج التنافس حول خلافة «أبو عمار» الصراعات بين قطاع غزة والضفة الغربية والتوترات بين قادة الداخل والخارج والنزاعات بين رؤساء مختلف أجهزة الأمن.

وعلى الرغم من ركود عملية السلام منذ فبراير ١٩٩٧ لم يحدث أي تفجر شعبي للأوضاع. وتستطيع إسرائيل أن تتحكم في حدود الكبت والحرمان والحفاظ على حالة التوازن الهشة باستخدام سلاح المال. فحكومة الدولة العبرية تلجأ إلى الخيارات السياسية والاقتصادية كأدوات لإدارة التوترات السياسية. فبوسع الإجراءات المستخدمة من جانب الإسرائيليين أن تكون مسكنة (توقيع عقود مع رجال السلطة الفلسطينية، استخدام الأيدي العاملة الفلسطينية)، أو أن تتخذ على النقيض من ذلك شكل الابتزاز (إغلاق الحدود، عدم تسديد الضرائب المستحقة). وتفضي أساليب التعامل الاقتصادي هذه إلى إعادة النظر في طرق إسرائيل للسيطرة على مناطق الاستقلال الذاتي. فالتحكم في السيادة الوطنية يتم على نطاق واسع من خلال تعزيز التبعية الاقتصادية.

ويبدو أن إسرائيل ستلجأ في المدى البعيد إلى تحييد الفلسطينيين بقدر أكبر من خلال الإكثار من المناطق والتشريعات والنظم القانونية التي تفرق بين تلك المناطق. ومما يعرقل بشدة قيام كيان فلسطيني موحد، التفاوت المتزايد بين غزة والضفة الغربية. فالعلاقات التجارية والإنسانية تتفتت بين المنطقتين المعزولتين جغرافيا. وتنصب جاذبية الضفة الغربية لنهر الأردن على عدة مستويات: فهناك ١٦٥ ألف مستوطن يقيمون في المستعمرات الإسرائيلية (في مقابل ٥ آلاف في غزة) والمياه الجوفية التي تستغلها الدولة العبرية متواجدة فيها.

وقد يصطدم عزم إسرائيل على ضمان وحدة أراضيها بانتشار الممارسات الفلسطينية العنيفة بالأخص في شكل اغتيالات انتحارية. فتكلفة تلك العمليات الزهيدة مع استحالة التحكم المطلق في المحرضين عليها ومنفذيها تبقى على ذلك التهديد. «فالإخوة الصغار للانتفاضة» المرشحون للقيام بالأعمال الانتحارية، سيثيرون الارتباك عند الفلسطينيين والإسرائيليين، مع العلم بأنهم قد يفلتون أيضا من سيطرة الإسلاميين أنفسهم.

■

مراجع وهوامش الخاتمة

١) من بين الكلمات التي وردت على لسان أعضاء في الفريق الفتحوي بمخيم الشاطئ: «لقد جاء في القرآن أن فلسطين أرض المسلمين. وستنشب ذات يوم حرب بيننا وبين اليهود، وسنكون المنتصرين فيها». أو «ما انتزع بالقوة لابد أن يسترد بالقوة». وكذلك «أنا من أنصار قيام دولة إسلامية لأن الإسلام يعني الديمقراطية».

٢) يعتبر جيل كيبل هذه المنابع الثلاثة نماذج متتالية "Towards a Social Analysis of Islamist Movvements", in Leonard Binler (dir.), *Ethnic and social Conflicts in the Middle East*, Gainesville, University of Florida Press, 1998.

٣) على أثر حفر نفق على مقربة من المسجد الأقصى بالقدس نشبت مصادمات بين تساحال والمدنيين الفلسطينيين سرعان ما انضم إليها رجال الشرطة التابعون للسلطة. وقد أودت تلك المصادمات بحياة ثمانين ضحية.

٤) جرى ذلك في خريف ١٩٩٦، إذ استأنفت السلطة الفلسطينية حوارها مع حماس وضاعفت من دلائل الانفراج (السماح بعقد اجتماعات عامة وإطلاق سراح المسجونين).

٥) عمّ الحزن في إسرائيل في ٣ يوليو و٤ سبتمبر ١٩٩٧ . ولم تتمكن أجهزة الأمن الإسرائيلية من التعرف على هوية منظمي الهجومين، ولا الجهة التي حركتهم.

الفهرست

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

■